الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الهندسة المعمارية
قسم التخطيط والبيئة

بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية
كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية
دراسة حالة الأقاليم السورية

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية
قسم التخطيط والبيئة

إعداد
المهندس أسعد معتوق

المشرف العلمي
د. محمد يسار عابدين
أستاذ مساعد في قسم التخطيط والبيئة
جامعة دمشق

دمشق – حزيران – 2009

الإهداء

إلى تلك التي
غابت عن عيني
وطواها ظلام اللحود
وتعلقت مقلتاها بالسماء
هناك.. وراء الأفق
خلف النهايات
خلف الوجود
....
هناك روحها
وراء الفضاء.. فوق الفناء
لم يبق منها سوى حلم سرى
وطيف يجوب تحت الثرى
وصوت لا أسمع منه إلا صداه البعيد
فيه رقة من أنداء السماء
يهتف بالأمل كخيوط الضياء
.....
هناك.. قبرها
رب اجعله روضة من رياض الوعود
حيث النور لا ينتهي
فيه من ضياء الله
ضياء الخلود

... روح أمي

كلمة شكر

جزيل الشُّكر وآيات التقَّدير المحفوفة بالمحبة:

لوزارة التَّعليم العالي، وكلية الهندسة المعمارية، ممثَّلة: برئيس جامعة دمشق، وعميد كلية الهندسة المعمارية، ورئيس قسم التَّخطيط والبيئة، لما لمسته من رعاية وتذليل للصِّعاب.

لوزارتي الإسكان والتَّعمير والإدارة المحلية والبيئة، ممثَّلة: بالسَّادة الوزراء، والسَّادة المعاونين، على الرِّعاية الكريمة، بالمساهمة في وضع الإمكانيات المتاحة لفائدة البحث العلمي وتطويره.

أستاذي الفاضل: الدكتُّور المهندس محمد يسار عابدين، لما قدمه من مساعدات علمية في إبراز هذا البحث إلى حيز الوجود.

الهيئة العامة للبحوث العلمية الزِّراعية، ممثلة: بالعاملين فيها لما قدمته من معلومات، ومراجعات علمية تخصصية تفيد هذا البحث.

الهيئة العامة للاستشعار عن بعد؛ لما وضعته بين يدي من صور فضائية، وطرق معالجتها، وأخص بالشكر الدكتُّور يونس إدريس؛ لمساهمته الفعَّالة في تحضير تلك الصُّور واستخراج البيانات منها.

لكلِّ من ساهم وقدَّم لي يد العون من دعم علمي و فني ولوجستي، ولو بالجزء اليسير في بناء هذا البحث.

كما أقدر تقديراً عالياً: والدي وإخواني وأخواتي؛ للإحاطة الكريمة، والاهتمام، والدَّعم المعنوي غير المحدود؛ الذي قدموه في إبراز هذا العمل إلى حيز الوجود.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر	جـــ
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	هـــ
قائمة الأشكال	و
الملخص	ز
التمهيد	
أولاً: المقدمة	1
أهمية البحث والإطار المكاني له	2
هدف البحث	4
الأدبيات (الدراسات السابقة)	5
منهجية البحث	21
مراحل إعداد البحث	22
الفصل الأول: التخطيط الإقليمي، التنمية الإقليمية، الإقليم	
١ ـ التخطيط الإقليمي	25
١ ـ ١ ـ التخطيط التنموي	25
١ ـ ١ ـ ١ ـ الخلفية النظرية	25
١ ـ ١ ـ ١ ـ أنواع التخطيط التنموي	26
١ ـ ١ ـ ٢ التخطيط المجالي/المجالي	28
١ ـ ١ ـ ٢ ـ الخلفية النظرية	28
١ ـ ١ ـ ٢ ـ أنواع التخطيط المجالي/المكاني	28

١ ٢ ٣ مستويات التخطيط المكاني	29
١ ٣ التخطيط الإقليمي	29
١ ٣ ١ الخلفية النظرية	29
١ ٣ ٢ مستويات التخطيط الإقليمي	31
١ ٤ الخلاصة	32
١ ٢ التنمية الإقليمية	33
١ ٢ ١ التنمية	33
١ ٢ ١ ١ مفهوم التنمية	33
١ ٢ ١ ٢ تطور مفهوم التنمية عالمياً	36
١ ٢ ١ ٣ أهداف الإنمائية الألفية	37
١ ٢ ١ ٤ أنواع التنمية	38
١ ٢ ١ ٥ مستويات التنمية	39
١ ٢ ١ ٦ أبعاد التنمية المستدامة	39
١ ٢ ٢ التنمية الإقليمية	46
١ ٢ ٢ ١ الخلفية النظرية	46
١ ٢ ٢ ٢ الشروط الأساسية لقيام تنمية إقليمية حقيقية	46
١ ٢ ٢ ٣ دواعي التنمية الإقليمية	46
١ ٢ ٢ ٤ مساوئ التنمية المركزية	47
١ ٢ ٢ ٥ ميزات التنمية الإقليمية	48
١ ٢ ٣ الخلاصة	49
١ ٣ الإقليم	50
١ ٣ ١ المجال	50
١ ٣ ١ ١ الخلفية النظرية	50
١ ٣ ١ ٢ مستويات المكان/المجال	57

١ ٣ ٢ المجال/ المكان الافتراضي	58
١ ٣ ٣ الإقليم	59
١ ٣ ٣ ١ الخلفية النظرية	59
١ ٣ ٣ ٢ أنواع الأقاليم	61
١ ٣ ٣ ٣ الإقليم الافتراضي	63
١ ٣ ٤ الخلاصة	65
١ ٤ التطورات الفكرية لصياغة الأقاليم التنموية	67
١ ٤ ١ الأسس النظرية للتخطيط الإقليمي، وتحديد الأقاليم	67
١ ٤ ١ ١ الأسس النظرية للتخطيط الإقليمي في الدول ذات التخطيط الاقتصادي	67
١ ٤ ١ ٢ الأسس النظرية للتخطيط الإقليمي في الدول ذات الاقتصاد الحر	69
١ ٤ ١ ٣ الأسس النظرية للتخطيط الإقليمي في البلدان النامية	79
١ ٤ ١ ٤ الإطار التخطيطي في القرن الواحد والعشرين (العولمة)	80
١ ٤ ٢ التحولات العالمية والدور الجديد للدولة	81
١ ٤ ٣ أبعاد التخطيط والتنمية المحددة، من قبل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عام 1994.	83
١ ٤ ٤ الخلاصة:	84
١ ٥ مقاربة بين مفهوم التخطيط الإقليمي والتنمية والإقليم.	85
١ ٥ ١ التخطيط الإقليمي والتنمية	85
١ ٥ ٢ الإقليم والتنمية	86
1-6 خلاصة الفصل الأول	87
١ ٦ ١ حتمية العلاقة مابين التخطيط الإقليمي، والتنمية الإقليمية، والإقليم	87
١ ٦ ٢ تطور أبعاد التخطيط الإقليمي، ومعاييره، وشمولها (الأهداف العامة)	87
١ ٦ ٣ تعدد أنماط للتخطيط الإقليمي بما ينسجم مع السياسات العامة ضمن الدولة	87

١ ٦ ٤ تطور مفهوم الإقليم، مع تطور مفاهيم التخطيط الإقليمي	88
١ ٦ ٥ دواعي صياغة المجال الوطني إلى أقاليم تنموية	89
الفصل الثاني: الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي، صياغة الأقاليم التنموية	
٢ ٠ الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي	92
٢ ٠ ١ الإقليمية	92
٢ ٠ ٢ أسس التقسيم الإقليمي	95
٢ ٠ ٢ ١ الأقاليم التحليلية	95
٢ ٠ ٢ ٢ الأقاليم التخطيطية	96
٢ ٠ ٣ الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي الطبيعي	97
٢ ٠ ٣ ١ العناصر المكونة للإقليم الطبيعي المركب	98
٢ ٠ ٣ ٢ مفهوم الأقاليم الطبيعية المركبة، والمنظومة البيئية	98
٢ ٠ ٣ ٣ مناهج التقسيم الإقليمي الطبيعي	98
٢ ٠ ٣ ٤الطرق المتبعة في تحديد الأقاليم الطبيعية المركبة	99
٢ ٠ ٣ ٥مراحل الدراسة لتحديد الإقليم الطبيعي	100
٢ ٠ ٤ الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي الاقتصادي:	100
٢ ٠ ٤ ١القوى المكونة للإقليم	101
٢ ٠ ٤ ٢التطورات الجارية في الإقليم	101
٢ ٠ ٤ ٣القوانين الناظمة للتطورات ضمن الإقليم	101
٢ ٠ ٤ ٤مظاهر الإقليم	102
٢ ٠ ٤ ٥حدود الإقليم	102
٢ ٠ ٤ ٦أنماط التقسيم الإقليمي	102
٢ ٠ ٤ ٧مستويات (درجات) التقسيم الإقليمي	103
٢ ٠ ٤ ٨مناهج التقسيم الإقليمي	103
٢ ٠ ٤ ٩قياس التصنيف والتفاوت الإقليمي	105

٢ ـ ٤ ـ ١ـ الغاية من التقسيم الإقليمي؛ الاقتصادي والطبيعي	107
٢ ـ ٥ الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي العمراني	107
٢ ـ ٦ الخلاصة	110
٢ ـ ٢ صياغة الأقاليم التنموية المعتمدة في البحث	111
٢ ـ ٢ ـ مؤشرات التنمية الإقليمية	111
٢ ـ ٢ ـ ١ أنواع المؤشرات المستخدمة في البحث	112
٢ ـ ٢ ـ ٢ بعض المؤشرات المركبة العالمية	117
٢ ـ ٢ ـ الخلاصة	119
٢ ـ ٣ عناصر تقنية المعلومات المستخدمة في صياغة الأقاليم التنموية	121
٢ ـ ٣ ـ عناصر تقنية المعلومات المستخدمة في صياغة الأقاليم التنموية	121
٢ ـ ٣ ـ ١ إعداد البيانات الأساسية وتحليلها (المؤشرات)	121
٢ ـ ٣ ـ ٢ أنواع المؤشرات (البيانات)	121
٢ ـ ٣ ـ ٣ تصنيف المؤشرات والبيانات حسب أبعاد التخطيط الإقليمي	121
٢ ـ ٣ ـ أساليب تحقيق وبناء مؤشرات التنمية الإقليمية	124
٢ ـ ٣ ـ ١ تحديد الوحدة الإحصائية المكانية	124
٢ ـ ٣ ـ ٢ تحديد التجهيزات والبرمجيات اللازمة لإنجاز الدراسة	128
٢ ـ ٣ ـ ٣ مراحل العمل في نظام المعلومات الجغرافي	126
٢ ـ ٣ ـ ٤ تقييم البدائل واختيار البديل المرجح:	132
٢ ـ ٣ ـ الخلاصة	132
الفصل الثالث: دراسة الحالة (صياغة الأقاليم التنموية السورية)	
٣ ـ مؤشرات التنمية الإقليمية الطبيعية والبيئية:	135
٣ ـ ١ الخلفية النظرية:	135
٣ ـ ١ ـ ٢ مفهوم صياغة الأقاليم التنموية الوطنية	135
٣ ـ ١ ـ ٣ رهانات(تحديات) صياغة الأقاليم التنموية	136

٣ ـ ٢ بناء مؤشرات التنمية الطبيعية، والبيئية	136
٣ ـ ٢ ـ١مؤشر البيانات المناخية	138
٣ ـ ٢ ـ٢خريطة خطر انجراف وتدهور التربة	144
٣ ـ ٢ ـ٣خريطة تدهور الموارد البيئية:	148
٣ ـ ٣ خريطة قدرة التربة على الإنتاج الزراعي	151
٣ ـ ٢ مؤشر التنمية الاجتماعي الاقتصادي	158
٣ ـ ٢ ـ ١ الخلفية النظرية	158
٣ ـ ٢ ـ ٢ مؤشرات البعد الاجتماعي	158
٣ ـ ٢ ـ ٣ البعد الاقتصادي	175
٣ ـ ٢ ـ ٤ بناء مؤشر التنمية الاقتصادي الاجتماعي:	187
٣ ـ ٣ مؤشرات التنمية العمرانية المستدامة	191
٣ ـ ٣ ـ ٢ الخلفية النظرية	191
٣ ـ ٣ ـ ٣ مؤشرات البعد العمراني	191
٣ ـ ٣ ـ ٥ مؤشر الاستدامة البيئية	209
٣ ـ ٣ ـ ١ بناء مؤشر التنمية العمرانية المستدامة	212
٣ ـ ٤ تحديد الأقاليم التنموية	215
٣ ـ ٤ ـ ١ مؤشرات البعد التشريعي	215
٣ ـ ٤ ـ ٢ مؤشرات البعد الإستراتيجي	215
٣ ـ ٤ ـ ٣ مؤشر التنمية الشاملة المستدامة	218
٣ ـ ٤ ـ ٤ تحديد الأقاليم التنموية	223
٣ ـ ٤ ـ ٤ ـ ١ الفكرة الأساسية لتصنيف البدائل:	223
٣ ـ ٤ ـ ٤ ـ ٢ تقييم البدائل واختيار البديل المرجح	225
الفصل الرابع: الملامح الرئيسة للأقاليم التنموية	
٤ ـ ١ الملامح الرئيسية للأقاليم التنموية	228

٤ ـ ١ إقليم الساحل	228
٤ ـ ٢ الإقليم الشمالي	230
٤ ـ ٣ الإقليم الشرقي	232
٤ ـ ٤ إقليم دمشق الكبرى	237
٤ ـ ٥ الإقليم الأوسط	240
٤ ـ ٦ الإقليم الجنوبي	243
٤ ـ ٨ إقليم البادية	246
٤ ـ ٢ نظرة عامة عن التنمية في الأقاليم	252
٥. الخاتمة والنتائج والاقتراحات	253
الخاتمة	254
٥ ـ ١ نتائج واقتراحات لمنطقة الدراسة	254
٥ ـ ١ ـ نتائج خاصة بمنطقة الدراسة	254
٥ ـ ١ ـ ٢ اقتراحات خاصة بمنطقة الدراسة	257
5-2 النتائج والاقتراحات العامة	257
٥ ـ ٢ ـ نتائج عامة	257
٥ ـ ٢ ـ ٢ اقتراحات عامة	259
٦. المحددات والصعوبات التي واجهت البحث	264
٧. قائمة المراجع	266
٨. الملاحق	274
٩. ملحق رقم (1)	275
١٠. ملحق رقم (2)	278
١١. الملخص باللغة الإنكليزية	289

قائمة الجداول

.....

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
جدول (1-1)	مقارنة بين نظريات: الأماكن المركزية، أقطاب النمو، مراكز النمو	78
جدول (2-1)	أساليب تحديد الأقاليم.	95
جدول (3-1)	البيانات، التي تم جمعها والعمليات المتبعة في معالجتها ونتائج هذه العمليات.	138-137
جدول (3-2)	مؤشرات البيئة المناخية؛ التي تم تجميع المؤشر المناخي المركب منها.	143-142
جدول (3-3)	تصنيف شرائح خطر انجراف وتدهور التربة	147
جدول (3-4)	تصنيف شرائح تدهور الموارد البيئية	150
جدول (3-5)	تصنيف شرائح قدرة التربة على الإنتاج الزراعي	153-152
جدول (3-6)	تصنيف شرائح البنية السكانية	160-158
جدول (3-7)	تصنيف شرائح الحالة الصحية	163-162
جدول (3-8)	تصنيف شرائح المستوى التعليمي	166-165
جدول (3-9)	تصنيف شرائح الفقر	169-168
جدول (3-10)	تصنيف شرائح الحراك السكاني	171
جدول (3-11)	تصنيف شرائح مؤشرات التنمية الاجتماعية	173
جدول (3-12)	تصنيف شرائح الموارد الجيولوجية	176-175
جدول (3-13)	تصنيف شرائح الموارد البترولية	177
جدول (3-14)	تصنيف شرائح قوة العمل	180-179
جدول (3-15)	تصنيف شرائح تنمية زراعية، صناعية، سياحية	183-182
جدول (3-16)	تصنيف شرائح مؤشرات التنمية الاقتصادية	185
جدول (3-17)	تصنيف شرائح مؤشر التنمية الاقتصادي الاجتماعي	187

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
جدول (3-18)	تصنيف شرائح مؤشر المساكن	192-191
جدول (3-19)	تصنيف شرائح البنية التحتية والخدمات	195-194
لجدول (3-20)	تصنيف شرائح مؤشر التنمية العمرانية	207-206
جدول (3-21)	تصنيف شرائح مؤشر الاستدامة البيئية	210 -209
جدول (3-22)	تصنيف شرائح مؤشر التنمية العمرانية المستدامة	212
جدول (3-23)	ترجيح تأشير التنمية الطبيعية والبيئية	218
جدول (3-24)	تصنيف شرائح مؤشر التنمية الشاملة المستدامة	221
جدول (3-25)	أسس ومعايير تقييم البدائل	225
جدول (4-1)	الملامح الرئيسة للتنمية في الأقاليم	250-249
جدول (5-1)	أسس ومبادئ تقويم تجربة صياغة الأقاليم	262-260

قائمة الأشكال

الرقم	محتوى الشكل	الصفحة
شكل (1)	توزيع الأقاليم حسب توزع الأحواض المائية	6
شكل (2)	الأقاليم التخطيطية في مصر	8
شكل (3)	الحدود الإدارية للمحافظات في مصر	9
شكل (4)	أُقاليم المملكة الأردنية الهاشمية	11
شكل (5)	أقاليم الجمهورية التونسية	13
شكل (6)	أقاليم المملكة المتحدة الرئيسة	16
شكل (7)	تقسيم ألمانيا إلى ولايات وأقاليم	18
شكل (8)	أقاليم التنمية التركية	20
شكل (1-1)	تطبيقات شبكة كريستلر جنوب ألمانيا في ولاية بفاريا	71
شكل (1-2)	شبكة كريستلر للمدينة	72
شكل (1-3)	شبكة المدن في مجال التسوق	72
شكل (1-4)	شبكة المدن في مجال النقل	72
شكل (1-5)	شبكة المدن في مجال الإدارة	72
شكل (1-6)	تطبيق نظرية أقطاب التنمية في إيطاليا في خطة عام 1970	76
شكل (2-1)	الفكرة الأساسية لبناء المؤشر المركب	114
شكل (2-2)	المخطط البياني، للصياغة الرقمية للمؤشرات	127
شكل (2-3)	آلية بناء خريطة الأساس0	128
شكل (2-4)	تحليل الشرائح وتولبد شرائح جديدة	129
شكل (2-5)	وزن سمات الشريحة الواحدة	130
شكل (2- 6)	آلية جمع ووزن الشرائح الغرضية بشكل مجموعات	131
شكل (3-1)	مخططات ورقية تم مسحها ضوئياً	139
شكل (3-2)	رقمنة المخططات المناخية وتقيسها	139

الرقم	محتوى الشكل	الصفحة
شكل (3-3)	ربط المعطيات المكانية ببرامج (GIS)	**140**
شكل (3-4)	تحويل الشرائح إلى صيغة شعاعية وتصنيفها	141
شكل (3-5)	مخطط بياني لبناء المؤشر المناخي المركب من شرائح المناخية البسيطة.	145
شكل (3-6)	مؤشر البيئة المناخية لسورية	146
شكل (3-7)	المخطط البياني لبناء مؤشر خطر انجراف، وتدهور التربة	145
شكل (3-8)	مؤشر خطر انجراف وتدهور التربة	146
شكل (3-9)	المخطط البياني لبناء تدهور الموارد البيئية	148
شكل (3-10)	بناء مؤشر تدهور الموارد البيئية	149
شكل (3-11)	مخطط بياني لبناء مؤشر قدرة التربة على الإنتاج الزراعي	151
شكل (3-12)	مؤشر قدرة التربة على الإنتاج الزراعي	154
شكل (3-13)	موارد الطاقة المتجددة	155
شكل (3-14)	تملح وتدهور الترب	156
شكل (3-15)	الموازنة المائية	157
شكل (3-16)	مؤشر البنية السكانية	161
شكل (3-17)	مؤشر الحالة الصحية	164
شكل (3-18)	مؤشر المستوى التعليمي	167
شكل (3-19)	مؤشر الفقر	170
شكل (3-20)	الحراك السكاني (الهجرة)	172
شكل (3-21)	مؤشر التنمية الاجتماعية	174
شكل (3-22)	الموارد الجيولوجية	176
شكل (3-23)	الموارد البترولية	178
شكل (3-24)	مؤشر قوة العمل	181
شكل (3-25)	مؤشرات زراعية، صناعية، سياحية	184

الرقم	محتوى الشكل	الصفحة
شكل (3-26)	مؤشر التنمية الاقتصادية	186
شكل (3-27)	مؤشر التنمية الاقتصادي الاجتماعي	188
شكل (3-28)	مناطق بحاجة إلى تنمية اقتصادية اجتماعية	189
شكل(3-29)	مناطق بحاجة إلى تنمية اقتصادية اجتماعية	189
شكل(3-30)	مناطق بحاجة إلى تنمية اقتصادية اجتماعية	190
شكل (3-31)	مؤشر المساكن	193
شكل (3-32)	مؤشر البنية التحتية والخدمات	196
شكل (3-33)	نفوذ المدن الصناعية	197
شكل (3-34)	مؤشر نفوذ البوابات الحدودية	198
شكل (3-35)	مؤشر خطوط نقل الطاقة	199
شكل (3-36)	مؤشر نفوذ السكك الحديدية	200
شكل (3-37)	مؤشر نفوذ شبكة الطرق	203
شكل (3-38)	مؤشر مدن مراكز المحافظات	204
شكل (3-39)	مؤشر نفوذ المخططات التنظيمية	203
شكل (3-40)	مؤشر نفوذ حجم المخططات التنظيمية	204
شكل (3-41)	مؤشر نفوذ الجامعات	205
شكل (3-42)	مؤشر التنمية العمرانية	208
شكل (3-43)	مؤشر الاستدامة البيئية	211
شكل (3-44)	مؤشر التنمية العمرانية المستدامة	213
شكل (3-45)	الحدود الدولية	216
شكل (3-46)	الحدود الوطنية والإدارية	219
شكل (3-47)	بدائل ترجيح مؤشرات الأبعاد الرئيسية	219
شكل (3-48)	ترجيح بدائل مؤشرات تنمية الأبعاد الرئيسية	220
شكل (3-49)	مؤشر التنمية الشاملة المتوازنة المستدامة	222
شكل (3-50)	تصنيف مؤشر التنمية الشاملة المتوازنة إلى بدائل لتحديد الأقاليم	224

الرقم	محتوى الشكل	الصفحة
شكل (3-51)	البديل المعتمد من نتائج البحث في تحديد الأقاليم التنموية .	226
شكل (4-1)	قوة التنمية في الأقاليم	251
شكل (5-1)	بناء مؤشر التنمية الشاملة المستدامة	263

ملخص البحث

تعتبر عملية تحديد الهيكل الوطني للأقاليم التنموية، في المستويات المختلفة، من أولى وأهم المهام التي يجب أن يتناولها التخطيط الإقليمي؛ حيث يتوقف عليها نجاح الخطط التنموية في أداء وظائفها في إطار الخطة العامة للدولة، كما يتوقف عليها أيضًا، تحقيق الأهداف الأساسية لعملية تخطيط وتنمية الأقاليم، ومناطقها الإقليمية، وتظهر أهمية هذا البحث في كونه خطوة غير مسبوقة لتحديد الأقاليم التنموية الوطنية، في واقع تعددت فيه محاولات تحديدها؛ لكنها كانت مجرد طروحات لم ترتق إلى مستوى البحث المستند إلى منهج علمي سليم، يأخذ بالاعتبار كافة المتغيرات، والمحددات في عملية اختيار، وتحديد مواقع هذه الوحدات الإقليمية حسب مستواها المكاني.

اهتم البحث بدراسة الأساليب الحديثة، والأدوات المساعدة في تصنيف واختيار البدائل؛ من خلال منهجية يستفاد منها في صياغة الهيكل الوطني إلى مستويات مكانية (أقاليم تنموية، ومناطق إقليمية تنموية).

تناول البحث بدايةً تحديد المشكلة، والتعرف عليها، والاطلاع على التجارب المحلية، والعربية، والعالمية في هذا المجال؛ حيث تم التركيز على ضرورة تحديد الأقاليم التنموية في المجال الوطني، انطلاقاً من وضعية انتقالية، في مسار تطور معقد؛ يرتكز على أشكال التوتر التي يشهدها المجال الوطني، وتتعايش فيه، وبالتناقضات السائدة فيه، وبالحركة التنموية المتولدة عنها؛ والتي تتمثل بمؤشرات التنمية.

تضمن البحث دراسة العوامل والمتغيرات المؤثرة في تحديد أنسب المواقع المكانية للوحدات الإقليمية في المستويات المختلفة؛ حيث تم عرض الأساليب والنظريات المتبعة في تقسيم الهياكل الوطنية للأقاليم التنموية عالمياً، ثم عرض للأسلوب المقترح لاختيار الأقاليم التنموية الوطنية السورية؛ وذلك ببناء مؤشرات التنمية الطبيعية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والمستدامة، وتركيبها بمؤشر واحد؛ هو مؤشر التنمية الشاملة المستدامة للمجال الوطني السوري، ثم إعادة تصنيف هذا المؤشر إلى فئات، واستنتاج بدائل لصياغة الأقاليم التنموية السورية، وذلك باستخدام تقنيات: البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل صلاحية البيانات، وتقدير القيم المفقودة، وتطبيع البيانات ووزنها، وتجميعها ؛ ونظام معالجة الصور الفضائية (ERDAS) في تحليل الصور الفضائية واستنتاج البيانات منها؛ ونظام المعلومات الجغرافية (GIS)؛ في تحليل البيانات وتطبيعها مكانياً، وتصنيفها، وتثقيلها، وتجميعها، كإحدى التقنيات الحديثة التي يمكن أن تساعد في حل تلك المشكلة، كما احتوى البحث على تصور عام للتطبيق العملي للأسلوب المقترح لتحديد الأقاليم التنموية في القطر.

من خلال البحث تم إلقاء الضوء على المعطيات، والبيانات، ومؤشرات التنمية الطبيعية، والبيئية، والسكانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والتشريعية اللازمة، ودراسة وتحليل هذه المعطيات ، والمؤشرات،

وإعادة تركيبها بهدف صياغة الأقاليم التنموية، كما تم وضع توجهات عامة، تتعلق بمنهجية الدراسات الإقليمية؛ لتحديد الأقاليم التنموية، حيث إن موضوع البحث؛ يعتبر من الدراسات الرائدة على المستوى الوطني، والتي تتناول العلاقة بين مؤشرات التنمية بشكلها الشمولي التكاملي والحدود المجالية للأقاليم التنموية؛ حيث لا يمكن لأي خطة تنموية، أن تؤدي وظائفها بنجاح؛ دون بعد مكاني تتوطن فيه هذه الخطة، وتأخذ مكانها في حيز الوجود، متفاعلة مع مراميها الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية... الخ.

إضافة إلى وضع آلية متكاملة، لإنجاز عملية تحديد الوحدات الإقليمية (الأقاليم)، ضمن رؤية حديثة متوافقة مع المتطلبات، والمعطيات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية المحلية، والعالمية، ومحققة لمبادئ وأهداف التنمية المستدامة؛ وذلك بلستخدام الأساليب الحديثة، والأدوات المساعدة في عملية اختيار الوحدات الإقليمية، مع محاولة التوصل، إلى منهج يمكن الاستفادة منه في عملية إعداد، وتحديد الوحدات الإقليمية في المستويات الأدنى (تقسيم القطر إلى أقاليم، وتقسيم الأقاليم إلى مناطق إقليمية).

خلص البحث إلى وضع قالب (MODEL) يتم من خلاله الحصول على نتائج سليمة قائمة على أسس وأساليب علمية دقيقة لاختيار أنسب المواقع المكانية المقترحة للوحدات الإقليمية، في المستويات المختلفة، إضافة لقياس قوة التنمية للأقاليم وللمجال الوطني وكذلك تحديد التفاوت في التنمية الإقليمية بين الأقاليم وضمن الإقليم؛ مما يضع بين يدي الباحثين وصناع القرار وسيلة يمكن تبنيها وتطويرها والاستفادة منها في مجال التخطيط الإقليمي الشامل.

تمهيد

أولاً: مقدمة

تتابعت خطط الدولة الخمسية ؛ منذ الستينات من القرن الماضي، دون تحقيق جميع الأهداف التنموية، وخاصة الإقليمية منها؛ حيث ركزت هذه الخطط على البعد الزمني، و التنمية القطاعية، دون مراعاة للبعد المكاني؛ الذي يعتبر جزءاً أساسياً من استراتيجية التخطيط الوطني الشامل؛ مما أدى إلى ظهور حالات عدم التوازن الاجتماعي، والاقتصادي، والعمراني، والإخلال في البيئة المكانية؛ أثرت أبعادها على جميع مرافق الحياة الإنسانية، وظهرت آثارها واضحة جلية في التجمعات السكانية، والمدن المكتظة؛ المرتبطة مع بعضها البعض، وأخذت المشاكل التي تعاني منها هذه المدن: كحركة المواصلات، والتخلص من النفايات الصلبة، والصرف الصحي، وشبكات المياه وشبكات الطرق، وأحزمة السكن العشوائي، والاستنزاف الجائر للأحواض المائية، والتلوث البيئي بأشكاله المختلفة ...؛ بالظهور على شكل أزمات مستعصية، وحالات عدم توازن تنموي ، وأصبحت دراسة هذه الظواهر، وتحديد أبعادها، وإقامة تطورها، من الأهمية بمكان؛ وذلك ليصار إلى **تحقيق التوازن بين العناصر الثلاث : الاقتصاد، الإنسان، المكان. والذي يسمى مثلث الهدف.**

إن المنافسة الدولية؛ المتمثلة في تزايد سياق نفوذ مسارات العولمة: الاقتصادية، والسياحية، والمواصلات، والاتصالات، وسيولة حركة العمالة، ورأس المال؛ في إطار توجهات دولية: كالتجارة والسياحة، والبورصات، والمواصلات، والاتصالات، والتوجهات البيئية، والمناخية، وغيرها...؛ سيكون لها تأثير مباشر على عملية التخطيط الإقليمي مكانياً في سوريا؛ يفرضها موقعها المتميز على خارطة العالم؛ مما قفز بأهمية تحديد البعد المكاني في التخطيط الإقليمي، ووضعه في مقدمة الأولويات في إطار جديد، عملية ضرورية؛ لتهيئة كافة المجالات، من خلال معالجة مكوناتها المادية، في إطار بيئي، وتنمية مستدامة؛ ليزيد من سرعة العمليات التنموية؛ للوصول إلى مكاسب مادية أكبر، وتوزيع أكثر عدالة؛ ودفع ببدء مرحلة التفكير العملي في تقييم النتائج السابقة، وبشكل يساهم في إعادة توزيع الاستثمارات، وتقليل الفوارق الإقليمية؛ إلا أن الملاحظ **أن هذه الإجراءات وطرق تحديدها قد انعكس في المضامين النظرية فقط ؛ دونما وجود فعلي مؤثر؛ باتجاه التقليل من هذا التركز، سواء كان اقتصادياً، أو سكانياً، أو اجتماعياً** ...؛ لذا ركزت الخطة الخمسية العاشرة في القطر العربي السوري؛ على أهمية التخطيط الإقليمي كأداة للتطوير، وكوسيلة لحل كثير من المشاكل؛ الناجمة عن العمليات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية المتشابكة، والمرتبطة في المجتمع؛ مما دفع الحكومة إلى تشكيل فريق عمل ممثل من عدة جهات، مهمته: دراسة الصيغ المؤسساتية الحالية، الناظمة لعمل التخطيط الإقليمي في سورية، واقتراح ما يلزم بشأنها بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

إن تحديد معالم الأقاليم يتصل اتصالاً وثيقاً بأغراض التنمية: الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية

والطبيعية، والبيئية، بمفهوم مستدام، لتوطين الخطط التنموية مكانياً؛ كون الأقاليم تمثل البعد المكاني لعدد من المشكلات؛ التي يتطلب إيجاد حل لها في نطاقها، كما أنها تمثل البعد المكاني لعدد من المصالح المشتركة، التي يفضل معها منح الأقاليم نوعاً من الذاتية، للمساهمة في اتخاذ القرارات المحلية، وحل مشكلة لامركزية السلطة؛ مما يضفي على موضوع البحث أهمية خاصة، تجعله من المشاريع الرائدة التي يجب معالجتها ضمن أولويات العمل في التخطيط الإقليمي.

ثانياً: أهمية البحث والإطار المكاني والزمني له

من أين تنبع أهمية البحث؟ ما علاقته بالبعد المجالي للأرض؟

يركز هذا البحث على إلقاء الضوء على إشكالية العلاقة ما بين: الاقتصاد، والسكان؛ والأرض، بمعناها المكاني التكاملي الشمولي، وعلى إظهار التحديات التي تثيرها وتطرحها، كتحديات مستقبلية بامتياز، ضمن رؤية شاملة، وذلك في إطار فهمٍ شامل متكامل الأبعاد، للأرض يشمل: ما تحتها، وسطحها، ومافوقها، في إطار النظام الإيكولوجي الأساسي، الذي يحكم معاشها، واجتماعها، ومواردها؛ أي بوصفها مجالاً مكانياً، حيث يشكل المكان وحدة التحليل الأساسية؛ وهو على وجه الضبط ما يشرحه الفهم المعمق والمطور لمصطلح العمران، الذي يعود إلى عبد الرحمن ابن خلدون تأسيسه النظري، والمفهومي، والمصطلحي؛ وتكمن أهمية البحث في ما يلي:[1]

- **تحديد إشكالية البحث**

أية إشكالية لتحديد الأقاليم التنموية؟

هل هي التطورات الاجتماعية الاقتصادية المؤثرة على تنمية المجال الوطني؟

أم التطورات العالمية في سياق العولمة لها التأثير الأكبر؟

هل فرضت نوعاً جديداً من التخطيط الإقليمي يختلف عن المألوف؟

أم أن هناك غياباً كاملاً للدراسات التخطيطية الإقليمية ذات البعد المكاني؟

١. إن الحياة الاجتماعية تشهد أقصى درجات التوتر بسبب المؤثرات الآتية:

- تطور عدد السكان من 4.5 مليون نسمة عام 1960، إلى 18.64 مليون نسمة عام 2004، ومن المحتمل أن يصل إلى 29 مليون نسمة عام 2025؛[2] أي إن عدد السكان سيتضاعف ست مرات ونصفاً خلال 65 عاماً؛ بمعدل الضعف لكل عشر سنوات؛ وهذا يعني أن الصعوبات ستتضاعف، بل إن طبيعتها سوف تتغير تماماً.
- ظاهرة التحضر التي يشهدها المجال الوطني، والتي تتمثل بنقلة مجتمعية متمركزة في الأرياف تعتمد على الاستهلاك الذاتي؛ إلى ساكنة حضرية تقودها شبكة مدن منفتحة على الاقتصاد الوطني، والاقتصاد العالمي.

---

١ محمد جمال باروت وآخرون. **التقرير الوطني الاستشرافي الأول لسورية 2025**. دمشق: هيئة تخطيط الدولة، 2007 . ص 28.

٢ المرجع نفسه.ملحق رقم (1) ص 452.

– تغير البنية الأسرية، من مجتمع أبوي؛ منزوع بنزعة اجتماعية متماسكة؛ إلى مجتمع فرداني، تسوده أسر نووية؛ ترتكز على المساواة بين الجنسين. وتأثيره على التعايش في أماكن واحدة؛ لنماذج حضارية متباينة جداً.

٢. تحديات العولمة المجالية الراهنة، والمستقبلية؛ التي تواجهها سورية على مستوى العلاقة بين التنمية والموارد، وموقع التغيرات المجالية، والسكانية، والاجتماعية الجارية فيها، والتي من المتوقع أن تشتد رياحها خلال العقدين القادمين.

٣. صلتها المباشرة، باتجاهات التنمية الإقليمية؛ التي يشكل تحديد الأقاليم، بعدها المكاني المجالي المتكامل؛ والتي وضعت الخطة الخمسية العاشرة إطارها المرجعي في الفكر التنموي السوري، في ضوء مفهوم جديد للتنمية الإقليمية؛ الذي ينتقل من التخطيط للإقليم، إلى التخطيط من الإقليم؛ ومن التخطيط المركزي البيروقراطي من أعلى، إلى التخطيط التشاركي، واللامركزي من أسفل؛ ومن التقسيم الإداري للمجال الوطني، إلى التقسيم الإقليمي؛ ومن التخطيط القطاعي، إلى التخطيط الإقليمي؛ ومن الإدارة العامة التقليدية Public Administration؛ التي تشكل بيروقراطية الدولة مركزها، إلى الإدارة العامة الجديدة New Public Management؛ التي تنبني على النظرة إلى البلديات، أو مجالس المدن كوحدات أساسية للتنمية؛ وعلى اتجاهات التعاون، والتشارك مع القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المحلي.[١]

٤. غياب الدراسات المتكاملة والشاملة؛ لتحديد البعد المكاني في التخطيط الإقليمي، وندرة البحوث المتعلقة بهذا المجال، قياساً مع الدراسات العلمية الأخرى؛ نظرًا لتعقد وتشابك أسس اختيار هذه المواقع. وكذلك فإن الأساليب المستخدمة حاليًا في بعض التجارب، غالبًا ما تأخذ في الاعتبار بعض الجوانب، وتغفل عن جوانب أخرى عديدة وهامة.

في ظل هذه الظروف، لا يمكن تحديد الأقاليم التنموية، في المجال الوطني؛ انطلاقاً من معطيات مادية ثابتة مستندة إلى مبدأ التجانس على أساس الاستقرار والتوازن فقط؛ بل يجب تحديد الأقاليم من وضعية انتقالية، في مسار تطور معقد؛ يرتكز على أشكال التوتر التي يشهدها المجال الوطني، وتتعايش فيه، وبالتناقضات السائدة فيه، وبالحركة التنموية المتولدة عنها.

وعليه فإن البحث؛ سيعالج الإشكالية بالنقاط البحثية التي تتمثل في:

إلقاء الضوء على المعطيات ، والبيانات ، ومؤشرات التنمية الطبيعية ، والبيئية ، والسكانية ، والاجتماعية والاقتصادية، والعمرانية، والتشريعية اللازمة، ودراسة وتحليل هذه المعطيات، والمؤشرات، وإعادة تركيبها بهدف صياغة الأقاليم التنموية.

وضع توجهات عامة، تتعلق بمنهجية الدراسات الإقليمية؛ لتحديد الأقاليم التنموية، حيث إن موضوع البحث؛ يعتبر من الدراسات الرائدة على المستوى الوطني، والتي تتناول العلاقة بين مؤشرات التنمية بشكلها الشمولي التكاملي (طبيعية، بيئية، اجتماعية، اقتصادية، عمرانية، تشريعية، استدامة، إستراتيجية)

---

[١] محمد جمال باروت وآخرون. مرجع سبق ذكره، المقدمة، ص 18 .

والحدود المجالية للأقاليم التنموية؛ حيث لا يمكن لأي خطة تنموية، أن تؤدي وظائفها بنجاح؛ دون بعد مكاني تتوطن به هذه الخطة، وتأخذ مكانها في حيز الوجود، متفاعلة مع مراميها الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية... .

- **المجال العلمي للبحث**

يهتم البحث بتحديد أسلوب، أو أداة، تقوم على تقنية حديثة؛ تعتمد على التحليل الدقيق لجميع المتغيرات المؤثرة في تحديد أفضل البدائل، لمواقع هذه الوحدات على المستوى الإقليمي، ويمكن تطبيقها في المستويات التخطيطية الأدنى.

- **المجال المكاني للبحث**

إن الدراسات التخطيطية الإقليمية بشكل عام، وتحديد الأقالي م التنموية بشكل خاص؛ لها بعد مكاني، فإن الإشكالية الرئيسية للبحث، هي: **تحديد الهيكل الوطني للأقاليم التنموية السورية بشكل خاص، وتحديد الوحدات الإقليمية بشكل عام** ؛ من خلال إجراء المقارنات المكانية للبيانات، والمؤشرات على نطاق الوحدات الإحصائية الرئيسية (المحافظة)، والفرعية (المناطق والنواحي)، مؤشرات التنمية الوطنية، ومؤشرات التنمية لبعض الدول العربية، والأجنبية، ومؤشرات هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية، والتنمية المستدامة؛ بهدف استقراء النتائج الصحيحة، واستخلاصها، وذلك من خلال تحليل النتائج، وإعادة تركيبها بما يخدم البحث.

- **المجال الزمني للبحث**

بما أن البحث هو دراسة علمية تطبيقية ؛ يستند على دراسة الواقع بكافة جوانبه، وتحليل المعطيات، والبيانات، والمعلومات، وإعادة تركيبها؛ فلابد أن ي أخذ بعداً زمنياً من الماضي (لمدة عشر سنوات على الأقل)؛ لوضع تصورات المستقبل.

ثالثاً: هدف البحث

وضع آلية متكاملة، لإنجاز عملية تحديد الوحدات الإقليمية (الأقاليم)، ضمن رؤية حديثة متوافقة مع المتطلبات، والمعطيات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية المحلية، والعالمية، ومحققة لمبادئ وأهداف التنمية المستدامة؛ من خلال عملية تغير، يكون فيها استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، ومسيرة التنمية التكنولوجية، والتحول المؤسساتي، في اتساق مع حاجات الحاضر، ومع متطلبات المستقبل؛ وذلك بلستخدام الأساليب الحديثة، والأدوات المساعدة في عملية اختيار الوحدات الإقليمية، مع محاولة التوصل إلى منهج يمكن الاستفادة منه في عملية إعداد وتحديد الوحدات الإقليمية في المستويات الأدنى (تقسيم القطر إلى أقاليم، وتقسيم الأقاليم إلى مناطق إقليمية).

من خلال إلقاء الضوء على بعض التجارب العربية والعالمية ذات الظروف المشابهة، والسباقة في هذا المجال، ضمن إطار المنهجيات، والنظريات المتبعة في الدراسات، والتحليل وأسلوب التنفيذ، والجهات المشاركة، والتبعية الإدارية، والبنية المؤسساتية، وعمر التجربة، والمتابعة والإشراف، وآلية التقييم؛ التي تعتبر الشروط الأولية الأساسية لتطبيق، ونجاح التخطيط التنموي الإقليمي.

رابعاً: الأدبيات (الدراسات السابقة)

أ – الدراسات المحلية

يعرض هذا البحث بعض التقسيمات التاريخية والتجارب المحلية، على الشكل التالي:

- **التقسيمات الإدارية العثمانية لبلاد الشام 1516:** بعد دخول القوات العثمانية قسمت بلاد الشام إلى ولايتين: دمشق، وحلب ، ثم أضيفت طرابلس، ثم تلتها ولاية صيدا؛ وتألفت كل ولاية من عدد من السناجق، وأصبحت جميع الولايات مرتبطة بالعاصمة استانبول ، عن طريق الولاة. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى عام 1914 م؛ أصبحت بلاد الشام كلها تتبع حاكماً عسكرياً، في ظل حكم عرفي مركزه دمشق؛ مع العلم أن الحدود الإدارية لولاية حلب العثمانية كانت – حتى نهاية الحرب العالمية الأولى– تمتد من ملاطية في قلب جبال طوروس شمالاً، إلى مدينة حماة جنوباً، واقتطعت من ولاية حلب – باتفاق مع الكماليين (تركيا)، والانتداب الفرنسي في عام 1921م – الولايات العربية التسع، واكتمل هذا التمزيق حين ضمت تركيا لواء الاسكندرون عام 1939م.
- **التقسيم الفرنسي 1920:** بعد معركة ميسلون في 1920/7/24؛ تم تقسيم سوريا؛ حيث استقل الجنرال دي لامونت بحكم كل من حلب، ودير الزور، والإسكندرون، وظلت دمشق، وحمص، وحماة، وحوران دولة ذات وزارة. وفي أيلول 1920 تم اقتطاع المنطقة الساحلية، وجعلت حاضرتها اللاذقية، وحاكمها فرنسي، وفي عام 1921 أعلن استقلال جبل العرب وحاضرته السويداء؛ وجعلت دمشق دولة ولها حاكم. وفي عام 1921 تم إنشاء الوحدة السورية لكل من دمشق، وحلب، واللاذقية؛ إلى أن تم تشكيل الحكومة الوطنية الأولى، حيث تم إعادة تشكيل التقسيمات الإدارية، وقسمت سوريا إلى تسع محافظات، وهي: دمشق، وحلب، وحمص، وحماة، واللاذقية، والفرات والجزيرة، وحوران، وجبل العرب؛ كما قسمت المحافظات إلى أقضية، ونواحي.[1]
- **التقسيم الإقليمي للجيش والقوات المسلحة 1967:** يعتبر التقسيم العسكري الإقليمي للقطر من أولى التقاسيم المستندة إلى أسس علمية، لغايات، وأهداف أمنية، ودفاعية عسكرية، تمت بعد حرب حزيران، حيث تم تقسيم سورية إلى أربعة مناطق إقليمية هي:
  - المنطقة الجنوبية، وتشمل: محافظة دمشق، وريف دمشق، والقنيطرة، و درعا، والسويداء.
  - المنطقة الوسطى، وتشمل: محافظتي؛ حمص، وحماة.
  - المنطقة الساحلية، وتشمل: محافظتي؛ اللاذقية، وطرطوس.
  - المنطقة الشمالية، وتشمل، محافظة حلب، وإدلب، والرقة، ودير الزور، والحسكة.[2]
- **تقسيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية 2005:** تم اعتماد تقسيم سورية جغرافياً (في مشروع دراسة خارطة الفقر:1996–2004)؛ إلى أربعة أقاليم هي[3]:

---

١ محمد كرد علي. **من خطط الشام**. دمشق: مكتبة النوري، ط 3، 1983 ص

٢ الكلية العسكرية. **وزارة الدفاع**، دمشق،1967

٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **الفقر في سورية 1996–2004** . دمشق: هيئة تخطيط الدولة، ص 37

- الإقليم الجنوبي، ويشمل: محافظات دمشق، وريف دمشق، ودرعا، والسويداء، والقنيطرة
- الإقليم الشمالي الشرقي، ويشمل: محافظات، إدلب، حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة.
- إقليم الوسط: حمص، وحماة.
- الإقليم الساحلي: طرطوس، اللاذقية.

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) 2007: من خلال دراسة التوازن المائي، على المستوى الوطني– فريق التقييم السوري الألماني المشترك في دراسة مشروع التخطيط العمراني للتنمية المستدامة، لإقليم دمشق الكبرى – تبين أن الأحواض المائية؛ تتطابق مع التقسيمات الإقليمية الطبيعية لسورية، حيث يتوافق حوض بردى والأعوج، مع إقليم دمشق الكبرى؛ ويتوافق حوض الخابور ودجلة والقسم الشرقي من حوض الفرات مع الإقليم الشرقي؛ والقسم الغربي من حوض الفرات ومنطقة مصب العاصي العليا مع إقليم الشمال، ومنطقة مصب العاصي السفلى مع الإقليم الأوسط؛ ويتوافق حوض الساحل، مع الإقليم الساحلي؛ أما حوض البادية، فيتوافق مع الجزء الشرقي الشاسع من الإقليم الأوسط؛ كما هو موضح في الشكل: (1) [1].

شكل (1): توزع الأقاليم حسب توزع الأحواض المائية

تشير الدراسات السابقة؛ إلى أنها، تناولت تحديد الأقاليم بمفهوم قطاعي، يخدم ناحية معينة دون النظر إلى الموضوع بشكل شمولي متكامل (أقاليم إدارية ، عسكرية ،أحواض مائية...إلخ)؛ وذلك بسب عدم وجود دراسات إقليمية متكاملة شاملة لتحديد الأقاليم.

---

[1] وكالة جايكا اليابانية بالاشتراك مع شركات اخرى. **تقرير تقدم العمل لمشروع التخطيط العمراني للتنمية المستدامة لإقليم دمشق الكبرى.** دمشق: وزارة الإدارة المحلية والبيئة،2007، الفصل 5، ص6

ب – الدراسات العربية والعالمية

إن من أهم الأحداث التي طبعت العالم، منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين بطابعها؛ هو الانفجار السكاني الهائل، نتيجة التطور الذي فرضته الثورة الصناعية، وما نتج عنها في عملية التحديث والتطوير، في وسائل الإنتاج وأدواته، والحاجة إلى استثمار الموارد الطبيعية، وتنمية الموارد الاقتصادية، والنهوض بالموارد البشرية، وتطوير مناطقها المتخلفة؛ مما دفع بضرورة الأخذ بالتخطيط، بأشكاله المختلفة، وخاصة التخطيط الإقليمي، وفق رؤى مختلفة من دولة لأخرى، حسب طبيعتها الجغرافية، ومواردها، وحجم المشاكل التي سيتم معالجتها...؛ ومن خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث، لبعض الدول العربية ذات الظروف المشابهة، والدول الأوربية السباقة في مجال عمل التخطيط الإقليمي، ومنهجيته، وآليات عمله، ودراسة صيغه المؤسساتية، والتي شملت كلاً من: جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، وجمهورية ألمانيا، والجمهورية التركية؛ فإن الباحث يستعرض تجارب هذه الدول في تحديد الأقاليم وتقسيمها:

- **التجربة المصرية 1977:** تم وضع مجموعة من الأسس؛ لتؤخذ بعين الاعتبار، في تقسيم الأقاليم، في جمهورية مصر العربية، وهي:
  - عدم اعتبار الإقليم وحدة إدارية، في أي مستوى من مستويات الحكم المحلي (الإدارة المحلية)، واعتباره وحدة تخطيطية، ملزمة بالتخطيط، وله سلطة القرار التخطيطي، دون سلطة التنفيذ.
  - مراعاة الحدود الإدارية للمحافظات، والالتزام بها، في تشكيل الأقاليم بقدر الإمكان.
  - الوحدة الطبيعية والجغرافية للإقليم، مع وجود نافذة بحرية قدر الإمكان.
  - وحدة التكامل الاقتصادي في التنمية دون الاعتماد على الجهات المركزية بشكل مباشر.
  - وحدة المشاكل الطبيعية، والاجتماعية، والاقتصادية.
  - وجود مدينة مركزية، ذات إشعاع حضاري، أو أكثر في كل إقليم، أو وجود جامعة، أو نواة جامعة.

  بناء على ذلك تم وضع عدة اقتراحات، من جهات متعددة؛ حيث كان هناك رأيان في تحديد الأقاليم: رأي يؤيد ضم المناطق الصحراوية إلى المناطق المأهولة المجاورة؛ بهدف سرعة تنمية هذه المناطق، بحيث تصبح المناطق العمرانية الداخلة معها في نفس الإقليم؛ مراكز إشعاع حضاري للمناطق الصحراوية. ورأي آخر اعتبر أن المناطق الصحراوية تحتاج إلى نوعية خاصة من التنمية، وكذلك شروط خاصة تتناسب مع طبيعتها، ومن الخطأ ضمها إلى المناطق السكانية المجاورة، واعتمادها على مراكز الخدمات الموجودة فيها؛ لعدم وجود توازن في توزيع السكان، إضافة إلى أن متطلبات التنمية في هذه المناطق؛ تحتاج إلى خلق مراكز عمرانية جديدة تتناسب مع المناطق القاحلة.

  ونتيجة لذلك قسمت مصر إلى ثمانية أقاليم، تخطيطية، اقتصادية، وهي:

  ١. إقليم القاهرة وعاصمته القاهرة، ويضم: محافظة القاهرة، والجيزة، والقليوبية.
  ٢. إقليم الإسكندرية وعاصمته الإسكندرية، ويضم: محافظة الإسكندرية، والبحيرة، والنوبارية.
  ٣. إقليم الدلتا وعاصمته طنطا، ويضم: محافظة المنوفية، والغربية، وكفر الشيخ، ودمياط، والدقهلية.
  ٤. إقليم قناة السويس؛ وعاصمته الإسماعيلية، ويضم: محافظة الإسماعيلية، وبورسعيد، والسويس، وسيناء

والشرقية، والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر، حتى خليج السويس.

٥. إقليم مطروح وعاصمته مطروح، ويضم: محافظة مطروح.

٦. إقليم شمال الصعيد وعاصمته المنيا، ويضم: محافظة المنيا، وبني سويف، والفيوم، والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر.

٧. إقليم أسيوط وعاصمته أسيوط، ويضم: محافظة أسيوط، والوادي الجديد.

٨. إقليم جنوب الصعيد وعاصمته أسوان، ويضم: محافظة أسوان، وسوهاج، وقنا، والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.

وهكذا ضمت شبه جزيرة سيناء، إلى إقليم قناة السويس؛ وجنوب البحر الأحمر إلى إقليم جنوب الصعيد، والوادي الجديد إلى إقليم أسيوط، بما يتماشى مع رأي ضم المناطق الصحراوية للمناطق الآهلة، وجعلت محافظة مطروح إقليماً مستقلاً، يتماشى مع رأي استقلالية المناطق الصحراوية؛ وفي عام 1986 ألغي إقليم مطروح وضمت محافظة مطروح، إلى إقليم الإسكندرية؛ وأصبحت مصر مقسمة إلى سبعة أقاليم؛[١]. كما هو مبين في الشكل (2).

شكل (2): الأقاليم التخطيطية في مصر[٢]

تم إنشاء لجنة عليا للتخطيط الإقليمي في كل إقليم برئاسة أقدم المحافظين، وحددت الجهات المشاركة

---

[١] المجالس القومية المتخصصة. **رؤية عصرية للتخطيط الإقليمي والإدارة المحلية في مصر** . مجلة جمعية المهندسين المصرية.العدد الثالث 1995، ص 14-18 .

[٢] المصدر: من إعداد الباحث استناداً لخارطة ورقية للأقاليم التخطيطية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة 2004.

بعملها، واختصاصاتها، والمهام المناطة بها، كما تم إنشاء هيئة للتخطيط الإقليمي في الأقاليم الاقتصادية، مع تحديد اختصاصاتها، ومهامها، تتبع لوزارة التخطيط.

- **نستنتج مما سبق:**

-عدم تجانس إقليم قناة السويس؛ حيث يلاحظ أن شبه جزيرة سيناء، تكثر فيها الثروات المعدنية، والبترولية، والنباتية، والسياحية، وهي تشكل إقليماً طبيعياً. كما أن محافظات القناة، والشرقية والدقهلية؛ تشكل إقليماً تخطيطياً متجانساً.

- إن إقليم أسيوط، لا يوجد له منفذ على البحر الأحمر، كما أن ضم سوهاج إلى إقليم جنوب الصعيد غير طبيعي، فهي أقرب إلى أسيوط منها إلى أسوان، حيث إن بعدها عن أسيوط أقل من 100 كم وبعدها عن أسوان أكثر من 300 كم.

-إقليم شمال الصعيد: ليس له منفذ على البحر الأحمر، كما أن الواحات البحرية التابعة لمحافظة الجيزة، أقرب إلى محافظة بني سويف والمنيا؛ كما هو موضح في الشكل (3).

شكل (3): الحدود الإدارية للمحافظات في مصر[1]

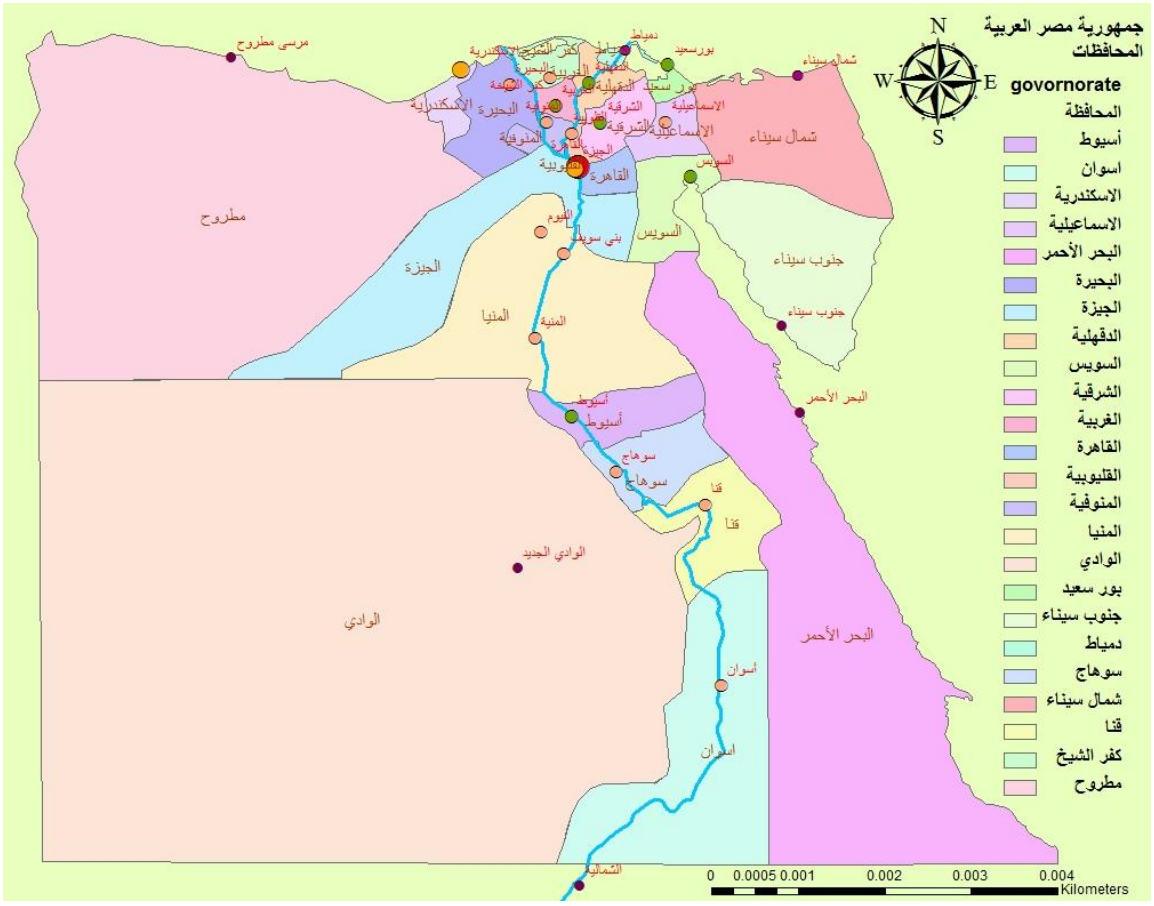

-يجب أن تكون عواصم الأقاليم من المدن الجديدة التي تم إنشاؤها في الأقاليم، وليست مدن مراكز

[1] المصدر: من إعداد الباحث استناداً لخارطة ورقية للمحافظات، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة 2004.

المحافظات القائمة.

-الازدواجية في إدارة وعمل الأقاليم، حيث الإدارة الفنية الحالية، في الأقاليم تابعة لهيئة التخطيط العمراني في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، التي هي صاحبة القرار في الدراسات التخطيطية الإقليمية، وإن متابعة التنفيذ يتم من خلال اللجنة الإقليمية المسؤولة في إطار المحافظات، والوحدات الإدارية، والتابعة لوزارة الإدارة المحلية؛ وكذلك تتبع لوزارة التخطيط الأقاليم الاقتصادية، مما يجعل القرار في الدراسات مركزياً دون حد أدنى من التشاركية، مما يؤدي إلى عدم تنفيذ كثير من الدراسات؛ لعدم ملامستها للواقع في الأقاليم.

- **التجربة الأردنية 1967:** تعود فكرة التقسيم الإقليمي في الأردن إلى عام 1966 ؛ عندما قام خبير هيئة الأمم المتحدة؛ فيكتور لورنس بتقسيم الأردن إلى ستة أقاليم تنموية،[1] وهي: إقليم الجليل: القدس، رام الله؛ إقليم نابلس: طول كرم؛ إقليم وادي الأردن؛ إقليم اربد: جرش، المفرق؛ إقليم الجنوب: معان، العقبة.

بعد حرب عام 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية، وفقدان أهم مورد للإنتاج الزراعي؛ قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة، بتقسيم الضفة الشرقية، إلى خمسة أقاليم تنموية رئيسية وهي : إقليم شمال الأردن (اربد، المفرق، عجلون، جرش)، إقليم وادي الأردن، إقليم (عمان، البلقاء)، إقليم الكرك، إقليم الجنوب (معان، العقبة)، وتبلورت عن هذه العملية ظهور هيئات إدارية مستقلة للتخطيط مثل: سلطة وادي الأردن، وسلطة إقليم العقبة، وسلطة إقليم البتراء؛ تتمتع هذه الهيئات باستقلال مالي وإداري، وبصلاحيات تشريعية تمكنها من تنفيذ الخطط الموضوعة، وقد ظهرت دراسات تنموية إقليمية لأهداف محدودة، وبسبب نجاح الخطة التي وضعت لوادي الأردن؛ زادت أهمية التخطيط الإقليمي، وأحدثت وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة عام ١٩٧٦ دائرة التخطيط الإقليمي، وأنيط بها مسؤولية إعداد خطط التنمية الإقليمية لكامل المملكة، وتم وضع الخطط المتتالية، مثل: إقليم عمان البلقاء عام ١٩٧٧، وخطة إقليم إربد عام ١٩٧٧، وخطة إقليم الجنوب عام ١٩٨٣، وخطة إقليم الكرك عام ١٩٨٥.

نتيجة للعديد من الدراسات والتوصيات الناتجة عن إهمال الدراسات الإقليمية، التي تم إعدادها وعدم تنفيذ معظمها، وهيمنة إقليم العاصمة المركز على باقي أقاليم المملكة؛ قرر مجلس الوزراء في عام 1996 إعادة تقسيم الأردن إلى ثلاثة أقاليم رئيسية لغايات التخطيط التنموي، وهي: إقليم الشمال ويضم محافظة المفرق، إربد، جرش، عجلون؛ وإقليم الوسط ويضم محافظة العاصمة، الزرقاء، البلقاء؛ وإقليم الجنوب ويضم محافظات معان، الكرك، الطفيلة، العقبة؛[2] كما هو موضح بالشكل (4).

ومنذ عام 2000 تم التركيز على البعد المكاني بالمناطق التنموية الخاصة، وهي: منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، منطقة المفرق التنموية الخاصة، منطقة إربد التنموية الخاصة، وكذلك منطقة معان التنموية الخاصة.

---

[1] عثمان محمد غنيم. **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**.عمان، دار صفاء، ط 3، 2005، ص 214.

[2] سلامة طايع خليف العساسفة. "**تأثير دمج البلديات على التخطيط العمراني في الأردن**–دراسة حالة الكرك الكبرى"، رسالة دكتورة في تخطيط المدن والبيئة، جامعة دمشق، 2007 ،ص23–33

الشكل رقم (4): أقاليم ومحافظات المملكة الأردنية الهاشمية[1]

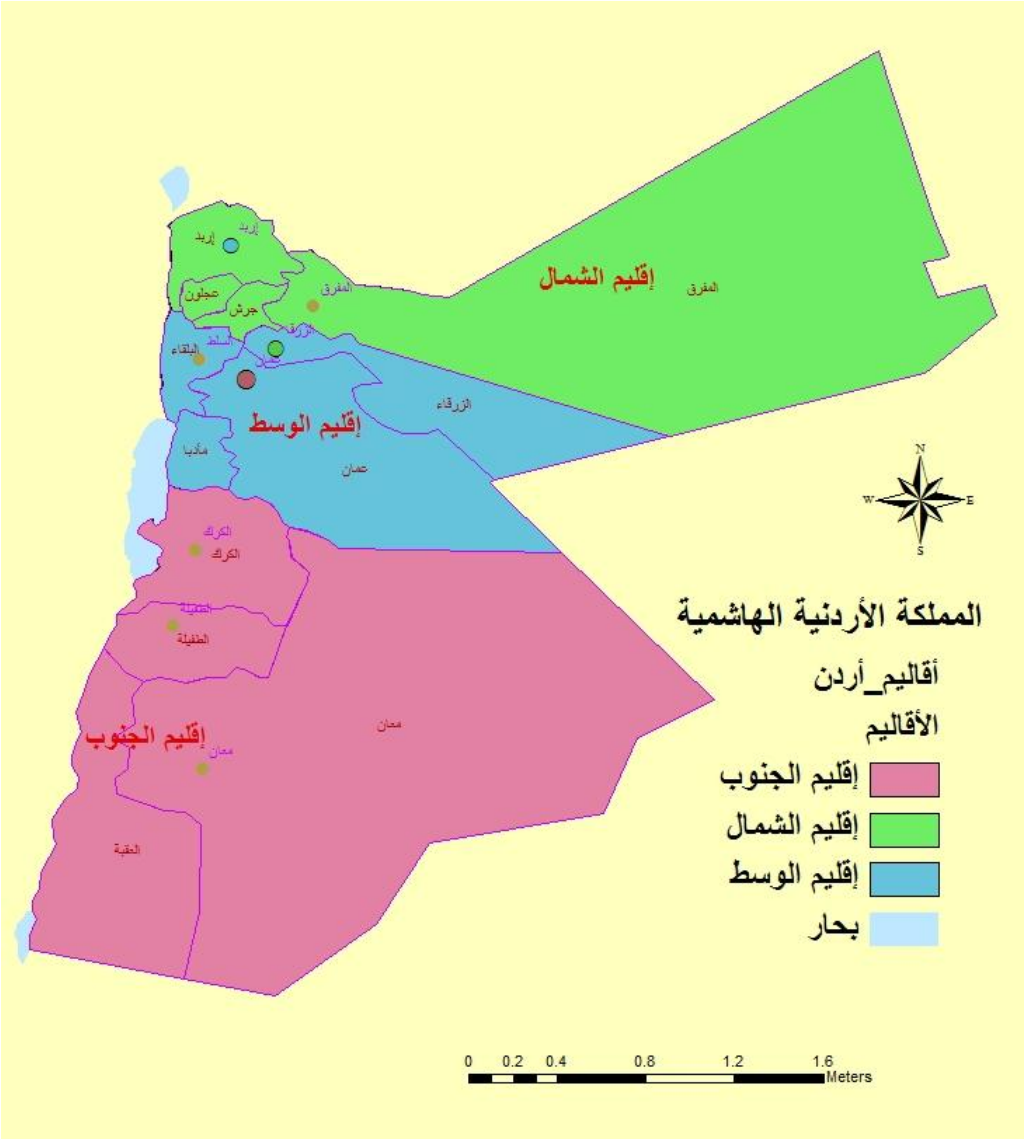

- **نستنتج مما سبق:**

- الاعتماد على التقسيم الثلاثي التقليدي : شمال، وسط، وجنوب؛ بناء على الخصائص السياسية الإدارية.
- الاختلاف الشديد في خصائص الموارد الطبيعية ، في كل من: محافظات إقليمي الشمال (عجلون والمفرق)، والجنوب(الطفيلة ومعان).
- اختلاف البنية العمرانية؛ من حيث حجم التجمعات السكانية، وارتباطها، وتدرجها الهرمي في كل من محافظات هذه الأقاليم.

[1] المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خريطة ورقية من مديرية التخطيط الإقليمي، وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة،عمان،2006.

- اختلاف البنية الاجتماعية بين: مجتمع تسوده العشائرية، والقبلية؛ ومجتمعات حضرية، وخاصة في محافظات إقليمي الشمال، والجنوب.
- سوء توزيع الثروات، والدعم الحكومي، والموازنات؛ مما أدى إلى زيادة حالة الفقر ، وضعف القدرة الشرائية للمواطن الأردني في مناطق؛ على حساب ثراء مجموعة أخرى ضمن محافظات الإقليم الواحد.(زيادة الثراء بشقيه الاحتكاري ، والبيروقراطي الفاسد ؛ مقابل زيادة حالة الفقر ، وضعف القدرة الشرائية للمواطن).
- عدم تحقيق اللامركزية في التنمية؛ حيث بقي هناك نوع من السلطة المركزية، للمناطق الحضرية على المناطق الريفية، ومناطق التكتلات العشائرية؛ مما أضعف الولاء الوطني في المناطق الهامشية لعدم الشعور بالمشاركة الوطنية في السلطة.
- عدم وجود جهة مسؤولة في كل إقليم لإدارته، وتنظيم عمله، ومتابعة الدراسات المتعلقة به، وإجراءات تنفيذها، وتحديد الجهات التشاركية في عمله.
- تعدد الجهات المركزية المسؤولة عن الإقليم: وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن المناطق الاقتصادية الخاصة في المحافظات، وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة عن الأقاليم الثلاث.
- عدم تكامل التشريع الخاص بالتخطيط الإقليمي؛ بحيث يربط الأقاليم والخطط الإقليمية، بالجهات المنفذة، بهد ف توطينها، ومتابعة تنفيذها.

- **التجربة التونسية 1994:** قسمت تونس إلى أربع مناطق تنموية، وسميت بال دواوين الأربعة: الشمالي الغربي، الشمالي الشرقي، الجنوبي الغربي، والجنوبي الشرقي. وهي مؤسسات تتمتع بالشخصية المدنية، والاستقلال المالي ، خاضعة لإشراف وزير التخطيط والتنمية الجهوية ؛ تم إحداثها بموجب القانون رقم 82 لعام 1994، وتساهم بالدراسات الضرورية، واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات: في ميدان التنمية بصفة عامة، واختيار برامج الاستثمار العمومي، ودفع الاستثمار الخاص، والقيام بمتابعة، وتقييم نتائج هذه السياسات ، بالإضافة إلى إعداد برامج وخطط العمل الهادفة ، التي تندرج في إطار النهوض بالتنمية الإقليمية و الجهوية بمناطق التدخل (الولايات التابعة لكل إقليم)، ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الوطنية (وزارات الدولة)، والمصالح الجهوية المختصة، والجماعات العمومية المحلية.[1]

كما أن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية – الإدارة العامة للتهيئة الترابية– مسؤولة عن تنظيم مجال التهيئة الترابية، ومخططات استعمالات الأراضي، وضمان التناسق بين مختلف برامج التهيئة والتجهيز، والبنى التحتية، وحماية البيئة، بتوجيه وتركيز برامج الدولة والمحليات والمؤسسات وإبداء الرأي فيها، والعمل على تناسقها، في المستويات المختلفة (الوطني، الإقليمي، الجهوي)، في نطاق آفاق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وضبط التوجيهات الأساسية لتهيئة المناطق الترابية المعنية ؛ مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات مع الجهات المجاورة (الولايات)، والتوازن الذي يتعين في الإقليم بين التوسع

---

١ وزارة التنمية والتعاون الدولي. **إدارة التنمية الجهوية**، تونس 2007

العمراني، وممارسة الأنشطة الفلاحية ، والأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وحماية المواقع الطبيعية ، والثقافية بما فيها الأثرية. وقسمت تونس إلى ستة أقاليم تهيئة ترابية؛ كما هو موضح في الشكل (5).

الشكل (5) : أقاليم وولايات الجمهورية التونسية[1]

وهي: الشمال الشرقي، يتكون من سبع ولايات: تونس، وإريانة، وبنعروس، ومنوبة، وبنزرت، وزغوان، ونابل، وإقليم الشمال الغربي، يتكون من أربع ولايات وهي: باجة، وجندوبة، وسليانة،

[1] المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خريطة ورقية من الإدارة العامة للتهيئة الترابية، وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، تونس، 2007.

والكاف، وإقليم الوسط الغربي، يتكون من ثلاث ولايات هي: القيروان، وسيدس، بوزيد، والقصرين، وإقليم الوسط الشرقي، يتكون من أربع ولايات هي: سوسة، والمنستير، والمهدية، وصفاقص، وإقليم الجنوب الشرقي، يضم ثلاث ولايات هي: مدنين، وقابس، وتطاوين، وإقليم الجنوب الغربي يضم ثلاث ولايات وهي: تورز، وقفصة، وقبلي.[1]

- **نستنتج مما سبق:**

-وجود ازدواجية في تقسيم، وإدارة وعمل الأقاليم؛ حيث الإدارة الفنية الحالية في الأقاليم تابعة للإدارة العامة للتهيئة الترابية، صاحبة القرار في الدراسات التخطيطية الإقليمية، وأن متابعة التنفيذ يتم من الولايات والمعتمديات والبلديات؛ في إطار التوجهات التنموية لدواوين وزارة التنمية والتعاون الدولي.

-عدم وجود جهة مسؤولة في كل إقليم؛ لإدارته وتنظيم عمله، ومتابعة الدراسات المتعلقة به وتنفيذها، وتحديد الجهات التشاركية في عمله.

-عدم تطابق بين حدود الأقاليم، وعددها في التقسيمات المعتمدة من الجهات المتعددة المعنية.

- **تجربة المملكة المتحدة 1917: "United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland"**

تتكوَّن المملكة المتحدة، من أربع دول متحدة، تجمع شعوب: إنجلترا، اسكتلندا، ويلز، وأيرلندا الشمالية، ومناطق ما وراء البحار (مناطق سيادة التاج البريطاني) تحت حكومةٍ واحدة.[2]

بدأ تقسيم إنكلترا إلى أقاليم إدارية؛ منذ الحرب العالمية الأولى، مع تفاقم نتائج الثورة الصناعية من تكدس الطبقة العاملة في ظروف سكنية سيئة للغاية، وتدهور في الحالة الاجتماعية، ومستوى المعيشة، وانتشار الأمراض، والتلوث بكافة أشكاله، ونشوء مدن سرطانية، وتغير في مفهوم ومضمون المدينة، نتيجة للتطور الصناعي، وما تبعه من تطور في النقل والبنى التحتية، مما دفع المفكرين والمخططين للتصدي لحل هذه الأزمات المستعصية، بمحاولات تخطيطية لمعالجة، وضع السكن فكانت البدايات معالجة وضع المدينة بحد ذاتها، ونتيجة لقصور هذه المعالجة، تطلب النظر إلى ما حول المدينة، أو إقليم المدينة حيث طالب (Sir Patrick Gaddes) بضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي، وتكامل التخطيط العمراني مع عمليات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية؛ وتوفير البيئة الصحية على أكمل وجه[3]؛ وفي هذا المجال قدم الجغرافي فوست (C. B. Fawcett) عام1917 ورقة بعنوان: "**التقسيم الطبيعي لإنكلترا**" "**Natural Divisions of Englan**". ناقشتها الجمعية الجغرافية الملكية، وتضمنت هذه الورقة تقسيم إنكلترا إلى (12) إقليم، موضحة حدود الأقاليم المقترحة، والعواصم الإقليمية التي تظهر وجود جامعات، أو كليات في جامعة، ضمن عاصمة كل إقليم؛ لمعالجة القضايا الناجمة عن تطور

---

١ وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية. **الإدارة العامة للتهيئة الترابية**، تونس، 2007

2 G. K. PEATLING, **HOME RULE FOR ENGLAND**, ENGLISH NATIONALISM, AND EDWARDIAN DEBATES ABOUT CONSTITUTIONAL REFORM IN ALBION: A QUARTERLY JOURNAL CONCERNED WITH BRITISH STUDIES, VOL. 35, NO. 1. (SPRING, 2003), PP.71-90, ACCESSED DECEMBER 16, 2007

٣ أحمد خالد علام وآخرون. **التخطيط الإقليمي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 1995، ص47-51 وص 438-439

المجتمع من خلال إعداد البحوث التطبيقية، وتدريب العمال، وتطوير الصناعة، وأدوات الإنتاج، والعناية الصحية والمستشفيات.[١]

وفي عام 1919 وسع فوست ورقته في كتابه "أقاليم إنكلترا"، " Provinces of England " تضمن أسس التقسيم الإقليمي، لبناء القدرات التي لخصها في ستة مبادئ، والتي تعتبر من أهم المبادئ التي تعتمد في عملية التقسيم الإقليمي التنموي، حتى الآن؛ حيث أدخل البعد الاجتماعي، والعمراني في تحديد الأقاليم.[٢]

وفي عام 1920 تبنت وزارة الصحة اقتراحاً قدمه (G.D.H. Cole) تضمن تقسيم إنكلترا إلى (15) مقاطعة ضمنها (59) إقليماً وفق نظام مشابه لتقسيم فوست؛ وذلك لتحقيق أهداف الرعاية الصحية؛ الذي نشره في كتاب "مستقبل الحكومات المحلية" " The Future of Local Government " في عام 1921، ولم تأخذ التقسيمات الإقليمية أية صفة حكومية، أو إنشاء مجالس محلية لها؛ رغم تنافس مشاريع التقسيم الإقليمي لإنكلترا.[٣]

وفي عام 1930 تبنت الحكومة المركزية بعضاً من مشاريع التقسيمات الإقليمية؛ بهدف إعداد إحصاءات السكان، والزراعة، ومشاريع الكهرباء وخدمات البنية التحتية، وأنظمة المرور [٤] (E. W. Gilber)؛ واستخدمت هذه الأقاليم، من أجل البريد حتى الحرب العالمية الثانية حيث تطلبت نتائجها إعادة بناء ما دمرته الحرب مما دفع الحكومة في عام 1943 لإنشاء وزارة تخطيط المدن والقرى في إنكلترا واسكتلندا وويلز؛ وفي عام 1944 صدر قانون يمنح المحليات السلطة، لإعادة تنمية المساحات التي دمرتها الحرب؛ وفي عام 1947 تم توحيد قوانين المدن والقرى، بقانون واحد؛ بهدف وضع إطار عام لوضع مخططات تنمية، واستعمالات أراض، ومنح السلطات المحلية السلطة لاستملاك الأراضي؛ بهدف إعادة تخطيطها، وتنميتها، والمحافظة على المباني التاريخية، وتوفير تمويل لها من الحكومة المركزية.

وفي عام 1973 تم تعديل حدود الأقاليم التخطيطية الثمانية المعتمدة، في وضع الخطط الاقتصادية؛ بما يتفق مع الهيكل التنظيمي الجديد للبلاد، وبما ينسجم مع متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي."
More freedom for Scots, Welsh in proposals to region regions. The Times. November 1, 1973.

وفي عام 1994 تم إنشاء عشرة أقاليم، لها مكاتب حكومية إقليمية؛ تشمل قسم الصناعة والتجارة، التوظيف، النقل، البيئة. كما تم في عام 1997 إنشاء وكالات التنمية الإقليمية؛ وفي عام 1998 تم دمج إقليم مرسيزايد (Merseyside) بإقليم شمال غرب إنكلترا؛ وأصبح عدد الأقاليم التنموية الرئيسية تسعة أقاليم. أوكل لحكوماتها الإقليمية القيام بعمليات التنمية؛ من خلال منحها أكبر دعم من الموازنة

---

*1 C. B. FAWCETT, **NATURAL DIVISIONS OF ENGLAND** IN THE GEOGRAPHICAL JOURNAL, VOL. 49, NO. 2. (FEB., 1917), PP. 124-135, ACCESSED NOVEMBER 28, 2007*

*[2] C. B. Fawcett, **Provinces of England** , London, 1919, pp, 70-82*

[3] G.D.H. COLE IN **" THE FUTURE OF LOCAL GOVERNMENT IN 1921**"

[4] E. W. GILBERT, **PRACTICAL REGIONALISM IN ENGLAND AND WALES** IN THE GEOGRAPHICAL JOURNAL, VOL. 94, NO. 1. (JUL., 1939), PP. 29-44. ACCESSED NOVEMBER 28, 2007

المركزية في خطة 2007–2010؛[1] كما هو موضح بالشكل (6).

الشكل (6): أقاليم المملكة المتحدة الرئيسة[2]

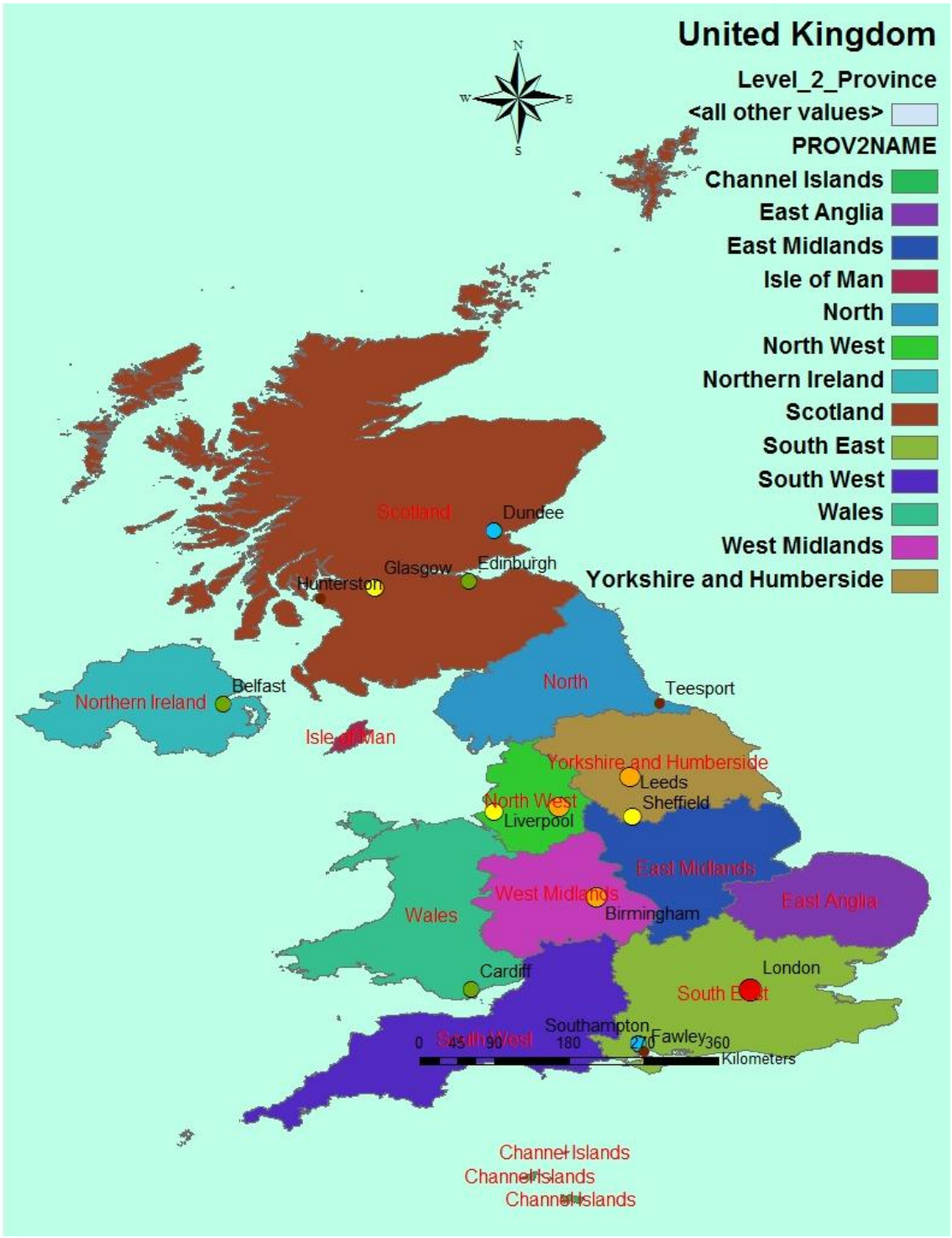

[1] HM. TREASURY PRESS RELEASE 79/07 - 17TH JULY, 2007

[2] المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على خريطة مسح ضوئي من الانترنت، 2008.

- **نستنتج مما سبق :**

- يعتبر فوست أول من وجه النظر إلى تقسيم البلاد على أسس إقليمية تنموية؛ مؤكداً على أهمية المدن العاصمية للأقاليم مع وجود الجامعات، أو الكليات التطبيقية فيها.
- تطور مفهوم الإقليم من إقليم تخطيطي عمراني ينظر إلى المدينة، ومحيطها الحيوي؛ إلى إقليم تنموي شامل متكامل؛ إلى أقاليم شملت كامل البلاد.
- تطور مفهوم وظيفة الإقليم من وسيلة لحل مشاكل قائمة (تلوث، تدهور عمراني، تدهور اجتماعي، صحي...)؛ إلى توطين خدمات صحية اجتماعية، عمرانية، بريد، نقل ومواصلات، بنية تحتية، وضع خطط تنمية اقتصادية، ثم تشاركية، وحكم محلي، فأقاليم تنموية شاملة كامل البلاد منسجمة مع الإقليم الأكبر (الاتحاد الأوربي).
- وجود عدة مستويات للأقاليم: أقاليم دولية، (الاتحاد الأوربي)، أقاليم وطنية (إنكلترا، إسكتلندا، ويلز، أيرلندا الشمالية)، أقاليم رئيسية(أقاليم إنكلترا التسعة)، مناطق وفروع إقليمية (كونتات، ومناطق حضرية ودوائر وحدوية وبلديات).

- **تجربة ألمانيا 1935:** في عام1933 طرح الجغرافي الألماني كريستالر نظرية المكان المركزي في كتابه (المواقع المركزية في جنوب ألمانيا–1933) التي طبقها في بافاريا وجنوب ألمانيا؛ وفي عام 1935 أخضعت الحكومة الألمانية جميع قضايا الصناعة، والتجارة، والعمران للإشراف التخطيطي للدولة؛ وذلك بهدف دفع عجلة التنمية؛ ولهذا الغرض قسمت ألمانيا إلى 23 إقليماً تخطيطياً (إقليم الرور وإقليم برلين وإقليم همبورج ..). تم هذا التقسيم على أساس تجميع، ودمج وحدات إدارية صغيرة متجاورة؛ لتشكيل وحدات اقتصادية متجانسة متكاملة، وخاصة في مجال الصناعة التي وجهت للأغراض العسكرية؛ لتحقيق أهداف النازية في التوسع، والسيادة، والهيمنة الدولية.[1]

وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية؛ تألفت ألمانية الاتحادية من عشر ولايات. وفي عام 1957 انضمت إليها ولاية سارلاند؛ وتألفت ألمانيا الشرقية من خمس ولايات، وفي ت 1 1990 توحدت الألمانيتان؛ وبرلين الشرقية، والغربية؛ وأصبحت ألمانيا تتألف من 16 ولاية؛ وقسمت هذه الولايات إلى أقاليم، تطور مفهومها مع خطط التنمية؛ فكانت لتحقيق أهداف التنمية الصناعية في خطط التنمية الإقليمية الأولى. ثم في السبعينات؛ لتحقيق حماية الطبيعة، والحياة البرية؛ وفي الثمانينات لتحقيق تنمية سكانية وإسكانية، وتنمية عمرانية؛ وفي خطة التسعينات؛ لتحقيق الاندماج بين الألمانيتين، ورفع المستوى المعاشي للجزء الشرقي من ألمانيا؛ نفذت بنى تحتية، واتصالات، ومواصلات، ورفع نصيب الفرد من المساحة السكنية بما ينسجم مع الجزء الغربي؛ وفي بداية الألفية الثانية أخذت الأقاليم خططها لتحقيق تنمية الأدمغة البشرية، والبحوث التطبيقية، وإنشاء مراكز البحوث العلمية التطبيقية المتطورة في الجامعات، وتحقيق أهداف تنموية شاملة مستمرة، وأقاليم تنمية عمرانية ذات مستوى رفيع من الخدمات؛ وقسمت الأقاليم إلى مناطق إقليمية تخصصية، ومناطق ريفية، بما ينسجم مع خطط

[1] صلاح الدين بحيري. **قراءات في التخطيط الإقليمي**، وجهة نظر جغرافية، بيروت، دار الفكر ط1 1994، ص 27.

وأهداف الاتحاد الأوربي.[1] كما هو موضح في الشكل(7).

الشكل (7): تقسيم ألمانيا إلى ولايات وأقاليم[2]

[1] جامعة كيزر لوترن، **قسم التخطيط والتنمية المكانية**، ألمانيا، 2005.

[2] المصدر: من عمل الباحث؛ بالاعتماد على خريطة مسح ضوئي، جامعة كيزر لوترن، ألمانيا، 2005

- **نستنتج مما سبق:**

– دخول مفهوم البعد المكاني، كقانون يحكم توزيع المراكز العمرانية، وانتشارها على صفحة الإقليم.

– انتشار الأقاليم القطاعية وتعدد أنواعها (جغرافي، مكاني، اقتصادي، عسكري، سياسي...)

– وجود عدة مستويات للأقاليم: أقاليم دولية (الاتحاد الأوربي)، أقاليم وطنية (الولايات) أقاليم تنموية، مناطق إقليمية.

– دخول مفهوم الحكم المحلي في مفهوم الأقاليم، كحكومات مصغرة، تتمتع بنوع من الاستقلالية الذاتية ضمن اتحاد فدرالي لها، وتبنى الاتحاد الأوربي هذه التجربة، وعمل على تطبيقها على أقاليم الدول الأوربية.

- **التجربة التركية 1923:** تطور مفهوم تقسيم الأقاليم في تركيا، مع تطور التخطيط بشكل عام، والتخطيط الإقليمي بشكل خاص؛ ففي فترة تأسيس السياسة التخطيطية 1923–1930؛ أحدثت مدينة أنقرة؛ وأصبحت عاصمة البلاد، بما يتناسب مع تخديم الأقاليم المحدثة بشكل مركزي؛ ثم تم إعداد خطة 1+2؛ وقسمت تركيا إلى خمسة أقاليم بهدف: أين ومتى يمكن تأسيس مناطق صناعية، وبأية أقاليم؟

بعد إحداث هيئة تخطيط الدولة في عام 1960؛ تم إعادة تقسيم تركيا إلى سبعة أقاليم؛ تشمل (67) ولاية (محافظة). ولا توجد علاقة بين حدود الأقاليم والحدود الإدارية للمحافظات؛ وإنما أحدثت الأقاليم فقط لتأمين الخدمات؛ وأهم هذه الأقاليم هو: إقليم منطقة مشروع جنوب شرق تركيا على الحدود المتاخمة لسوريا، وإقليم منطقة مشروع شمال غرب تركيا، بالقرب من استانبول؛ حيث كان هذا الإقليم إقليم موارد خام– منطقة مناجم فحم وحديد– في فترة الستينات والسبعينات، وإقليم منطقة مشروع شرق البحر الأسود، وإقليم منطقة مشروع شرق الأناضول، وإقليم مشروع تنمية حوض يشن أرمق.

وبما يتوافق مع توجهات الشراكة الأوربية وتوجهات العولمة؛ تم إعادة تقسيم تركيا في عام 2006 إلى 26 إقليماً، تشمل: (81) ولاية؛ أقرت بموجب القانون رقم (5449) لعام 2006، واقترح لإدارتها (12) وكالة تنمية؛ تنتظر إقرارها في المحكمة الدستورية. وتوجد حالياً ثلاث وكالات تنمية: وكالة تنمية لمنطقة جنوب الأناضول GAP؛ وكالة تنمية في أضنا، وأخرى في أزمير؛ وينحصر دور وكالات التنمية الرئيسي في: تحديد موارد المنطقة حسب طبيعتها، وقيادة عملية التنمية، والمشاركة في وضع الخطط التنموية الإقليمية.[1] والشكل (8) يوضح توزع الأقاليم التنموية.

[1] METIN OZRSIAN & OSMAN YILMAZ, **خطط التنمية العامة بتركيا**، أنقرة: 2007/4/16

الشكل (8): أقاليم التنمية التركية

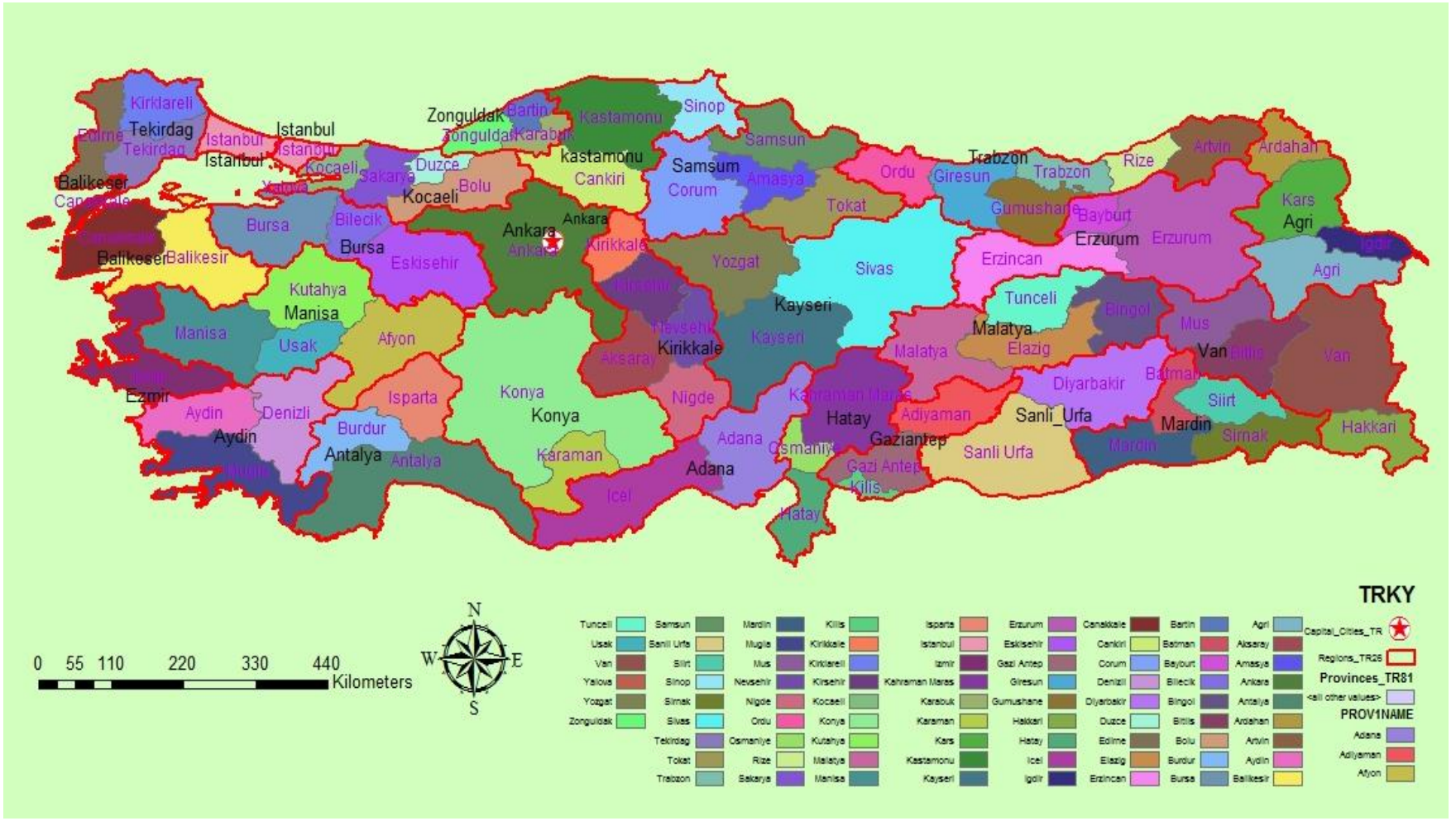

المصدر: من عمل الباحث بالاستعانة بخارطة ورقية من هيئة تخطيط الدولة، أنقرة 2007

- **نستنتج مما سبق :**

- تطور مفهوم تقسيم الأقاليم في تركيا؛ مع تطور خطط التنمية الإقليمية؛ من أقاليم موارد، إلى أقاليم: خدمات، وتنمية صناعية، توليد طاقة كهربائية، تنمية زراعية وريفية، تنمية شاملة.
- اعتمد التقسيم الإقليمي في الفترة الواقع مابين عام 1967 وحتى عام 1980 على خطط التنمية (إقليم خطة)؛ وفي الفترة مابين عام 1980 و2004 تطور مفهوم تحديد وتقسيم الأقاليم وأخذ بعداَ اقتصادياً واجتماعياً؛ وبعدها تم إعادة النظر في تقسيم الأقاليم بمساعدة من الاتحاد الأوربي؛ حيث أعيد تقسيم تركيا إلى (26) إقليماً تنموياً تخدمها (12) وكالة تنمية إقليمية حسب معايير الاتحاد الأوربي؛ والتي ركزت على البعد البيئي المستدام.

- **النتيجة العامة من الدراسات السابقة:**

- قسمت كل دولة أقاليمها بما يتفق مع أوضاعها الدولية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والعمرانية، والبيئية.
- إن تقسيم الأقاليم في الدول يتطور مع تطور خطط التنمية الإقليمية المعتمدة فيها.
- وجود عدة أنواع من الأقاليم تختلف أشكالها، وأحجامها؛ باختلاف وظائفها، وكلما زادت مهامها؛ صغر حجمها، أو قسمت إلى مستويات أصغر(مناطق إقليمية)، وقد يكون الإقليم هو جزء من ولاية؛ كما هو في ألمانيا، أو يكون مؤلف من عدة ولايات؛ كما هو في تركيا.
- تطور في وظائف الإقليم الأساسية، ونشوء أقاليم الأدمغة البشرية؛ وإعطاؤها دوراً أساسياً في عملية النهوض.
- دخول مفهوم وكالات التنمية الإقليمية؛ لقيادة الإقليم، وتخططيه من الداخل، وجعله يتمتع بحرية القرارات المحلية، وتشاركية الأهالي، وحشد طاقات المجتمع في النهوض التنموي.
- ظهور الأقاليم العملاقة (الاتحاد الأوربي)؛ الذي تطور من اتفاقيات التعاون الاقتصادي إلى استعمالات أراض، وتنمية بيئية، ثم إلى التنمية الشاملة، وأخيراً لمفهوم التنمية الشاملة المستمرة.

خامساً: منهجية البحث:

نظراً لكون الدراسات التخطيطية متعددة الفعاليات، والأنشطة المختلفة العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، والطبيعية...؛ ولكل منها طرائق في إجراء الدراسات، والتحليل؛ والتي تتمثل في الجوانب التالية:

- **القسم النظري:** استخدم فيه المنهج الوصفي والمنهج المقارن وفق التالي:

- المنهج الوصفي التاريخي: (Historical Method) والمتمثل في تتبع مجريات الأمور، والتغيرات في مناطق القطر؛ و تم استخدامه في المقدمات.
- المنهج المقارن: (Comparative Method) وتم استخدامه في عرض التجارب المحلية، والعالمية، وعلاقتها في عملية تحديد الأقاليم، في المجال الوطني، والمقارنة بين الجانب النظري، والتطبيق العملي؛ من حيث الأهداف، والسياسات، والأنواع، والمستويات، ومراحل وضع النتائج؛ وذلك بجمع

البيانات، والمعلومات من المراجع، والمصادر المتخصصة في التخطيط الإقليمي؛ وتم استخدام هذا الأسلوب في الفصل الأول من البحث.

- **القسم العملي:** استخدم المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج الإحصائي، والمنهج الاستنباطي الاستدلالي، والمنهج التحليلي التركيبي.

- المنهج الوصفي التاريخي: (Historical Method) في جمع البيانات، والإحصاءات (الطبيعية ،البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية،العمرانية، التشريعات، الاستدامة) من خلال جمع الخرائط، والبيانات الورقية، والصور الفضائية، والخرائط الرقمية، للفترات الزمنية السابقة، التي تتعلق بمؤشرات التنمية.
- المنهج الإحصائي: (Statistical method) في الأدوات، والتطبيق من خلال دراسة الإحصاءات، والبيانات السكانية والاقتصادية، وتحديد النقص في الأراضي الزراعية، وازدياد حجم العمران والتطبيقات.
- المنهج الاستنباطي الاستدلالي: (Deductive, Inductive Method) في التحليلات من خلال الأسلوب الكارتوغرافي؛ كاستخدام الخرائط، والصور الفضائية لفترات زمنية مختلفة.
- المنهج التحليلي التركيبي: (Analytical, Synthetic Method) في استخلاص النتائج، وصياغة الاقتراحات، والتوصيات؛ من خلال دراسة الجداول، وبيان المتوسطات، والنسب المئوية، وتحديد الكثافات.
- استُخدم في البحث عددٌ من الأساليب الإحصائية مثل: الجداول، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية المتعلقة بالسكان، وبمساحات استعمالات الأراضي الزراعية، والعمرانية، والحدود الإدارية، وبالمساحات الواقعة داخل حدود التنظيم العمراني، وبمساحات مختلف استعمالات الأراضي الحضرية للقطر.

وبالنتيجة: تم استخدام خلاصة المناهج، بالقدر الذي يخدم أهداف الدراسة، باعتبارها دراسة علمية تطبيقية، تأخذ بعداً زمنياً من الماضي (لمدة 20سنة على الأقل)؛ لوضع تصورات المستقبل.

سادساً: مراحل إعداد البحث:

١. المرحلة التحضيرية (الإطلاع وجمع البيانات والمعلومات)

-تكوين خلفية علمية نظرية، تتعلق بموضوع البحث، في تحديد الأقاليم التنموية، والإطلاع على تجارب دول عربية، وأجنبية، ودراسات محلية تطبيقية تنفذ حالياً، من قبل وكالة (جايكا) اليابانية بالتعاون مع فريق محلي نظير.

-جمع المعلومات والبيانات، والمؤشرات التنموية المختلفة عن القطر، والمحافظات، والكتب والتقارير، والأبحاث، والرسائل الجامعية، والخرائط، والصور الفضائية المتعلقة بالبحث؛ من مختلف الجهات العامة، والجهات العلمية، والبحثية، ومواقع الانترنت والزيارات الميدانية.

٢. مرحلة تصنيف المعلومات وتبويبها، ومراجعتها، ورقمنتها، ومعالجتها إحصائياً ببرنامج (SPSS)؛ وإعادة إدخالها في قواعد البيانات المختلفة، ومعالجة الصور الفضائية، وتحليلها ببرنامج (ERDAS)؛

وكذلك معالجتها ببرامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS)؛ وتحويل نتائج المعالجة الإحصائية، والحسابية التي تم التوصل إليها؛ بالإضافة إلى المعلومات الأخرى القابلة للتمثيل الكارتوجرافي بتحويلها إلى أشكال بيانية، وخرائط؛ من خلال استخدام الحاسب، والبرامج المذكورة؛ وتمثيل البيانات خرائطياً، وتوزيعها على فصول البحث.

٣. مرحلة كتابة البحث وفصوله، ومراجعتها، وربطها بالبيانات، والجداول، والخرائط، والأشكال البيانية؛ وصياغة النتائج النهائية، المتعلقة بتحديد الأقاليم التنموية، على المستوى الوطني، وتقديم التوصيات، والمقترحات العامة على المستوى: الوطني، والإقليمي، والمناطقي.

ويتألف البحث من أربعة فصول، إضافة إلى التمهيد؛ والذي يتكون من: المقدمة، وأهمية البحث، والإطار المكاني، والزماني، وهدف البحث، ومفهوم البحث، ومراحل إعداد البحث.

خصص الفصل الأول: لدراسة مفهوم التخطيط التنموي وأنواعه؛ ومفهوم التخطيط المجالي وأنواعه، ومستوياته؛ ومفهوم التخطيط الإقليمي ومستوياته؛ ومفهوم التنمية وأنواعها، ومستوياتها وأبعادها؛ ومفهوم المجال ومستوياته؛ ومفهوم الإقليم وأنواعه؛ والتطورات الفكرية، لصياغة الأقاليم التنموية؛ ومقاربة بين مفهوم التخطيط الإقليمي، والتنمية، والإقليم؛ والخلاصة.

خصص الفصل الثاني في الباب الأول: لدراسة مفهوم الإقليمية، وأسس التقسيم الإقليمي الطبيعي، والاقتصادي، والعمراني وعلاقته بالتخطيط العمراني والخلاصة.

خصص الباب الثاني: لدراسة مفهوم مؤشرات التنمية الإقليمية، والمؤشرات المركبة، ومراحل بنائها وأساليب تحقيقها، وبناء خارطة الأساس والخلاصة.

خصص الفصل الثالث (القسم العملي) لإجراء دراسة تطبيقية لتحديد مؤشرات التنمية الإقليمية، منطلقاً من تحليل البيانات وتركيب المؤشرات ثم وضع بدائل لتحديد الأقاليم التنموية السورية ، وتقييم هذه البدائل، واختيار البديل المرجح، والخلاصة.

وخصص الفصل الرابع لكتابة الملامح الرئيسية للأقاليم التنموية الوطنية الناجمة عن الدراسة التطبيقية للبحث وإلقاء نظرة عامة على التنمية في الأقاليم.

في نهاية البحث؛ تمت صياغة النتائج والمقترحات، وتشمل: نتائج الدراسة التطبيقية، والاقتراحات المتعلقة بمنطقة الدراسة؛ والنتائج العامة، والاقتراحات التي تم التوصل إليها، على ضوء المعلومات التي تضمنتها الفصول السابقة.

الفصل الأول

التخطيط الإقليمي، التنمية الإقليمية، الإقليم

١ ـ ١ التخطيط الإقليمي.

١ ـ ٢ التنمية الإقليمية.

١ ـ ٣ الإقليم.

١ ـ ٤ التطورات الفكرية لصياغة الأقاليم التنموية.

١ ـ ٥ مقاربة بين مفهوم التخطيط الإقليمي والتنمية والإقليم.

١ ـ ٦ خلاصة الفصل الأول.

١ ـ التخطيط الإقليمي

الباب الأول: يتطرق هذا الباب إلى مفهوم التخطيط التنموي وأنواعه؛ ومفهوم التخطيط المجالي وأنواعه ومستوياته؛ ومفهوم التخطيط الإقليمي ومستوياته، والخلاصة.

١ ـ ١ ـ التخطيط التنموي

ما هو التخطيط التنموي؟ هل التخطيط التنموي على أنواع متباينة ومستويات مختلفة؟ وما موقع التخطيط المجالي، والتخطيط الإقليمي منها؟.

١ ـ ١ ـ ١ ـ الخلفية النظرية

مفهوم التخطيط التنموي: لا يوجد اتفاق على تعريف محدد بين الباحثين والدارسين؛ لمفهوم التخطيط التنموي؛ وإن كان هناك إجماع غير مباشر، على محتوى هذا المفهوم، في مستوياته، ومراحله المختلفة، على اختلاف الزوايا التي يتناولها هذا المفهوم.

حيث يعرف بأنه: "جهد موجه، ومقصود، ومنظم؛ لتحقيق هدف أو أهداف معينة، في فترة زمنية محددة، وبمال وجهد محددين".[١]

وكما عرفه "فريدمان" (Friedmann) 1964: "هو طريقة تفكير، وأسلوب منظم، لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية؛ من أجل توجيه وضبط عملية التغير الراهنة؛ بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحددة ومتفق عليها.[٢]

ويعتبر تعريف "واترسون" (Waterson)1985 الأكثر شمولاً، حيث يعتبره: مجموعة جهود واعية، ومستمرة (Conscious and Continuing) تبذل من قبل حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية؛ التي من شأنها أن تقف عائقاً، في وجه تحقيق هذا الهدف.[٣]

"هو مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة، والمنظمة، والمشروعة؛ التي تنفذ في فترة زمنية معينة، وعلى مستوى، أو عدة مستويات مكانية، وبجهد جماعي تعاوني جاد، تستخدم فيه أدوات، ووسائل متعددة؛ تحقق استغلالاً أمثل للموارد الطبيعية، والبشرية الكامنة والمتاحة، وبشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع؛ مع توجيه، وضبط، ومتابعة، لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلطة؛ لمنع حدوث أية آثار سلبية ناتجة عنه، وإبقائه ضمن دائرة المرغوب، والمنشود".[٤]

"هو عملية اتخاذ القرارات حول ما يراد تحقيقه في المستقبل، وكيفية الوصول إلى ذلك من واقع

---

[١] عثمان محمد غنيم . **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ،عمان: دار صفاء، ط 3، 2005، ص 40 نقلاً عن:عبد الملك المقرمي. الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين، بيروت، 1991، ص 96

[2] Jhon, Fridman and others, **regional Development and Planning**,massachusetts Institute of Technology, Cambridg, 1964, P. 49

[3] Conyers, Rural Regional Planning- Touards an Operational Theory, wales, 1985, P. 8

[٤] عثمان محمد غنيم. 2005، المصدر نفسه، ص 40

الوضع الحالي؛ آخذاً في الاعتبار أن تأخذ هذه القرارات في الحسبان، تخصيص الموارد المتاحة، سواء الاقتصادية، أو السياسية، أو البيئية ".[1]

"هو وضع خطة؛ لتحقيق أهداف المجتمع المحددة، في ميدان وظيفي معين؛ لمنطقة جغرافية ما في زمن محدد".[2]

"هو نشاط يهدف إلى التنظيم، والتنسيق بين أنشطة الإنسان المختلفة، في المكان والاستعداد الفعلي، لتوقعات أنشطة جديدة، وتهيئة الظروف التي تحقق بموجبها أكبر قدر من المنفعة".[3]

"هو أسلوب ومنهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات، والموارد المتوفرة، وتحديد كيفية استغلالها؛ لتحقيق الأهداف المرجوة، خلال فترة معينة، لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج، والتنمية".

وهو على مستويات: وطني، إقليمي، مناطقي، محلي.[4]

١ ٢ ٣ ٤ أنواع التخطيط التنموي

للتخطيط التنموي أنواع متعددة؛ لتعدد المعايير، التي صنف على أساسها، وأشهر أنواعه:

- **التخطيط حسب الشكل:**[5]

- **التخطيط الطبيعي (Physical Planning)**: ويشمل دراسة الطبيعة ومحيطها ومواقع الأشياء وارتباطاتها.
- **التخطيط الاجتماعي (Social Planning)**: ويشمل دراسة الناس، والمجتمع، والقيم، والسلوك، والعلاقات الاجتماعية.
- **التخطيط الاقتصادي (Planning Economic)**: ويشمل دراسة البضائع، والسلع التي يحدث فيها تعامل واستثمارات، وإنتاج للتنمية الاقتصادية، مثل الزراعة، والصناعة، وأنواع الاقتصاد الأخرى.

- **التخطيط حسب الشمول**

- **التخطيط القطاعي (Sector Planning)**: ويتناول نوعاً معيناً من التخطيط، ويهتم بقطاع اقتصادي أو بجزء منه (صناعي، زراعي، اقتصادي، بيئي، مواصلات، صرف صحي، مياه شرب، سياحة...)، وبالتالي: يهدف إلى إحداث تغيير في جانب معين للنظام الاجتماعي.
- **التخطيط الشامل (Comprehensive Planning)**: يتناول النشاطات الاقتصادية جميعها، ويهدف

---

[1] أحمد منير سليمان. **الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية**. بيروت: دار الراتب الجامعية، ط1، 1996 ص 334.

[2] فاروق عباس حيدر. **تخطيط المدن والقرى**. الاسكندرية، جامعة الاسكندرية، ط1، 1994، ص 3

[3] سلامة طايع خليف العساسفة. " **تأثير دمج البلديات على التخطيط العمراني في الأردن**– دراسة حالة الكرك الكبرى"، رسالة دكتورة في تخطيط المدن والبيئة، جامعة دمشق، 2007 ،ص28، نقلاً عن الحيدري وآخرون 2002.

[4] المجالس التخصصية. **رؤية عصرية للتخطيط الإقليمي والإدارة المحلية في مصر** ، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد 3، 1995، ص 9

[5] فاروق عباس حيدر، 1994، مرجع سبق ذكره، ص6

إلى إحداث تغيير كلي في جوانب المجتمع.[1]

- **التخطيط حسب الإطار**

- **التخطيط العام (General Planning):** يتناول القضايا الإنسانية بالخطوط العريضة، من خلال وضع أسس ومبادئ نظرية عامة للتنمية المستقبلية.
- **التخطيط التفصيلي (Detailed Planning):** يهتم بالنواحي التطبيقية، فيهتم بالتفاصيل والجزئيات لتحقيق الأهداف العامة على أرض الواقع.

- **التخطيط حسب الإدارة**

- **التخطيط المركزي(Centralized Planning):** يرتبط هذا النوع بجهة مركزية تقوم بإعداد، وتنفيذ ومتابعة، الخطط التنموية المختلفة.
- **التخطيط اللا مركزي(Decentralized Planning):** يرتبط بجهات مختلفة تقوم بالتخطيط المحلي وبمشاركة شعبية، من السكان المستهدفون، في الخطة كالمجالس المحلية.
- **التخطيط المرن(Flexible Planning):** عبارة عن برامج تضع أطراً عامة لتنفيذ خطط غير ملزمة، كبرامج تنظيم الأسرة، أو تحديد النسل.
- **التخطيط الإلزامي(Imperative Planning):** طبق هذا النوع في الدول ذات الاقتصاد الموجه حيث تصدر الخطط في تشريعات ملزمة، كتحديد النسل في الصين.

- **التخطيط حسب الوظيفة**

- **التخطيط التصحيحي (Corrective Planning):** يهدف هذا النوع من التخطيط إلى تطوير السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف معينة.
- **التخطيط البنيوي (Structural Planning):** يهدف إلى تحقيق الخطة من خلال تغيير شامل، وواسع في نظم البنى الاقتصادية، والاجتماعية.

- **التخطيط حسب الأهداف**

- **تخطيط وحيد الهدف (Single Objective):** يتناول جانباً واحداً من الأهداف العامة: كتحقيق نمو اقتصادي، أو تنمية اجتماعية...الخ.
- **تخطيط متعدد الأهداف (Multi Objective):** يتناول عدة أهداف عامة منشودة، كتحسين البنى التحتية، بهدف تنمية الاستثمارات، وتوليد فرص عمل.

- **التخطيط حسب الفترة الزمنية:**

- **تخطيط قصير المدى:** كخطة تنموية سنوية
- **تخطيط متوسط المدى:** كتنفيذ خطة خمسية.
- **تخطيط طويل المدى:** ويتناول خططاً تطول إلى أكثر من عشر سنوات، كتنفيذ خطط استراتيجية.[1]

---

[1] عثمان محمد غنيم، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

- **التخطيط المجالي/المكاني Spatial planning:** وهو يرتبط بطرق استعمالات الأراضي في القطاعات العامة، وتأثيرها في توزيع السكان والنشاطات على الحيز المكاني؛ فيشمل كافة أنواع تخطيط استعمالات الأراضي كالتخطيط الحضري العمراني، والتخطيط الإقليمي، والتخطيط البيئي.[٢]

- **نستنتج مما سبق**

– تعدد أنواع التخطيط حسب الغاية، وحسب الأهداف المرجوة منه، وحسب النظام الاقتصادي المتبع.
– التخطيط أسلوب علمي منظم، لمجموعة من الإجراءات المرحلية المتسلسلة.
– تسعى عملية التخطيط، لإحداث تغيير داخل المجتمع أو جوانب منه؛ وتنظم وتضبط متابعة هذا التغيير ضمن المرغوب منه.
– إن عملية التخطيط تستند على استشراف المستقبل، ورسم صورة واضحة لما سيكون عليه.
– قد تشمل عملية التخطيط، مجالاً مكانياً معيناً أو جزءاً منه خلال فترة زمنية محددة.

من ذلك يرى الباحث اعتماد تعريف مفهوم التخطيط التنموي على أنه منهج وأسلوب علمي منظم، لعملية اتخاذ القرارات؛ منطلقاً من دراسة، وتحليل الوضع الراهن؛ بهدف تخصيص الموارد المتاحة: الطبيعية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والسياسية، في تكامل، وتناسق شامل مستدام، ومستمر؛ للوصول إلى الحالة المطلوبة في المستقبل.

١ ٢ التخطيط المجالي/المكاني

ما هو مفهوم التخطيط المكاني؟ هل التخطيط التنموي على أنواع متباينة، ومستويات مختلفة؟ وما موقع التخطيط الإقليمي منها؟

١ ٢ ١ الخلفية النظرية

- **مفهوم التخطيط المكاني Spatial Planning:** أقر أحدث تعريف للتخطيط المكاني في مؤتمر وزراء التخطيط المكاني/ الإقليمي، للاتحاد الأوربي عام 1983 (CEMAT)، بأنه مفهوم يعطي بعداً جغرافياً للسياسة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، في المجتمع؛ وبنفس الوقت هو أسلوب علمي منظم يدار بطريقة تقنية، وسياسات تنموية مستدامة، مستمرة، شاملة، متوازنة، لتحقيق التنمية المجالية المتوازنة، وتنظيم الحيز الفيزيائي للمكان، طبقاً لاستراتيجية شمولية متكاملة.[٣]

١ ٢ ٢ أنواع التخطيط المكاني Types Of Spatial Planning:

يرتبط نوع التخطيط المكاني بطرق الاستعمال في القطاعات العامة، ويؤثر في توزيع السكان، والنشاطات

---

[١] عثمان محمد غنيم. **التخطيط أسس ومبادئ عامة**. عمان: دار صفاء، ط4، 2008، ص 49–52

[2] GTZ. **LAND USE PLANNING IN SYRIA**, PROJECT PN 96.2269.9

[3] RICHARD H. WILLIAMS, **EUROPEAN UNION SPATIAL POLICY AND PLANNING**, LONDON CHAPMAN 1996. ISBN 978-1853963056

في الحيز المكاني، فيشمل كافة أنواع تخطيط استعمالات الأراضي: كالتخطيط الحضري العمراني، والتخطيط الإقليمي والتخطيط البيئي.

١ ـ ٢ ـ ٣ مستويات التخطيط المكاني Levels Of Spatial Planning:

- **التخطيط الدولي International Planning**: يحدد الأطر العامة لمجموعة من الدول، لتنفيذ خطة مكانية في مجال استعمالات الأراضي، لنوع من أنواع التخطيط (بيئي، إقليمي، حضري...) مثل ذلك خطط الاتحاد الأوربي.[١]
- **التخطيط الوطني National Planning:** هو الإطار السليم لرسم السياسة العامة للدولة، في كافة مجالات التنمية؛ التي تعطي التصور الشامل للآمال المرجوة، والمطلوب تحقيقها (الإسكان والمرافق، التعليم، الصحة، الترفيه، الصناعة، الزراعة، والبيئة...) باستثمار الموارد الطبيعية، والبشرية في الدولة، وكافة أقاليمها؛ لتحقيق أهداف؛ تصبو إليها خلال فترة زمنية محددة، من خلال خرائط لاستعمالات الأراضي.[٢]
- **التخطيط الإقليمي Regional Planning:** يرتكز التخطيط الإقليمي أساساً على أقاليم الدولة، ويتناول بالدراسة والبحث، وضع المخططات اللازمة لها في ضوء التخطيط الوطني، وبناء على توجيهاته لكل إقليم على حدة.
- **التخطيط العمراني Urban Planning:** يرتكز على معالجة كل من المدينة، والقرية، كوحدات عمرانية، ويرمي إلى السيطرة على كيان هذه الوحدات، بشكل متوافق مع توجهات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والطبيعية، والسياسية. [٣]

١ ـ ٣ التخطيط الإقليمي

ما هو مفهوم التخطيط الإقليمي؟

١ ـ ٣ ـ الخلفية النظرية

- **مفهوم التخطيط الإقليمي**: جرت عدة محاولات، لوضع تعريف محدد للتخطيط التنموي الإقليمي؛ واختلفت هذه التعريفات، باختلاف أشكال، وأنواع التخطيط الإقليمي من جهة؛ وباختلاف المدارس الاقتصادية، أو الجغرافية، أو الاجتماعية، التي ينتمي إليها واضعو هذه التعاريف من جهة أخرى؛ ومن هذه التعاريف على سبيل المثال، لا الحصر:

"هو العلم الحديث الذي يبحث عن تخصص، وتوطن، وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، آخذاً بعين الاعتبار الأهداف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية للدولة؛ عن طريق القيام بدراسات، لوضع مقترحات، وسياسات، وخطوات تنفيذية، في إطار شامل للوصول للأهداف المحددة، والمقبولة

---

[١] أسعد معتوق. **تجربة دول الاتحاد الأوربي في التخطيط الإقليمي**. دمشق، نقابة المهندسين، 2006 ص 4.

[٢] المجالس القومية المتخصصة، 1995، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[٣] فاروق عباس حيدر، 1994، مرجع سبق ذكره، ص 11،19.

لتنمية الأقاليم".[1]

ويعرف: "بأنه أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد، والإمكانات المتوفرة في الدولة، أو الإقليم، أو المدينة، أو القرية، أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد؛ في تحقيق الأهداف، وتحسين الأوضاع".[2] ويحدد الأنشطة الاقتصادية، والخدمات العامة، وعملية تنظيم حركة العمران داخل الإقليم، ويخلق مناطق جذب حضارية تساعد على الحد من هجرة أهل الريف إلى المدن الكبرى، كما يهدف إلى إعادة توزيع السكان في كل المسطح الجغرافي، ويعالج مشاكل المدن، والقرى، والأراضي التي يضمها إقليم واحد، وذلك في إطار التخطيط الوطني.

وهو "عبارة عن: دراسة الموارد الطبيعية، والبشرية، في رقعة محدودة من الأراضي (إقليم)؛ لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم، وموارده المتاحة، واستغلالها خلال فترة زمنية محددة، لتحقيق أهداف معينة تهدف أساساً إلى النهوض بالإقليم، وإنعاشه؛ ويرتبط هذا التخطيط بالحكم المحلي؛ الذي يحمي ويصون ويستثمر الموارد المحلية، لصالح الإقليم، والدولة ككل.[3]

وعرف "ألدن" (Alden)1974؛ التخطيط الإقليمي، على أنه: "ذلك النوع من التخطيط؛ الذي يتعامل مع المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والإدارية، والثقافية، والطبيعية في إقليم معين، أو منطقة جغرافية محددة".[4]

وترى "كونيرز" (Conyers)1985؛ أن التخطيط الإقليمي: "هو نوع من أنواع التخطيط التنموي؛ الذي يركز فقط على إقليم معين، أكثر من تركيزه على قطاع اقتصادي، أو مشروع محدد؛ ويهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية في هذا الإقليم، وإزالة العقبات التي تعترض ذلك".[5]

ويرى "جيلي" (Gillei)1967؛ أن التخطيط التنموي الإقليمي، هو: قيادة وتوجيه كافة الفعاليات، ومجهودات النمو، والتغيير في إقليم ما؛ نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية، نحو تقليص التفاوت الاجتماعي، وإشراك الناس في ذلك".[6]

أما "لوكان" (Logan)1984؛ فينظر إلى التخطيط الإقليمي على أنه: "أحد أساليب التخطيط التنموي؛ التي تركز على إقليم معين، وتهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة لعوائد النمو الاقتصادي، وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم، وتفعيل دورهم في عمليات التخطيط والتنمية؛ من خلال المشاركة الشعبية، ومحاربة الفقر، والاهتمام بشؤون البيئة.[7]

كما يعرفه "جون فريدمان"(Jhon, Fridman) 1975؛ بأنه: "تلك العمليات والأساليب العلمية؛ التي يتم

---

[1] سلامة طايع خليف العساسفة، 2007، مرجع سبق ذكره، ص 29، نقلاً عن عزة سليمان، 1988.

[2] فؤاد محمد الصقار. **التخطيط الإقليمي**.الاسكندرية، منشاة المعارف، ط3، 1994، ص 13.

[3] المجالس القومية المتخصصة، 1995، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[4] Alden, J., and Morgan R. ,**Regional Planning**: A Comrehensive View, Bach: Leonard Hill Book, 1974, p, 5.

[5] D. Conyers,**Rural Regional Planning- Towards an Operational Theory**, wales, 1985, P. 6

[6] Gillie, F.B. **, Basic Thinking in Regional planning**. Paris: Mouton & CO., 1967, P.92

[7] M. I. Logan: **Regional Planning and Development in Developing Contries**, in: Hottes and others, 1984, P. 4

في ضوئها اتخاذ مجموعة كاملة من القرارات، بهدف الإسراع بعجلة التنمية الإقليمية بطريقة سليمة، بحيث تحقق الأهداف المرسومة في صورة برامج، ومشروعات إنتاجية، واستثمارية واستهلاكية في منطقة معينة، ولفترات محددة.[١]

ويعرف "سين جوبتا" التخطيط الإقليمي بأنه: "محاولة مدروسة لإيجاد الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية عن طريق التخصص الإنتاجي الإقليمي، بسبب المزايا الطبيعية لكل إقليم.[٢]

ويعرف التخطيط الإقليمي بأنه: "ذلك المستوى من التخطيط القومي؛ الذي يمارس في منطقة معينة من الكيان العام (الدولة)، تعرف بالإقليم؛ ليشكل أسلوباً لإعداد وتوضيح الأهداف التفصيلية، في ترتيب الفعاليات الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، في ذلك المكان". [٣] كما يعرف بأنه: تخطيط شمولي تكاملي يحدد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية والبيئية وغيرها؛ على مستويات السكان، والمكان، والزمان، وفق منهج علمي شامل يهدف إلى تحقيق تنمية إقليمية، ووطنية متوازنة مستدامة من خلال مخططات استعمالات الأراضي على المستوى الوطني والأقاليم؛ تبين كافة النشاطات والفعاليات التي تحقق التنمية المتوازنة المنشودة، وتلزم بتنفيذها الجهات العامة والخاصة المعنية كافة.[٤]

١ ـ ٣ ـ ٢ مستويات التخطيط الإقليمي

لا يقتصر التخطيط الإقليمي على حدود الدول، وإنما يتعدى أكثر من ذلك، حيث يوجد خمسة مستويات للتخطيط الإقليمي[٥]

- **المستوى المناطقي Local:** وهو على مستوى جزء من إقليم (منطقة أو مناطق إقليمية)
- **المستوى الإقليمي (Regional (Sub National:** وهو على مستوى أقاليم الدولة أو إقليم منها.
- **المستوى الوطني National:** أي على مستوى الدولة وأقاليمها جميعاً.
- **المستوى المتعدد الأقاليم Sub-Regional Multi National:** ويضم هذا النوع أكثر من وحدة سياسية.
- **المستوى القاري Regional Continental:** يشمل هذا النوع جزءاً من قارة أو قارة بأسرها.

- **نستنتج مما سبق ما يلي:**

تعددت تعريفات التخطيط الإقليمي، بتعدد مجالات وأساليب الدراسات الإقليمية، والمدارس التي تنتمي إليها، غير أن هذه التعريفات تشترك جميعاً في النقاط التالية:

---

[1] Jhon, Fridman. 49 مرجع سبق ذكره، 1984 ، ص

[٢] حربي عريقات. **التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق.** دمشق: المؤتمر العلمي حول التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية. جامعة دمشق، 2007، ص 6.

[٣] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني. **الإقليم والتخطيط الإقليمي.**عمان: دار صفاء، 2006، ص 15

[٤] رئاسة مجلس الوزراء. **مشروع قانون إحداث هيئة التخطيط الإقليمي.** دمشق، 2008، ص1

[5] Ralph Von, Gersdorff, **Regional Development and Prospects**, V. 1 (UNRISD), Geneva 1968, P. 1.

- إن التخطيط الإقليمي: هو أسلوب ومنهج علمي فلسفي، يعتمد على البحث العلمي الشامل لكل مجالات الحياة؛ وإن تحديد الأقاليم، هو جزء من دراسات التخطيط الإقليمي.
- إن الإقليم: هو البعد المكاني للخطط المكانية، وهو محور توطينها.
- وجود عدة أنماط، وعدة مستويات، مختلفة للتخطيط الإقليمي.

ومن ذلك يرى الباحث اعتماد تعريف التخطيط الإقليمي بأنه فلسفة حضارية، غايتها تنظيم الأقاليم، في إطار يكفل إقامة حياة مستقرة، وإنتاجاً منظماً، وخدمات تلبي احتياجات الأقاليم، بشكل شمولي تكاملي مستدام مستمر متوازن. وذلك بتخصيص الموارد المتاحة: الطبيعية، و الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والبيئية، والسياسية، وتوطينها مكانياً، من خلال خطط تنمية إقليمية مستمرة، آخذةً بعين الاعتبار التطلعات المستقبلية، خلال فترة زمنية معينة.

١ + ٤ الخلاصة

من خلال ما تقدم من عرض في تعريف مفاهيم التخطيط، وأنواعه، ومستوياته، يتم استخلاص ما يلي:

- إن التخطيط التنموي يعتمد على بعدين رئيسين؛ و هما: البعد الزمني، والبعد القطاعي، مع إهمال بعد هام، وهو البعد المكاني.
- وجود عدة مستويات للتخطيط المكاني (دولي، وطني، إقليمي، مناطقي)، وبالتالي هناك عدة مستويات للتقسيم الإقليمي، وتحديد الأقاليم (اتحاد، دول، أقاليم. مناطق إقليمية)
- التخطيط الإقليمي؛ يؤدي إلى تحقيق التناسق الكامل، والترابط، والشمول، على المستوى الإقليمي، وعن طريق الواقعية، والمشاركة الايجابية، من جماهير القاعدة الشعبية، وهو وسيلة لتحقيق ديمقراطية التخطيط مكانياً؛ من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، لخدمة المجتمع.
- التخطيط الإقليمي، يحقق التنسيق في توضّع المشاريع الكبرى، ضمن قواعد تضمن التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية، والخدمات، والموارد الطبيعية، والبشرية بين مختلف الأقاليم، ومناطق الإقليم الواحد.
- التخطيط الإقليمي، يغلق السلسلة التخطيطية، التي تبدأ بالتخطيط الشامل، على مستوى كامل الدولة، مروراً بالأقاليم، وانتهاءً بالتخطيط، على المستوى المحلي؛ بحيث يحقق الربط السليم، والتنسيق الكامل بين كافة المستويات، والقطاعات، ويساعد على تحقيق النتائج المطلوبة من الخطة.
- التخطيط الإقليمي؛ يحقق التنمية الإقليمية المستدامة، والمستمرة، ويعالج الصعوبات التي تنشأ من تعدد العلاقات، وتنوعها بين الإنسان، والمكان، وكذلك بين الإنسان، والاقتصاد، والتي تختلف بين مكان، وآخر، وبين طبائع الاقتصاد المتنوعة.

١ ٢ التنمية الإقليمية

الباب الثاني: يتناول هذا الباب التنمية، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة، والتنمية الإقليمية، والخلاصة.

١ ٢ ١ التنمية

أي مدخل ممكن لفهم مسألة التنمية ؟ هل هي التنمية المستدامة؟ أم هي التنمية البشرية؟ هل التنمية هي التخطيط؟! أم هي حالة تطور حاصلة ؛ والتخطيط أسلوب لخطة عملية للتنفيذ؟! ألم تكن التنمية والنمو محصلة نهائية للتخطيط، والتخطيط الإقليمي؟!

١ ٢ ١ ١ الخلفية النظرية

- **مفهوم التنمية:** في اللغة العربية: هي كلمة مشتقة من كلمة نمو، وفعلها نما، ينمو، وتعني: الزيادة والانتشار؛ ومن هنا نعرف أن التنمية يجب أن تعني زيادة ورفعة وتحسين ما هو موجود أصلاً، ونشره وتعديه إلى غيره، بحيث يساهم في رفعة غيره وتحسينه أيضاً.[١] والتنمية: هي إحداث التغيير، سواء من الداخل، أو الخارج، بشرط أن يكون في الاتجاه الصحيح. وأن يكون إيجابياً.[٢] وكلمة تنمية تعني: إزالة المعوقات البنيوية (Structural impediment) التي قد تتسبب في منع الاقتصاد الإقليمي من إظهار قدراته الكامنة. أو تعني: استخدام هذه القدرات بطريقة مرضية، حتى يصل الإقليم إلى مرحلة من التوازن (Equilibrium)؛ تتماشى، وتتلاءم مع الاقتصاد القومي في تكوينه [٣]. والتنمية في أساسها: عملية تغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مختلف أوجه النشاط ومظاهر السلوك الاجتماعي والاقتصادي...؛ تغير يمتد إلى جوانب متعددة، من جوانب الحياة في المجتمع؛ بناءً وحركةً.[٤]

وتعرف التنمية: "بأنها مصطلح حديث، بدء استخدامه في القرن الماضي، ويتعرض محتواه إلى تغير مستمر، ولا يستقر على حال؛ بحيث يصعب أحياناً تحديد معالمه، وفرز دلالاته بصورة كاملة؛ وذلك لتعدد الميادين والقضايا التي ترتبط به؛ من اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وحضارية".[٥]

لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره ، في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وحتى الحرب العالمية الثانية ؛ إلا على سبيل الاستثناء . فالمصطلحين اللذين استخدما للدلالة عل حدوث التطور المشار إليه في المجتمع ، كانا التقدم المادي : Material"

---

[١] رغداء زيدان. **مفهوم التنمية البشرية**، الصفحة الرئيسية، ص 3،
http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1812

[٢] صفوح خير. **التنمية والتخطيط الإقليمي**. دمشق: وزارة الثقافة،2000، ص 14

[٣] المصدر نفسه، ص 14

[٤] المنظمة العربية للعلوم الإدارية. **إدارة التنمية الريفية**. المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية، طنجة، المغرب، 1978، الدراسات والبحوث النظرية، المجلد الأول، ص 3

[٥] محمد الصقور. **التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف**، عمان: شقير وعكشة، ط1، 1986 ص 44-46.

"Progress"؛ أو التقدم الاقتصادي "Economic Progress". وكارل ماركس وميردال ولوس، يرون أن مصطلح التنمية، إن اقتصر على النمو أصبح مرفوضاً؛ لأنه يعني الزيادة تراكمياً فقط، ولا يشترط وجود مسائل اجتماعية؛ مثل: العدالة؛ بل ربما ينطوي على الاستغلال.

ويعتبر تعريف كامبريدج، عام 1948 للتنمية– تعريف مكتب المستعمرات البريطاني– والذي قدمته الإدارة البريطانية للمستعمرات، في مناقشات مؤتمر كامبريدج للإدارة الأفريقية؛ من أول التعريفات الشهيرة لتنمية المجتمع؛ حيث عرف التنمية بأنها: "حركة غرضها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته؛ على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع ، وبناء على مبادرة المجتمع بقدر الإمكان، وفي حالة عدم ظهور هذه المبادرة بصفة تلقائية ، ينبغي الاستعانة بوسائل منهجية لبعضها، واستشارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة .[1] يستدل من هذا التعريف على أن تحسين الظروف الحياتية للسكان لا يمكن أن يتم عن طريق الإجبار ؛ بل عن طريق التوضيح ، والفهم ، والإقناع؛ مع ضرورة التركيز على مشاركة ومساهمة أفراد المجتمع نفسه ، في وضع وتخطيط البرامج الخاصة بتحسين أحوالهم المعيشية.[2]

كما أن تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة اعتبر: أن تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة؛ التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة، وتركز اهتمامها أساساً على المناطق الريفية.[3]

أما تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1955م، اعتبر التنمية بأنها: العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه؛ اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه.[4]

كما عرفت إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة ؛ التنمية: بأنها عملية للعمل الاجتماعي، تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط، والتنفيذ؛ عن طريق تحديد مشاكلهم، واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية ، والجماعية، لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط ، بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات ، والمساعدات الفنية، والمادية من جانب المؤسسات الحكومية، والأهلية من خارج المجتمع المحلي.[5]

وعرفت هيئة الأمم المتحدة عام 1956 م التنمية على أنها: العمليات التي توحد جهود الأهالي، وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية ، والاقتصادية، والثقافية للمجتمعات المحلية ؛ تحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ، ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي . ويقوم هذا التعريف على مبدأين أساسين، هما:

---

[1] نصر عارف. **مفهوم التنمية** . جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية، http://www.antomlife.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp ص2

[2] سوسن عبد اللطيف . **دراسات في التنمية المحلية الحضرية والريفية والمستحدثة والصحراوية** ، القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1989 ، ص10

[3] نصر عارف، المصدر نفسه. ص2

[4] نصر عارف، المصدر نفسه. ص2

[5] نصر عارف، المصدر نفسه. ص2

- ضرورة إشراك أفراد المجتمع المحلي في العمل على تحسين ظروفهم ، وأحوالهم ؛ وظروف معيشتهم.
- ضرورة توفير ما يلزم من الخدمات الأساسية، كالمساعدات الفنية الحكومية، بطريقة تثير المجتمع المحلي لتقديم المبادرة، وتقديم المساعدات الذاتية، وبهذا تصبح تنمية المجتمع مجهوداً مشتركاً بين جميع العاملين فيه من مختلف الاختصاصات، حيث تبدأ أهمية الربط والمشاركة بين المجتمع المحلي، والمجتمع الكبير[١].

وعرف "جونار ميردال" (Myrdal G.) 1981؛ التنمية بأنها: "تحرك النظام الاجتماعي بكليته إلى الأعلى. ويعرفها "بولدوين" 1981 بأنها: "العملية الاجتماعية والاقتصادية، التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته، وأسبابه كماً ونوعاً؛ والتي لا يمكن أن تتم إلا بإطار نمط إنتاجي اجتماعي معين.٢

ويعرفها آخرون[٣] بأنها: "العمليات المنتظمة التي يتحول خلالها المجتمع من نسق اجتماعي إلى نسق اجتماعي آخر. ويعرفها محمد الصقور بأنها: انبثاق ونمو كل الإمكانات الموجودة الكامنة في كيان معين، بشكل كامل وشامل ومتوازن؛ سواء أكان هذا الكيان فرداً أو جماعةً أو مجتمعاً".

ولعل المحاولة التجميعية لمفاهيم التنمية والتي قام بها كل من "كرستنسون" و"روبنسون" (James Christenson and Jarry W. Robinson) والتي انتهت على تجميع عدد لا بأس به من تعاريف التنمية؛ المرتبة وفقاً لتاريخها الزمني؛ والتي قامت أ.د. سوسن عثمان عبد اللطيف عام 1989 بدراستها، مع تعاريف أخرى، وتحليلها بمحاولات توفيقية، بين اتجاهي المحاولات المتفرقة والمجتمعة؛ والتي خلصت بها إلى التعريف التالي: " **تنمية المجتمع عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة، ترتكز على مشاركة واسعة النطاق... وهذه العملية ذات أبعاد متعددة، ومداخل متنوعة، وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة، في الميادين المختلفة وعملهم كفريق واحد، كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية، والأهلية؛ تحقيقاً لزيادة فرص انجاز الأهداف المطلوبة**".[٤]

- **نستنتج مما سبق**

أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية، ترتكز على عدة مسلمات وهي:

١. غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة ، بالمؤشرات المادية البحتة.
٢. نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات.

---

[١] نصر عارف. مرجع سبق ذكره ص2

[٢] محمد الصقور، 1986، المصدر نفسه. ص 44-46.

[٣] محمد الصقور،1986، مرجع سبق ذكره ، ص 46

[٤] سوسن عبد اللطيف، 1989 ، مرجع سبق ذكره، ص 9-47.

٣. إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد ، يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجاً للمجتمعات الأخرى ، ويجب عليها محاولة اللحاق به.

٤. يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية ، عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "النمو" من نما ينمو نماء، ونمواً يعنى الزيادة. وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقاً لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعد مطابقاً للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم ، واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية أفراد المجتمع، وثقافتهم ومصالحهم الوطنية بالضرورة.

٥. وضوح الاختلاف بين الباحثين والمفكرين، حول نوعية، ومكونات العناصر الداخلة في مفهوم تنمية المجتمع... ذلك الاختلاف الذي يعد امتداداً لمفهوم التنمية ذاته ترتيباً على الوضع السابق، وضحت وتبلورت جهود الباحثين والعلماء والمفكرين في نقطتين أساسين:

- ظهور هذه الجهود إما في شكل محاولة تجميعية للمفاهيم... أو في صورة محاولات منفردة
- وضوح التضارب وأوجه الاختلاف، الذي تعكسه هاتان المحاولتان، أكثر مما تعكسان التناغم وأوجه الاتفاق.

١ ٢ ٢ ٢تطور مفهوم التنمية عالمياً

تداول مفهوم التنمية عالمياً؛ عندما أطلقه رئيس الولايات المتحدة عام 1949 م، بهدف دمج الدول النامية بالاقتصاد العالمي، بعد أن نالت استقلالها السياسي.[١] وارتبط مفهوم التنمية والتحضر في النمو الاقتصادي؛ بزيادة الإنتاج والصادرات، إلا أنه لم يؤد إلى رفع المستوى المعيشي للسكان؛ بل زادت حدة الفجوة بين الحضر والريف.

من هنا ظهرت استراتيجيات جديدة للتنمية، في مؤتمر هيئة الأمم المتحدة؛ المنعقد في استوكهولم بالسويد عام 1972؛ طالبت العالم بالاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر. ودعا البنك الدولي إلى تطبيق الاستراتيجية الشمولية الاقتصادية"؛ وذلك بالجمع بين النمو الاقتصادي والمساواة.[٢]

وفي مقدمة الإعلان العالمي المتعلق بحق التنمية؛ الذي اعتُمد ونشر في 4 كانون الأول/ 1986م، ظهر تعريف التنمية البشرية على أنها:

"عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية كامل السكان؛ على أساس مشاركتهم النشطة، والحرة، والهادفة، في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها".

أما تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، والذي انتهت به اللجنة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا

---

[١] رغداء زيدان. مرجع سبق ذكره، ص1

[٢] محمد الصقور. 1986، مرجع سبق ذكره ، ص 45

المشترك" إلى "أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة، أو لبضع سنين قليلة؛ بل للكرة الأرضية بأسرها، وصولا إلى المستقبل البعيد".

والتنمية المستدامة، حسب تعريف وضعته هذه اللجنة سنة 1987 بأنها: "تعمل على تلبية احتياجات الحاضر؛ دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". و التنمية المستدامة: "هي تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي، دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل، من الإمكانات المتاحة للجيل الحالي، لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري".[1]

انعقد في هذا الإطار في يونيو 1992 في ريو دي جنيرو بالبرازيل أول مؤتمر عالمي حول البيئة والتنمية، أطلق عليه "قمة الأرض" وقد حضرته 168 دولة؛ وارتكزت أهم محاوره، على التغيرات المناخية للكوكب، والتنوع البيولوجي، وحماية الغابات، وقد اعتمد المؤتمر جدول أعمال بشأن حماية البيئة، كما تم توصيف العواقب السياسية والاقتصادية، المترتبة عن الاستمرار في تدمير البيئة. لكن رغم الهالة الإعلامية الكبيرة التي أعطيت لهذا المؤتمر إلا أن النتائج المحسوسة القاضية بحماية الطبيعة، ومعالجة المشاكل المتعددة، المترتبة عن تدهور البيئة كانت خجولة جداً؛ وبعد مضي عشر سنوات انعقد مؤتمر جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا، خلال شهر تشرين الثاني 2002 حول نفس المواضيع المطروحة سابقاً؛ والذي انتهى إلى الفشل في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها، خلال قمة الأرض.[2]

١ ٢ ٣ أهداف الإنمائية الألفية

اجتمع قادة العالم في مؤتمر الألفية ، في سبتمبر 2000 م، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ؛ ووقعوا على معاهدة الألفية تضمنت المعاهدة ثمانية أهداف إنمائية؛ يجب تحقيقها قبل عام 2015 م. تعرف هذه الأهداف بـ"الأهداف الإنمائية للألفية" The Millennium Development Goals (MDGs) وهي:

١. القضاء على الفقر والجوع: يجب خفض نسبة الأشخاص الذين يقلّ دخلهم اليومي عن دولار واحد ، أو الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015م، والفقر لا يعني الحرمان المادي فقط ولكنه يضم إلى الجوع انعدام السكن الملائم ، عدم القدرة على الحصول على العلاج ، الذهاب إلى المدرسة، عدم معرفة القراءة، والكتابة، والبطالة.
٢. تحقيق التعليم الابتدائي للجميع: يجب أن يكمل جميع الأطفال ، من الذكور والإناث التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 م؛ فمرحلة التعليم الابتدائي هي أهم مرحلة لأنها تؤسس الإنسان للمراحل التعليمية اللاحقة، التي تعتبر ركناً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوسّع الخيارات والمهارات لدى أفراد المجتمع.

---

[1] عبد السلام أديب. **مداخلة في الاجتماع السنوي**. المغرب: نقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل، 2002/11/1، ص3

[2] عبد السلام أديب، 2002 مرجع سبق ذكره، ص 3

٣. تحقيق المساواة بين الجنسين ، ودعم المرأة : يجب القضاء على التفرقة بين الجنسين ، في التعليم الابتدائي، والمتوسط بحلول 2005 م، وفي جميع المراحل التعليمية بحلول 2015 م وإن المساواة بين الإناث والذكور، في التعليم، تساعد على تمكين المرأة، في باقي المجالات العملية والشخصية

٤. خفض عدد وفيات الأطفال: يجب خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلث بحلول عام 2015 م.

٥. تحسين صحة الأمهات: يجب خفض نسبة الوفيات بين الأمهات في فترة الحمل ، والولادة، إلى الربع بحلول 2015م؛ فوجود أمهات مريضات ، أو عدم وجود أمهات للأطفال الرضّع ، يشلّ عملية نمو الأسرة بأكملها.

٦. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والملاريا ، وأمراض أخرى ؛ يجب وقف انتشار فيروس ومرض الايدز بحلول 2015 م، والبدء في تخفيض معدلاته ، كما يجب وقف حدوث مرض الملاريا، والأمراض الرئيسية بحلول 2015م.

٧. ضمان بيئة جيدة، ودائمة، ومستمرة: يجب وقف تدهور الموارد البيئية، وتخفيض عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب آمنة، ونظيفة إلى النصف بحلول 2015م؛ كما يجب تحقيق تحسن ملحوظ في حياة أكثر من 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة، بحلول 2020 م.

٨. تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية : يجب معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً (مشاكل الدَيْن والمعونات)؛ وذلك بتعاون الدول لإتاحة مجالات عمل لائقة، ومنتجة للشباب، وكذلك بالتعاون مع شركات الأدوية، لتوفير الأدوية الأساسية بأسعار منخفضة في الدول النامية ، كما يجب الاستفادة من التقنيات الحديثة بالتعاون مع القطاع الخاص.[١]

١ ٢ ٤ أنواع التنمية

انتشر مفهوم التنمية، واستخدم بداية في **المجال الاقتصادي**؛ ليدل على عملية إحداث مجموعة التغيرات الجذرية في مجتمع ما؛ بهدف إكسابه القدرة على التطوير الذي يضمن تحسين حياة أفراده، وزيادة قدرته على الاستجابة للحاجات الأساسية، والمتزايدة، والمستحدثة لهؤلاء الأفراد؛ ثم انتقل مفهوم التنمية إلى **السياسة** فوُصف بأنه: عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب؛ غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، من حيث إيجاد نظم سياسية تعددية على شاكلة النظم الأوروبية؛ وفيما بعد تطور مفهوم التنمية، وارتبط بالعديد من الحقول الأخرى، فالتنمية **الثقافية والمعرفية**، تسعى لرفع مستوى الثقافة، وتهدف إلى رقي الإنسان. والتنمية **المجتمعية أو الاجتماعية**: تهدف إلى تطوير تفاعل أطراف المجتمع جميعاً: الفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية. وكانت **التنمية البيئية**: تسعى إلى الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك مواردها بصورة سليمة.... إلخ

---

[١] ديما العظم. **الأهداف الإنمائية للألفية**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الرياض، الصفحة الرئيسية. http://www.undp.org.sa/pages/mdg/PPT/MDGs_Schools_2006.ppt

١ ٢ ٣ مستويات التنمية

- **التنمية الدولية:** تهدف إلى تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي، بشكل شامل لمجموعة من الدول النامية المستهدفة ببرامج إنمائية مشتركة؛ من وكالات التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة، أو للشراكة الأوربية أو الدول المانحة (ألمانيا، هولندا، اليابان ...)
- **التنمية الوطنية:** تهدف إلى تحقيق زيادة في حجم السلع، والخدمات المتاحة للمجتمع ورفع المستوى المعيشي والاجتماعي لأفراده بشكل شامل.
- **التنمية الإقليمية:** ترتكز على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير، والعمل، والحياة؛ عن طريق إثارة وعي البيئة الإقليمية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير، والإعداد والتنفيذ، من جانب أعضاء البيئة المكانية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.
- **التنمية العمرانية:** تهدف إلى تنمية كل من المدينة والقرية (حضر وريف)، وإدارتها كوحدات عمرانية مستدامة؛ وترمي إلى تنمية مجتمعاتها بشكل متوافق مع توجهات التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والطبيعية، والسياسية؛ من خلال إدارة خدمات البنى التحتية مروراً بإدارة المناطق المفتوحة والنقل والمواصلات وغيرها، وتركز على تفعيل دور الإدارات المحلية ، من مهام تتواوح بين: تخويل الصلاحيات، وتنفيذ المشاريع، وإعادة تصميم التشريع الحضري، وتوصيف الوظائف، وتعزيز مشاركة المجتمع.

١ ٢ ٤ أبعاد التنمية المستدامة

من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة، نلاحظ أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة؛ تتداخل فيما بينها، وأن الهدف من التركيز على معالجتها هو: إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة، هي الأبعاد: الاقتصادية، والبشرية، والبيئية، والتكنولوجية.

أولاً: الأبعاد الاقتصادية

1 – حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

يستهلك سكان البلدان الصناعية – قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم– أضعاف ما يستهلكه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا: أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة، أعلى منه في الهند بـــ 33 مرة؛ وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـــ "OCDE" أعلى بعشر مرات من المتوسط، منه في البلدان النامية مجتمعة.

2 – إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

تتلخص التنمية المستدامة، في البلدان الغنية؛ في إجراء تخفيضات متواصلة، من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة، والموارد الطبيعية؛ وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة، وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة؛ ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. و التنمية المستدامة تعني أيضاً؛ تغيير أنماط الاستهلاك، التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى؛ كاستهلاك

الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3 – مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته

تقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية خاصة، في قيادة التنمية المستدامة؛ لأن استهلاكها المتراكم في الماضي، من الموارد الطبيعية مثل: المحروقات؛ وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي؛ كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا، أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية، والتقنية، والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف؛ وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية، والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى: تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية، للوصول إلى الفرص الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها؛ والصدارة تعني أيضاً؛ توفير الموارد التقنية، والمالية؛ لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى؛ باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

4 – تقليص تبعية البلدان النامية

الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات؛ لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة؛ بدلاً من الاعتماد على تصدير المواد الخام إلى الدول الصناعية.

5 – التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة

تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة؛ تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة. ويعتبر التحسين السريع، كقضية أخلاقية، أمراً حاسماً بالنسبة لأكثر من 20 في المائة من سكان العالم المعدمين، في الوقت الحالي؛ ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق، نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر، وتدهور البيئة؛ والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري، والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقاؤهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه؛ فيصعب أن نتصور، بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال، في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.

6 – المساواة في توزيع الموارد

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر، وتحسين مستويات المعيشة؛ أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد، والمنتجات، والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة؛ فالفرص غير المتساوية في: الحصول على التعليم، والخدمات الاجتماعية، وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار، وغير ذلك من الحقوق السياسية؛ تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية، والنمو الاقتصادي، الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

7 – الحد من التفاوت في الدخل

التنمية المستدامة تعني: الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية، وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة، وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضاً، وكذلك تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان.

8 – تقليص الإنفاق العسكري

التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان: تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأنها إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ؛ وهذا مرهون بوضع الدولة عندما يكون مفروض عليها حماية الأرض من جهات خارجية تتربص بها شراً.

ثانياً: الأبعاد البشرية

1 – تثبيت النمو الديموغرافي

تعني التنمية المستدامة: العمل على تحقيق تقدم كبير، في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة، وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية، أصبح أمرا مستحيلاً استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع، يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن .

2 – مكانة الحجم النهائي للسكان

وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان، في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء، وتدهور التربة، والإفراط في استغلال الحياة البرية، والموارد الطبيعية الأخرى، لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

3 – أهمية توزيع السكان

إن الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، هي بتوزيع السكان بشكل متوازن، لأهميته القصوى، ولاسيما بإعادة خلخلة سكان المدن الكبرى، لما لها من عواقب بيئية. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس، وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، كسحب المياه غير الآمن من الأحواض المائية. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني؛ النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على الحد من الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى، من الآثار البيئية للتحضر.

4 – الاستخدام الكامل للموارد البشرية

كما تنطوي التنمية المستدامة، على استخدام الموارد البشرية، استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم، والخدمات الصحية، ومحاربة الفقر، والجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق، أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني: إعادة توجيه الموارد، أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء، أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل: تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني: –فيما وراء الاحتياجات الأساسية– تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري؛ بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية، والفنيين والعلماء، وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

5 – الصحة والتعليم

ثم إن التنمية البشرية، تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة؛ من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة كالتعليم مثلاً أمر يساعد على التنمية الاقتصادية؛ ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية، على حماية الغابات وموارد التربة، والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

6 – أهمية دور المرأة

ولدور المرأة أهمية خاصة؛ ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء، والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة. والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد، والبيئة في المنزل؛ كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال. ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ؛ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة؛ ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

7 – الأسلوب الديمقراطي في الحكم

ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي، تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو: أن جهود التنمية التي لا تشرك التجمعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

ثالثاً: الأبعاد البيئية

1 – إتلاف التربة؛ استعمال المبيدات؛ تدمير الغطاء النباتي، والمصايد

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة، وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى: التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة، من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة

والمبيدات الحشرية؛ يؤدي إلى تلويث المياه السطحية، والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي، والغابات، أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة، أو المياه البحرية، يجري استغلالها فعلاً بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

2 – حماية الموارد الطبيعية

والتنمية المستدامة، تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة، لإنتاج المواد الغذائية، والوقود؛ ابتداء من حماية التربة، إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، وإلى حماية مصايد الأسماك؛ مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد. وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية، التي تعتمد عليها الزراعة، كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا؛ استخدام الأراضي القابلة للزراعة، وإمدادات المياه، استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات، وتكنولوجيات زراعية محسنة، تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية، والمبيدات؛ حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذراً، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل، وتشبعها بالماء.

3 – حماية المياه

وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السّحب من الأنهار، باستنفاذ الإمدادات المتاحة، ويتم ضخ المياه الجوفية بمعدلات غير مستدامة؛ كما أن النفايات الصناعية، والزراعية، والبشرية، تلوث المياه السطحية، والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات، والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني: صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة، وتحسين كفاءة شبكات المياه؛ وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

4 – تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية

وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري– انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية، والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية، والغابات الساحلية، وغيرها من الأراضي الرطبة، وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذ في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال؛ تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي، للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة؛ وإن أمكن وقفها.

5 – حماية المناخ من الاحتباس الحراري

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار، والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية؛ يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو

النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية، أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

رابعاً: الأبعاد التكنولوجية

1 – استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية، إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض؛ وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات، وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير؛ ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة: لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال، والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية.

وتعني التنمية المستدامة هنا؛ التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ، وتقليص من استهلاك الطاقة، وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد؛ وينبغي أن يتمثل الهدف: في عمليات، أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات، أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها؛ وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

2 – الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة

استخدام تكنولوجيا في البلدان النامية أقل كفاءة، وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيا المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة تعني؛ الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيا المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن شأن التعاون التكنولوجي، سواء بالاستحداث، أو التطويع لتكنولوجيا أنظف وأكفأ، تناسب الاحتياجات المحلية، الذي يهدف: إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية، أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في: التعليم والتنمية البشرية، (ولاسيما في البلدان الأشد فقراً) والتعاون التكنولوجي؛ الذي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية، والبشرية، والبيئية، والتكنولوجية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

3 – المحروقات، والاحتباس الحراري

استخدام المحروقات، يستدعي اهتماماً خاصاً؛ لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة؛ فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها، وطرح نفاياتها داخل البيئة؛ فتصبح بسبب ذلك مصدراً رئيسياً لتلوث الهواء، في المناطق العمرانية وللأمطار الحامضية التي تصيب مناطق كبيرة؛ والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية، من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات، لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية؛ سواء بالمستويات الحالية، أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك؛ في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار، ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعاً– آثاراً مدمرة على النظم الإيكولوجية، وعلى رفاه الناس

ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشراً على النظم الطبيعية.

4 – الحد من انبعاث الغازات الحرارية

ترمي التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية؛ وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة البديلة الصديقة للبيئة؛ لإمداد المجتمعات الصناعية بها. وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية، أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية، تكون مأمونة، وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيا، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

5 – الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

والتنمية المستدامة تعني أيضاُ؛ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض؛ وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة؛ فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون؛ توضح بأن التعاون الدولي، لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي، جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.[1]

- **نستنتج مما سبق**

١. فشل المدخل الاقتصادي، في معالجة قضايا التخلف في البلدان النامية بمفرده؛ وذلك من خلال معالجة الجوانب المعقدة، والمتشابكة داخل هذه البلدان.
٢. سقوط فكرة نقل نماذج تنمية جاهزة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة – ليس بالضرورة أن يكتب لها النجاح–؛ حيث تختلف الظروف الاجتماعية، والفكرية، ومستوى التقدم في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة.
٣. **إن موضوع التنمية الأساسي هو الإنسان، وبالإنسان؛ للإنسان، لذاته المطلقة، وفي ذاته بطاقاتها المركبة، وبذاته الفاعلة، وبمعارفه المتجددة، وبيده الماهرة، وبعقله المبدع، وبآلاته ، وبقيمه في الجد والمثابرة والإتقان؛ وهو غايتها ومحركها ، من كل النواحي: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والفكرية.** ولهذا فالتنمية يجب أن تكون:

– **تنمية شاملة:** بحيث تشمل كل مناحي الحياة في البلد النامي؛ سواء السياسية منها، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، وتشمل جميع المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية الموجودة فيه؛ وتشمل كذلك جميع سكان هذا البلد مهما اختلف جنسهم، أو لونهم، أو معتقدهم، وتشمل أيضاً كل فرد بذاته جسدياً ونفسياً وروحياً؛ فهي لا تترك أي ناحية في هذا البلد إلا وتعمل على تطويرها وتحسينها.
– **تنمية متكاملة:** تهتم بجميع الأفراد، والجماعات، والتجمعات، والمجالات المختلفة، والمؤسسات

[1] عبد السلام اديب، 2002، مرجع سبق ذكره، ص 3_10

الحكومية والأهلية؛ من ناحية تفاعلها مع بعضها؛ بحيث تكون غير متنافرة ولا متناقضة، ولا يمنع نمو أحدها نمو الآخر أو يعرقله.

- **تنمية مستدامة:** تسعى دائماً للأفضل، وتكون قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية، وثقافية. ومفهوم التنمية البشرية المستدامة يعتبر الإنسان فاعلاً أساسياً في عملية التنمية، وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية دون مشاركة نشيطة فاعلة.[1]
- **تنمية مستمرة:** حيث أقر البنك الدولي خلال السنوات الأخيرة ، العديد من السياسات، والبرامج الجديدة بهدف تعزيز منهج أكثر شمولاً ، وإشراكاً ، واستناداً إلى النتائج من أجل تحقيق التنمية وتخفيض أعداد الفقراء. وينطوي هذا المنهج على فكرة أن التنمية يجب أن تكون شاملة وإجمالية في إطار التزام تام للبلد المعني لكي تكون فعالة، وقابلة للاستمرار على المدى الطويل . فالتنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل، والأهداف طويلة الأجل.

بذلك يتواصل التفاعل المستمر بين الإنسان الهدف – حالة وصيرورة وعملية – في مفهوم التنمية من خلال الفعل الإنساني ذاته، وإسهاماته، والانتفاع به في توظيف الموارد ، والمدخلات بالمهارة المطلوبة، والكفاءة العليا، في توليد النمو الشامل المستمر المستدام . ذلك هو مفهوم التنمية في مضامينه وأبعاده المعيارية.

١ ٢ ٢ التنمية الإقليمية

ما التنمية الإقليمية؟ ما مفهومها؟ ماهي شروط قيامها؟

١ ٢ ٢ ١ الخلفية النظرية

- **مفهوم التنمية الإقليمية:** يمكن تعريفها من خلال الكلمتين المكونتين للمصطلح، حيث إن الأمر يتعلق بعملية تنمية مكان/ مجال ترابي محدود؛ وسبق التعريف بمفهوم التنمية أما كلمة "الإقليمية" فهي تعني المكان/المجال الترابي الأقرب للسكان، أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان؛ هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المكانية/ المجالية، الناتجة عن التقسيم الإداري للتجمعات العمرانية المحلية والمناطق الإدارية والمحافظات/الولايات، المقاطعات، والذي في الغالب يعطي اهتماما كبيرا للخصوصيات الجغرافية (البشرية والطبيعية)، ويمكن أن يكون عبارة عن المجال المعاشي[2] المرتبط بالهوية الاجتماعية للساكنة الحضرية كالقبيلة، والعشيرة، و"الدوار" و"المدشر" و"القصر" و"القصبة" و"القلعة"، والقرية، والمزرعة، والبلدة والحاضرة...الخ؛ وذلك في إطار فهمٍ شامل متكامل الأبعاد للأرض، يشمل ما تحتها، وسطحها، وفوقها في إطار النظام الإيكولوجي الأساسي.

والتنمية الإقليمية يعرفها محي الدين صابر بأنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي، والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية؛ وهذا الأسلوب يقوم

---

[1] رغداء زيدان. مرجع سبق ذكره، ص1

[2] سيتم تناوله بالتفصيل في دراسة المجال لاحقاً

على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير، والعمل، والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة الإقليمية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير، والإعداد، والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المكانية جميعا في كل المستويات عملياً وإدارياً.[1] وهناك من يعرفها بأنها: "حركة تهدف إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية، لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة".[2]

فالتنمية الإقليمية؛ منهج يهدف إلى رفع المستوى المعيشي للسكان في مكان/ مجال معين؛ عبر تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بواسطة تفعيل وتنسيق موارد، وطاقات هذا المكان/ المجال المحدد. وهي عملية تحدث تحولات منظورة، سواء على المكان/ المجال أو على السكان، أو ما يعرف بالتقدم. وتستهدف التنمية المحلية أيضا فك العزلة عن المناطق النائية؛ أو المهمشة. وإدماجها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

١ ٢ ٢ ٢الشروط الأساسية لقيام تنمية إقليمية حقيقية

- إشراك جميع الفاعلين في الإقليم في عملية التنمية المحلية، أو تطبيق المقاربة التشاركية.
- ضرورة القيام بتشخيص جماعي تشاركي للحيز المكاني الإقليمي، وتحليله، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه.
- ضرورة أن يكون هناك مخطط تنموي تشاركي؛ يحدد الأولويات المشتركة، وبرنامج عمل يحدد المشاريع ويقترح الشراكات الممكنة لتنفيذها.

١ ٢ ٢ ٣دواعي التنمية الإقليمية

ظهر مفهوم التنمية الإقليمية، كسائر المفاهيم المرتبطة بإعداد مخططات استعمالات الأراضي (التهيئة الترابية)، في الخمسينات من القرن الماضي، أي بعد الحرب العالمية الثانية، وفي خضم الانشغال بمشاريع إعادة الإعمار إبان الحرب العالمية الثانية؛ وهو إجابة عملية لسياسة اللامركزية، التي تعني القضاء على المركزية المتمثلة بالأساس في تركز الاقتصاد، والمرافق العامة في المستوى الوطني (كالمستشفيات المتخصصة والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي) والتجهيزات الأساسية الكبرى (كالموانئ والمطارات) في قطب واحد (غالبا العاصمة وما حولها).

١ ٢ ٢ ٤مساوئ التنمية المركزية

- الانهيار الشامل للاقتصاد الوطني، في حالة تعرض هذا القطب للخراب الناتج عن الحروب، أو الكوارث الطبيعية.

---

[1] كمال التابعي. **تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**. القاهرة ، دار المعارف، 1993 ،ص23

[2] رشيد أحمد عبد اللطيف. **أساليب التخطيط للتنمية**. الجزائر: المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

- عدم الاستفادة من المؤهلات البشرية والطبيعية، التي تزخر بها باقي الأقاليم والمناطق.
- استمرار تدفق الهجرة إلى القطب الوطني، وما يتبع ذلك من مشاكل اجتماعية جمة: كارتفاع البطالة، وتوسع الأحياء العشوائية، وانتشار الأمراض الاجتماعية بكثرة كالتسول والتشرد والإجرام...الخ[1]

١ ٢ ٢ ٥ميزات التنمية الإقليمية

- هي الحل الأنجع لإحداث التنمية الشاملة، فالطريق الوحيد للتنمية الشاملة، هو التنمية الإقليمية؛ التي ينخرط فيها كل السكان، والتي تشمل جميع المناطق المكونة للحيز الوطني، وهي الوسيلة للبحث عن الطاقات المحلية، والإقليمية، وتفعيلها؛ للزيادة في سرعة نسق النمو.
- الاستفادة من خصائص المنطقة الجغرافية، وما تمتاز به من نقاط قوة؛ لتصور المشاريع والبحث عن مصادر التمويل لها، وذلك بمشاركة الكفاءات المحلية في وضع البرامج وانجازها.
- تعزيز اللامركزية، بنقل الموظفين ذوي الكفاءات العالية من العاصمة إلى الأقاليم.
- أما دور الدولة فيتمحور حول: وضع الاستراتيجيات، والمخططات الوطنية، و رسم الأهداف، والتوجهات المطلوبة التي تمثل الإطار الذي تنصهر فيه البرامج الإقليمية، وتوفير التسهيلات وبعض الوسائل التي تحتاجها الأقاليم، ومناطقها الإقليمية، لإنجاز المشاريع التنموية. والتطبيق يتم في كافة المستويات المحلي والإقليمي والوطني.[2]
- التنوع الطبيعي والثقافي للأقاليم، في الوطن الواحد؛ يؤدي إلى تنويع النشاط الاقتصادي في مجال ترابي محدد؛ فلقد تبين من خلال التجارب المختلفة أن اقتصار منطقة ما على نشاط اقتصادي واحد، يؤدي إلى انهيار اجتماعي شامل لهذه المنطقة؛ وليس فقط للاقتصاد المحلي. والمثال الجلي والمعروف لمثل هذه الوضعية، يتمثل في المناطق المنجمية التي يقتصر نشاطها على استغلال منجم معين، وعند نفاذ المعدن المستخرج من هذا المنجم، تصاب المنطقة بأزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة، مما يضطر السكان إلى مغادرة المنطقة، والهجرة إلى مناطق أخرى؛ والبداية من الصفر، إذا ما كانت هناك بداية. وبالتالي فالحل يكمن؛ في عدم اقتصار الاقتصاد المحلي على نشاط واحد أو قطاع واحد، بل يجب تنويعه وإدخال أنشطة اقتصادية أخرى.[3]

لذا فالتنمية الإقليمية؛ **هي الوسيلة المثلى لرفع المستوى المعيشي للساكنة الريفية، والحضرية، وللحد من هجرة سكان الريف نحو المدن، وهي الوسيلة الناجعة أيضا لرفع مستوى التنمية البشرية لبلادنا ؛ فلا تنمية بشرية بدون تنمية إقليمية، ولا تنمية إقليمية بدون تنمية حضرية وريفية، ولا تنمية حضرية بدون**

---

[1]. جريدة المحجة. **التنمية المحلية** .http://www.almahaja.com/takafat_tanmia/takafat_tanmia261.htm 2007 ، الصفحة الرئيسية.

[2] رياض الزغل. **الحق في التنمية، الواقع والآفاق والمقاربة التونسية في مجال التنمية**. مجلة أفكار،العدد 200411 تجربة التحديث في تونس، التغيير، المرجعيات والمكاسب

. ملف2 http://www.afkaronline.org/arabic/archives/sep-oct2004.html

[3] جريدة المحجة، 2007، مرجع سبق ذكره، الصفحة الرئيسية.

مجتمع مدني محلي.

١ ٢ ٣ الخلاصة

- التنمية عملية ذاتية قبل كل شيء، ومقوماتها موجودة في داخل الكيان ذاته
- عملية ديناميكية جدلية، ليست ثابتة.
- إنها ليست ذات طريق واحد، أو اتجاه واحد.
- إنها شمولية للكيان كله.
- إنها تعمل على إزاحة كل المعوقات؛ المالية، والتقنية، والبشرية، والمهنية، التي تحول دون انبثاق الإمكانيات من داخل الكيان.
- تعمل على وقف الاستغلال الذي يعوق النمو والانبثاق؛ أو يحد منه، أو يوجهه لمنفعة مجموعة دون أخرى، أو لمنطقة دون أخرى، أو لإقليم دون آخر.
- التنمية المرغوبة يجب أن تشمل، تحقيق المكونات الأساسية الثلاثة التالية: النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والرضى والأمل النفسي؛ وجميعها تتوجه متعاونة لمنع الفقر، والاستغلال والتبعية والبطالة والتفاوت الاجتماعي.

١ ٣ الإقليم

الباب الثالث: يتناول هذا الباب: المجال /المكان، الإقليم، والخلاصة.

١ ٣ ١ المجال/ المكان

ما هو المجـــــال؟[١]

" الأمم... حيوانات واسعة ينسجم تنظيمها مع بيئتها" بودلير (1)

١ ٣ ١ ١ الخلفية النظرية

- **مفهوم المجال/ المكان:** "يعتبر مفهوم المجال من أكثر المفاهيم إشكالية، لما يحمله من غنى في الدلالة والإيحاء، ولما يتصف به من تعقيد ومفارقة. فهو مفهوم يجيد لعبة الوجه والقناع، والإخفاء بالإبراز، يخفي أحيانا ما ينبغي أن يظهره، ويبرز أحيانا أخرى ما هو من المفروض أن يختفي...؛ يبدي الوضوح والجلاء والبساطة؛ بل والبداهة الحدسية، ويضمر اللبس والغموض؛ وبناء على ذلك يعتبر التسلح بالمعطيات الكافية، والتحلي باليقظة، ضرورة منهجية، حتى تتم إمكانية فك شيفرات الرموز والمؤشرات وربط الدلالات بمدلولاتها، دون انزياح أو استطراد في المعنى؛ ولعل أنجع السبل لمقاربة مفهوم المجال، المنهجية الشمولية الديناميكية، وحذر تعدد المحتوى، انطلاقا من أولية كون مفهوم المجال بؤرة تقاطعات لعدة معارف، من فلسفة، ورياضيات، وعلم نفس، وجغرافيا، واقتصاد، بل وأنثروبولوجيا، وسوسيولوجيا، دون إغفال التخطيط، والفن، والعمارة، وعلم الجمال... وهذا ما يفضي إلى البعد الإشكالي العميق للمفهوم، انطلاقا من تساؤلات متمفصلة حول دلالاته العميقة؛ والسطحية، ومدى مردودية توظيفه، واستعماله نظريا وعملياً.

تساؤلات من قبيل: ما المجال؟ ما هي تجلياته؟ أبعاده؟ تقاطعاته؟ ما هي تمثلاتنا وتصوراتنا حوله؟ كيف نستعمله ونستغله؟ مرجعياته وخلفياته؟ هل يملك كينونة واقعية حقيقية؟ أم هو نتيجة تحديد وبناء ومواضعة؟ هل يكون المجال افتراضياً؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي قد تساعد في القبض بناصية المعنى.

اعتبر أرسطو (2) المكان مقولة منطقية ذهنية، ومعنى كلياً، لا تستقيم المعرفة بدونه؛ والمكان، بذلك، وكمقولة، محمول في قضية أو تصور ساذج، ليدرجه بذلك في العلم المنطقي العملي الذي اعتبره أداة العلوم (أورغانون)؛ وهو بذلك يموقع المقولات، وضمنها المكان، في حيزها المعرفي الدقيق كمعطى ذهني أولي غير وجودي، وهو فرز دقيق له شأنه المنهجي، والإبستمولوجي.

إلا أن بعض فلاسفة الإسلام، لم يدع مفهوم المكان في مستواه المعرفي/المنطقي، بل صعدوا في تناوله نحو الأنطولوجيا. فاعتبر الرازي (3) مثلا، المكان قديما إلى جانب الزمان والنفس والهيولى والبارئ. وهو توجه "وثني" واضح لا تخفى أهميته وقيمته أثناء الفحص الأنثروبولوجي...؛ أما بالنسبة لابن سينا،

---

[١] بن محمد قسطاني. **ماهو المجال؟**. دراسات وأبحاث، العدد 22، ص1، http://membres.lycos.fr/abedjabri/n22_04kastani.htm

وابن رشد فقد نقلا المفهوم إلى المجال الطبيعي، فالمكان عند ابن سينا (4): "ليس بجسم ولا مطابق لجسم، بل محيط به، بمعنى أنه منطبق على نهايته انطباقاً أولياً"؛ وعند ابن رشد (5): "هو النهاية المحيطة لكونها استكمالا للأجسام المتحركة وغاية تحريكها"؛ إلا أن كانط، كان وبحق الفيلسوف الذي تأمل مفهوم المكان، وأعطاه كامل العناية: يعتبر المكان عند كانط (6) إطارا قبليا ضروريا للمعرفة وفق "حاسة الخارجية كخاصية ذهنية للإنسان، بها نتصور الأشياء موضوعة خارجنا في المكان"؛ وحتى يقرب مفهوم المكان وفق التمثلات البيداغوجية؛ (7) اعتبره إحساساً حدسياً خارجياً، مقابل الزمان كإحساس داخلي؛ لقد طبع تصور كانط لمفهوم المكان وصياغته له، اعتباره له تصوراً ضرورياً قبلياً؛ يستعمل كأساس لكل الحدوس الخارجية...؛ (8) وبذلك فهو شرط إمكان الظواهر؛ لكن دون أن يكون، رغم ذلك، مفهوماً تجريبياً يشتق من تجارب خارجية، كما أنه ليس مفهوماً استدلالياً؛ إنه حدس خالص وليس مفهوماً؛ وبذلك نخلص من تحديدات كانط إلى شمولية "مفهوم" المكان عنده، فهو ذلك الحدس المحيط والذي لا يحاط به، عكس المفهوم، الذي لا ينبغي أن يضم أي تصور –بتعبير كانط– في حين أن المفهوم منتمٍ إلى مجموعة من التصورات؛ إنه منطلق المفارقة؛ وهو أمر جد إيجابي، وذو مردودية معرفية دلالية كبيرة؛ استثمرته العلوم الإنسانية أثناء تناولها لمفهوم المجال.

إلا أن انطلاق "كانط" في مناقشته لمفهوم المكان/المجال، من الحركة كما تصورها نيوتن، ومن التصور الأقليدي الهندسي، حصره في مستوى البداهة والحدسية والعفوية، وهو ما مكنه منه حقله المعرفي التاريخي؛ ولم تحصل قطيعة إلا مع الهندسات اللاإقليدية، والعلم الفرضي، الاستنباطي الذي يصوغ فضاءات هندسية رياضية استدلالية أكسيومية. إذا كان التصور الجديد يتفق مع كانط على أن المكان ليس مفهوما تجريبيا، فإنه يحطم، وبقوة، البداهة الكانطية وحدسيتها، ليصبح الفضاء مجالاً يبنى منطقياً واستدلالياً وهو بذلك ليس معطى بل هو إنتاج وصياغة، وهو استنتاج محوري انتهى إليه كانط بحسه الأنثروبولوجي العميق عندما أقر بعدم إمكانية التحدث عن المكان إلا من وجهة نظر الإنسان. (9)

وهكذا اتسمت المقاربة الفلسفية الكلاسيكية لمفهوم المكان، من حيث الاتجاه، إما بالتجريد والنظرية اعتماداً على المفهمة البعيدة الغور نحو المعرفة والوجود، دون الاهتمام بالأبعاد القيمية له كواقع وحقيقة واستثمار، وإما كحدس مباشر يضم ولا يضم، الأمر الذي أعطى للتناول صبغة الماهوية والأنثروبولوجية بالمعنى الكانطي الأولي المفضي إلى تأمل شروط الإنسية الوجودية والمعرفية أو الأخلاقية، بعيدا عن اليومي.

لقد أحدثت الإبستمولوجيا المعاصرة تغير في تصور المكان، وذلك إثر الثورات الرياضية والفيزيائية، سواء مع نظريتي الكوانطا والنسبية، أو مع الهندسات اللاإقليدية؛ الثورات التي مكنتنا من إعادة سبك تصور هذا المفهوم؛ ببنائه وصياغته مع التصورات الفلسفية الكلاسيكية. وبذلك تغير التوجه نحو العلاقة، بدل الماهية، وبدأ الاهتمام بالأبعاد والمقادير (إحداثيات، إنغلاق، انفتاح، ما بين، تبادلية، تقاطع...)؛ بدل الحدس والطبيعة؛ ففتحت الرياضيات والفيزياء بذلك البعد النسبي للمجال.(10) وهي الخلفية المعرفية التي تحكمت في التصورات المعاصرة حول المجال، سواء كمجال الإدراك في علم النفس، أو المجال الجغرافي، أو حتى الأنثر–سوسيو–ثقافي...إلخ.

إن القبْلية التي كانت حدسية، والتي سيراد القطع معها بالبناء والصياغة، ستنتقل إلى كون المجال ليس سوى ذلك المعطى، الموجود مسبقا، والمحدد المعيق للحريتين؛ الذهنية والفعلية، لكن مع فعل إنساني سيتلاءم مع مفهوم المعمور oekoumène الجغرافي ليتجاوزه إلى ربط واع بين المجال، كموطن والمجال كسلطة والمجال كرمز ومعرفة... تلك هي الأنثروبولوجيا وذلك قدرها المجبر للإنسان الذي لا يمكن أن يكون سوى ما هو، عبر شروط محددة، منها المجال والتراب والإقليم والأرض والمسافة والامتداد..؛ فإذا بنا أمام الاختيار الجبري، أو الجبر الاختياري، وأمام جدلية الفعل والانفعال، ذلك القانون الفيزيائي النيوتوني الذي سيتمدد ليسع النسبة والفهم، بدل السببية والحتمية الساذجتين، والتكاملية والديناميكية بدل قانون العطالة، وإذا كان من درس نستفيده من مفهوم المكان في الفيزياء المعاصرة؛ فهو اعتماد حيز الموضوع بدل حيز الذات(11)؛ كان ذلك سيكون له أثره في تفجير وتشظية المعرفة حول المجال، من الوثوقية إلى المرونة الاستطرادية subsidiaire.

تلك بعض الأفكار الممهدة، والكاشفة، والمرجعية، حول مفهوم المكان/المجال، كمفهوم قبل/مجالي préspatial تؤطره الفلسفة، والرياضيات، والفيزياء. فما هو المجال الآن في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية؟

يرى "لالاند" (12) في معجمه أن المجال: "ليس شيئا وليس إحساسا، ولكنه إنتاج وبناء ذهني: مثال التجريد"؛ ثم يضيف(13):إنه "بالنسبة لعلماء النفس؛ لا يوجد سوى مجال واحد هو الذي ندركه واقعيا وهو المجال البصري".

نستنتج من التعريف، الطابع الحسي للمجال، ذلك الطابع الذي يؤكد عليه علماء النفس، من جهة، والطابع التجريدي البنائي من جهة ثانية؛ وهي ثنائية تعزز الطابع الإشكالي المفارق الذي انطلقنا منه منذ البداية، ولا نرى في الإشكالية تلك سلبية، بل هي مرونة الدلالة ومن ثمة مردودية الاستعمال.

أما معجم علم النفس؛ فيتحدث عن مجالات وليس عن مجال واحد، فهناك المجال السمعي، ومجال الجسم ووضعه، ومجال الإشارات والمواقف؛ والمجال البيئي والإسقاطي (لدى بياجي)، ثم المجال الحيوي؛ ويعطينا "كارل لوين"(14) تعريفا يقول فيه: "إن المجال هو مجموع محددات حالية، داخلية وخارجية لسلوك شخص أو جماعة".

وإذا كانت هناك فائدة من استعراض التناول النفسي لمفهوم المجال، ففي إحالته لعلاقة المجال بالجسد والحس والمواقف؛ ومن ثمة التعلم وفق المحددات المعطاة انطلاقا من مجال الذاكرة والماضي، بل والمستقبل وفق مجال المتخيل والاستشراف سلوكاً مع الآخر، وفي قياس حجمه ومدى أهميته، ومدى أهمية المسافة التي تفصل به ومدى قوته، ما يمكن الاصطلاح عليه بالمجال الاستراتيجي...إلخ.

يعرض معجم الرموز(15) المكان/ المجال بشكل شمولي تكثيفي جد موحٍ عندما يحدده: "يعتبر المكان، وهو غير مستقل عن الزمن، حيز الإمكانات– ويرمز في هذا المعنى إلى فوضى الجذور–؛ كما أنه حيز الإنجازات –وهو بذلك يرمز إلى الكون والعالم المنظم– ليشمل مجموع الكون، بتحييناته وقدراته".

ويمكن أن نستخرج من التعريف عدة نتائج أهمها:

محايثة الزمن للمكان، ومن ثمة ضرورة الطبيعة الدينامية لأي استعمال لمفهوم المكان والمجال، وإلا

سقطنا في تمثل طوبوغرافي ترابي فج، يسقط حتميات الإيكولوجيا على الفعل الإنساني، ويسقط في الجغرافوية الساذجة Géographisme naïf.

المكان حيز الإمكانات، وهي إشارات ذكية لتلك الازدواجية المعقدة، من أثر المجال المعطى والمحيط على الإنسان بشكل بديهي، مع ما يوفره هذا المعطى من الإمكانات والاحتمال؛ وقدرة الإنسان على تغيير الأثر والمعطى نفسيهما.(16)

لا يتحمل الإنسان فوضى الجذور، حتى منذ الوثنيات الأولى، ومن ثمة الدور الجينيالوجي للأساطير الباحثة عن البدايات و"الساعية إلى المآلات"، والطابع اللاواعي لفوضى الجذور هذا، إيجابي من حيث القدرة على الاختلاف وامتصاص الغريب. ومن جهة البعد الديمقراطي العميق للمجال...إلخ.

المكان حيز الإنجازات، ومن ثمة الوجدانية المحايثة للوطن–الوثن–، للعلاقات المورفولوجية، للذاكرة والفعل اليومي والترشيد والحكمة والعرف والآفاق والعهود والمواثيق...إلخ.

يشمل المكان مجموع الكون بتحييناته التي تعطيه الطاقة والحيوية الكافية للاستمرار.

أخيرا، يجمع المكان/المجال بين جدل الحتم، وغير المنتظر، ومن ثمة المردود الحيوي للمفهوم والذي يحيل إلى التقليد الألماني الذي يعادي الوضعوية، وهو انفتاح على ثقافات الفهم والاحتمال(ماكس فيبر بدل دوركايم) (17).

إن لمفهوم المجال، بكل ما سبق، مردودية إبستمولوجية كبرى؛ نظرا لمرونته وعلاقته المحايثة بمفهوم الحركة والعلاقة، هذا على مستوى الدلالات الذهنية. أما المردود السوسيولوجي، فيتضح انطلاقا من علائقه بالسلطة والمعرفة والإخفاء، وهي العلائق التي تشغلنا هنا بالأساس.

إن المقاربة المجالية مزدوجة الفعل، فهي وصفية وتفسيرية؛ وصفية للمجال كما يفعل وينشر، ويستعمل ويستغل، وتفسير وتبرير للأفعال تلك؛ عبر الكشف عن المسكوت عنه، واللاواعي بهن والمتحكم في الفعل، رغم الادعاءات المضادة للفاعلين المجاليين.

ولا يمكن أن نوقف التعريفات التي تقترحها المعاجم حول مفهوم المجال، دون الإلمام برأي الجغرافيين وهم أهل حق محوري؛ حيث يرى معجم الجغرافيا أن المجال: "هو التراث ومكاسب التهييئات السابقة، الاقتصادية منها، والاجتماعية، والسياسية، ومسرح رهانات قوة دائمة..." كما يسعفنا بمقارنة المجال الجغرافي كما حدد في التعريف، مع المجال الاقتصادي الذي حدده "F.Perroux" والذي يرى: "أنه مجال مجرد شبه رياضي (مجموع العلائق المجردة) وضد الابتذال"؛ ومن المقارنة ندرك أن المجال الجغرافي حقل واقعي للرهانات وصراع القوى. وقد يكون حسب "J.R.Boudeville" إما متجانسا أو غير متجانس –مستقطبلً– أو تصميماً، وهو تطبيق على مفهوم الجهة (المنطقة)، وليس على مفهوم الوطن، كما فعل "Perroux"؛ إن المجال أيضا وسيلة للتوصل إلى هدف وغاية.(18)

هكذا، ومع الجغرافيا، تتضح المعالم الواقعية للمجال، فنحن هنا، وإن كنا لا نستبعد الخصائص الذهنية للمفهوم، نستحضر بعده الترابي التهييئي، متجانسا كان أو غير متجانس، وفق جدل الباحث والمبحوث بذاتيته؛ التي لا يمكن إلا أن تؤخذ بعين الاعتبار، كما أن المجال يمكن أن يقارب كخطاب ومتن يستنطق مضمونه ويفك شكله.

المجال؛ السلطة؛ الرمز(19): يتقاطع مفهوم المجال، بشكل ضروري، مع مفهومين آخرين هما السلطة، والرمز، إذ امتلاك المجال؛ امتلاك للسلطة، كما أن امتلاك السلطة؛ امتلاك للمجال، وامتلاك الرمز امتلاك للسلطة والمجال، وبذلك يصبح الفعل المجالي فعل سلطة وثقافة؛ رغم كون المجال يبدو غالباً محايداً ولا مبالياً، وهو سلوك مساعد في اقتصاد التحكم والسلطة.(20).

تحاول السلطة أن تحتوي المجال بالمعرفة، ويحاول المجال المقاومة بالعقبات الطبيعية، أو الثقافية، بالتلون والقناع؛ كما تحاول المعرفة أن تنشئ لنفسها مجالا داخل المجال، وتتعقد اللعبة تبعا للأطماع، والرهانات والقوة؛ فالذي هو أولى بالبروز يجب أن يبرز، والذي عليه أن يختفي يجب أن يختفي، عبر العنف والعقاب، أو التعزير وفق الإنارة، والتفريد، تجاوزاً للهلامية، ورغبة في الفرز، مظهرياً وفعلياً، وعبر سلوكات احترازية، واحتياطية مثل: منع ربط العلاقات المؤدية إلى التماسك والوحدة، أو تحطيم قنوات الاتصال المادي والرمزي، ثم جميع وسائل المساومة، والابتزاز، وهو ما عبر عنه "فوكو" جيدا بنموذجي الجذام والطاعون(21).

تعتبر السلطة منتجاً يجب أولا إنتاجه، ثم بعد ذلك تسويقه، ونشره في المجال، وفق قوانين اقتصاد السلطة؛ ليكون قابلا لاستهلاك مهيأ له؛ وإذا كانت مسألة إنتاج السلطة تبدو سياسية محضة، وإذا كانت العمليتان الأخيرتان أكثر اجتماعية وتجاوزاً للدولة، فإن الفحص المجالي يكشف أن اللعبة مجالية كلها، عبر ضرورة عملية تشبع الفعل السياسي، في حقل الدلالات التي تنتشر حتى تطال الأفراد، ومن ثمة الحرص على الاستعلام الدقيق، والاستخبار المنتشر، من أجل فهم الأمزجة استعدادا لاستثمار النعم، وزرع الولاءات، أو قمع الأطماع والتطاولات.

إن تدبير السلطة، وإن كان فعلا نخبوياً، فهو فعل لا يمارس إلا في جسد المواقع، والإمكانات، ومن ثمة اليقظة المستمرة، والتواجد الدائم، خصوصا في مجال السلطة نفسها، ثم في ترسيخها وتمديدها وصيانتها، ومن ثمة ضرورة احتساب بعد الاختلاف، وترشيد اليومي، تبريرا للهيمنة؛ وإلا سقطنا في تجزؤ لا ينتهي. إن السلطة حامية للمجال، حتى يتخذ معنى، وشكلاً، وشخصيةً، وهويةً؛ والثقافة تمنع السلطة من العسف والجرح الجسدي المؤدي لانتحار السلطة ذاتها بدون حد أدنى من ترميقه، وغياب حد أدنى من التوافق ينتج الخندقة والتشظي: "Espace du latin" spaô verbe du ,spatium : je tire, j'attire".

إن المجال شيء يتغير، يختلف؛ يتقطع، ينقسم؛ يتمدد، لكن رغم كل ذلك يملك "هوية" وشخصيةً، وقابل للمحلية والتعريف(22) تبعا لخصائصه، كتراب وإقليم وتاريخ وإيقاع، ومن ثمة أهمية بُعد التقليد (La tradition) في جينيالوجيا طرس palmpseste المجال–السلطة، بُعد يختلف تماما عن دلالته السلبية، نحو دلالته الإيجابية، التي بها تملأ الجماعات طقوسها؛ حتى لا تصبح حركات غير ذات معنى؛ إن التقليد لا يعني البلى والرثية L'Archaïsme، بل يعني ذلك الجذر–الذاكرة– المنتج للسلطة(23)، وهو بؤرة تقاطع جميع الأشكال الثقافية، من عادات وأعراف، ومصالح دنيوية، ورضى النفس، والشراكة والتوافق والخداع المتبادل، والتواطؤ الواعي، وغير الواعي؛ عبر الاحتفال؛ والبعد الفينومينولوجي للجمعوية.

إن التقليد استضمار للكينونة، والفعل الاجتماعي، وإذا كان "فيبر" يعتبره، إلى جانب العقل والكاريزم، جذرا أساسيا للسلطة(24)، فهو، وفي البنيات التقليدية خصوصا، جذر حتى للعقل نفسه، وللكاريزم أيضا، حيث تغذي خبرة السن التدبير، والحكمة، والجاه، ومن ثمة الاحتماء من الاستبداد، لكن دون الصعود نحو الديمقراطية أيضا؛ فالسلطة هنا ليست سوى رمز، وريع للتوافق اليومي فحسب.

ليست السلطة في المقاربة المجالية هدفا في حد ذاته، فهي: أداة ووسيلة للتفسير فحسب(25)؛ بحث في آليات المسافة والامتداد؛ والقوة والكارزمية والتشارك؛ والوضع الاقتصادي والجغرافي؛ وخيال إبداع الحلول؛ ومن ثمة علاقة السلطة بالتواصل والإخبار، انطلاقاً أولاً من الاستيلاء والبطش، ثم الحراسة والمراقبة والقمع، ثم كإبداع ومؤسسة، وأخيراً كتبادل، وجمعوية، وولاء، وخلق الأحلاف. ولا يتم كل ذلك إلا بتملك شبكة العلاقات، أو إنتاجها أو تصريفها، وتغيير مجراها؛ كما أن تنظيم مصادر الخبر ليعتبر أساسيا في تنظيم المجال برمته، إذ ليس في المجال حرية بدون حد أدنى من التنظيم(26)، وهذا ما يؤسس ما اصطلح عليه "بول كلافال" بالمعمار المجالي؛ تعني القوة في البنيات التقليدية الاستيلاء، كبعد مجالي، ترابي، قبل كل شيء، وقبل أي تنظيم، أو أي شكل من أشكال الاستغلال؛ ومن ثمة سيطرة مفاهيم تمثيلية، مثل؛ الفتح، والغزو، ووضع اليد، ثم الفيء والخراج(27)، ومن ثمة عدم غرابة التسلسل الشبه المتواتر للسُلط: السلطة المطلقة، ثم الشرعية، ثم سلطة الرهانات، ثم سلطة الاستيلاب واللاوعي(28).

إن السلطة حاجة نفسية إلى التحكم، أو الحماية، أو التماهي، أو التقمص، ولا يفصح عن تلك الرغبة كأي حاجة مبتذلة، لارتباطها بالرهانات من جهة ولخطورة نتائجها الحيوية من جهة ثانية، ومن ثمة حاجة؛ تلك الحاجة إلى الإخفاء بالشرعنة والتبرير؛ ولو بالوهم، حتى يخلق ريعاً ومردوداً ثرياً؛ يتراوح بين النفعية المادية الدنيوية، والرمزية. ويعتبر العرف، بقاعه الأنثروبولوجي، اللحظة الأولى في تقنين المردود المتبادل.

هكذا يتضح، أن المجال، عماد support الحياة، عماد يتدخل بالمسافة؛ أو بإعاقة العلاقات، كما أنه أساس النشاط الرمزي؛ تكوينيا وعلائقيا.

وتفيد المقاربة المجالية في كشف الممارسين الفعليين للسلطة، وما تبقى منها لدى الممارس عليهم تجاوزا لمن ينتجها ويملكها، إذ الذي يملك السلطة غالبا ما لا يمارسها؛ ومن هنا ضرورة الانتباه لتفاصيل تصريف القوة عبر مستويات ما قبل السلطة، وما تحتها، الرمزية منها بالأخص، والمعرفية بخصوصية أكثر؛ حيث يلعب الرمز دور صهر عناصر السلطة، حتى تكون الهيمنة مستساغة ومستوعبة؛ وحتى يتم ذلك يجب أن تسبح السلطة في مجال ثقافي موحد، يُمكن من التواصل أولاً، وإضفاء الطابع الاحتفالي–الطقسي على الممارسات السلطوية، حتى لا تبدو قاسية؛ من ثمة تتخذ مظاهر السلطة غير السلطوية أهمية من السلطة نفسها، كما أن المجتمعات التي تبدو بدون سلطة، هي أهم المجتمعات المستغرقة فيها."(29)

المجال(29): هو مكان ذو إطار فكري، يمكننا من وصف الأشياء، وتوزعها فيه وهذا ما يؤكده لايبنيز (Leibniz) بقوله: إن المكان هو مجرد نظام للعلاقات (System of relations)؛ تشكل البيئة

والإنسان لحمته وسداه، والحضارة نسيجه؛ الذي حاكه التاريخ جيلاً بعد جيل، على مر العصور والأزمان.[1]

٢" تستخدم كلمة مكان في الفيزياء بنفس الدلالة ا للغوية للكلمة، لتشير إلى موضع جسم ما و تحديده.(30)

وتستخدم ككلمة موازية، لكلمة فضاء، لتعبر عن مجمل المكان التي تشغله المادة، و بالتالي المكان؛ هو الفضاء المحيط بنا بأكمله و المملوء بالمادة وفق التصور النيوتني، و هذا المكان يشكل مسرح الحوادث في الفيزياء النيوتنية، تتواجد فيه الأجسام الصغيرة، والكبيرة، والكواكب، والنجوم وهو فضاء ثابت غير متحرك.

تقوم النظرية النسبية، بتحطيم هذه الصورة عن المكان ، بدمجه مع الزمان في ما يدعى الزمكان ، وهو فضاء رباعي الأبعاد، ثم تأتي النسبية العامة لتجعل هذا الزمكان متحركا متموجا ؛(31) كما تقدم نظريات علم الكون تصورا عن الفضاء يبين أنه يتوسع مع الزمن ، نتيجة رصد تباعد المجرات عن بعضها، وبالتالي فالفيزياء الحديثة تقدم صورة مخالفة للفكرة الكلاسيكية عن المكان." (32)

المجال /المكان يطرح نفسه كمادة مدمجة في القدرة على الإدراك والتصور للأشياء، كنمذجة مجالية ذهنية؛ تتعامل بصفة زمنية متتالية متحركة، لتوليد الأشكال، والكتل، والفراغات البصرية المجسمة المتحركة، عبر الزمن؛(33) يمكن إظهارها من خلال تجهيزات، أو حواسب وشاشات العرض؛ باستخدام برامج حاسوبية، كتطبيقات النمذجة في العمارة والفنون، وتوليد المخططات البيانية من المعلومات والاستفسار عنها، وتوليد خرائط فراغية غرضية؛ كما في نظام المعلومات الجغرافية (GIS)؛ وأجهزة تحديد الموقع (GPS)، والاتصالات الخليوية، وغيرها. ٣ إن انتشار استخدام الواقع التخيلي(Virtual Reality) :هي محاولة لمحاكاة العالم، والطبيعة المحيطة، ويمكن من خلالها بناء مدن تخيلية؛(34) وسوف تمكن سكان المدينة من وضع التصورات لها؛ مما يزيد من المشاركة الشعبية، كما أنها تستخدم في محاكاة المعالم السياحية والأثرية.

٤ "تبدو المجتمعات التقليدية كأنها أمام إدراك إسقاطي، وتمثلي للمجال، إدراك مبني على الحس العملي ومدة استجابة المجال للاستمرار الديمغرافي أولاً، وكتلبيةً للحاجات الدفاعية ثانياً، وذلك في إطار دوائر متداخلة يعضد بعضها البعض، بدءاً بالدائرة الميثولوجية، والمؤثثة بالرمز المرتبط بالجذور والأصول أساساً إما مكاناً وموقعاً أو جنيالوجيا وخوارق، وذلك تأسيساً للهوية والشخصية والتمايز، وتضم هذه

---

[1] صفوح خير. سورية. **دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي**. دمشق: وزارة الثقافة، 1985، ص 5.

٢ من ويكبيديا، الموسوعة الحرة. **مكان (فيزياء)**.
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86_(%D9%81%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%A1)

3 J. RENZ, B. NEBEL, **QUALITATIVE SPATIAL REASONING USING CONSTRAINT CALCULI**, IN: M. AIELLO, I. PRATT-HARTMANN, J. VAN BENTHEM (EDS.): HANDBOOK OF SPATIAL LOGICS, KLUWER 2006.

[4] بن محمد قسطاني. مرجع سبق ذكره، ص1

الدائرة دائرة مجال اليومي المكتسب، المؤسس بالعرف والمحافظ عليه بالشرف والعار والقصاص، ويتقاطع هذا المجال مع دائرة الحدود، والثغور إما استرجاعاً؛ أو تمديداً؛ ثم تتوج الدوائر بمجال الممكن والحلم، مجال الغد، مهما كان بعيداً، وتسعفنا الدوائر هذه بفهم التقاطعات بشكل ديناميكي، وليس بشكل تنضيدي. "(34)

- **نستنتج مما سبق**

ليست التمثلات، بالنسبة للمقاربة المجالية، شيئا يلفظ به ويجب تجاوزه، بل هي المستوى الأول، والمؤشر الأساسي الذي يفصح عن ما تبقى من الاستيعاب. بذلك تحدد العلاقة داخل/خارج كل ما يتصل بالمجال أولاً: كمكان معطى طبوغرافي، وثانياً: كإسقاط، وثالثاً: كبناء وصياغة؛ورابعاً كافتراض، والتعامل السلبي المحض مع المكان افتراض ليس إلا؛ فمهما كانت بدائية التعامل مع البيئة، تبقى الأنسنة أمراً أولياً، مع أن مستويات التعامل متفاوتة، تبعاً للتجربة التاريخية الخاصة بكل تجمع بشري. وتبعاً أيضاً لمدى الإدراك والوعي به وتدبيره وتنظيمه واستغلاله.

١ ٣ ٢ مستويات المكان/ المجال

للمجال مستويات مختلفة وهي ذات مفهوم نسبي حسب مجال الدراسة ودرجة التصنيف المتبع؛ وفي عملنا سنتناول المستويات التي تخص البحث وهي:

- **المجال الدولي:** هو مجال/ مكان، يشمل مجموعة من الدول التي تربطها قوانين، وأنظمة خاصة بها؛ مولدة علاقات متبادلة، تحكمها من خلال مؤسسات؛ تم نقل صلاحيات الدول إليها مشكلة المجال الأكبر لمجموعة دولها، مشكلة إقليماً عالمياً (الاتحاد الأوربي، اتحاد شمال أمريكا، اتحاد دول أمريكا الجنوبية 2008، الاتحاد الإفريقي ...)[١]
- **المجال الوطني:** هو مكان/مجال متغير ومتباين، يعرف الجزء المنظور منه بالمظهر الطبيعي العام (Landscape)؛ وهو الجزء الذي يمكن إدراكه بالحواس، له بنية تتألف من عناصر مكانية تربطها علاقات متبادلة، وهي متجانسة من حيث مظهرها، أو تكوينها، أو وظيفتها؛ ولكن تطورها مرهون بنظام يحكمها، والحدود مجرد كنف وإطار لنظام العلاقات بين هذه العناصر؛ التي يتكون منها المجال الوطني في زمان محدد.[٢]
- **الإقليم:** مصطلح جغرافي، يستخدم في كل فروع الجغرافيا بشكل عام، والتخطيط الإقليمي بشكل خاص، وهو جزء متوسط في قياس (المناطق –الأرض– الماء..) أصغر من المنطقة الكلية موضع اهتمام البحث؛ ويستخدم لتحديد موقع أو مكان قد ينشأ من تجميع وحدات ومكونات أصغر، وهو مكان فراغي يستخدم في شتى الدراسات الإقليمية؛ فيمكن أن يعرف بخصائص وميزات فيزيائية، أو بشرية

[١] فتحي محمد مصيلحي. **الجغرافيا الإقليمية العامة من منظور جغرافي تنموي**. الملخص

[٢] صفوح خير. سورية، 1985، مرجع سبق ذكره، ص 5.

أو طبيعية...، لمكان ما.[1]

- **المنطقة الإقليمية:** هي وحدة مكانية جزئية، لها خصائص تميزها عن غيرها من المناطق التي تشكل بجمعها مع بعضها الإقليم.
- **منطقة النفوذ العمراني:** هي المناطق المخططة عمرانياً؛ وتشمل التجمعات العمرانية، ومحيطها الحيوي المباشر؛ والتي تضم التجمع العمراني، وأماكن النشاطات المباشرة المتممة له.

١ ٣ ٢ المجال/المكان الافتراضي

ما هو المجال/ المكان الرقمي؟ ماهيته ؟! هل يمكن أن نتحدث عن وجوده في عالم الإبداع الرقمي؟ أم أن الرقمية دشنت إلى اللا مكان؟ هل تآكل المكان على حد تعبير "مايك كرانغ" في كتابه الجغرافيا الثقافية ؟ وهل سيستتبع ذلك الحديث عن اللا مكان في الإبداع الرقمي؟

المكان: ليس الجغرافيةِ، ولو أراد أن يكونها، إنه مظهر من مظاهر الجغرافيةِ، لكنه أكبر من الجغرافيةِ مساحة، وأشسع بعداً، فهو امتداد، وهو غوص في البحار، وهو انطلاق نحو المجهول، وهو عوالم لا حدود لها؛ بينما الجغرافيةِ بحكم طبيعتها المتمخضة ، لوصف المكان الموجود، لا المكان المفقود، ولا المكان المنشود، والذي يحلم الإنسان برؤيته خارج إطار الأرض، لا تستطيع استكشافه ولا الوصول إليه.

بالنسبة للرقمية بصفة عامة، يرى البعض أنها تمثل نهاية الجغرافيةِ، وإن انهيار المسافة، جعل المكان غير ذي موضوع؛ لقد أوجدت ثورة المعلومات زمناً جديداً، ومختلفاً، وموازياً، للزمن المعلوم، هذا الزمن يلغي المسافة فيه، حيث إنّ المسافة أصبحت نهاية تقترب من الصفر؛ فإذا ما ألغيت المسافة، فإن هذا يعني بدوره إلغاء الجغرافيةِ. لقد ألغت الثورة المعلوماتية الجغرافيةِ، وبالتالي ألغت المكان/ المجال. إنّ إلغاء ا لمكان/ المجال يعني بالضرورة انتفاء الواقع، لأن الواقع أحداث ، تحدث ضمن الجغرافيةِ، وحيث لا جغرافيةِ فلا واقع.

إنّ الزمن الآخر يعني بالضرورة ، وجود واقع آخر ، ذي أحداث تحدث في جغرافيا أخرى، ولقد أعطت الثّورة هذا الواقع الآخر ، اسم الواقع الافتراضي Virtual reality، وفي هذا الواقع ، هناك أحداث تحدث ، وجغرافيا وزمان، لكن هل هذا سيعيدنا إلى الخيال، الذي تحدث عنه آينشتاين؟ الإجابة نعم ولا؟

خيال معرفي، أتصفح شبكة الإنترنت مثلاً لساعات طوال ، فإنني أعيش في عالم آخر ، وواقع آخر، متخيل من جهة، ولكنه حقيقي، ومحسوس ملموس، بنتائجه من جهةٍ أخرى؛ ولأنّ الخيال الذي تحدث عنه آينشتاين هو خيال لا محدود ، يسبق المعرفة، بينما الخيال الذي أوجدته الثورة الرقمية ، خيال معرفي غير محدود، وواقعي تماماً؛ لأول مرة في التاريخ البشري ، تسبق المعرفة الخيال ؛ ويصبح المكان الافتراضي مكاناً

[1] From Wikipedia, the free encyclopedia **, Region,**
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86_(%D9%81%D8%A%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%A1)

معرفياً لا محدود، وواقعي تماماً.[1]

- **نستنتج مما سبق**

١. تعددت تعاريف المجال/ المكان؛ فشملت جميع نواحي الحياة الفكرية، والإنسانية، والفلسفية، والعلمية والرياضية، والتخيلية، والافتراضية؛ وعلم النفس، والجغرافيا، والاقتصاد؛ بل والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا، دون إغفال التخطيط، والفن، والعمارة، وعلم الجمال...الخ

٢. يعتبر مفهوم المجال، من أكثر المفاهيم إشكالية؛ لما يحمله من غنى في الدلالة، والإيحاء، ولما يتصف به من تعقيد، ومفارقة.

٣. هو مفهوم يخفي أحيانا ما ينبغي أن يظهره، ويبرز أحيانا أخرى ما هو من المفروض أن يختفي... يبدي الوضوح والجلاء والبساطة، بل والبداهة الحدسية، ويضمر اللبس والغموض.

٤. إن التسلح بالمعرفة ضرورة منهجية، لتوظيف المكان/ المجال واستعماله نظريا وعملياً وفق منهجية شمولية ديناميكية.

١ ٣ ٣ الإقليم

ما الإقليم؟ ما مفهومه؟ ما هي شروط قيامه؟ ما هي أنواعه؟ وما العوامل التي تقوم بدورها، في تنوعه؟!

١ ٣ ٣ ١ الخلفية النظرية

- **مفهوم الإقليم:** استخدمت كلمة الإقليم، في التقسيمات الجغرافية منذ القدم؛ ويعود للإدريسي، تقسيم العالم إلى سبعة أقاليم عرضية، ولابن خلدون تأثير الإقليم المجالي، في حياة البشر، والشعوب، ومنذ بداية القرن الماضي، شاع مفهوم استخدام كلمة الإقليم، في جميع مجالات الحياة التطبيقية، والعلمية في؛(السياسة، والاقتصاد، والسكن، والنقل، والهاتف، والبريد، والمواصلات، وعلوم الأحياء...)؛ إن مصطلح الإقليم (Region) ورد في معجم المصطلحات الجغرافية على أنه: "منطقة من سطح الأرض، تتميز عما يجاورها من المناطق، بظاهرة، أو مجموعة من الظواهر، أو خصائص معينة تبرز وحدتها أو شخصيتها.[2]

يقول "لينمان:" إن الإقليم؛ هو عبارة عن الجزء الجغرافي المميز بصفات اقتصادية واجتماعية؛ تجعله مختلفاً عن الأجزاء الأخرى من المنطقة، وإن هذا التمايز أياً كان نوعه، هو الذي يفرق بين إقليم وآخر".[3]

ويرى "ر. منشل" (R. Minshull) أن الإقليم: "هو الحالة الواقعة، التي تظهر عليها، على سطح

---

[1] فاطمة بوزيان. **المكان من افتراضات الإبداع الورقي إلى افتراضات الإبداع الرقمي** . موقع اتحاد كتاب الإنترنت العرب، صفحة مقالات ودراسات، http://www.arab-ewriters.com/?action=showitem&&id=412

[2] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني. **الإقليم والتخطيط الإقليمي**.2006، مرجع سبق ذكره ص31، نقلاً عن توني يوسف. معجم المصطلحات الجغرافية، 1963، ص 38

[3] أحمد خالد علام وآخرون، 1995، مرجع سبق ذكره، ص 19

الأرض، بما في ذلك التضاريس، والمناخ، وكافة العوامل الطبيعية الأخرى؛ التي تنحصر في نطاق جغرافي محدد."[١]

ويؤكد "ج. رينر" (G. Renner) على ناحية أخرى في تعريفه للإقليم، حيث يقول: "إن الأقاليم هي كيانات أصيلة؛ بحيث يعبر كل إقليم منها عن التمايز الطبيعي، والثقافي بالنسبة لجيرانه من الأقاليم، وأنها مع التمايز الطبيعي تكون الأساس الذي تعتمد عليه في التفرقة بين الأقاليم".[٢]

ويتجه "ديكسون" (Dickenson) 1947 اتجاهاً مغايراً في تعريفه للإقليم فيقول: "إن كل إقليم لديه خصائصه الفريدة، التي تساهم في توضيح ملامح التربة، والمناخ، والزراعات، والإنسان".[٣]

ويجد "بيرلوف" (Perloff) 1957 أن الإقليم: ينبغي أن يحدد، على أساس انعكاس لعوامل شتى: اقتصادية واجتماعية وجغرافية وإدارية؛ وإننا لو حددنا إقليماً بعينه؛ ويجب أن نستخدم أسس التحليل الإقليمي، باعتبارها وسيلة تحدد لنا الإقليم، على أنه وحدة وظيفية".[٤]

وفي هذا السياق يذكر "ستامب" (Stamp) 1961 "أن الأقاليم عبارة عن مساحة من الأرض تشكلت أصلاً جراء صفات جغرافية خاصة ميز هذه الأقاليم عن غيرها".[٥]

ويركز "ل. ممفورد" (Lewis Mumford) 1968 باعتباره عالماً في الاجتماع الحضري، وتخطيط المدن، على مواقع الإقليم، ومساحته، فيقول: "بين المدينة والقرية، توجد منطقة تكون أكبر أو أصغر من الولاية ... تلك هي الإقليم البشري".[٦]

وإذا كان "ممفورد" يحدد موقع الإقليم، ومساحته، فإن "بيرلوف" ينظر إلى ذلك الإقليم" باعتباره إنتاجا أو محصلة لعوامل كثيرة، ويبقى أن نحلل تلك العوامل لكي نحدد طبيعة الإقليم، وتحت أي من العوامل يندرج."

الإقليم[٧]: " هو حيز مكاني ذو خصائص واحدة، أو أكثر، تميزه عن ما حوله من الأماكن؛ وبتحديد هذه الخصائص، يتضح حدود هذا الحيز المكاني."

يمكن أيضاً تعريفه: [٨] " بأنه منطقة تتميز بطابع خاص من التفاعل، بين البيئة، والإنسان؛ وبذلك نرى أن الصفة الإقليمية الجغرافية، لا تقوم على الظروف الطبيعية، أو البشرية، كل على حده؛ وإنما هي نتيجة لهما كليهما معاً. ولا تعتبر الدراسة الإقليمية جغرافية، إلا إذا عالجت البيئة، والإنسان، وهما يتبادلان التأثير والتفاعل".

---

[١] أحمد خالد علام وآخرون، 1995، مرجع سبق ذكره، ص 19

[٢] أحمد خالد علام وآخرون، 1995، مرجع سبق ذكره، ص 19

[3] Perloff. H. S**., Regional studies at U.S. Unversitise**, Wash. D. C., 1957.

[٤] أحمد خالد علام وآخرون، 1995، مرجع سبق ذكره، ص 19

[٥] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، 2006، مرجع سبق ذكره، ص32.

[6] Lewis, Mumford, **The Urban Prospect Harcourt**, brace & world, Inc. N. Y. 1968

[٧] يحي شديد. وآخرون. **مقرر التخطيط الإقليمي**، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية التخطيط والعمارة http://faculty.ksu.edu.sa/alzamil/Documents/%D9

[٨] صفوح خير، **التنمية والتخطيط الإقليمي**، 2000، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[1] "إن كلمة إقليم؛ تعني مكاناً محدداً، أو قطعة من الأرض، ولا تعني شيئاً آخر خلاف ذلك، إلا إذا أضيفت إليها صفة أخرى؛ تعطي لها مفهوماً آخر، فقد يكون الإقليم مناخياً، وقد يكون إقليماً نباتياً، أو إقليماً طبيعياً؛ ولاشك أن هذه العوامل مجتمعة تنعكس على سكان الإقليم، وطبيعتهم ونشاطهم الاقتصادي، ودرجة رقيهم في سلم التطور الحضاري؛ كما تنعكس على حاجاتهم ورغباتهم ومطالبهم".

الإقليم: [2] "هو حيز مكاني، مترامي الأطراف، ذو حدود واضحة، سواء أكانت طبيعة، أو من صنع البشر، يتوافر به قدر كبير من الخصائص: البيئية والطبيعية المشتركة، كما يتواجد به مجموعات اجتماعية متجانسة، وأنشطة اقتصادية متكاملة، تسكن مجموعة من التجمعات العمرانية؛ ذات الأحجام المختلفة وتربطها مجموعة من العلاقات المتبادلة".

الإقليم:[3] "هو ذلك الحيز أو المكان، الذي يتميز بخصائص بنيوية، أو هيكلية متشابهة (Structural Features)؛ أو بخصائص أدائية (Performance Features) متماثلة؛ أو يواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية متقاربة، أو أنه ذلك المكان، الذي يحتل مكانة خاصة، أو له أولوية في سياسة الدولة".

١ ٣ ٣ ٢ أنواع الأقاليم

حيث إن الإقليم هو جزء من المجال/ المكان فإننا نميز عدداً كبيراً من الأقاليم، يختلف تصنيفها، باختلاف وظائفها ومميزاتها.

١ ٣ ٣ ٢ ١ الأقاليم الجغرافية

- **الإقليم الطبيعي(Physical Region): و** هو الإقليم؛ الذي يعتمد تحديده، على عنصر معين، من عناصر البيئة الطبيعية؛ لذلك قد يكون عبارة عن: سلسلة جبلية، أو نطاق سهلي أو بادية، أو واد، أو نطاق مناخي، أو إقليم نباتي طبيعي، يميزه عامل جغرافي، يسند ذلك الإقليم شخصيته التي تميزه عن باقي الأماكن؛ مثل: الأقاليم الزراعية، وأقاليم أنماط الترب، والأقاليم الحيوانية، وأقاليم أحواض الصرف المائية، (المسيلات المائية الرئيسية) والأحواض المائية الجوفية ... الخ. ويشمل:
  - **الأقاليم الزراعية:** من خصائصها، كثافة سكانية عالية، على الأراضي الزراعية، وانخفاض مستوى المعيشة، وقلة الاستثمارات، والأنشطة الاقتصادية؛ وتمتاز بأنها طاردة للسكان؛ بسبب هجرة أهل هذه الأقاليم إلى المدن الكبرى.
  - **الأقاليم الصحراوية:** ذات الثروات الطبيعية غير المستثمرة، وكثافات سكانية منخفضة.
  - **الأقاليم الساحلية:** التي تعتمد على الثروة المائية، وزراعة الخضراوات، والسياحة الترفيهية.
- **الإقليم البشري(Human Region):** يعتمد تحديده، على خاصية بشرية ؛ كتوزيعات السكان حسب

---

[1] فؤاد محمد الصقار، 1994 مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] شفيق العوضي الوكيل. **التخطيط العمراني: مبادئ– أسس– تطبيقات** . جمهورية مصر العربية، الجزء الأول، جامعة عين شمس، كلية الهندسة، 2006، ص 69

[3] صفوح خير، 2000، مرجع سبق ذكره، ص 37.

انتماءاتهم العرقية، أو الطائفية، أو حسب كثافاتهم، أو حرفهم؛ أو مستواهم الاقتصادي، والمعيشي؛ أو مظاهرهم الاجتماعية المختلفة؛ وقد يتشكل الإقليم البشري، من خلال حدود دولية، أو إدارية داخلية. مثل أقاليم المقاطعات في المملكة المتحدة (ايرلندا، ويلز، اسكتلندا، انكلترا...).

- **أقاليم أخرى:** يعتمد في تحديدها، على التماثل في مجموعة من الخصائص العامة؛ مثل وجود مجموعة من المحافظات في نطاق جبلي واحد؛ كإقليم الجبل الأخضر في ليبيا؛ وقد تكون أقاليم لا يمكن تمييز حدودها بسهولة؛ فيعتمد في تصنيفها على سمات خاصة؛ كسمات حضارية؛ أو خصائص هندسية وتدخل في ذلك الأقاليم العالمية الكبرى؛ كإقليم أوربا؛ أو استراليا، أو الإقليم الأميركي... الخ [1]

١ ٣ ٣ ٢ ٢ الأقاليم الاقتصادية

- **الأقاليم المؤسسية (Metropolitan Regions):** وهي عبارة عن المواقع، ذات الارتباطات بين منشاة ما، مع المنشآت التي تزودها بالمستلزمات اللازمة لعملها؛ ضمن عملية تصريف بعض المنتجات.
- **أقاليم محاور التنمية (Development Axes Regions):** والتي تظهر نتيجة عمليات التحول الاقتصادي، لتحقيق أهداف تنموية مختلفة.
- **الأقاليم المتميزة بالموارد (Resources Frontier Regions):** وهي المناطق الغنية بالموارد الإستراتيجية، لتشكيل تخصص لنشاط معين؛ مما قد يجعلها شبه معزولة عن بقية أجزاء الدولة.
- **أقاليم الانتقال نحو الركود (Downward-Transitional Regions):** وتتسم بالزراعة التقليدية، والنشاطات المعتمدة، على الأساليب القديمة؛ وتمتاز بانخفاض الكفاءة الإنتاجية، لعناصر الإنتاج، والأرباح الاقتصادية، وبذلك تتراجع فيها معدلات النمو الاقتصادي.
- **أقاليم الانتقال نحو الصعود (Upward-Transitional Regions):** التي تتميز بوجود المراكز الحضرية الواسعة، ولديها موارد زراعية، ومعدنية كبيرة، وذات قدرات كامنة قابلة للتطور، وتمتاز بارتفاع الكفاءة الإنتاجية؛ لعناصر الإنتاج، والأرباح الاقتصادية، ووجود تنظيمات، وهياكل إدارية متطورة، وتشهد تحولات تكنولوجية، ونمو اقتصادي.[2]

١ ٣ ٣ ٢ ٣ الأقاليم العمرانية

- **الإقليم المتروبوليتاني (Metropolitan Region) أو الأقاليم الحضارية، وأقاليم المدن الكبرى:** وهي أقاليم تتركز فيها تجمعات كبيرة من السكان؛ حيث تتركز الأنشطة الاقتصادية، والخدمات العامة، والمشاريع الكبرى، والمؤلفة من عاصمة إقليمية رئيسية ، ومدن مراكز الأقاليم العمرانية الثانوية (Sub-Regional Centers)؛ الذي يمتاز بوجود مدينة ضخمة مسيطرة على محيطها، وظهيرها؛

---

[1] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني. **الإقليم والتخطيط الإقليمي**، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 33-36.

[2] محمود عبد الله الحبيس. **التصنيف الإقليمي والتفاوت الاقتصادي في البلدان النامية**. جامعة دمشق: مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سوريا، 2007 ص6.

من خلال جملة من العلاقات الوظيفية المكانية، حيث يمتد حدود هذا الإقليم، حيثما امتدت تلك العلاقات الوظيفية مثل: إقليم دمشق الكبرى، القاهرة الكبرى، لندن ... الخ

- **الأقاليم الهامشية(Peripheral Regions):** وتشمل المناطق شبه الحضرية، والريفية، والمدن الصغيرة.
- **الأقاليم التاريخية:** وهي الأماكن التي تحوي توضعات عمرانية، تاريخية؛ تعود إلى حضارات قديمة.

١ ٣ ٣ ٢ ٤ الأقاليم السياسية

- **الإقليم الخاص :** هو الذي يتم تحديده من خلال قرار سياسي، لتحقيق هدف معين؛ و ذلك بتسخير الموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لتحقيق ذلك الهدف؛ ولهذا فإن الإقليم الخاص هو: إقليم جغرافي، يمكن أن تطغى عليه وظيفة أساسية على الوظائف الأخرى.
- **أقاليم المشكلات الخاصة (Special Problems Regions):** وهي تنشا بسبب مشكلات معينة؛ والتي قد تكون مؤقتة، كحدوث الفيضانات والزلازل، أو قد تكون مشكلات متكررة ومزمنة، كوجود صراعات داخلية وبخاصة في الدول النامية، أو في المناطق الحدودية.
- **الإقليم الإداري (Management Region):** يتم تحديده بقرارات إدارية، أو تنظيمية، أو سياسية ؛ بحيث يتم جعل جزء من البلاد إقليماً إدارياً، له سلطة إدارية قادرة على السيطرة الإدارية عليه، تحقيقاً لأهداف معينة مثل: التقسيمات الإدارية للمحافظات.
- **الأقاليم العسكرية:** وهو مكان متنوع وواسع؛ يشمل؛ الأراضي الحرة، والبراري، والمناطق الإستراتيجية بالنسبة للأهداف العسكرية، ويحوي جيشاً مؤلفاً من أقل من فيلق، واكبر من فرقة عسكرية؛ وغالباً يحوي، من فرقتين إلى خمس فرق عسكرية.[1]

١ ٣ ٣ ٢ ٥ الأقاليم القطاعية: وهي أماكن متخصصة بنشاط مميز، من النشاطات البشرية مثل: (الزراعة، الصناعة، السياحة...الخ)

١ ٣ ٣ ٣ الإقليم الافتراضي

ما هي تمظهرات المكان، وافتراضاته في الأقاليم نفسها؟

من دراسة المجال الرقمي سابقاً؛ استنتجنا أن المكان الافتراضي؛ أصبح مكاناً معرفياً لا محدوداً وواقعياً تماماً. حيث إن العصر الرقمي ألغى المسافة، ألغى المكان، ألغى الجغرافيا؛ وتلاشى الزمن إلى الصفر، فإذا كانت السرعة؛ تساوي حاصل قسمة المسافة على الزمن، كما في قانون نيوتن الثاني، فقد أصبحت السرعة تساوي لانهاية؛ لقد أوجدت ثورة المعلومات زمناً جديداً ومختلفاً وموازياً للزمن المعلوم وتم إعطاء هذا الزمن اسم الزمن السوبراني؛ وعند رموز هذه الثورة، اقتربت السرعة من سرعة الضوء حيث اللامكان. وبما أنّ التنمية الإقليمية؛ هي عمليات و أحداث، تحدث في زمان ، ضمن مكان، فيعني هذا أنّ الإقليم الافتراضي سيتلاشى مقترباً من الصفر، وأن التنمية الإقليمية الافتراضية، ستصبح غير محدودة ولانهائية.

---

[1] From Wikipedia, the free encyclopedia **, Region**, مرجع سبق ذكره

وهذا بالضبط ما يسعى إقليم الواقعية الرقمية، ايصال التنمية الإقليمية الرقمية (الافتراضية) إليه... إلى المستحيل اللا متناهي... إلى التوحد بالخيال المعرفي المطلق . والأقاليم الواقعية الرقمية ؛ هي ا لأقاليم القادمة، ولن تتوقف الأقاليم عندها، لكن ما سيميز هذه الأقاليم عن غيرها، هو قدرتها الدائمة على اتخاذ أشكال مختلفة، باستخدام الصيغ المختلفة للتخطيط بالتقنيات الرقمية التي هي في تطور مستمر.

إن اللامكان؛ (شاشة الكمبيوتر) صارت المحرك الرئيس، حيث تم إلغاء المكان المألوف، في الإقليم لصالح المكان الافتراضي الذي بدأ يتسلل إلى حياة الناس ، وبشكل لافت، وأصبح جزءاً من حياتهم، متجاوزاً تلك الأمكنة بكل أنماطها القديمة (المصنع، الحقل، البحر، المدرسة، الجامعة ، المدينة. ..)؛ لصالح أماكن مختصرة، أو تتراوح مع شاشات الكمبيوترات؛ التي بدأت تحرك عوالم في غاية الخطورة ، خاصة لدى الجيل الجديد؛ الذي بدأ يتقدم، وتتهدم أمامه أسوار المكان، والزمان دون أن يخطط لذلك.

بينما يرى "مايك كرانغ" في كتابه (الجغرافيا الثقافية)؛ أن التأويل الأكثر دقة هو: أن الفضاء؛ يبرز فعلا في الشبكة الرقمية بطرق حاسمة، وخاصة عندما نفكر في الشبكة نفسها؛ ويلجأ التعقيب إلى المقولات الفضائية، والصور البلاغية لها؛ إذن هناك أقاليم عبر الحدود الالكترونية، وعالم الشبكات المعلوماتية، وهكذا دواليك، وما يصفه المعلقون ، والمستعملون، ليس فضا ءً تقليدياً ذا أبعاد ثلاثة، وإنما هو شكل جديد من الفضاء ؛ نحتاج إلى تطوير خرائط جديدة له. فالتفاعلات الممكنة مع عوالم العمل، والموطن، هي جغرافية، أو مكان بشكل عميق.

إن التشظي الفضائي في الحياة الحقيقية ؛ يُحدث جماعة افتراضية ؛ وهذا تأويل لما قد يصطلح عليه مدينة الشبكات المعلوماتية؛ ويمكن اعتباره فضاء التدفقات ، وهو مقابل الأماكن؛ لأنها تحدث وسائط، وعلاقات تحتوي جغرافيتها المميزة، على معان ضمنية.

إن التحكم من طرف الدولة، في التدفقات خاصة في قضايا الإباحية، أو السياسية؛ يدل أن التدفقات الرقمية توجد في أماكن ما، بشكل ما. إن المكان يمكنه أن يتخذ عدة افتراضات، ولكنه بنية أساسية من بنيات الإقليم الافتراضي، وهو في الأساس افتراض جغرافي ثقافي، وهو بمعنى الحيز اللا محدود؛ والمنشود؛ والمفقود؛ ينسحب على الحيز في الأقاليم الرقمية، كما في الأقاليم الجغرافية أو المكانية؛ إن ما نتوهمه مكانا جغرافيا في الإقليم الرقمي، ليس سوى افتراضات علمية، وما نتوهمه محض افتراض رقمي هو في العمق تجل لمكان مضمر.[1]

- **نستنتج مما سبق**

أن تعدد هذه التعريفات، عائد إلى تعدد مجالات، وأساليب أسس التقسيمات الإقليمية؛ غير أنها تشترك جميعاً في النقاط التالية:

– قد يكون الإقليم مكاناً محدداً من الأرض، أصغر من المنطقة الكلية موضوع البحث، وليس له مساحة

---

[1] مايك كرانغ. **الجغرافيا الثقافية، أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية.** ترجمة سعيد منتاق، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 2005

محددة؛ ويوجد في داخله علاقات سليمة، لا تحتم التجانس المطلق فيه، ولا تنفي قدراً من التنافر في أجزائه.

- قد يكون الإقليم مصنفاً بالنسبة لعامل واحد، أو على أساس عدة عوامل؛ وكلما قلت ملامح، أو خصائص الأقاليم، اتسعت مساحتها وقلت أعدادها؛ وكلما زادت خصائصها وميزاتها كلما تعقدت هذه الأقاليم، وصغرت مساحتها، وزاد ت أعدادها وإذا تلاشت هذه المساحات أصبحت أقاليم افتراضية.
- قد تكون تصنيفات الأقاليم، حسب عوامل طبيعية، أو بيئية، أو عمرانية، أو اقتصادية...؛ أو مختلطة في أجزاء منها؛ وبالتالي هناك أنواع مختلفة من الأقاليم.
- يوجد عدة مستويات للأقاليم، تتعلق بأسس تصنيفها.
- قد يكو ن الإقليم افتراضياً، أو تخيلياً في شبكات الويب، والاتصالات، ومجال العولمة، ويحمل في طياته تنمية افتراضية لا محدودة.

بناءً على ما جاء بالتعريفات السابقة من مسلمات، ومع إدراكنا بالأهمية القصوى لهذه المسلمات، في تحديد الأقاليم التنموية. وإسهاما من الباحث في التعريف بمفهوم الإقليم يقترح الباحث تعريفاً عملياً مبسطاً لهذا المفهوم:

الإقليم: "هو وحدة مكانية؛ تستند إلى تجانس، وتكامل، وتكافل جميع عناصر الدراسة الإقليمية: الإنسان والمكان والاقتصاد (مثلث الهدف)؛ أو على تجانس بعضها، أو تباين نسبي في أجزائها وتكامل في مكوناتها". وعليه قد يكون الإقليم وحدة جغرافية محددة طبيعياً، أو وحدة اقتصادية، أو وحدة اجتماعية، أو وحدة إدارية... وفي ظل عمليات العولمة؛ قد يكون الإقليم، وحدة تكنولوجيا واتصالات، أو وحدة أدمغة بشرية، أو وحدة مالية، أو وحدة افتراضية . ..؛ وقد تمتد حدوده، خارج حدود الدولة ليشمل دولتين أو أكثر؛ وكلما جمع الإقليم بين مزايا الوحدات المختلفة، أصبح تخطيطه أيسر، وتنفيذ الخطة الإقليمية عليه أسهل تطبيقاً".

١ ٣ ٤ الخلاصة

هناك اتجاه جغرافي طبيعي لتعريف الإقليم؛ ينظر إليه على أنه مساحة من الأرض، تتأثر بعوامل طبيعية من تضاريس ومناخ.

واتجاه طبيعي وظيفي، في تحديد معالم الإقليم؛ حيث يمكن أن يكون زراعياً، أو رعوياً، أو صناعياً؛ يرتبط بنشاط اجتماعي، أو اقتصادي؛ ويستند على علاقة اقتصادية منسجمة، بين الموارد الطبيعية، والبشرية؛ تحقق نوعاً من الاكتفاء الذاتي؛ يميز الإقليم عن غيره.

واتجاه آخر؛ هو التحديد المكاني، يرتبط بمساحته الطبيعية، أو طبقاً لحدوده الإدارية؛ بحيث إذا خرج الإقليم عن مكانه المحدد له سلفاً يكون قد جار على حدود إقليم آخر.

وهناك أقاليم حضرية، كأقاليم المدن الكبرى الميتروبوليتانية.

وأقاليم تنمية شاملة، يستند الإقليم في بنائه، على مجموعة من البنيات التراكمية، والمركبة لعناصر الدراسة

الإقليمية الشاملة: (طبيعية، بيئية، اجتماعية، اقتصادية عمرانية، تشريعية، سياسية، إستراتيجية، واستدامة)؛ ومجموعة من العلاقات، والتفاعلات في تباياناته الجزئية؛ تؤدي للتكامل الوظيفي، والتكافل قي مكوناته الداخلية.

١ ٤ التطورات الفكرية لصياغة الأقاليم التنموية

الباب الرابع: يتناول هذا الباب؛ الأسس النظرية للتخطيط الإقليمي، وتأثير ذلك على صياغة الأقاليم في الدول ذات الاقتصاد الموجه، والاقتصاد الحر، والدول النامية؛ والأسس النظرية للتخطيط الإقليمي في ظل عمليات العولمة، والخلاصة.

١ ٤ ١ الأسس النظرية للتخطيط الإقليمي، وتحديد الأقاليم

هل تتباين الدول، والأقاليم في تطبيق نوع أو أكثر من التخطيط ، ونبذ أخرى منها، بشكل يتوافق مع بنائها الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي؟ ما هي أهم النظريات، والأنموذجات، ووحدات القياس المعتمدة في إبراز أفكار التخطيط الإقليمي، وتطبيقها في حيز الواقع؟ !. ما هي تأثيراتها على تنوع الأقاليم؟

حيث إن تحديد الأقاليم، هو جزء من دراسات التخطيط الإقليمي، ويقع في المرحلة الأولى منها؛ فإن تطور مفهوم تحديد الأقاليم مرتبط بتطور دراسات التخطيط الإقليمي؛ لذا سنستعرض أهم نظريات التخطيط الإقليمي؛ التي ساهمت في تطور مفهوم تحديد الأقاليم.

١ ٤ ١ ١ الاتجاهات النظرية للتخطيط الإقليمي في الدول ذات التخطيط الاقتصادي الموجه[١]

يستند هذا النوع من التخطيط الإقليمي على ما يلي:

١. التقسيم الإقليمي للعمل

إن التقسيم الإقليمي للعمل، وتخصيص مناطق اقتصادية، محددة بإنتاج نوع محدد من الإنتاج، أو جزء معين منه، طبقاً لمواردها الطبيعية، والبشرية؛ يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، والتي هي مقدمة طبيعية للتقسيم الإقليمي غير المباشر، والاستخدام الأمثل لليد العاملة المتخصصة، وبالتالي زيادة الإنتاج.

٢. تكوين الأقاليم الاقتصادية

إن الإقليم الاقتصادي؛ مفهوم أساسي في عملية التخطيط الإقليمي، وعليه تعتمد مجموعة من المفاهيم، والإجراءات اللازمة لإنجاز عملية التخطيط الإقليمي، وتنفيذ الخطط: كالتحليل الإقليمي، والتنمية الإقليمية والموديلات الإقليمية، والدخل الإقليمي، وغيرها من العوامل التي تزيد من الاهتمام بتكون الأقاليم؛ فهي:

- تشكل خلايا متكاملة، من الناحيتين الاقتصادية، والاجتماعية، وتعكس التوزيع الفعلي للعمل بين القطاعات الإقليمية لكامل البلاد.
- ومن خلالها يتم معالجة التناقضات الناجمة عن جذب، ونفوذ المدن الكبرى؛ والتمدن غير المضبوط.
- وهي ضرورة؛ لتحديد المناطق ذات الموارد الخام؛ بهدف استثمارها وتطويرها.
- لمعالجة القضايا الاقتصادية، والاجتماعية؛ بما يتناسب وحمولة الأرض، الطبيعية، والبيئية؛

[١] أسعد معتوق. **نظريات التخطيط الإقليمي.** دمشق، هيئة تخطيط الدولة. 2004، ص 4-50

وخصوصاً في مناطق التشكيلات الصناعية، والتكتلات الكبيرة للمدن.

- لإعداد الدراسات الإقليمية، وجمع البيانات وتحليلها، والاهتمام بوضع الموديلات الاقتصادية الرياضية وخطط التنمية.

- **السمات المميزة لتكوين الأقاليم الاقتصادية**

إن الأقاليم موجودة موضوعياً، حيث إن القوى المنتجة، موزعة في المكان ليس بشكل متساو، بل بشكل عقد وما هذه إلا نوى، لتكوين الأقاليم الاقتصادية، وتتميز بالسمات التالية:

- **التخصص:** (لأجل البلاد كلها، ومن أجل التصدير) وما ينتج عنه، من مردود كبير للإنتاج، وتبادل للسلع، بين الأقاليم.
- **الشمول:** المستوى الرفيع للترابط بين مختلف مكونات اقتصاد الأقاليم (نقيض التخطيط الجزئي).
- **الإدارية:** مقدرة الإقليم على حل قسم من قضاياه (اقتصادية، اجتماعية، بيئية...)
- **الهرمية:** منظومة الأقاليم الاقتصادية، هرمية الشكل بطبيعتها؛ حيث هناك أقاليم اقتصادية أساسية، وأخرى أكبر منها.
- **المستقبلية:** يحسب مسبقاً، التغيرات المحتملة في شبكة الأقاليم الموجودة خلال فترة الخطة، والتطور المحتمل لنمو مراكز إقليمية جديدة.
- **الديناميكية:** متغيرة مع تطور تنفيذ الخطة.
- **المضاعف المشترك:** حيث يتعين وجود جميع أنظمة الأقاليم الفرعية، مع الأقاليم المتكاملة، ويطبق على الأجزاء حتى أخفض المستويات؛ بحيث يتطابق التقسيم الجزئي الإداري، مع التقسيم الاقتصادي.

الشمولية: شمول البلد كلها بما فيها المناطق الاحتياطية وغير المستصلحة؛ وبحيث يتم تكوين الأقاليم على أساس الجمع بين المناطق الزراعية والمراكز الصناعية في إقليم واحد، وتحاشي تكوينها على أساس واحد صناعي أو زراعي فقط.

٣. التشكيلات الإنتاجية الإقليمية

يقصد بالتشكيلة الإنتاجية؛ مجموع المؤسسات الإنتاجية، والدوائر التي تؤدي وظيفة من وظائف الاقتصاد الوطني، والمترابطة فيما بينها تكنولوجياً ووظيفياً واقتصادياً، على نحو يجعل إسقاط عنصر ما من عناصرها، يقلل مردود، وتغيير أداء تلك الوظيفة، أو يحول دونه كلياً وتتميز بما يلي:

- مردودها أعلى من المؤسسات المكتملة.
- الترابط الوثيق بين المؤسسات، ونماذج قدرتها.
- الإدارة الموحدة المنسقة لعناصرها.
- التوزيع الحكيم لمؤسسات التشكيلة.
- يمكن أن تتواجد عناصر التشكيلة، على مسافات متباعدة، ولكن كلما قربت المسافات يكون المردود أكبر.

- إن تكوين التشكيلات الإنتاجية الإقليمية، هو الاتجاه الرئيسي في توزيع القوى المنتجة .(النوع والتعقيد، والتكامل، وتقوية الروابط بين الفروع)
- إبراز المؤسسة القيادية (أو عدة مؤسسات) والتي تؤلف أساس وظيفتها الاقتصادية.
- خاضعة لقانون التسلسل الهرمي.
- هي أساس الإقليم الاقتصادي، مع البنى التحتية، والاجتماعية، و الإدارية المطلوبة في الإقليم.

٤. مذهب النظام الموحد للإسكانِ

بمستوياته المحلي، الإقليمي الجزئي، الإقليمي؛ بهدف الاستفادة الحكيمة من موارد البلاد، وصيانة و تحسين البيئة الطبيعية؛ و إلى جانب النظام الموحد للنقليات.

١ ٤ ٤ ٢الاتجاهات النظرية للتخطيط الإقليمي في الدول ذات الاقتصاد الحر

تسمى الاتجاهات العلمية؛ التي تمارس دراسة القضايا الاجتماعية الاقتصادية الإقليمية: بالجغرافية الإقليمية؛ أو التطبيقية المتفرعة عن الجغرافيا الاقتصادية، أو الاقتصاد الإقليمي المتفرع عن علم الاقتصاد، أو العلم الإقليمي؛ والذي هو علم مجموعي من مختلف العلوم. ويعتبر الاقتصادي الأمريكي إيزارد مؤسس العلم الإقليمي.

اهتم علماء الاقتصاد والتخطيط، في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر؛ بقضايا توزيع الإنتاج منذ نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن الماضي وكما سبق، ما يسمى بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي "بيتي وسميث"، والاقتصاد الحديث " ريكاردو"، وتمتلك النظريات الإقليمية ذات الاقتصاد الحر، أرشيفاً من مؤلفات "تونين" و"فيبر" و"كريستالير" و"ليوي"؛ ويعود إلى "تونين" اكتشاف تأثير عامل المكان على النفقات والأرباح، وأن الموقع المكاني، يؤثر على تخصص المؤسسات الإنتاجية؛ ويعود إلى "فيبر" تحليل العوامل الأساسية لتوزع المؤسسة المنفصلة؛ من أجل الحصول على أكبر قدر من المنفعة، و"كريستالير" علل نظرية ما يسمى بالمواقع المركزية، وكشف عن وظائف المدن، في تكوين البنية الإقليمية، انطلاقاً من وظائف الخدمات؛ وحاول "ليوش" أن يدمج بين مذهبي "فيبر" و"كريستالير" في مذهب جديد سماه (التضاريس الاقتصادية).

وهكذا ارتسمت اتجاهات العلم الإقليمي الرئيسية؛ الذي يستهدف البحث عن أفضل، وانفع موقع لتوزيع المؤسسات الإنتاجية؛ بهدف الوصول إلى الحالة المثلى للاقتصاد الإقليمي، ومنه إلى الاقتصاد الوطني عن طريق نظريات، وطرائق موحدة؛ وأسهم كل من "إيزارد" و"بيرو" و"ريتشاردسون" و"اولين" و"تينبرغن" و"بودفيل" و"هوفر" و"بيرلوف" و"غرماستون" و"بوس"، وكثيرون غيرهم، لتطوير العلم الإقليمي.

ونتيجة لتعرض نظريات التخطيط الرأسمالية في كافة مستوياتها لانتقادات حادة؛ نتيجة لظهور الأزمات التي رافقت تطور الاقتصاد الرأسمالي، وما نتج عنه من أزمات بيئية بسب الاستخدام الجائر للموارد؛ مما دفع إلى تدخل الحكومات في معالجة الموضوع، وإدخال أحدث النظريات الإحصائية، والتحليلية والرياضيات واستخدام الحواسب الالكترونية؛ في تطوير أسلوب العمل، في إعداد الدراسات التخطيطية، بكافة مستوياتها؛ المحلية، والإقليمية، والقومية.

وفيما يلي نستعرض أهم نظريات التخطيطية الإقليمية، والتي تفيد في البحث:

١. نظرية التعاليم الخاصة بعوامل الإنتاج (الموقع)

يرتبط ظهور هذه التعاليم بمؤلفات "فيبر"(A. Weber) 1909؛ حيث استخدم ثلاثة عوامل، قابلة للتكوين هي: العمل، والخامات، والنقل؛ وعاملاً واحداً غير قابل للتكوين هو: فاعلية التكتلات؛ وبقدر تطور هذه التعاليم، ازدادت العوامل التي ينبغي مراعاتها، والتصنيف الحديث لعوامل التوزيع هي:

- **الظروف والموارد الطبيعية:** الأراضي؛ مساحتها وتوزعها؛ والظروف الطبيعية: المناخ، والارتفاع عن سطح البحر؛ موارد الطاقة، الموارد المائية، الخامات المعدنية... الخ
- **الظروف والموارد الاقتصادية:** البنى التحتية للإنتاج، القاعدة الإنشائية؛ الخامات، والمنتجات شبه الجاهزة؛ المناخ الاقتصادي، شروط التسليف، الضرائب، السياسة الجمركية؛ عامل التكتلات، أحجام المؤسسات الإنتاجية.
- **الظروف والموارد الاجتماعية:** السكان، الأيدي العاملة وتأهيلها، البناء التحتي الاجتماعي (التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي، والثقافي ...)
- **العوامل الايكولوجية:** حالة البيئة، والعوامل التكنولوجية المؤثرة عليها.
- **عوامل أخرى:** العامل المكاني، القاعدة العلمية التجريبية، عامل الزمن.[١]

٢. نظرية "كريستالر" 1933 Christaller

وضع "كريستالير" نظريته سنة 1933 انطلاقا من دراسة ميدانية استقرائية حول منطقة بافاريا (Bavière) بجنوب ألمانيا. وهي منطقة ريفية آنذاك؛ تعتمد على الخدمات والإدارة، وتفتقر تماما إلى الصناعة. الشكل رقم (1-1) يوضح تطبيقات شبكة "كريستلر" جنوب ألمانيا- بافاريا.

تعتمد النظرية، على عدة فرضيات وتتلخص، في ما يلي :

- التجانس المجالي، الذي يتمثل هنا في وجود شبكة من المراكز الخدمية الأساسية، موزعة بشكل منتظم في المجال، ولها نفس الحجم، والنشاط والوظيفة، والتباعد، والإشعاع.
- تتوفر نفس المعلومة للجميع؛ مستهلكين، أو منتجين.
- التنافس الكامل بين المستهلكين والمنتجين.
- تناسب تكلفة النقل مع المسافة، وحرية النقل، وتواجد وسيلة واحدة للنقل.
- السلوك العقلاني؛ الذي يتمثل في أن المستهلك يتردد على أقرب مركز؛ في حين يتوطن المنتج في أنسب مكان، تبعاً لمبدأ التكلفة الدنيا، والمنفعة القصوى.
- التراتب الخدمي، يتبع التراتب الحضري.
- كل مستوى تراتبي من درجة معينة؛ يحتوي على كل الخدمات التي تكون دونه درجة.

---

[١] آلايف. **التخطيط الإقليمي في البلدان النامية**. موسكو: دار التقدم، 1980، ص 37-60

- المدى المسافي للخدمات، يرتبط مباشرة بمستواها وندرتها.
- عدد الخدمات ومستواها؛ يرتبطان بحجم المركز، وبصفة غير مباشرة بمنطقة تأثيره.

شكل (1-1): تطبيقات شبكة كريستالر جنوب ألمانيا في ولاية بفاريا

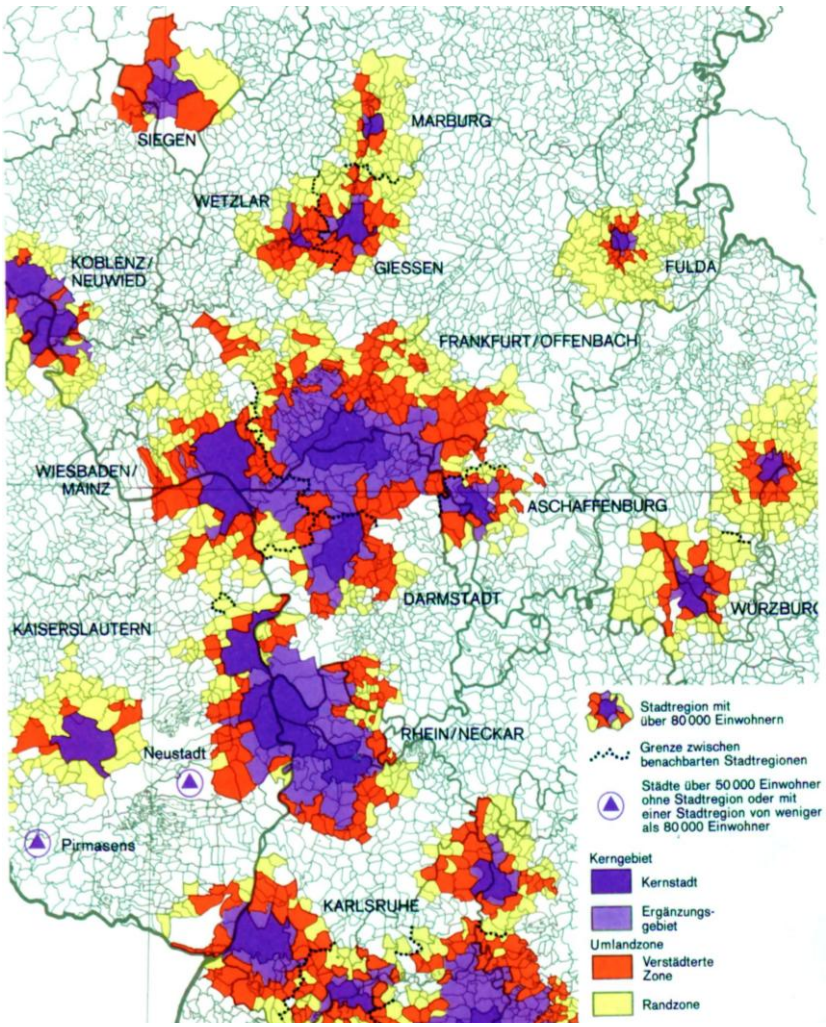

المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاستعانة بخارطة من جامعة كيزر لوترن، ألمانيا،2005.

فالمدى المسافي: هو المسافة القصوى التي يمكن فيها تداول السلع، والخدمات بصفة مقبولة لكل من المستهلك، والمنتج؛ هذا المدى الأقصى يحدد منطقة التأثير، وحجم الطلب ومنطقة السوق؛ ففي المركز يكون السعر منخفضا في مستوى تكلفة الإنتاج، ويرتفع السعر تدريجياً كلما اتجهنا نحو الأطراف نتيجة إضافة تكلفة النقل؛ إلى أن نصل نقطة ما ينعدم فيها الطلب تماماً؛ لأن السعر يصبح يتجاوز الطاقة الشرائية للمستهلك؛ و يكون من مصلحة المزود التوطن في مكان يؤمن له أعلى دخل وأدنى تكلفة.

فمنطقة التأثير النظرية، تتخذ شكلا دائريا تبعاً لتجانس المجال؛ ونتيجة المدى المسافي في كل الاتجاهات؛ لكن الشكل الدائري يترك فراغات بين الدوائر، أو يؤدي إلى تداخل بين مناطق التأثير، وتقاطعها مما يتعارض مع فرضية التجانس المجالي. الشكل رقم(1-2) يوضح شبكة "كريستلر" للمدينة.

شكل (1–2): شبكة كريستلر للمدينة

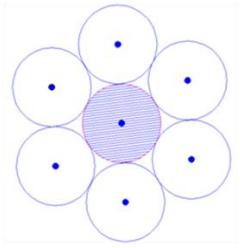

نفوذ المدن دوائر متماسة

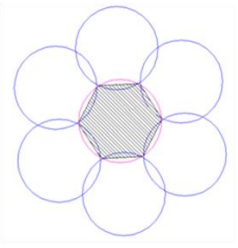

نفوذ المدن دوائر متقاطعة

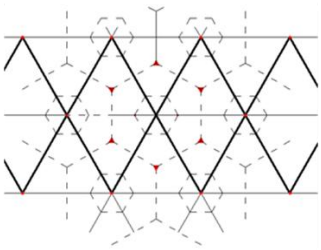

شبكة كريستلر للمدينة

المصدر: من إعداد الباحث؛ نقلاً عن فاروق عباس حيدر، **تخطيط المدن والقرى**، ص 100، الشكل (3–7)، ط1، 1994

وبحكم التنافس الحر بين مختلف المنتجين لجذب المستهلكين؛ نحصل في مرحلة ثانية على تقاسم هذه المجالات المشتركة؛ تبعا للمنصفات التي تربط بين نقطتي التقاطع، بين كل دائرتين، والنتيجة النهائية هي المسدس (Hexagone) المتساوي الأضلاع؛ في هذا المجال المتجانس نجد المراكز تتوزع حسب شبكة مثلثية متساوية الأضلاع: (Triangles équilatéraux)؛ في حين تتخذ مناطق التأثير شكل المسدس؛ وتكون شبكة الخدمات في تراتب ثلاثي كلما كانت التجارة تمثل الخدمة السائدة. الشكل رفم (1–3)؛ ورباعي عندما يكون عنصر النقل هو الطاغي. كما في الشكل رقم(1–4)؛ وسباعي في حالة هيمنة الوظيفة الإدارية. كما هو موضح في الشكل رقم (1–5).[1]

شكل (1–3): شبكة المدن في مجال التسوق

شكل (1–4): شبكة المدن في مجال النقل

شكل (1–5): شبكة المدن في مجال الإدارة

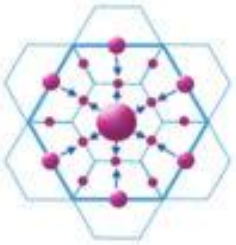

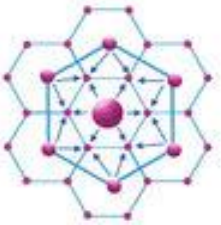

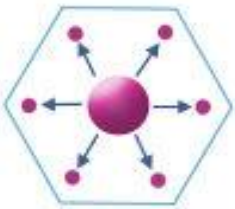

المصدر: نقلاً من" "Central place theory From Wikipedia, the free 2006

---

[1] عمر عبد الهادي. **نموذج التوطن الخدمي، نظرية الأماكن المركزية كريستالير– لوش** (*Chridyaller – Lösch*) www.mlae.kokoom.com/Servicesar.htm - 108k

- تعديلات "لوش" (Lösch) 1940-1945

افترض لوش، وجود لاندشفت اقتصادي متباين، فيه ستة قطاعات غنية، وستة قطاعات فقيرة؛ وهو اقرب للواقع من افتراض كريستالر بوجود سهل متجانس.

أكد لوش، على عدم التطابق بين مراتب حجم المدن، ووظائفها؛ أي ليس لكل المراكز البشرية ذات الحجم الواحد نفس الوظائف، ولا لكل المدن ذات الوظائف المتماثلة نفس العدد من السكان.

اعتبر لوش، أن المناطق التابعة لكل مركز بشري سوقاً للخدمات، أو السلع الصناعية. وأن لكل سلعة أو خدمة منطقة لتسويقها. وأن مناطق التأثير، أو السوق، تتخذ أشكالا غير منتظمة، وغير متساوية؛ فحجمها يرتفع، وشكلها ينحرف كلما ابتعدنا عن المركز الأساسي.[١]

- تعديل زيبف (Zipf) 1941- 1949

إن مراتب المدن عند زيبف متسلسلة ولكل مدينة رتبة خاصة لها، وتخضع لقانون الرتبة والحجم (**rank-size rule**)؛ وأن عدد سكان مدينة رتبتها n ، ينتج من العلاقة: **Pn=P1/n** حيث p1 = عدد سكان المدينة الأولى؛ في حين أن مراتب المدن عند كريستالر محدودة بسبع مراتب فقط.[٢]

- تعديلات ايزارد (.Izard. W) 1972

لاحظ "إيزارد" أن للمدينة الكبيرة، نفوذ على إقليمها، يزداد كلما اقتربنا نحو المركز؛ مشكلة بذلك أحزمة تفوذ حول المدينة، متدرجة بالكثافة السكانية، والنشاطات البشرية، واستعمال الأراضي، والدخل؛ فالإقليم ليس وسطاً متجانساً فالمدينة الكبيرة تشوه المكان المركزي عند كريستالر.

وضح "ايزارد" أثر الظروف الطبيعية والاقتصادية على تشويه نظرية المكان المركزي وعلى تشويه نظرية أنماط الاستثمار الزراعي للأرض عند نيوتن.

التعديل الثالث هو نتيجة السعي لتحقيق الكلفة الأقل للإنتاج الصناعي مما يؤدي إلى تشويه نظرية المكان المركزي حيث فرضت وجود تجانس طبيعي واقتصادي في الإقليم.

وصوله إلى طريقة الربح الأعلى؛ بتوفيقه بين طريقة الكلفة الأقل عند فيبر، وطريقة الدخل الأعلى عند "لوش"، والذي يحدد التنافس بين القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية على استثمار الأرض ومواردها الطبيعية، وما ينتج عنها من عملية التحضر عند الاستثمار المتكامل المتوازن للإقليم.[٣]

هكذا توصل "ايزارد" لوضع موديل البنية الاقتصادية- المكانية للإقليم، بالاعتماد على تعديل وتوفيق النظريات السابقة، واستخدام عامل العلاقات الاقتصادية- المكانية ضمن الإقليم، وبين الأقاليم.

---

[١] عمر عبد الهادي. المصدر نفسه.

[2] Brakman, S.; Garretsen, H.; Van Marrewijk, C.; Van Den Berg, M. (1999). **"The Return of Zipf: Towards a Further Understanding of the Rank-Size Distribution".** Journal of Regional Science 39 (1): 183-213.

[٣] حسن الفتوى، 1982، مرجع سبق ذكره، ص 214-219

٣. نظرية أقطاب التنمية ومراكز النمو

- **نظرية أقطاب التنمية (Growth Pole Theory) 1950- 1966**

تعود هذه النظرية، إلى الاقتصادي الفرنسي "بيرو" (Perraux. F) 1950 الذي أدخله في التنمية الاقتصادية؛ لتغيير بنية الاقتصاد؛ حيث اقترح ما يعرف بالحيز الاقتصادي المجرد وميز من خلاله ثلاثة أشكال لهذا الحيز:

١. حيز خطة المشروع: وتجسده العلاقة بين الممولين (Financers) والمشترين(Buyers) من خلال تحليل علاقات جدول المدخلات والمخرجات (Input-Output analyses)
٢. حيز مجال قوى المشروع: وهي قوى جذب المواد والعوامل الإنتاجية للمشروع، وقوى طرد ودفع الأنشطة للمناطق المجاورة أو منعها من التطور.
٣. الحيز المتجانس: وهي علاقة تكاليف الإنتاج وعلاقتها بالمسافة وأجور النقل.

لاحظ " بيرو"؛ أن النمو لا يظهر في فرع الاقتصاد الواحد، وإنما تتسرب إلى فروع الاقتصاد الأخرى؛ مما دفعه عام 1955 بتطوير حيز مجال قوى المشروع، وإدخال مفهوم أقطاب التنمية، لفروع الاقتصاد؛ الذي تتميز فروعه في مراحل معينة، بوتائر مختلفة للنمو؛ فهناك فروع تتطور بوتائر منخفضة، و فروع منقرضة، وأخرى بوتائر عالية؛ ولكنها لا تمارس تأثيراً على مستوى الاقتصاد، وفروع تنمو بسرعة، وتجتذب سائر فروع الاقتصاد إلى عملية التطور، وهذه الفروع اعتبرها "بيرو" أقطاباً للنمو بغض النظر عن موقعها الجغرافي.[١]

- **"ميردال"(G. Myrdal) وتطوير النظرية 1957**

حيث لاحظ أن التنمية لا تظهر في كل مكان، بل في مراكز محددة، هي المدن؛ التي سيحصل فيها تركز تنموي، نتيجة التراكم النسبي للأنشطة والصناعات القيادية (فروع الاقتصاد)؛ التي تتمركز في ذلك المكان؛ نتيجة لخصائصه، من الموارد الطبيعية المتوفرة فيه. لذلك يرى أن مفتاح الحل، هو في تشكيلة الفروع، ومواقع تواجدها؛ حيث يؤمنان أكبر، وأشد حافز للاقتصاد كله مشكلة مراكز النمو المكتملة جغرافياً والتي لها القدرة على استقطاب الأنشطة الأخرى، ونشر التنمية إلى المدن الأخرى.[٢]

- **"هرشمان"(Hirschman. A) وتطوير النظرية 1958**

تدخل هرشمان عام 1958 رافضاً فرضية "ميردل" ومؤكداً على تدخل الدولة عاجلاً أم آجلاً لوقف قوة التراكم النسبي المتركزة في قطب تنمية وحيد وذلك بتركيز الاستثمار العام في أكثر من مركز وإعادة التوازن الإقليمي من خلال تحريك مراكز النمو لامتصاص البطالة المقنعة في المناطق الهامشية؛ حيث مع تامين المناخ الاقتصادي، الأكثر ملائمة من قبل الحكومة يضمن تحقيق العدالة بين الأقاليم، ويشيع الوحدة الوطنية وإن تواصل عملية النمو تؤدي إلى تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار مما يؤدي إلى تخفيض

---

[١] ممدوح عبد الله أبو رمان ومحمد جاسم محمد شعبان العاني، **نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي**،عمان: دار صفاء، ط1 ، 2005، ص 90-93

[٢] المرجع نفسه،2005، ص 93-96

الاستثمار العام وانتعاش الاستثمار الخاص مما يخفض الاعتمادات المالية الحكومية نحو الأقاليم الفقيرة ومع مرور الزمن تختفي مناطق الاختلاف في مناطق الإقليم الواحد، وكذلك بين أقاليم الدولة.[1]

– بودوفل (Boudevel. J. R) وأقطاب النمو كحيز مكاني 1966

لاحظ بودفيل عام 1966، انه لا قيمة لمفهوم استقطاب مركز النمو بدون هرمية المراكز المحيطة؛ وكان ذلك عندما حاول تطبيق قطب النمو في إطاره الجغرافي، والإقليمي؛ ومن خلال استعماله لمفهوم التركيب الاستقطابي؛ حيث عرف الإقليم الاستقطابي: على انه مجموعة من المدن المتجاورة التي يكون بينها وبين المركز الإقليمي تبادلاً أكثر من تبادلها مع المدن الأخرى من نفس مرتبتها في الدولة؛ و من خلال تطويره لنماذج العمليات الإقليمية اوجد عدة أنواع من الأقاليم الجغرافية التي يمكن اعتمادها اقتصادياً وهي:

الإقليم المتجانس : وهي مجموعة من الوحدات المكانية المتجاورة والمتجانسة في كثير من الخصائص الاقتصادية كالدخل الفردي والقوى الشرائية...الخ.

الإقليم القطبي: وهي منطقة النفوذ القطبي التي تتحدد في ظل التفاعل مكانياً بينها وبين الأقطاب الأخرى وهذا النفوذ يزداد او ينقص حسب الكتل السكانية وحسب المسافة بيتها.

الإقليم التخطيطي: وهو الإقليم الذي يتم تحديده وفقاً لأهداف تنموية توضع من اجل تنمية الإقليم؛ حسب موارده الطبيعية والبشرية.

وهكذا أصبح مفهوم مركز النمو هو كل مركز حضري يعمل على نشر وتسريب التنمية إلى ظهيره[2]

- **المفاهيم الأساسية لهذه النظرية**

– مفهوم الصناعات التوليدية المحرضة، والباعثة على التطور.

– مفهوم الاستقطاب، المتعلق بالوفورات الاقتصادية؛ (الوفرات الحضرية، الوفورات الموقعية، الوفورات الداخلية للمنشأة)؛ الناجمة عن تركز الإنتاج، والسكان.

– مفهوم انتشار التأثير الاقتصادي للقطب في الإقليم.

- **تطبيق نظرية أقطاب التنمية في التخطيط الإقليمي**

يتم اختيار الصناعات التوليدية المناسبة والباعثة على التطور، وكذلك يتم اختيار الموقع المناسب لها؛ بناء على تحليل موارده وإمكاناته، يدرس دور الدولة في تأمين المناخ الاقتصادي المناسب لنجاح التنمية في المنطقة المدروسة بتأمين القروض الميسرة وبناء البنية التحتية اللازمة لتواجد الصناعات (الأرض المخططة، الطرق، الصرف الصحي، المياه، الكهرباء، ... الخ.) واختيار مسارات انتشار التنمية من القطب إلى الإقليم مع تحديد النتائج الإيجابية المتوقعة لهذا الانتشار.

طبقت هذه النظرية في كثير من دول العالم الغربي، مثل: مشروع تطوير وتنمية إقليم جنوب بريطانيا عام 1963، وتنمية وتطوير إقليم لندن، وكذلك في مشروع تنمية إقليم باريس عام 1965، وفي تنمية الأقاليم المتخلفة في اليابان في خطة 1962 ، وفي تنمية أقاليم إيطاليا في خطة 1970؛ كما هو

---

[1] ممدوح عبد الله أبو رمان، محمد جاسم محمد شعبان العاني، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 96–97

[2] المرجع نفسه، ص 97–104

موضح في الشكل رقم(1–6). كما تم تطبيقها في الدول النامية مثل: مشروع إقليم غايانا في فنزويلا.[1]

شكل (1–6): تطبيق نظرية أقطاب التنمية في إيطاليا في خطة عام 1970

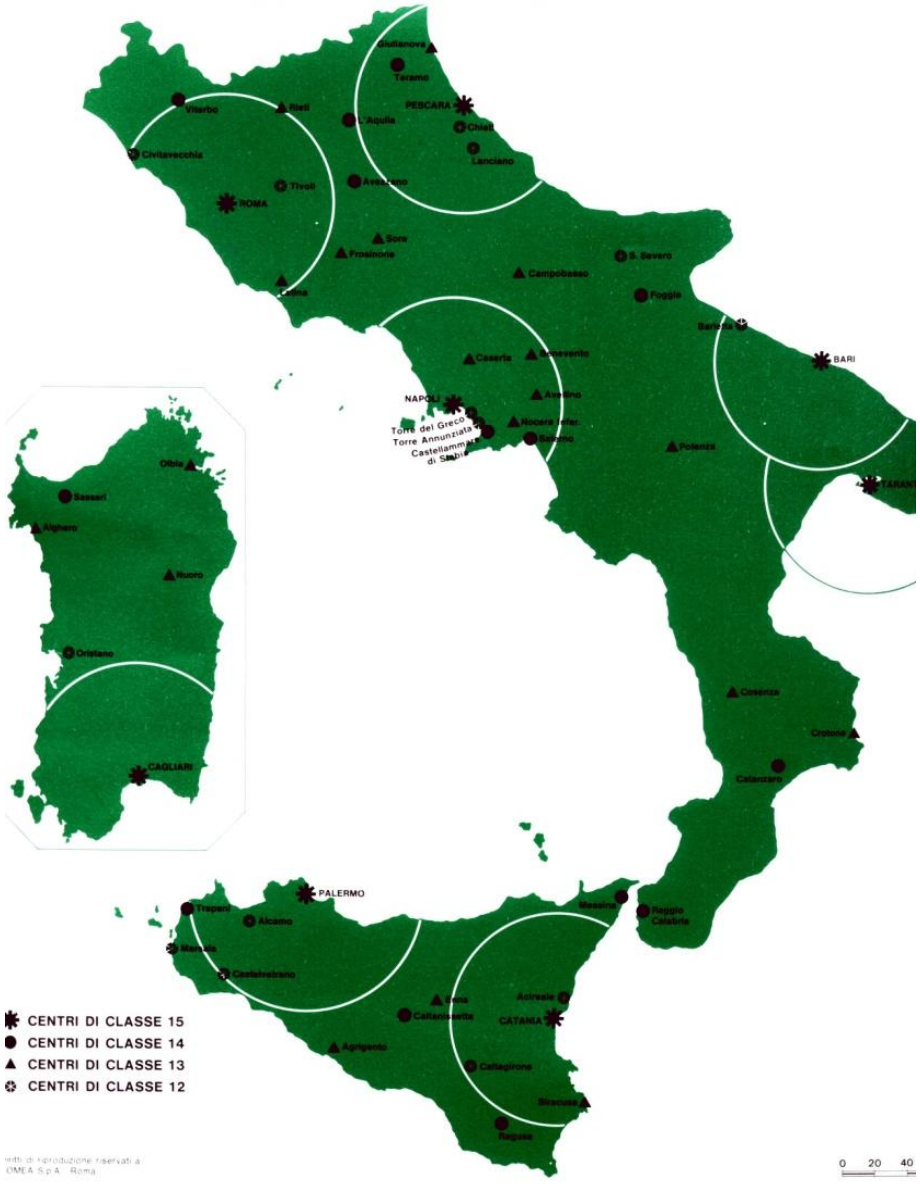

المصدر: من إعداد الباحث نقلاًمن خطة 1970 إيطاليا :

"Applicazione del Modello COSSAR-IT "
per un atlante di programmazione territorial. Roma. 1970**.**

[1] حسن امين الفتوى. **التخطيط الإقليمي**. دمشق: جامعة دمشق، 1982، ص 170.

- **نظرية مراكز النمو أو نظرية المركز والهامش (Central Growth Theory)**

تهدف هذه النظرية، إلى إنشاء أقطاب تنمية جديدة، للحد من ظاهرة التركز الاقتصادي في المدن؛ وذلك بتشخيص مراحل التطور المكاني؛ التي صورها "جون فريدمان" (J. Friedman) 1966؛ بأربعة مراحل، مستفيداً من نظرية مراحل النمو عند "روستو" (Rostow)؛ التي ظهرت في آواخر الستينات، ومعتمداً على التعديلات التي أجراها كل من: "ميردال"(Myrdal. G) 1957؛ و"هيرشمان" (Hirschman. A. O.) 1958؛ و"بودفيل" (Boudevell. J. R) 1966؛ على نظرية أقطاب النمو؛ وهي في مرحلة ما قبل التصنيع، حيث لا يوجد هرمية في التسلسل الحضري، وفي مرحلة التصنيع الأولي، حيث يسيطر مركز حضري كبير على الأقاليم، يستنزف الموارد فيه؛ وبعدها في مرحلة النضج الصناعي؛ حيث تظهر مراكز نمو حضرية، وتبقى السيطرة للمركز الأم، ثم مرحلة التنظيم المكاني الهرمي، حيث تأخذ المراكز المحدثة دورها، من خلال فعاليات المنافسة، والدمج، والانتشار المكاني؛ والتي صاغتها نظرية المكان المركزي، وأقطاب النمو؛ وذلك من خلال نشر التنمية على صفحة الأقاليم في البلاد؛ التي ينظم الاقتصاد الكلي من خلالها.

- **المفاهيم الأساسية لهذه النظرية**

- خلق روابط صناعية أمامية وخلفية؛ بما يكفل زيادة الإنتاج والتكامل الاقتصادي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، والخدمات ضمن حجم أمثل للمدن.
- الحد من الهجرة من المناطق الهامشية.
- الاعتماد على التسلسل الهرمي الحضري في بناء مراكز التنمية.[1]

- **مما سبق دراسته من هذه النظريات نستنتج**

- **نظرية الموقع:** يتكون الإقليم فيها من ثلاث أنشطة مختلفة: الأنشطة الاقتصادية، التجمعات السكانية، شبكة الطرق، وتعتمد على تحديد الموقع الصناعي الأفضل لتحقيق أعلى ربح .
- **نظرية الأماكن المركزية:** تعتبر المدن من مختلف الأحجام، والرتب: مراكز خدمية، وعقد مواصلات من مختلف المستويات، والطبقات، فلكل مدينة نفوذها الإقليمي على ما دونها، مشكلة إقليمها الخاص التابع لها، وهي مع إقليمها، تدخل في إقليم المدينة الأكبر منها.
- **نظرية أقطاب النمو:** تعتبر المدن التي تتركز فيها الصناعات التوليدية، المحركة للتنمية؛ هي مراكز تنمية، وعقد مواصلات محلية، أو إقليمية، أو وطنية.
- **نظرية مراكز النمو:** إن مراكز التنمية أصغر من أقطاب التنمية، كما إن إقليم المركز الأصغر يدخل ضمن إقليم القطب الأكبر منه.

- **أوجه التباين في هذه النظريات**

هناك تباين واضح بين هذه النظريات؛ حيث تعتمد الأولى، على وظائف المدن الخدمية. ونظريتي أقطاب التنمية، ومراكز النمو؛ تعتمد على الصناعة المولدة للتنمية. وإن تباين هذه النظريات يؤدي إلى

---

[1] ممدوح عبد الله أبو رمان ومحمد جاسم محمد شعبان العاني. ، مرجع سبق ذكره، 2005، ص 107-113.

تكاملهما، فالمدينة مهما كان حجمها، ذات وظائف خدمية، صناعية في آن واحد.

- **الخطوط المشتركة بين هذه النظريات**

- التسلسل الهرمي للمدن والأقاليم التابعة لها.
- تحدد المواصلات (المسافة، الزمن، كلفة النقل)، مدى انتشار النفوذ الخدمي الصناعي للمركز، ضمن إقليمه، والإقليم ضمن الإقليم الأكبر والجدول رقم (1-1) يبين مقارنة بين النظريات المذكورة.

جدول (1-1): مقارنة بين نظريات: الأماكن المركزية، أقطاب النمو، مراكز النمو

	نظرية الموقع	**نظرية الأماكن المركزية**	**نظرية أقطاب النمو**	**نظرية المركز والهامش**
المفاهيم الأساسية للنظريات	يعتمد تحديد الموقع على ثلاث عناصر مختلفة هي الأنشطة الاقتصادية والتجمعات السكانية وشبكة الطرق أو النقل.	تعتبر المدن من مختلف الأحجام، والرتب: مراكز خدمية، وعقد مواصلات من مختلف المستويات، والطبقات، فلكل مدينة نفوذها الإقليمي على ما دونها، مشكلة إقليمها الخاص التابع لها، وهي مع إقليمها، تدخل في إقليم المدينة الأكبر منها	تعتبر المدن التي تتركز فيها الصناعات التوليدية، المحركة للتنمية؛ هي مراكز تنمية، وعقد مواصلات محلية، أو إقليمية، أو وطنية.	إن مراكز التنمية أصغر من أقطاب التنمية، كما إن إقليم المركز الأصغر يدخل ضمن إقليم القطب الأكبر منه.
أوجه التباين بين النظريات	تعتمد على الموقع الصناعي الأفضل لتحقيق أعلى ربح	تعتمد على وظائف المدن الخدمية	تعتمد على الصناعة المولدة للتنمية	تعتمد على الصناعة المولدة للتنمية
الخطوط المشتركة بين النظريات		التسلسل الهرمي للمدن والأقاليم التابعة لها		
	تحدد المواصلات (المسافة، الزمن، كلفة النقل)، مدى انتشار النفوذ الخدمي الصناعي للمركز، ضمن إقليمه، والإقليم ضمن الإقليم الأكبر			

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لدراسة الأسس النظرية للتخطيط الإقليمي في الدول ذات الاقتصاد الحر

١ ٤ ٢ ٣ الاتجاهات النظرية للتخطيط الإقليمي في البلدان النامية

عالج اختصاصيو التنمية الإقليمية[١] ، في البلدان النامية، الدراسات الإقليمية بصورة مستقلة؛ تتناسب مع طبيعة تلك البلدان، فاهتمت تلك البلدان بقضايا مثل: عوامل التوزيع، ودور الصناعة الثقيلة، في تكوين الأقاليم الاقتصادية، وتخطيط الأقاليم الفيزيائي، أو الطبيعي في الأرياف، ومبادئ وتكوين الأقاليم في البلاد.

ففي المؤتمر الجغرافي الدولي الثاني والعشرين (مونتريال 1972)، قدمت الهند، ثلاثة تقارير خاصة بالتنمية الإقليمية، وفي المؤتمر التالي المنعقد في موسكو1976، قدمت 6 تقارير في قضايا التنمية الاقتصادية، و3 تقارير في الجغرافيا الاقتصادية؛ ويتبين من خلال هذه التقارير، أنه تم تحديد عدة مستويات للتخطيط: قومي، وإقليمي، وتم الانتقال إلى المستوى الثالث للتخطيط وهو (المناطق الإقليمية)؛ وحتى على المستوى الرابع؛ الذي يضم عدة قرى ما يسمى (الكتل).

وتجري عدة بحوث، في منطقة دول أمريكا اللاتينية (المكسيك، البرازيل، فنزويلا، الأرجنتين...)، وبعض من دول أفريقيا: كالجزائر ونيجريا؛ وهما في طور المرحلة التحليلية، وأنجزت جمهورية مصر العربية، خارطة التنمية العمرانية، على المستوى القومي والإقليمي، وكذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في طور إنهاء الدراسات التخطيطية، والتنموية للأقاليم.

إن مذهبي (اقتصاد الأطراف)، و(التنمية الإقليمية المستقطبة)؛ هما أكثر المذاهب النظرية التي اعتمدها اختصاصيو التخطيط الإقليمي في الدول النامية.

- **نظرية اقتصاد الأطراف**

وضع هذه النظرية، موظفو هيئة الأمم المتحدة، بإشراف البروفيسور "بريبيش"؛ حيث نُقل هذا المذهب من الصعيد العالمي، إلى الصعيد الوطني. فالقوى، والقوانين السارية المفعول، على الصعيد العالمي بين الأمم، وتركز الرأسمال، والتقدم التقني لدى الدول المتطورة؛ وتوفر المواد الأولية، والخامات لدى الدول النامية والاستهلاك، وحاجتها إلى السلع المصنعة؛ هي نفسها، بين المركز، والأقاليم، في نفس الدولة الواحدة. (موديول: المركز– الأطراف)؛ مع بعض الاختلاف، من حيث تحرك السكان، واليد العاملة، ونقل الرأسمال ووجود الحواجز الجمركية، ومتخذو القرار.

- **نظرية التنمية الإقليمية المستقطبة**

يعود وضع هذه النظرية، إلى كل من اختصاصيي التنمية الإقليمية: "فريدمان" (الولايات المتحدة)، "وسرخيو بوازية" (شيلي)، و"كارلوس دي ماتوس" (اورغواي)، وهي تطوير لمذهب"بيرو –بودافيل"؛ مطبقاً على اقتصاد الدول النامية. ويتلخص جوهر هذه النظرية: في أن الدولة، يجب أن تنظم، وتشجع تكوين عدة أقطاب، إضافة إلى المركز؛ لتكون بمثابة بؤر جديدة؛ لاجتذاب الرأسمال، والعمل، والتكنولوجيا في المناطق المجاورة. حيث يؤدي تكوين المراكز الجديد للتنمية في الأقاليم؛ إلى بعض التغيرات، في البنية الاقتصادية، فيحولها من أحادية المركز، إلى متعددة المراكز. بيد أن المركز الرئيس، يبني هذه المراكز على غراره، ويمنحها قدراً ما، من الامتيازات التي احتكرها سابقاً، وينقل إليها في الوقت ذاته التناقضات؛

---

[١] آلايف. 1980، مرجع سبق ذكره، ص 56–57

التي لا يستطيع هو نفسه، أن يتخلص منها (الهجرة العفوية، المخالفات الجماعية، تدهور البيئي...)؛ كما أن تأثير المراكز الجديدة على المناطق المجاورة لها ضعيف؛ لأنها مرتبطة بالمركز الرئيسي، أكثر مما هي مرتبطة بأطرافها هي.

١ ٤ + ٤ الإطار التخطيطي في القرن الواحد والعشرين (العولمة)[١]

يمكن فهم الإطار التخطيطي في القرن الواحد والعشرين؛ طبقا لمبادئ، وملامح عملية العولمة المتسارعة الخطى؛ منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، والمنتظر أن تستمر– على الأقل في المستقبل المنظور – وتشتد رياحها

- **أهم مبادئ وملامح عملية العولمة**

– اقتصاد السوق الحرة، وتفاعل العرض والطلب أصبحت: هي الآلية الوحيدة المقبولة، في النظام العالمي الجديد؛ لإدارة الاقتصاديات الوطنية.

– حيث إن تعظيم الربح، مرتبط بزيادة الإنتاج، والتوزيع. فان السيطرة على الأسواق أصبح هدفا رئيسيا. ويمكن الاستدلال على ذلك، بمجرد النظر لاتفاقية "جات – اورجواى"؛ والتي تسعى لإلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات.

– حيث إن الأسواق منتشرة، داخل الحدود السياسية للدول؛ فان الجهود تشتد، من أجل إضعاف قبضة الحكومات على تلك الحدود.

– وإذا كان الربح هو الهدف؛ فان خفض تكاليف الإنتاج، يصبح أحد الوسائل لتحقيق ذلك؛ ومن أجل هذا فإن استغلال الأيدي العاملة، في الدول النامية يصبح حتمياً؛ نظراً لانخفاض مستوى أجورها من جانب، وتحقيق رفع مستوى الدخول، لزيادة حجم الاستهلاك من جانب آخر.

– وعلى ذلك، فلا مانع من تجزئة العملية الاقتصادية؛ بحيث يمكن نشر مراحل الإنتاج في الدول النامية، والاحتفاظ بعمليات الإدارة، والبحوث، والتطوير، والتسويق في الدول المتقدمة.

– وفي ظل انتشار العمليات الاقتصادية، في جميع أرجاء المعمورة، فإن تطوير وسائل المواصلات، والاتصالات، يصبح حتمياً؛ للتغلب على حاجز المسافة والزمن؛ بجانب ضرورة تطوير الأساليب الإدارية؛ لتصبح مركزية / لامركزية.

– وإذا كانت اقتصاديات السوق الحرة هي السائدة، وإذا كانت تكاليف تطوير منتج جديد باهظ الثمن بجانب قصر عمره، في ظل تطور الهندسة الرجعية (reversal engineering)؛ فإن القدرة على البقاء، والاستمرار تصبح للأقوى، والأكبر حجما، والأسرع، في بيع منتجاته في الأسواق. وهذا يفسر عمليات الاندماج المنتشرة خلال العامين السابقين، بين شركات تصنيع السيارات الكبرى؛ والتي يلاحظ أن أطرافها من دول مختلفة، بحيث يحقق الاندماج هدفين، هما:

الأول: زيادة الحجم، وتقليل تكاليف الإنتاج تبعا لذلك.

---

[١] أسعد معتوق، 2004. مرجع سبق ذكره، ص 31–50

الثاني: السيطرة على حجم أكبر من السوق.

- إن قضية الحجم أصبحت حاكمة، حيث فرضت نفسها ليس فقط على الشركات؛ بل أيضا على الدول (السوق الأوروبية، تجمع دول شمال أمريكا، تجمع دول الشرق الأقصى، الاتحاد الإفريقي، اتحاد دول جنوب أمريكا، وأخيراً اتحاد دول حوض المتوسط)
- إن قرار التوزيع المكاني، للأنشطة الاقتصادية للشركات؛ يتم على أساس استغلال الموارد الاقتصادية المحلية، وسهولة الوصول إلى الأسواق، بجانب إمكانية الاتصال بها بكفاءة، وينتهي القرار باختيار مدينة بعينها كموقع. يضم العملية الإنتاجية، المراد وضعها في هذا المكان؛ وعلى ذلك فإن تفاعل هذه المدينة، يصبح مع العالم الخارجي مباشرة، دون المرور بباقي المدن، أو بإقليمها أو بدولتها.
- بزيادة حجم الإنتاج، والاستهلاك على المستوى العالمي، أصبح البحث عن موارد اقتصادية جديدة، وسرعة استغلالها لازما؛ لمواصلة نمو الحلقة الاقتصادية، وارتباطه باستدامة وجود هذه الموارد. وعلى ذلك أصبحت قضايا الاستدامة، والبيئة محورية.
- أصبحت الموارد الاقتصادية، وعناصر الإنتاج متاحة، ومنتشرة في السوق العالمي؛ وليس داخل الحدود السياسية للدول، كما أن أسواق بيع المنتجات، لم تعد أيضاً محددة في إطار إقليمي، أو قومي فقط.

- **نستنتج مما سبق**

إن التطورات، التي حدثت خلال عملية العولمة، وثورة تدفق المعلومات؛ من خلال التطوير المذهل في وسائل الاتصالات والمواصلات؛ وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي؛ أدت إلى تغير النظرة إلى العلاقات بين المدن، داخل الإقليم الواحد. فبعد أن كان وجود تجمع عمراني كبير ومسيطر، على باقي مدن الإقليم ضرورة تنموية، أصبح الإقليم، لا يحتاج لمثل هذا التجمع؛ نظرا لتفاعل مدنه مباشرة بمدن أخرى، منتشرة في أرجاء العالم.

ونتج عن ذلك أن العلاقة بين مدن الإقليم؛ لم يعد يسيطر عليها مبادئ التبعية، واستبدلت بمبادئ الشراكة والتكتل، في مواجهة تيارات المنافسة العاتية. ولاشك فإن تداعيات التغيير في النظرة إلى العلاقات بين مدن الإقليم الواحد؛ أثرت على خطط وسياسات التنمية، واتخاذ القرار المكاني أصبح جوهرياً؛ ولا مفر من استيعابه في الخطط الحالية والقادمة، واهتزت بذلك المفاهيم السائدة في التخطيط الإقليمي، مثل: ملاءمة التوزيع الحجمي للمدن لعلميات التنمية، والتدرج الهرمي، والقلب والأطراف (core- periphery)، والاستقطاب الحضري (primacy)، وعلاقة الموارد المحلية، والمدخرات، والاستثمارات، بعمليات التنمية الاقتصادية.

١ ٤ ٢ التحولات العالمية والدور الجديد للدولة

إن التحولات العالمية الحالية، وظاهرة العولمة، وديناميكية التكتلات الدولية؛ فرضت ضغوطات على الحكومات؛ تلزمها بالتقليص من تدخلاتها في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية؛ وبالتالي تركت مجالاً أوسع للمجتمع المحلي، وللقطاع الخاص، حتى يشترك في تصريف الشؤون الوطنية، والمحلية؛ وتولد عن

هذا التوجه تغيير في نمط الدولة، الذي انتقل من الشكل الهرمي، إلى هيكل ثنائي؛ يتقاسم فيه الأدوار، القطاع العام، والقطاع الخاص التجاري؛ ثم هيكل ثلاثي، يجمع بين الدولة، والقطاع الخاص التجاري، وقطاع المنظمات غير الحكومية، والمجالس المحلية؛ وهو الشكل، الذي يفضي في النهاية، إلى تقاسم السلطة بين الدولة، والمجتمع المحلي. [1]

إن تفعيل العلاقات المتعددة، بين الدولة وشركائها؛ يتعزز بالمبادرات المتخذة، على المستوى المحلي؛ لمعالجة بعض القضايا، التي ترتبط مباشرة بالحياة اليومية. لذا تطرح اليوم بقوة، مسألة دور المجتمع المحلي في التنمية؛ سواء كان ذلك، على مستوى الإقليم، أو السلطة المحلية.

- **آلية التنمية في الوقت الراهن للدول النامية**

تدور جهود تنمية مجتمعات مدن دول العالم النامي، في إطار عدة مبادئ؛ تحدد في النهاية آليات؛ تؤثر في نموها الاقتصادي، والاجتماعي. ونظراً لطبيعة تلك المجتمعات، وخصائصها؛ التي يمكن أن يستخلصها القارئ، من كونها في طور عملية التنمية، فإنها تعانى من:

- نقص في الاستثمارات، والأموال المتاحة، بجانب مستوى تكنولوجي متواضع، ومستوى مهاري، للأيدي العاملة، لا يماثل السائد في مدن العالم.
- محدودية موارد الدولة، وانخفاض معدلات الدخل، وبالتالي الادخار؛ وما يترتب عليه من تدني معدلات الاستثمار.
- ما تتميز به البيئة العمرانية، من افتقار لمستوى معقول، من المرافق العامة.

وفي ضوء هذه الخصائص: الاقتصادية والإمكانيات البشرية، والعمرانية، والبيئية، وفي إطار معطيات العالم الجديد، فإنه يجب على المجتمعات أن تحدد أولا: ما يمكن أن تنفرد به، وتقدمه للاقتصاد العالمي؛ ويليه عملية تحديد الميزة النسبية؛ بأن تتجه الجهود لرفع قدرة المجتمع التنافسية في هذا المجال، وذلك من خلال العمل على عدة محاور من أهمها:

- تنمية ورفع قدرات المجتمع المحلى، والمستوى المهاري، والإنتاجي لأفراده؛ من خلال برامج التعليم والتدريب والصحة.
- تهيئة البيئة العمرانية، لأداء اقتصادي أفضل؛ من خلال تحسين البنية التحتية؛ خاصة توفير مياه الشرب والصرف الصحي، والكهرباء، وشبكات الطرق، والمرور.
- رفع درجة الاتصال بالعالم الخارجي؛ من خلال تطوير شبكات الاتصالات، والمواصلات.
- تهيئة مجال الاستثمار، للقطاع الخاص (المحلى، الإقليمي، الوطني، العربي، العالمي)؛ من خلال سن التشريعات والقوانين.

وعليه يمكن للمجتمع المحلي، الذي ينجز الكثير على هذه المحاور، أن يحتل مركزاً متقدماً، بين المواقع

---

[1] رياض الزغل. **الحق في التنمية، الواقع والآفاق والمقاربة التونسية في مجال التنمية** . أفكار،العدد 11، 2004 ملف 2 تجربة التحديث في تونس التغيير، المرجعيات والمكاسب

http://www.afkaronline.org/arabic/archives/sep-oct2004.html

الجاذبة للاستثمار؛ وفي هذا يمكن القول؛ أن قضية جذب الاستثمار؛ والتي تنتقل معها التكنولوجيا الحديثة، أو تطوير المحلى التقليدي منها؛ هي محور الجهود الرامية، لرفع الكفاءة الاقتصادية، والمستوى التنموي للمجتمع المحلي.

- **العولمة وتحديات المستقبل**

إن للإطار العالمي الجديد؛ الذي يتميز بسيولة نقل المعلومات، ورأس المال، والعمالة، والمنتجات، وتطور شديد، في فنون وأساليب الإدارة، ودون أدنى اعتبار للحدود السياسية؛ تأثيرات على الاهتمامات التخطيطية (الوطنية، والإقليمية) من جهة؛ والاهتمامات التخطيطية المحلية، من جهة أخرى، مما يحتم بروز عدد من تحديات المستقبل، لابد من التهيئة لمعالجتها.

حيث تواكب سياق العولمة، فرص وتحديات، بالنسبة لعمليات التنمية، كما تتوالد مخاطر، وأوجه عدم تيقن؛ ناجمة عن التحول الحضري في الريف، والهجرة إلى المدن، والكساد الاقتصادي، وعدم الاستقرار الاجتماعي؛ ومجال تنافسي عنيف للمستوطنات البشرية.

كما أن الاقتصاد المعولم، أضاف إشكاليات جديدة، للمشاكل الموروثة، وهي من نوع مختلف، وأكثر خطورة؛ لأنها أكثر شمولاً، وأقل قابلية للحل، وتحتاج إلى مناهج جديدة، وآليات مختلفة، منها: قضايا تلوث البيئة، وتدهورها؛ والمتمثلة في: تآكل الأراضي الزراعية، والمروية والخصبة والمناطق المشجرة، والغابات؛ إضافة إلى تلوث مصادر المياه، والتدهور المستمر للتربة، وتلوث الهواء والضجيج ...، وما يتضمنه ذلك من أخطار، تهدد صحة السكان على المدى القريب، والمتوسط، وإضافة إلى الأخطار الآجلة التي تهدد التنوع البيئي واستقرار الحياة.

كما أن التنمية المستدامة، تضع التجمعات السكانية، ومحيطها، أمام خيارات صعبة؛ فهي لا تستطيع التحكم بظواهر العولمة؛ ولكن تستطيع إدارة مواردها الخاصة، في سياق عالمي جديد، مع المحافظة على صلاتها بأرض الوطن، وتظل أمور كثيرة تربط المدن بالريف، في قضايا أساسية كالهجرة، والأوضاع البيئية، والخدمات (نقل، اتصالات، طاقة).[1]

١ ٤ ٣ أبعاد التخطيط والتنمية المحددة، من قبل الأمين العام للأمم المتحدة عام 1994

- **السلام كأساس للتنمية:** إن الدول، التي تخصص جزءاً كبيراً، من جهودها الاقتصادية؛ للإنتاج العسكري؛ تقلل بالضرورة من فرص شعوبها في التنمية.
- **الاقتصاد كمحرك للتقدم:** النمو الاقتصادي، هو محرك لتوسيع قاعدة الموارد، وشرط للتحول الاقتصادي، والتكنولوجي الاجتماعي.
- **البيئة والتنمية:** البيئة أساس التنمية، ومواردها؛ فالبيئة تتخلل جميع أوجه التنمية، وتؤثر في المستويات الإنمائية للدول؛ فالتدهور البيئي؛ يهدد بإعاقة التنمية طويلة الأجل، ويخفض نوعية وكمية الموارد، ويؤدي إلى كوارث مدمرة؛ والتنمية الناجحة، تتطلب سياسات عامة، تشمل الاعتبارات البيئية؛ وقد

---

[1] أسعد معتوق، 2004. مرجع سبق ذكره، ص48-50

أقرت هذه الصلة، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة، والتنمية، الذي انعقد في عام 1992.

- **العدالة كدعامة للمجتمع:** إن العدالة في توزيع الموارد بكافة أنواعها؛ تجعل العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، أكثر تواؤماً، واندماجاً، وتجانساً من الناحية الاجتماعية.
- **الديمقراطية كأسلوب حكم جديد:** فهي تشكل الأساس طويل الأجل؛ لاحتواء المصالح المتنافسة، وهي وثيقة الصلة، بمسألة أسلوب الحكم، الذي يؤثر على كافة جهود التنمية، والمشاركة الشعبية، تؤثر على عمليات صنع القرار؛ فهي مبدأ أساسي تقوم عليها التنمية.[1]

١ ٤ ٤ الخلاصة

١. نستخلص من النظريات التي ذكرت، أن نظرية واحدة بعينها، عاجزة عن تفسير المعطيات الإقليمية لإقليم ما؛ وربما هذه النظريات أكثر قدرة على تفسير الواقع، من نظرية واحدة بحد ذاتها.

٢. انطلقت هذه النظريات من مبادئ اقتصادية أولاً، ثم مبادئ مكانية، ثم تطورت وأصبحت اقتصادية اجتماعية مكانية، ثم ذات بعد بيئي واستدامة مستمرة.

٣. إن هذه النظريات مثالية أو شبه مثالية لا يمكن تعميمها بشكل المطلق؛ فهي تناسب أقاليم أو دول معينة، ولا تناسب أخرى، هذه الأسباب وغيرها دعت مبتكريها لإعادة النظر في آرائهم بعد فترات معينة؛ فكريستالر اعترف عام 1962 بأن نظريته مثالية وغير ممكنة التطبيق إلا في ظل الحالات التي افترضها. كما أن "جون فريدمان" كان من أول المنتقدين لمفهوم مراكز النمو حيث من غير الممكن اختبار أدائها العلمي في ظل الكم الهائل من المراكز الحضرية (النواة المركزية) والنوى الصغيرة حولها وغياب المؤشرات الحقيقية لقياس النمو وأنواعها (دخل، سكان، عمالة،...)، وكذلك متى وكيف تتغير العلاقة بين المراكز والنقاط التابعة لها، وعند أي مستوى من التنمية كما وجه انتقاده الشديد لما أورده عن دور القوى الاقتصادية في إحداث التغيرات المكانية... الخ.

٤. إن إقليم المدينة الكبرى هو تنظيم اقتصادي اجتماعي سكاني، صنعه الإنسان وفق قانون الربح الأعلى ونظرية الموقع ... ووفق اعتبارات: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، نفسية، عمرانية بيئية، مستدامة ...، وهذا الإقليم يتطور بسرعة وفق تطور القوى المنتجة الشاملة فيه.

---

[1] فؤاد محمد الصقار،1994 مرجع سبق ذكره، ص 59-64.

١ ـ مقاربة بين مفهوم التخطيط الإقليمي والتنمية والإقليم

الباب الخامس: يتناول هذا الباب، توضيح العلاقة ما بين التخطيط الإقليمي، والتنمية، والإقليم.
هل التنمية هي معيار تقدم الدول، ومقياس تطور حضارات الشعوب؟ والتخطيط هو سبيل التنمية، وأداتها؟ والإقليم هو موطن التنمية؟

١ ـ ١ التخطيط الإقليمي والتنمية

تعتبر التنمية اليوم معياراً لحضارة الدول، ومقياس المدنية ، والعمران لدى الأمم والشعوب، وسبيل التنمية هو التخطيط . [١] وإذا كان التخلف ظاهرة تصيب بعض المجتمعات البشرية، فإن التنمية عملية تجري لمواجهة تلك الظاهرة، وعلاجها؛ أما التخطيط فهو أسلوب؛ يتم بمقتضاه التحكم في مجريات هذه العملية، وضبطها. وبتعبير آخر إن التخطيط ضبط لعملية التنمية؛ التي تسعى لمجابهة ظاهرة التخلف. [٢]

إن علاقة التنمية بالتخطيط، هي علاقة الهدف بأسلوب تحقيقه، ونظرا لأن الأخير، هو وسيلة تحقيق الأولى، فإننا نجد أن مستويات التخطيط، تتفاوت بتفاوت مستويات التنمية، ولهذا يتدرج التخطيط من : المحلى، إلي الإقليمي، إلي الوطني؛ بتدرج المدى المكاني، المراد تحقيق التنمية خلاله. وما الأقسام التخطيطية الكبرى في بعض الدول، إلا أطر مكانية لتحقيق التنمية عن طريق التخطيط الإقليمي.

فمنذ عام 1952م عندما تبنت الهند خطتها الخمسية الأولى، أصبحت كلمة تخطيط – عالمياً – مرادفةً لكلمة تنمية، في الدول الأقل نمواً، وقد أظهر مسح مكثف للبنك الدولي، أنه لا توجد دولة واحدة من هذه الدول، لم تشهد ولو خطة واحدة، فمن نيجيريا إلي نيكاراجوا، ومن مالي إلى ماليزيا، يوجد إجماع على أن التخطيط هو أفضل وسائل تحقيق التنمية، وهو الأداة الفعالة؛ التي يمكن الاستعانة بها، في ضبط مسارات التغير الاجتماعي، والتحكم بها؛ حتى لا يكون النمو في مجال، انتقاصاً من التطور الذي يصيب آخر.

هذا الصدد يمكن القول بأنه إذا كانت السياسة الإنمائية؛ تعبر عن المطامح التي ينشدها المجتمع، وتشخص الغايات والأهداف، وتشير إلى الوسائل، والأدوات التي يمكن تعبئتها، واستخدامها؛ لبلوغ المطامح والغايات فإن التخطيط هو بمثابة الوسيلة الفعالة؛ لتنظيم حركة التنمية في البلاد، ورسم خطوط سيرها، ووضع مختلف التفاصيل اللازمة، لضبط سلوكها، ودفع عجلة مسارها، وتطورها. فقد أظهرت تجارب الشعوب، أن حركة التنمية، عرضة لمختلف مزالق الارتباك، ومهاوي الانتكاس؛ في حال غياب التصور المسبق لمسارها، وفق الخطط الموضوعة لها؛ لتنفيذ عملياتها.[٤]

ونظرا لأن الأقاليم، تتميز باختلافها، من حيث مواردها، وإمكاناتها، ومشكلاتها؛ فانه لا يمكن وضع أسس ثابتة – ثباتا دائما – للتخطيط الهادف إلي التنمية.

---

[١] محسن عبد الصاحب المظفر. **التخطيط الإقليمي مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية**.القاهرة: دار شموع الثقافة 2002.

[٢] صفوح خير. **التنمية والتخطيط الإقليمي**. مرجع سبق ذكره، ص 13

[٣] احمد محمد عبد العال. **موضوعات في التخطيط والتنمية**.
http://www.kotobarabia.com/BookDetails.aspx?ID=1588

[٤] صفوح خير،2000، مرجع سبق ذكره، ص 13.

١ ٥ ٢ الإقليم والتنمية

تتوجه سياسات التنمية نحو اعتبار التنوع الطبيعي، والثقافي، لكافة الجهات المعنية، في الوطن الواحد من جهة، والبحث عن الطاقات المحلية، في الأقاليم من جهة أخرى، وتفعيلها للزيادة في سرعة نسق النمو؛ ويرتكز هذا التوجه الجديد، على خصائص الإقليم،وما يمتاز به، من نقاط قوة؛ لتصور المشاريع، والبحث عن مصادر التمويل لها، وذلك بمشاركة الكفاءات الإقليمية، في وضع البرامج، وانجازها؛ ويصحب هذا التوجه تعزيز اللامركزية، بنقل الموظفين ذوي الكفاءات العالية، من العواصم إلى الأقاليم؛ أما دور الدولة، فيتمحور حول وضع الاستراتيجيات، والمخططات الوطنية؛ التي تمثل الإطار، الذي تنصهر فيه البرامج الإقليمية، وتوفير التسهيلات، وبعض الوسائل التي تحتاجها الأقاليم، والمناطق الإقليمية؛ لإنجاز المشاريع التنموية.

يوجد يقين اليوم بأن الدولة، صارت صغيرة أكثر من اللازم، بالنسبة للمشاكل الكبرى، وكبيرة أكثر من اللازم، بالنسبة للمشاكل الصغرى؛ لذا فإن المركزية المفرطة للدولة، تشل المبادرات والنشاط؛ أما الإقليم والمناطق الإقليمية، كقاطرة للتنمية، فهو يعتبر، من أهم ركائز دفع عجلة التنمية، وتحقيق العدالة، في توفير فرص التنمية للوطن بأكمله، وكذلك في الحد من الآثار السلبية للعولمة؛ وهذا التوجه ينطلق من استراتيجية، قوامها تشخيص نقاط القوة، ونقاط الضعف الخاصة بالإقليم، وتقييم رأس المال الطبيعي، والبشري الذي يتمتع به، وكذلك العلاقات التفاعلية؛ التي تعزز حركية هذه الرساميل مجتمعة.

وإن كان اعتماد الإقليم، يوفر حظوظا أكثر للجميع، في تحقيق التنمية؛ إلا أنه لا بد من الوقوف أمام الفوارق بين الأقاليم، من حيث الإمكانيات المادية، ورأس المال البشري المتاح؛ ليبين أهمية دور الدولة في توفير العناصر الأساسية للتنمية: من بنى تحتية، ووسائل نقل، واتصال، وكذلك مؤسسات مالية، وإدارية...؛ أما المجتمع المحلي، فعليه تفعيل نقاط القوة، على مستوى النسيج الاجتماعي، ودفع الشراكة بين العناصر الاجتماعية، وابتكار مشاريع تنموية ناجعة، وتلميع صورة الجهة، حتى تستقطب الاستثمار؛ وحتى يُقيم المجتمع المحلي نفسه بصفة ايجابية، ويعزز شعور الثقة في ذاته، وفي قدراته؛ كمجتمع له تاريخ وتجربة وعبقرية في مجال ما.[١]

[١] رياض الزغل. مرجع سبق ذكره.

١ ـ خلاصة الفصل الأول

نستنتج مما سبق ما يلي:

١ ـ ١ حتمية العلاقة مابين التخطيط الإقليمي، والتنمية الإقليمية، والإقليم

- التخطيط الإقليمي، هو وسيلة لتحقيق التنمية الإقليمية، والإقليم هو موطن التنمية، وأملها المنشود.
- الإقليم، والتخطيط الإقليمي، ضرورة حتمية؛ لغلق السلسلة التخطيطية؛ التي تبدأ في المستوى الوطني، وتنتهي في المستوى المحلي.
- نظراً لكون الأقاليم تتميز باختلافها من حيث الإمكانات المتاحة، وأوجه القصور؛ فإنه لا يمكن وضع أسس ثابتة، للتخطيط الإقليمي الهادف إلى التنمية؛ وكذلك لابد من رصد التغيرات؛ التي تطرأ ضمن الإقليم، وتقويمها؛ لوضع الخطة المثلى، للتنمية لكل إقليم، حسب خصائصه؛ التي تميزه عن غيره من الأقاليم.

١ ـ ٢ تطور أبعاد التخطيط الإقليمي، ومعاييره، وشمولها (الأهداف العامة)

تطورت مفاهيم التخطيط الإقليمي، وأصبحت تتضمن مجموعة من الدراسات، تتمثل بما يلي:

- **دراسات اجتماعية:** بهدف التوزيع العادل، لقوى الإنتاج، بين مختلف مناطق القطر، وفئات الشعب.
- **دراسات اقتصادية:** لإعطاء المردود الإنتاجي الأكبر، بأقل التكاليف.
- **دراسات عمرانـــية:** بهدف التوزيع الأمثل، للمناطق السكنية، والصناعية، والخدمات، والمنشآت الزراعية، والسياحية... الخ.
- **دراسات طبيـــعية:** بهدف الاستثمار الأمثل، للموارد الطبيعية.
- **دراسات بيـــئـــية:** بهدف حماية البيئة، من التلوث بكافة أشكاله، وتحسينها، والحماية الذاتية، للمنشآت من أخطار الحرائق، والكوارث الطبيعية، وغيرها.
- **دراسات تشريـــعية:** بهدف وضع التشريعات اللازمة؛ لتحقيق الخطة (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية والبيئية...)، وضمان تنفيذها.
- **دراسات استراتيجية:** بهدف تامين الحماية الأمنية، والسياسية، وحماية المناطق الحدودية.
- **دراسات استدامة مستمرة:** لضمان حق الأجيال القادمة، في الحياة والثروات.

١ ـ ٣ تعدد أنماط للتخطيط الإقليمي بما ينسجم مع السياسات العامة ضمن الدولة

- **التخطيط الإقليمي بمفهومه الاقتصادي الاجتماعي:** يتناول هذا النوع من التخطيط، البعد الاقتصادي والاجتماعي، بشكل أساسي. وتكون الأبعاد الأخرى مكملة لهذا النوع من الدراسات.
- **التخطيط الإقليمي، بمفهوم استعمالات الأراضي** : يركز هذا النوع من التخطيط، على مخططات استعمالات الأراضي، بمفهومها الطبيعي، والجغرافي، والنواحي العمرانية، والحضرية، وتوزيع السكان، على التجمعات العمرانية، بشكل أساسي؛ وعلى توطين الخطة الاقتصادية الاجتماعية، بنطاق التوزيع المكاني المناسب لهذه النشاطات؛ دون التدخل في الخطة الاقتصادية الاجتماعية الموضوعة.

- **التخطيط الإقليمي، بمفهومه الشامل:** يتناول هذا النوع، معظم أنواع الدراسات التخطيطية الإقليمية؛ حيث يجمع مابين: تخطيط استعمالات الأراضي، والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي، وكذلك الدراسات المتعلقة بالبيئة، والاستدامة المستمرة.
- **التخطيط الإقليمي، بمفهوم العولمة:** من المؤكد أن تزايد نفوذ، بعض المسارات الاقتصادية الدولية، في إطار توجهات العولمة: كالتجارة، والأسواق العالمية المفتوحة، والبورصات، والسياحة، والمواصلات، والاتصالات، والبيئة، والمناخ، وغيرها؛ سيكون لها تأثير مباشر، على عملية التخطيط الإقليمي؛ من خلال تفاعل مدن الإقليم، مباشرة بمدن أخرى منتشرة في أرجاء العالم؛ عبر التطور المذهل في وسائل الاتصالات، والمواصلات؛ كما أن سيطرة مبادئ الشراكة، والتكتل، على العلاقة، بين مدن الإقليم؛ لمواجهة تيارات المنافسة العاتية؛ ستؤثر على اتخاذ القرار، على المستوى الإقليمي، حيث أصبح جوهريا، ولا مفر من استيعابه في الخطط الحالية، والقادمة؛ لعلاقة الموارد المحلية، والمدخرات، والاستثمارات؛ بعمليات التنمية الاقتصادية العالمية.

١ ٦ ٤ تطور مفهوم الإقليم، مع تطور مفاهيم التخطيط الإقليمي

- **وجود أقاليم متنوعة حسب مفهوم التخطيط الإقليمي:** اقتصادية اجتماعية، مثل: أقاليم تركيا؛ وأقاليم استعمالات أراض، مثل: أقاليم مصر، وأقاليم تونس، وأقاليم تنمية شاملة، وأقاليم بمفهوم العولمة، مثل: ألمانيا الاتحادية.
- **ظهور الأقاليم التنموية العملاقة:** مثل: الاتحاد الأوربي، اتحاد دول شمال أمريكا، اتحاد دول شرق آسيا، اتحاد دول أمريكا الجنوبية[١]، اتحاد دول المتوسط.[٢]
- **تطور مفهوم الدراسات الإقليمية وتحديد الأقاليم:**

– انحسار مفهوم التخطيط الإقليمي الموجه، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي(سابقاً)، ودخول مفهوم جديد، في التخطيط الإقليمي، وهو التخطيط من الإقليم، وليس التخطيط للإقليم.

– تطور مفهوم تحديد الأقاليم؛ من خلال تطور النظريات التخطيطية؛ التي أصبحت شاملة كافة المستويات التخطيطية (الدولي،الوطني، الإقليمي، المحلي).

– إدخال الأسلوب التصنيفي الجديد، في منهج الدراسات الإقليمية، و تحديد الأقاليم.

– إدخال التجهيزات الحاسوبية، والكمبيوترات، والبرامج التخصصية– كأنظمة المعلومات الجغرافية(GIS) وقواعد البيانات، واستخدام ومعالجة الصور الفضائية، والأجهزة المكملة، واستخدام أجهزة (GPS)– في مجال عمل التخطيط الإقليمي، وتحديد الأقاليم.

– المشاركة الشعبية، والمجتمع المدني، والجمعيات، والنقابات، والجامعات، ومراكز البحوث؛ في صنع القرار ضمن الإقليم.

– إدخال مفهوم البعد البيئي، والاستدامة المستمرة في الدراسات التخطيطية الإقليمية، وتحديد الأقاليم.

---

[١] قناة الجزيرة. الشريط الإخباري. إحداث مجلس تعاون دول أمريكا الجنوبية ، 2008/5/23

[٢] رندة تقي الدين وأرليت خوري. اتحاد المتوسط: شراكة طموحة بين 43 دولة، دار الحياة، باريس،2008/7/14

- نظراً لتعدد الجهات المتعاونة في جهود التنمية، فإن التخطيط يتطلب حالياً مستوى عال من مهارات التنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة فيها، والمنظمات الدولية بجانب قدراتها على الاتصال والتفاهم معها.

١ ٦ ٥ دواعي صياغة المجال الوطني إلى أقاليم تنموية

- لتوطين الخطة الوطنية، في الأقاليم، وإعطائها البعد المكاني اللازم، والنهوض التنموي بالأقاليم المتخلفة .
- محدودية نجاعة التخطيط المحلي، والتخطيط الهيكلي، في تنمية المجتمع، بكافة جوانبه.
- خصوصية تنمية، بعض الأقاليم المتخلفة، وما تتطلبه من عناية خاصة، وبناء البنية التحتية الإقليمية، والوحدات الخدمية، والإنتاجية اللازمة.
- سهولة التنسيق، ما بين المناطق الإقليمية، والأقاليم في حالة الخطط الاقتصادية؛ التي ترمي إلى رفع النمو الشامل في الدولة.
- تعريف أوسع للمجال الإقليمي، والتعرف على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع؛ من خلال مساهمة المحليات، في عملية التخطيط، واستكشاف الموارد الطبيعية للإقليم، واستثمارها بشكل متوازن ومستدام.
- لنشر الوعي التخطيطي الإقليمي، والمحلي، والتوجه نحو اللامركزية؛ وتعميق مفاهيم المشاركة الشعبية، وتعبئة كامل طاقات المجتمع، وإمكاناته، نحو تحقيق أهداف التنمية الإقليمية، وتكوين الكفاءات، والتمكن من اكتساب المهارات المطلوبة؛ باستخدام أساليب، وتقانات حديثة: كنظام المعلومات الجغرافية، ومعالجة الصور الفضائية، واستخدام البرامج الإحصائية، ودخول مفهوم الفراغ الافتراضي، لنقل وتبادل المعلومات.
- المتابعة، والإشراف، والتقييم لتطورات النشاطات القطاعية الحيوية (العمرانية، الزراعية، النقل، البنى التحتية؛ في ضوء النمو الاقتصادي الاجتماعي المتسارع).
- مراقبة دقيقة، ودائمة للبيئة؛ من أجل حمايتها.
- معالجة المشكلة السكانية: كالهجرة، والتحضر السريع، ونمو المدن غير المتوازن.
- تكوين وحدات إقليمية تنموية؛ تعتمد على مواردها المحلية، المتكاملة، والمتنوعة اقتصادياً، وفنياً.
- ضمان الحصول على المعطيات المكانية؛ بأكثر دقة ممكنة، وبنوعية عالية، وفي أسرع وقت.
- تحسين، وتنويع تحاليل المعطيات المكانية.
- تسهيل تقاسم، وتبادل المعلومات المكانية، بين المخططين، والمستفيدين، وأصحاب القرار؛ بفضل تقنيات الاتصال، عبر الشبكات المحلية، والعالمية.
- توفير محيط تكنولوجي؛ يمكن من المتابعة المنسقة، والدقيقة، لعملية التنمية؛ وبالتالي تيسير أخذ القرارات، في شتى المجالات.
- وضع مرجع موحد؛ يساهم في التنسيق، بين مختلف الجهات المعنية بالتخطيط، وانجاز، ومتابعة

المشاريع الكبرى، والبرامج ذات الصلة بالتخطيط الإقليمي، ضمن الإقليم.

الفصل الثاني:

الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي، صياغة الأقاليم التنموية المعتمدة في البحث

٢ ـ ١ الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي (الإقليمية)

٢ ـ ٢ مؤشرات التنمية الإقليمية:

٢ ـ ٣ عناصر تقنية المعلومات المستخدمة في صياغة الأقاليم التنموية

٢ + الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي

الباب الأول: يتناول هذا الباب: الإقليمية، الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي الطبيعي، والاقتصادي، والمكاني العمراني، والخلاصة.

٢ + + الإقليمية

ما هي الإقليمية؟ كيف يتم تحديد الأقاليم؟ ما هي الأسس النظرية لتقسيم الأقاليم؟

- **الخلقية النظرية:**
- **الإقليمية/ التقسيم الإقليمي:** يكتسي موضوع تقسيم الدولة إلى أقاليم، أهمية كبرى؛ وذلك لارتباطه الوثيق بالعديد من المواضيع الآنية، من قبيل: اللامركزية، التخطيط الإقليمي، الحكمية، التنمية...؛ هذه الأخيرة التي فرضت نفسها وبقوة، على جميع دول العالم، وجعلتها بدورها من بين أولى الأولويات؛ التي تحاول جاهدة تحقيقها. حيث يعتبر التقسيم الجيد للمجال الوطني، من بين الأسس التي تعتمد عليها التنمية، في جميع المجالات.

الإقليمية[١]: "تعني تقسيم الدولة إلى أقاليم: قوية، حية، ناضجة، ناجحة؛ توفر حياة غنية، متنوعة، مليئة بالفرص المادية، والحضارية لأبناء المنطقة. بحيث يشارك أبناء الوطن جميعاً، في مستوى متقارب بقدر الإمكان من: المعيشة، والحضارة، والإمكانات؛ وليس في هذا تحقيق: للعدل، والكفاية الإقليمية داخلياً، فحسب. بل فيه أيضاً، قوة، وسلامة للدفاع الوطني، في حالة الخطر الخارجي.

الإقليمية: هي العدالة الجغرافية، عدالة التوزيع في المكان؛ بمعنى تحقيق شبكة متكافئة من الفرص الإنتاجية، والقيم البشرية، بحيث يتم تقريب، أو تذويب الفروق الطبقية بين الأقاليم، إلى أقصى حد يمكن أن تسمح به مواهبها الكامنة، وقدراتها الطبيعية الدفينة.

الإقليمية: تعني تنظيم المجتمع على أساس إقليمي؛ وبهذا هي الوجه الآخر للمركزية، أو العاصمة؛ فالعلاقة بينهما حتمية وتوازنية، وليس من الضروري أن يتعارض الوجهان في المجتمع المتزن، سليم التركيب عمرانياً، وحضارياً، بل من المفروض أن يكون بينهما توازن دقيق؛ وإذا تطرف أحدهما، فلابد أن يكون ذلك على حساب الآخر؛ فتصبح العلاقة بينهما عكسية، والخطر دائماً هو أن تتطرف المركزية بالذات، نحو إفراط العاصمة، بدرجة أو بأخرى، والضحية بالتالي هي: الأقاليم والمناطق الريفية التي تضمحل حينئذ، وتضمر بالدرجة نفسها".

الإقليمية: "هي السياسة الاقتصادية، والاجتماعية المعقلنة؛ التي يتبعها الإنسان في تقسيم المجال الوطني؛ بهدف الاستغلال الأمثل، للموارد الطبيعية، وتحسين جودة المجال، أو الوسط الترابي؛ الذي يمارس فيه مختلف أنشطته"[٢].

نجد الفقيه "رولان" يعرف الإقليمية على أنها: "علم وفن، يهدف إلى تنظيم، وتوزيع الفضاء الجهوي،

---

[١] صفوح خير. **التنمية والتخطيط الإقليمي**. مرجع سبق ذكره، ص 23

[٢] عبد الواحد مبعوث. **التنمية الجهوية بين عدم التركيز الإداري و اللامركزية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام – كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية الرباط، أكدال، 2000/1999 ، ص: 54 .

والوطني لمختلف الأنشطة البشرية، حسب حاجات الفرد والجماعة".

الإقليمية: "هي إعطاء بعد مكاني، لعمليات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية؛ من خلال توزيع المجال الوطني إلى أقاليم؛ بهدف الوصول إلى توزيع مجالي للأنشطة؛ التي يمكن معها إنعاش عملية التنمية."

و على هذا الأساس، يتلخص مفهوم إعداد التراب الوطني؛ في تلك العملية: التقنية، والفنية، والسياسية، والإدارية؛ التي تتولى تحقيق تنمية شمولية، ومتوازنة، لجميع المناطق، وجهات البلد؛ وذلك بالقدر الذي يخدم في نفس الوقت السكان؛ عن طريق تحقيق توزيع عادل للثروات، والأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية."[١]

الإقليمية: "هي تقسيم الدولة إلى أقاليم، بهدف: الحد من الفوارق الاقتصادية، والاجتماعية، بين مختلف جهات الدول؛ وتحقيق التوازن المجالي، والعدالة الاجتماعية؛ وذلك من خلال توزيع أفضل للسكان، والأنشطة على مستوى التراب الوطني؛ من أجل التغلب على كل التحديات الديمغرافية، والاقتصادية، والبيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار، خصوصيات وإمكانات كل إقليم."[٢]

- **تكوين الأقاليم**: إن عملية تكوين الأقاليم، حقيقة موضوعية. فالأنشطة، والقوى المنتجة؛ تكون موزعة في المجال الوطني، بشكل غير متساو، وعلى شكل عقد؛ مشكلة نوى الأقاليم؛ التي تمتاز بالتخصص. فالموارد ليست للإقليم وحده فقط؛ وإنما لتتكامل مع الأقاليم الأخرى، ولأجل البلاد كلها، وشاملة لكافة النواحي: الطبيعية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والتشريعية، والاستدامة المستمرة، وتمتاز بالإدارية؛ التي تُفهم بالاكتفاء الذاتي، من حيث الموارد، وعدد السكان، والقدرة الذاتية، على معالجة المشاكل ضمن الإقليم، واكتمال البنية التحتية؛ طبقاً للسياسة الإقليمية في المستوى الوطني؛ كما تمتاز بالتسلسل الهرمي، من حيث تشكيل المناطق الإقليمية، ضمن الإقليم؛ والإقليم ضمن المجال الوطني. كما تمتاز بالمستقبلية؛ حيث يمكن أن تتطور المناطق الإقليمية، ضمن الإقليم، أو المناطق الهامشية؛ من خلال تنفيذ الخطط، وتصبح أقاليم متكاملة؛ وكذلك تمتاز بالمضاعف المشترك، لمختلف أنظمة التكوين الإقليمي، وما يطبق على الإقليم؛ يمكن تطبيقه على المستوى الأدنى، في المناطق الإقليمية؛ كما تمتاز بشمولية هذه المفاهيم كامل البلاد.[٣]
- **صياغة الأقاليم التنموية:** هي صياغة المجال الوطني، إلى أقاليم منفصلة إسمياً، متصلة جوهرياً، متكاملة وظيفياً؛ من خلال تصنيف الإمكانات المتاحة، وأوجه القصور؛ بهدف تحديد الموارد المتوفرة في الإقليم؛ والتي تميزه عن غيره، من الأقاليم المجاورة.
- **تحديد الأقاليم:** في ضوء المسميات، والتعاريف المختلفة لمضمون الإقليم؛ التي يعبر كل منها عن وجهة نظر معينة، والتي تنطلق من معايير، وأهداف فكرية للتخطيط الإقليمي (طبيعية، بيئية، اقتصادية، اجتماعية، تشريعية، عمرانية تنمية مستدامة)؛ يتم اعتمادها أصلاً لتحديد الإقليم؛ سواءاً كانت

---

[١] بنمير المهدي، **الجماعات المحلية بالمغرب ومسألة التنمية المحلية**،مطبعة الوراقة، مراكش، 1995 ص: 114.

[٢] http://malak25.jeeran.com/archive/2008/1/445723.html

[٣] آلايف،1980 مرجع سبق ذكره، ص39-42

تلك المنطلقات تبحث في ذات الإقليم، أو موضوعه. وعلى هذا الأساس هناك ثلاث حالات لتحديد الإقليم، وهي:

- إما إن يكون الإقليم كياناً قائماً بذاته، ومتميزاً عن غيره من الأقاليم، بموجب معايير تكوين الإقليم، والتي تتلخص (التخصص، الشمول، الإدارية، الهرمية، المستقبلية، المضاعف المشترك، الشمولية).
- أو يكون الإقليم، مجرد جزء من سطح الأرض؛ تبرز فيه خصائص معينة، أو مجموعة خصائص متميزة، عن غيره من الأقاليم؛ بموجب معايير معينة.(الأقاليم الطبيعية البسيطة، والمركبة).
- وإما أن يتم تمييز الإقليم، عما سواه من خلال عوامل الاختلاف، والتشابه مع الأقاليم الأخرى؛ وليس من خلال صفات، وخصائص الإقليم نفسه.(الأقاليم التخطيطية).[١]

- **مما سبق نستنتج ما يلي:**

١. إن الإقليمية، هي الصيغة الأولى، لإدارة استعمال الأراضي، بمفهوم التنمية الإقليمية الشاملة، في المستوى الوطني؛ وذلك بتوزيع المجال الوطني إلى أقاليم، متكاملة فيما بينها تنموياً، ووظيفياً؛ وفي المستوى الإقليمي، كل إقليم يتمتع باستقلالية تنموية؛ تمكنه من إدارة نفسه، باكتفاء ذاتي، ويستجيب لتلبية احتياجات سكانه من الخدمات الواجب توفرها.

٢. الإقليمية: عدالة توزيع مكاني؛ تهدف إلى: تحفيز القدرات الكامنة في الإقليم، وتحقيق تكافؤ الفرص الإنتاجية، والقيم الاجتماعية.

٣. الإقليمية: هي تعزيز لمبدأ التشاركية، في صنع القرار، والاعتماد على النفس لدى السكان؛ للقيام بجميع النشاطات؛ التي تمكنهم من تحقيق مصالحهم، وإشباع رغباتهم، وحاجاتهم؛ باستخدام الموارد المحلية، بشكل أمثل وفاعل.

في ضوء ما سبق يمكن للباحث، أن يعرف **الإقليمية** بأنها:

دراسة إمكانية صياغة المجال الوطني؛ من خلال مكوناته: الطبيعية، والبيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والتشريعية، والسياسية، والإستراتيجية، في إطار مستدام ومستمر؛ إلى أجزاء منفصلة اسمياً؛ متصلة جوهريا؛ مشكلة أقاليم تنموية، متميزة وظيفياً، متكاملة إقليمياً، ووطنياً، لها ملامحها الشخصية، التي تبرز خصوصية كل منها، وتحدد سماته المميزة؛ بهدف تمكينها من توطين الخطط الوطنية، والإقليمية، وتحقيق الهدف الأسمى، ألا وهو: التنمية الشاملة المستدامة، والمستمرة.

٢ ٢ ٢ أسس التقسيم الإقليمي

إن الأهداف الرئيسية، للتقسيم إلى أقاليم تتلخص في: التحليل، والتخطيط، وإن معايير التقسيم ستعتمد على: التجانس (Similarity)، والعلاقة المتبادلة (interdependency)؛ وإذا أنشانا مصفوفة لهذين الهدفين، مع

[١] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 38

المعيارين الأساسين في التقسيم؛ سنحصل على أربعة أساليب لتحديد الأقاليم، كما هو موضح في الجدول رقم (2).[1]

جدول (2-1): أساليب تحديد الأقاليم

الأسلوب		الهدف	
		التحليل	التخطيط
المعيار	علاقة	إقليم علاقة (إقليم وظيفي)	إقليم تخطيطي
	تشابه	إقليم متجانس	إقليم برمجة (متجانس)

المصدر: صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، دمشق، وزارة الثقافة، 2000، ص 26

ونستطيع أن نميز أربعة أساليب لتحديد الأقاليم وهي:

٢ + ٢ + الأقاليم التحليلية

- **الإقليم المتجانس (Homogeneous Region):** ويُعرف بالإقليم المنتظم المنسق Uniform ؛ وينتمي هذا الإقليم، إلى الفروع الأصولية؛ التي تتناول بالدراسة، تحليل وتوزيع الظاهرات الطبيعية، أو البشرية فوق مساحة محددة، من سطح الأرض، ودراسة درجة تجانسها؛ على أساس تماثل صفات الوحدات المساحية، مع صفات الإقليم؛ التي تعود إليه، من خلال مفهومي التصنيف، والتحديد؛ وكذلك دراسة تجانس النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية، والعادات والتقاليد، وأنماط السلوك، وطرق الاستهلاك، وعامل المسافة؛ الذي لا يقل عن درجة التجانس من حيث الأهمية، لما له تأثير على خلق علاقات متينة، على أسس اقتصادية ضمن الإقليم. ويتم تحديد المناطق المتجانسة بطريقتين:
  - طريقة الدليل العددي" Index number methods "
  - طريقة التحليل العاملي" Factor analysis method "
- **الإقليم الوظيفي (Functional Region):** يتميز هذا النوع من الأقاليم بمجموعة خاصة من الظاهرات، لا يشاركه فيها إقليم آخر؛ ويتم دراسة قوى الجاذبية بين المراكز المختلفة، والأخرى؛ بتحليل الحركة. ويتم تحديد مناطق الإقليم الوظيفي بطريقتين:

- **دراسة قانون الجاذبية بين مركزين عمرانيين** : حيث تتناسب طرداً، مع حاصل ضرب الكتلتين، وعكساً مع المسافة الفاصلة بينهما؛ وهي تمثل دراسة حجم السكان، ومقدار المسافة، لما لهما من تأثير على كثافة الحركة، أو التأثير المتبادل بين المراكز العمرانية المتجاورة، حيث نجد أن أكثرها سكاناُ أقواها تأثيراً، و أبعدهما مسافة أضعفها تأثيراً.

تطورت هذه النظرية، بصورتها المعروفة بنظرية التعادل عن نقطة الانقطاع (The breaking-point

[1] صفوح خير، 2000، مرجع سبق ذكره، ص26

theory)؛ أو انعدام الجاذبية، التي تساعد على التنبؤ، عن موقع الحدود الفاصلة بين أقاليم المدن.

- **تحديد مدى نفوذ المدينة:** عن طريق تحليل الاتجاه، وكثافة حركة النقل، والمواصلات (الحركة الاقتصادية، الحركة المعبرة عن مدى تأثير الخدمات الاجتماعية، وأنواع أخرى للحركة، كالحافلات، الاتصالات الهاتفية، البريد والبرق حسب المنشأ والمقصد... الخ).[1]

٢ ٠ ٢ ٠ الأقاليم التخطيطية

إن الإقليم التخطيطي: عبارة عن مساحة معينة من الأرض، فيها خاصية محددة، أو أكثر. يمكن تحريكها بقرار قيادي، ليؤدي الإقليم وظيفة معينة، أو أكثر؛ وذلك بتحقيق:

- توفر حجم معين، من الثروات الطبيعية؛ التي يكفي استثمارها- كحد أدنى- لسد حاجة السكان، في الإقليم: كخصوبة الأرض- لجعله إقليماً زراعياً-، أو توفر مواد خام ضمن الإقليم- لجعله إقليماً صناعياً-، وغيرها من الموارد؛ التي يمكن استثمارها؛ بحيث تكون مصدراً لسد حاجة السكان في الإقليم.
- أن يكون حجم السكان في الإقليم، قادراً على توفير القوى العاملة، اللازمة لاستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة فيه، ضمن حدود حاجة السكان المتواجدين فيه.

الأقاليم التخطيطية نوعان:

- **الأقاليم المتجانسة:** يتم تشكيلها على أساس، تجميع الوحدات المحلية، ذات الصفات المتشابهة؛ تبعاً لمعايير محددة وواضحة؛ تجعل منها وحدة متجانسة، تتميز عن باقي الوحدات خارج الإقليم.

ويتم تحديد الأقاليم التخطيطية المتجانسة بطريقتين:

١. طريقة الأعداد الموزونة (The weight index number Method)

تؤخذ عدة معايير، أو صفات في مناطق معينة، ويعطى كل معيار وزنه، من خلال المحدد المقبول للتجانس، عند ذلك يمكن عزل المنطقة المراد جعلها إقليماً تخطيطاً، وهناك صعوبة نتيجة الإشكالية في تحديد المعايير وأوزانها، ويتغلب على ذلك بتطبيق الاختبارات الإحصائية عليها (الانحراف المعياري والوسط الحسابي... الخ)

٢. طريقة التحليل العاملي (Factor analysis Method)

تعتمد هذه الطريقة، على استخدام أسلوب التحليل العاملي؛ الذي يعد أحد الأساليب العملية للنظرية الإحصائية، وهي تعطي تفاصيل رئيسية، للعوامل الأساسية المؤثرة في تحديد الخاصية، من بين مجموعة كبيرة من العوامل، أو المتغيرات؛ التي ترتبط فيما بينها بعلاقات متداخلة " Internal relationships"؛ من اجل تحديد الأنماط المنفصلة، للعلاقات المتداخلة، التي تتضمنها المتغيرات، وإرجاع مسببات تلك المتغيرات، إلى أقل عدد من العوامل؛ التي يتحدد من خلالها قوة علاقة كل متغير بذلك النمط .

---

[1] صفوح خير،2000، مرجع سبق ذكره ص 26-35.

- **الأقاليم الوظيفية:** وهي التي يتم تجميع وحداتها، بناء على التدفقات الوظيفية؛ التي تخرج من منطقة مركزية؛ لتخدم جميع الوحدات المكانية، بوظيفة أو عدة وظائف؛ لتعكس درجة من التفاعلات في الإقليم.

ويتم تحديد الأقاليم التخطيطية الوظيفية بطريقتين:

١. طريقة تحليل التدفق Flow Analysis

يتم من خلالها تحديد اتجاه شدة التدفقات، من المركز المسيطر، إلى التوابع المحيطة؛ حيث يظهر لكل تدفق، شدة متناقصة متناسبة مع بعدها عن المركز.

٢. طريقة تحليل التجاذب Gravitation Analysis

تعتمد على قانون نيوتن، للجاذبية الكونية، المتناسبة طرداً مع حجم الكتلة، وعكساً مع المسافة بين الكتلتين.[١]

٢ ـ ٣ ـ ٣ الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي الطبيعي

يقصد بالتقسيم الإقليمي الطبيعي، إظهار أوجه الشبه، والتباين بين مختلف الأقاليم، والأمكنة الطبيعية؛ ويتم التقسيم بطريقتين:

- حسب عامل طبيعي واحد: ونحصل عندئذ، على أقاليم العامل الواحد (أحواض مائية، تصنيف ترب، نباتات... الخ).
- حسب مجموعة من العوامل الطبيعية: ونحصل عندئذ، على أقاليم طبيعية مركبة.

٢ ـ ٣ ـ ٤ العناصر المكونة للإقليم الطبيعي المركب

- **التضاريس:** كلما ازدادت درجة الانحدار، كلما زاد جريان المياه، وغسل التربة من الأملاح، وانتقالها إلى الأماكن المنخفضة، وجف سطح التربة من الماء؛ وكلما قل الانحدار، ازداد توضع الترب، وازدادت الملوحة، وارتفع منسوب المياه إلى سطح الأرض.
- **أماكن الحت والتراكم:** حيث نظام جريان المياه، يعرض السطح للحت؛ في حين السهول المنخفضة تتعرض للترسيب والتراكم.
- **الغطاء النباتي:** نبات السهول، والمنخفضات الفيضية، نباتات المحبة للملح، نباتات عادية...؛ حيث يكون الغطاء النباتي، متجانساً مع سطح الأرض التي ينمو عليها، وهو يتأثر في الهيئة التضريسية، في أماكن الحت والتراكم.
- **أثر المجتمعات البشرية عليه:** الفعاليات الاقتصادية: في الزراعة، والصناعة واستثمار الغابات، وإنشاء السدود، والطرق، ونمو المدن والتجمعات العمرانية.

الإقليمي الطبيعي: يعتبر وحدة أساسية، وموضعاً رئيساً، في التقسيم الإقليمي الطبيعي؛ ولدراسة نشاطات

---

[١] محمد جاسم محمد عي شعبان العاني، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 40-50.

الإنسان واستثماراته، وأثرها البيئي عليه، ولوضع الخطط التنموية؛ لاستثمار موارده المتنوعة.[1]

٢ ـ ٣ ـ ٢ مفهوم الأقاليم الطبيعية المركبة، والمنظومة البيئية

- **مفهوم الإقليم الطبيعي المركب:** هو مساحة من سطح الأرض، تتميز بما يلي:
  - ذات منشأ واحد، وتاريخ تطور واحد.
  - متجانسة في العوامل الطبيعية المناخية، والجوية، والأرضية المتفاعلة، والمكونة لها.
  - متجانسة في التطورات الطبيعية الجارية فيها .
  - متجانسة في أشكال سطحها، ومناخها، وتربها، ونباتاتها؛ نتيجة لتجانس العوامل، والتطورات الجارية فيها.
  - متجانسة في الإمكانات الطبيعية المتاحة فيها، وكذلك وسائل تنميتها، واستثمارها.
  - تعرضت للتغير بالاستثمار التنموي، أو الاستثمار الجائر، والتخريب بدرجات متفاوتة نتيجة للفعاليات الاقتصادية البشرية.
- **مفهوم النظام البيئي الطبيعي:** تتألف المنظومة البيئية الطبيعية، من العناصر التالية:
  - الوسط المغذي المتجانس (الحرارة والضوء والماء والترب والهواء).
  - النباتات المتصارعة، والمتعايشة، والمتكيفة مع الوسط المغذي.
  - الحيوانات المستهلكة للغذاء النباتي.
  - الحيوانات اللاحمة؛ التي تعيش على الحيوانات المستهلكة للغذاء النباتي.
  - محللات المواد العضوية، إلى مواد غير عضوية.
- **الخصائص المشتركة بين الإقليم الطبيعي المركب والنظام البيئي الطبيعي**
  - **الوحدة:** الإقليم الطبيعي المركب ناجم عن وحدة القوى الطبيعة، المتجانسة، الفاعلة (العوامل المناخية والحركات التكتونية...)؛ والعناصر المنفعلة (الصخور)؛ وكذلك وحدة النظام البيئي الطبيعي من تناقض، وتفاعل الكائنات الحية، مع الوسط المعاشي في الإقليم.
  - **التطور:** يتطور الإقليم، وفق قوانين طبيعية ثابتة: قانون التوازن الحراري، والتوازن المائي، والتوازن الكيميائي الحيوي.
  - **النظام العام:** ويشمل مفهومي الوحدة، والتطور السابقين؛ من خلال عدة عوامل، وعناصر مكونة للإقليم؛ كمدخلات، ومراحل وسيطة، ومخرجات، وهي النتائج الناجمة عن المدخلات.

٢ ـ ٣ ـ ٣ مناهج التقسيم الإقليمي الطبيعي

المفاهيم النظرية الثلاث وهي: الإقليمية، والبيئة، ودور المجتمعات البشرية في تغيرها.

- **المنهج التحليلي التركيبي:** ويتضمن التحليل، المقارنة والتعليل، والربط، والتركيب.

وتشمل طرق التقسيم ما يلي:

---

[1] حسن الفتوى،1981، مرجع سبق ذكره، ص 5-16.

- **التحليل:** وتتضمن تحليل سطح الأرض، أو المناخ، أو المياه، أو الترب، أو النباتات، حسب عامل واحد، أو حسب عدة عوامل؛ حيث العوامل الطبيعية لا توجد منعزلة، ولا تؤثر منفردة؛ بل تؤثر وتتأثر، وتتفاعل مع بقية العوامل الطبيعية الأخرى، وفق قوانين طبيعية ثابتة.
- **المقارنة والتعليل والربط:** ويتم ذلك من خلال عامل طبيعي رئيسي محرك؛ لتغير العوامل الطبيعية الأخرى، وذلك من خلال محورين رئيسين:

١. **التباين النطاقي:** تبعاً للعوامل الجوية المناخية (الإشعاع الشمسي، الهطول المطري، التبخر...)، ويلازمه تباين مكاني في الترب، والنباتات، والحت، ونظام الجريان، وهو نتيجة التصنيف لشبكة الأقاليم النطاقية: المناخ، الترب، والنباتات؛ والحدود بين هذه الأقاليم، غير واضحة، ومتداخلة وانتقالية، وتتألف من عدة مستويات، أو مراتب من حيث السعة المكانية.

٢. **التباين غير النطاقي:** المرتبط في تباين القشرة الأرضية، وطبيعة الصخور، وتعرضها للحركات التكتونية المولدة للجبال؛ حيث تؤثر على تباين: الترب، والنباتات، والمياه الجوفية، والسطحية، ونظام جريانها؛ مولدة الأقاليم غير النطاقية، ومثالها: الأقاليم الجيومورفولوجية، والأحواض المائية؛ وحدود هذه الأقاليم، واضحة مثل: خطوط تقسيم المياه، والخطوط الفاصلة، بين مختلف الصخور، المنتشرة على سطح الأرض. وتقسم إلى عدة مستويات أيضاً، حسب سعتها المكانية.

- **التركيب:** تعتبر الأقاليم النطاقية، والأقاليم غير النطاقية؛ بمثابة أقاليم نصف مركبة، وتقاطعهما يعطي أقاليم طبيعية مركبة؛ ويتميز الإقليم الطبيعي المركب، عن غيره؛ بوحدة العوامل المتفاعلة، والمكونة له، وبتجانسها تتجانس التطورات الجارية فيه، وإمكانيات استصلاحه واستثماره.

- **منهج نظرية المعلومات العامة (General System Theory):** وهي نظرية حديثة، ومتطورة، ومعاصرة، ولها أهمية خاصة، في نظم المعلومات الجغرافية، والعلوم الأخرى؛ حيث تعتمد على بيانات،ومعلومات يتم إدخالها، و تحليلها، ومعالجتها؛ على شكل سلسلة متتالية: كمراحل وسيطة؛ بحيث تكون نتيجة كل مرحلة، هي مدخلات المرحلة الثانية؛ للوصول إلى النتائج النهائية (المخرجات)؛ بحيث تتابع التطورات، والتغيرات المتداخلة، المتفاعلة ضمن الإقليم، وبيئته.

  الفرق بين: المنهج التحليلي التركيبي، ونظرية المعلومات العامة؛ أن المنهج الأول يركز على العلاقة المباشرة، بين مجموع الأسباب الأولى، وبين النتائج الأولى؛ في حين أن المنهج الثاني، يركز على مجموعة العلاقات غير المباشرة، بين الأسباب الأولى، وبين النتائج النهائية.

- **المنهج التاريخي:** تنطلق من دراسة تاريخ الإقليم، وحاضره، ومستقبله؛ في ضوء العوامل المؤثرة في تطوره، ثم إيجاد مجموعة من العلاقات، للتحكم في هذه العوامل؛ لضبط تطوراته لصالح المجتمع.
- **المنهج الإحصائي الرياضي:** ينطلق من دراسة، وقياس معامل الارتباط بين الأسباب، والنتائج؛ أو بين المدخلات (المؤشرات)، والمخرجات في مختلف المراحل الوسيطة.
- **المنهج التجريبي:** ينطلق من تحديد قطعة أرض صغيرة، كعينة من الإقليم الطبيعي، وإجراء التجارب عليها.

٢ ـ ٣ ـ ٤ الطرق المتبعة في تحديد الأقاليم الطبيعية المركبة

يجري تحديد وتقسيم الأقاليم في طريقتين الأولى: الانتقال من الوحدة الكلية إلى الوحدات الأصغر؛ والثانية: بعكس الطريقة الأولى، بالانتقال من الأصغر إلى الأكبر.

- **الطريقة الأولى:** حيث يتم تطبيق شبكات خرائط الأقاليم ذات العامل الواحد (المناخية،الطبوغرافية، الجيولوجية، والصخرية، والترب، والنباتية...)، ويتم إجراء تقاطع البيانات؛ وذلك من خلال قياس الارتباط الشرطي بين العوامل، والعناصر، والنواتج بحيث يتم تقسيم المجال إلى مناطق حسب عوامل نطاقية، ثم يتم تقسيم المنطقة إلى عدة مجالات حسب أشكال الأرض، وبعدها يتم إظهار الأقاليم الطبيعية المركبة على أساس القاعدة الصخرية، وعمرها، (التجربة الصينية).
- **الطريقة الثانية :** تعتمد على دراسة ميدانية، بحيث يتم الانتقال من الوحدات الصغيرة إ لى الإقليم الطبيعي، عن طريق جمع الوحدات المتشابهة.

تتلاقى وتتكامل الطريقتان: التقسيم من الأكبر إلى الأصغر، ثم يعاد تدقيق الحدود؛ بدراسة الوحدات الجغرافية الصغيرة، والانتقال إلى الوحدات الأكبر.

٢ ـ ٣ ـ ٥ مراحل الدراسة لتحديد الإقليم الطبيعي

- تحديد العوامل الطبيعية، ومكونات الإقليم، من جهة؛ والبيئة الطبيعية، من جهة ثانية.
- تحديد العلاقات، بين العوامل والأجزاء.
- تقييم التفاعل بين العوامل، والأجزاء؛ بدراسة المدخلات، والمخرجات، في كافة المراحل الوسيطة.
- فهم الطبيعة الديناميكية للنظام المفتوح.
- التنبؤ عن الآثار الناجمة، المرتبطة باتجاهات تزايد، أو تناقص المدخلات، أو المخرجات؛ أو بأحداث التغيرات في المراحل الوسيطة، من قبل المجتمعات البشرية، على النظام البيئي.[١]

٢ ـ ٤ الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي الاقتصادي:

تأتي أهمية تنظيم المجتمع، على أساس إقليمي (دراسة التقسيم الإقليمي)؛ لتأكيد العلاقة التكاملية المتبادلة، وبيان أوجه الشبه، والاختلاف بين الأقاليم؛ وللاستفادة من حالة التفاوت الإقليمي، متوافقاً مع اقتصاد الدولة؛ ولبناء القدرات التنموية الكامنة. بهدف تحقيق: العدالة الإقليمية، وكذلك ربط التباين الإقليمي، بتمركز النشاطات الاقتصادية في الإقليم؛ لإمكانية قياس نطاق الإقليم الاقتصادي [٢]؛ إذ إن للإقليم حدود اقتصادية، سياسية، إدارية، جغرافية؛ وحيث يمكن ملاحظة مدى تطور القوى المنتجة، الاجتماعية، ووسائل الإنتاج، والخدمات، وتطور العلاقات بين المؤسسات، والأماكن، وكيفية تخطيطها (تطور الوحدة الاقتصادية الداخلية للإقليم)، وعلاقتها بالمؤسسات الإنتاجية، والخدمية في الأقاليم الأخرى من ناحية ثانية، [٣] وليتشكل

---

[١] حسن الفتوى، 1982، مرجع سبق ذكره، ص 5-28.

[٢] صفوح خير، 2000، مرجع سبق ذكره، ص54

[٣] حسن الفتوى، 1982، مرجع سبق ذكره، ص 41.

بذلك التفاعل مع الكيان الاقتصادي الإقليمي، والوطني وربما العالمي.[1]

٢ ـ ٤ ـ ٢ القوى المكونة للإقليم

ينشأ الإقليم الاقتصادي، من تفاعل، وتطور القوى المنتجة الاجتماعية للإنسان، ونشاطاته المختلفة؛ والتي تعبر عن تطوره العلمي، والتقني؛ من خلال وسائل الإنتاج (المعامل محطات توليد الطاقة، السدود،الطرق، الموانئ والمطارات، المدن والتجمعات العمرانية، القرى...)؛ وما انتزعه من الطبيعة من موارد، وأدخلها في حيز الإنتاج.

فالقوى المنتجة الاجتماعية الفاعلة هي: الإنسان، ومستوى تقدمه العلمي التقني، وتطور وسائل الإنتاج؛ والمنفعلة هي: ما تبقى من القوى المنتجة الاجتماعية المذكورة.

ينشأ الإقليم الطبيعي، من تفاعل القوى الطبيعة الفاعلة (الشمس، العوامل المناخية، الحركات التكتونية...)؛ وقوى منفعلة هي الصخور.

٢ ـ ٤ ـ ٣ التطورات الجارية في الإقليم

تجري في الإقليم الاقتصادي، تطورات اقتصادية، اجتماعية سريعة؛ تتناسب طرداً مع تطور وسائل الإنتاج، والخدمات، والقوى المنتجة الاجتماعية في الإقليم.

في حين أن الإقليم الطبيعي، يجري فيه تطورات طبيعية بطيئة، مثل: الحت، وانجراف الترب، وتشكلها؛ فالإقليم الطبيعي ثابت، نتيجة ثبات العوامل الطبيعية المكونة له.

٢ ـ ٤ ـ ٤ القوانين الناظمة للتطورات ضمن الإقليم

تجري في الإقليم الاقتصادي، تطورات اقتصادية، اجتماعية، وفق قوانين اقتصادية اجتماعية، مثل:

- قانون رفع إنتاجية العمل (الحصول على أعلى مردود بأقل مجهود)؛ من خلال اقتصار المسافة، وكلف النقل، وتمركز الإنتاج، وتقسيم العمل في كل مكان؛ بما يتناسب بإنتاج سلع معينة، تتوفر لها أفضل الظروف، وتكامل الأمكنة مع بعضها، عن طريق تبادل السلع.
- إن تقسيم العمل، في دول النظام الاقتصاد الحر؛ خاضعة للربح الأقصى، وقانون حرية الإنتاج، وحرية المنافسة...؛ في حين أن تقسيم العمل، في دول النظام الاقتصادي المخطط؛ تتم وفق قانون التطوير المبرمج، المتناسب، الشامل للاقتصاد الوطني، والإقليمي؛ وبالتالي يكون التخصص الإقليمي، على شكل: مجمع إنتاجي، متخصص، رئيسي، واحد، أو أكثر؛ بحيث يشكل نواة رئيسية، مولدة للفروع الاقتصادية الأخرى.
- إن التقسيم الإقليمي الاقتصادي، يعني التخصص، والتكامل بين فروع الاقتصاد، والأمكنة في الإقليم (الوحدة الداخلية للإقليم)؛ والتخصص، والتكامل بين الإقليم، والأقاليم الأخرى (وحدة خارجية)؛ أي إن

---

[1] Kuznets. Simon, (**Economic Growth and incomes inequity**) in; Mitchell A. seligson and john T passé-smith; Development and under development: the political economy of Global Inequality; Third Edition, Lynne Rienner publisher, U.S.A, 2004, p.65-67

الإقليم، هو وحدة اقتصادية، لخدمة الاقتصاد الوطني، بحيث يتم تشكيل الوحدة الإنتاجية المتكاملة؛ ولكل إقليم، مدينة رئيسية تشكل نواة الإقليم، وتقود تطوره الاقتصادي، وتقدم الخدمات العلمية، والفنية، والإدارية، وتقدم الصناعات اللازمة له.

في حين أن التطورات الطبيعية، في الإقليم الطبيعي؛ تتم وفق قوانين طبيعية ثابتة (التوازن الحراري، والمائي، والكيميائي الحيوي).

٢ + ٤ ٤ مظاهر الإقليم

إن مظهر الإقليم، يتجلى في: بنيته الهيكلية، المساحية الاقتصادية، ودرجة تطوره الرأسي؛ والتي تظهر في مستوى المرحلة التي قطعها الإقليم، في تطور إنتاج المواد الخام، وتحويلها، وصناعة الآلات اللازمة، وتطور المرافق العامة؛ لخدمة الإنتاج والسكان.

إن مظهر الإقليم الطبيعي، ودرجة تطوره متعلقة: بمظاهره التضاريسية، والمناخية، والمائية، والترب، والهطول، والجريان؛ وبيان المرحلة التي وصل إليها (طفولة، شباب، شيخوخة).

٢ + ٤ ٥ حدود الإقليم

للإقليم الاقتصادي، حدود اقتصادية، إدارية متحركة، حسب تطور القوى المنتجة، الاجتماعية، والإنتاج، والخدمات، وتطور المؤسسات، والأماكن ضمن الإقليم؛ وبينه وبين الأقاليم الأخرى. بحيث يتطابق التقسيم الإقليمي مع التقسيم الإداري؛ وتعدل الحدود الإدارية، وفق تطور الاقتصاد الوطني، وتتغير مراكز الإقليم إلى: مدن صناعية، سياحية، تعليمية... الخ

والإقليم الطبيعي، حدود طبيعية ثابتة خطية، مثل: خطوط الصدوع، والحد الفاصل بين الصخور الرسوبية، والصخور النارية، وخطوط تقسيم المياه...؛ أو حدود انتقالية، مثل: الحدود بين المناطق المناخية، أو الحدود بين تصنيف الترب، أو النباتات.

٢ + ٤ ٦ أنماط التقسيم الإقليمي

يتم التقسيم الإقليمي الاقتصادي، حسب قطاع واحد (الأقاليم الزراعية، الصناعية، السياحية...)؛ أو حسب مجموع الفروع الاقتصادية، وحسب الوحدة الاقتصادية الداخلية، والخارجية للإقليم (أقاليم اقتصادية شاملة).

في حين يتم تقسيم الإقليم الطبيعي، حسب عامل واحد (أحواض مائية، نباتات، تصنيف ترب زراعية...)؛ أو حسب عدة عوامل نطاقية، مثل: الأقاليم المناخية، والترب، والنباتات؛ أو حسب مجموعة العوامل الطبيعية المتفاعلة (الأقاليم الطبيعية المركبة المتجانسة).

ويكون التقسيم الإقليمي الاقتصادي، حسب قطاع واحد (إقليم زراعي، صناعي، سياحي..)، أو حسب مجموع الفروع الاقتصادية، وحسب الوحدة الاقتصادية الداخلية، والخارجية للإقليم (أقاليم اقتصادية

شاملة).[1]

٢ ٠ ٤ ٧مستويات (درجات) التقسيم الإقليمي

نلاحظ اتصال أربع مستويات من الأقاليم، التخطيطية الاقتصادية العامة، في عملية تعزيز حماية الموارد: الطبيعية، والبيئية، والتنمية الاجتماعية، والبشرية، والاقتصادية، والعمرانية، والتشريعية، وهي:

- **مستوى المنطقة الاقتصادية:** وهي منطقة تحوي عدداً من المراكز البشرية، الزراعية، تتبع لمدينة صغيرة، فيها معامل الصناعات التحويلية، للمواد الخام الزراعية، ومعامل مواد البناء، ومؤسسات صناعية أخرى، لتصليح الآلات، ومؤسسات خدمية مختلفة (القضاء، البريد، التموين...)؛ وتشكل هذه المراكز الزراعية، مع المدينة الصناعية الخدمية، وحدة اقتصادية إدارية.
- **مستوى الإقليم الاقتصادي:** ويشمل كل إقليم، على عدد من المناطق الإقليمية؛ حيث يتم في الإقليم نشاطات أوسع، مثل: تنظيم الزراعة على مساحات أوسع نسبياً، ويكون فيه مراكز صناعية مختلفة، ومتدرجة؛ وهي تنسق وتزود المؤسسات، والدوائر، والهيئات المتخصصة، بالإنشاءات السكنية، والمرافق العامة، والتجارة والتموين، والتطور الثقافي الاجتماعي، وبإنتاج سلع الاستهلاك، ومواد البناء، والإنتاج الزراعي. وقد يكون الإقليم كبيراً وضخماً، يحوي على إنتاج صناعي ضخم، وفيه قواعد بنائية جبارة، وموارد ضخمة، من المواد الخام، ومساحته واسعة، وفيه عدد كبير من السكان، وله طابعه الاقتصادي الخاص، وتتكامل القطاعات الإنتاجية فيه، كما تتكامل أجزاؤه.[2]
- **المستوى الوطني:** تشكل مجموعة الأقاليم الوطنية، قاعدة اقتصادية اجتماعية متكاملة؛ تدير التنمية في كامل الدولة، ضمن سياسة تحقيق التوازن بين الأقاليم، وتحقيق العدالة، في توزيع الدخول، وتوفير الخدمات، في ضوء الموارد الطبيعية، والبشرية لكل إقليم.[3]

المستوى الدولي: يحمي وينمي الدول الأعضاء ، في تجمعات اقتصادية، اجتماعية دولية: كالاتحاد الأوربي واتحاد دول المتوسط... الخ. وترعى الحكومات دولها، وولاياتها، وأقاليمها، في المستويات الأدنى؛ ويتم التعاون بين هذه الدول، من خلال أهداف داخلية: أهداف عامة، أهداف إقليمية، أهداف قطاعية؛ وأهداف خارجية. [4]

٢ ٠ ٤ ٨مناهج التقسيم الإقليمي

يتم تحديد الأقاليم، بالاعتماد على عدة مناهج، وطرق؛ قد تكون منفردة، أو متداخلة، منها: النماذج الاقتصادية، التقنية، المساحية للبنية الاقتصادية للإقليم، ودرجة تطورها الرأسي؛ ومنهج الموازين في دراسة تركيب التبادل السلعي بين الأقاليم؛ ومنهج المدخلات، والمخرجات؛ ومنهج المنظومات؛ و يتم

---

[1] حسن أمين الفتوى، 1982، مرجع سبق ذكره، ص 34-42

[2] حسن أمين الفتوى، 1982، مرجع سبق ذكره، ص42-43.

[3] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، 2006. مرجع سبق ذكره، ص28، ص30.

[4] أسعد معتوق. **تجربة الاتحاد الأوربي في التخطيط الإقليمي.** نقابة المهندسين، دمشق، 2006، ص8.

تصنيف الأقاليم على أساس الموقع الاقتصادي، وفق الأسس التالية:

- العلاقات البنائية السائدة، بين القطاعات الإنتاجية، وعناصر الإنتاج، والوحدات الإنتاجية؛ في القطاعات الإنتاجية، والاستهلاك، والادخار.
- العلاقات بين التكاليف، والعوائد؛ والمسافات البينية.
- خصائص أخرى: كالتوزيعات المهنية للقوى العاملة، الخصائص السكانية، الطبوغرافية، والأنماط المتجانسة للاستهلاك؛ وبناء على ذلك يتم تحديد مستوى التجانس (Homogeneous)؛ أو عدم التجانس الإقليمي (Hetero homogeneous)؛ فإنه يمكن التمييز بين نوعين من الأقاليم وهما:
  - متنوع، ولكن متجانس وظيفياً، ويدعى بالإقليم المفصلي (Nodal)؛ وهو يخطط، أو يوجه بموجب العلاقات بين المنطقة المركزية، والمناطق الهامشية.
  - متداخل من حيث الإنتاج السلعي، أو الخدمي، ويدعى بالإقليم النطاقي (Zonal)؛ وهو يتناول إنتاجاً متخصصاً، ولكن في مجال أوسع من الإقليم المفصلي (الأقاليم المستقطبة، المبرمجة، المتلامسة...).

- **الأقاليم المتجانسة (Homogeneity regions):** ومما يعزز من أهمية التجانس، أن بالإمكان تحديده بأساليب متنوعة وهي[1]:

- الأرقام القياسية المثبتة (The fixed index): باختيار مجموعة من المؤشرات، مثل: متوسط نصيب الفرد، من الناتج القومي الإجمالي، حجم تشغيل الأيدي العاملة، معدل التصنيع بالنسبة لمعدل الإنتاج الصناعي... الخ؛ بحيث يعطى وزن تحكمي، لكل رقم قياسي، خاص بهذه المؤشرات؛ بهدف تحديد وسط مرجح منفرد لكل إقليم؛ لملاحظة التجانس، حسب الأرقام القياسية المتشابهة.
- الأرقام القياسية المتغيرة (The variable index): بترجيح المؤشرات القياسية المعتمدة؛ لتعكس النشاطات المتناسبة(Proportional) لكل إقليم.
- الأسلوب العنقودي (The cluster method): بتشخيص التجانس، بين مجموعات التدفقات المتجانسة، لقطاعات، أو وحدات إقليمية ضمنية (Intra-Regional)؛ وتلك السائدة في أقاليم، أو وحدات إقليمية أخرى، لتشكيل مجموعات إقليمية متجانسة، لبعض المؤشرات: كالدخل، وذلك بحساب القيم المعيارية، من خلال التحليل العاملي؛ لإظهار التباين الإقليمي.[2]

- **الأقاليم المستقطبة (Polarized Regions):** ويضم وحدات اقتصادية، غير متجانسة؛ ولكنها مترابطة مع بعضها وظيفياً، وفق تدفقات تستقطب نحو المراكز المسيطرة، أو منها؛ وبذلك تكون التدفقات طردية، حسب حجم المركز، وقدرته على الجذب؛ وعكسياً، حسب المسافة منه؛ لتشكيل الأقاليم المستقطبة من: أقاليم المحور (Core Regions)؛ أو محاور التنمية (Axes of Development)؛

---

[1] Boudeville, J-R. Problems of Regional Economic Planning, Edinburgh University press, 1966, p.40

[2] وفاء عامر وآخرون. تحليل التباينات الإقليمية كمدخل لإعادة صياغة الهيكل القومي للأقاليم التنموية. القاهرة: المؤتمر العربي الإقليمي، 2000، ص 13.

التي تجمع مراكز حضرية متجاورة؛ تتعامل في علاقاتها الاقتصادية المتباينة، مع عواصم الأقاليم، أكثر من تعاملاتها مع قريناتها في الدولة؛ وينتج عن ذلك تدرج هرمي لدرجة الاستقطاب.[1]

- **الأقاليم المبرمجة (Programming Regions)**: أو تسمى التخطيطية؛ وتتحدد بالقرارات الاقتصادية، المتصلة بالتنمية، أو مجموع الاقتصاد الإقليمي، أو بتحول تكنولوجي، أو وفرة استثمارات كبيرة؛ بحيث يصمم الإقليم المبرمج، وفق أساليب وإمكانات التنفيذ؛ للوصول إلى الأهداف المنشودة.[2]
- **الأقاليم المتلامسة (Continuous Regions)**: مكانياً، ينظر إلى وجود أقاليم الدولة، البعيدة من المركز، أو وسط الدولة؛ لتقوم بوظائف معينة، ومن تلك: المدن الحدودية، المعزولة، عن التسلسل الهرمي المركزي؛ ذات الحركة السكانية، المرتبطة بالعملية الإنتاجية؛ لوجود شبكات النقل، والاتصالات، والخدمات المختلفة، وأسواق التصدير؛ أو الأقاليم غير المتلامسة، المرتبط وجودها، بالاستثمارات الكبيرة: كمشروعات التعدين؛ والتي تتشكل كجيوب معزولة، لها مواقعها المركزية.

٢ ـ ٤ ـ ٩ قياس التصنيف والتفاوت الإقليمي

- طريقة (**Wroclaw Taxanomy**): والتي قدمتها أكاديمية الاقتصاد، في بولندا؛ [3] وملخصها تجميع العناصر المتشابهة، الخاضعة للدراسة الاقتصادية، في جانبها الإقليمي؛ بإعادة توزيع، جميع تلك العناصر، حسب المؤشرات القطاعية، أو المكانية، أو المؤسسية أو الزمنية؛ بصيغ مختلفة، ومحددة في المسافات؛ بحيث يتم وضع مصفوفة المسافات، بأسلوب المصفوفة المتخالفة، ومن خلال إعادة تنظيم، نقاط التوزيع وبما يمكن من انتقاء أقصر المسافات، باتجاه عمودي؛ لترتيب المسافات في صفوف، من القيم الناتجة في المصفوفة السابقة؛ مما يمكن من توزيع المسافات، بين عدد متدرج من المجموعات؛ لتشكيل تدرج هرمي، أو غير هرمي.
- أساليب (**Wiliamson**): في تحديد التفاوت الإقليمي؛[4] وهي تعتمد على ثلاث مؤشرات، حسب السكان والقوى العاملة، ونصيب الفرد من الدخل القومي، بتطبيق ثلاث صيغ رياضية، هي:

الصيغة الأولى وهي المرجحة: $\left(Vw = \frac{\sqrt{(\Sigma i(Y1-Y)^2)\ \left(\frac{P1}{Pn}\right)}}{Y} \right)$

والصيغة الثانية المرجحة: $(\mathrm{Vuw} = \frac{\sqrt{\Sigma \mathrm{i}(\mathrm{Y1}-\mathrm{Y})^{\ 2}}}{\frac{\mathrm{n}}{\mathrm{Y}}})$

---

[1] Richardson, H.W, **Elements of Regional Economics**, Penguin sworth, 1973, p.76.

[2] محمد عبد الله الحبيس. **التصنيف الإقليمي والتفاوت الاقتصادي في البلدان النامية**. مرجع سبق ذكره، ص5.

[3] Topolski, J., **Towards as System of Human Resources Indicators for Less– Developed Countries**, P.A.C.Warsaw, 1972, p31-50.

[4] Williamson, G.; (**Regional Inequality and the Process of National Development**) in; J. Friedman and W. Alonso Regional Policy, MIT, Cambridge 1975, p.169 – 180

والصيغة الثالثة وهي مطلقة: $(Vmw = (\Sigma i\ |y1 - \ y|\ \frac{\frac{pi}{pn}}{Y})$

حيث إن:

Vw : معامل التباين المرجح.

Vmw : معامل التباين المطلق.

Vuw : معامل التابين غير المرجح.

Yi : متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الإقليم.

Y :متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للدولة.

Pi:سكان الإقليم (i).

PN: سكان الدولة.

N: عدد الأقاليم.

- معامل جيني لقياس التركز(**Gini Coefficient**): [1] وبموجبه افترض "لورنس" افتراضين أساسين، من خلال المنحني؛ الذي قام بتصميمه، وقام العالم جيني؛ بتطوير صيغة رياضية، لحساب مساحة المنطقة المحصورة بين منحني لورنز، وخط التماثل، إلى المساحة المحددة؛ وذلك بعدد من الخطوات المتسلسلة؛ للوصول إلى معامل جيني، والذي معادلته هي:

معامل جيني = مجموع التكرار الصاعد للتوزيع الفعلي – مجموع التكرار الصاعد المنتظم؛ مقسوماً على:

مجموع التكرار الصاعد للتوزيع المركز – مجموع التكرار الصاعد المنتظم

وبواسطة هذا المعامل، نستكشف التركز، ويتراوح المعامل بين الصفر، حيث لا يوجد أي تركز، ويكون مساوياً تماماً، ومتطابقاً مع الواحد الصحيح.

- **التحليل العاملي (Factor Analysis)**: حيث يمكن تحديد الأنماط المكانية، وكيفية توزيعها، حسب العلاقات القائمة بين المتغيرات، المرتبطة بالظاهرة المدروسة، لحساب مساهمتها في تفسير نسبة التباين، في العوامل المشتقة.
- **مقياس مجموع الترتيب(Sum of Rank Index)**: والذي يقوم على إنشاء مصفوفة بيانية؛ تمثل أسطرها الأفقية الأقاليم، أو أية ظاهرة، وتمثل أعمدة المصفوفة، متغيرات الدراسة.
- **التحليل العنقودي التجميعي(Cluster Analysis)**: الذي سبق الحديث عنه.
- **قرينة التوطن:** للوصول إلى تخصص الأقاليم، في الأنشطة الاقتصادية؛ من خلال تحديد الأهمية النسبية، للظاهرة الاقتصادية، في منطقة معينة، على مستوى الدولة.
- **قرينة التركز:** تقيس درجة تركز نشاط اقتصادي، في منطقة معينة؛ بمقارنة ظاهرتين، تتوزعان بدرجة مختلفة.
- **قرينة التخصص:** تقيس درجة، تخصص الموقع الصناعي، في إنتاج سلعة معينة، بالنسبة للإقليم،

---

[1] ناصر صالح ومحمد السرياني. **الجغرافية الكمية والإحصائية**. الرياض: مكتبة العبيكان، 2000، ص 242–248.

والدولة.

- **قرينة التنوع:** لقياس التنوع في الصناعة؛ بحيث تم تحديد عدد كل نشاط صناعي، وإيجاد النسب المئوية، والمجموع التصاعدي، للنسب المئوية المجتمعة؛ من أجل رسم المنحني.[1]

٢ ـ ٤ ـ ١ الغاية من التقسيم الإقليمي؛ الاقتصادي والطبيعي[2]

إن الهدف من التقسيم الإقليمي ، الطبيعي، هو: تحديد مشاكل الاستصلاح ، وتحسين الاستثمار ، العقلاني المتوازن للطبيعة ، ومواردها ، وظروفها المختلفة؛ في حين أن التقسيم الإقليمي الاقتصادي هو: قاعدة انطلاق أساسية، للتخطيط الإقليمي، والتخطيط الاقتصادي الوطني.

٢ ـ ٥ الأسس النظرية للتقسيم الإقليمي العمراني

إن أحد أنماط الإقليم الوظيفي، هو إقليم المدينة؛ والتي هي: عبارة عن مجموعة من الوظائف ، والخدمات؛ التي تشغل أنسب المواقع ، بالنسبة لحيز فراغي معين ، من حيث سهولة الاتصالات ، وممارسة نشاطات السكان؛ والتي تسمى: ظهير المدينة ، أو منطقة نفوذ المدينة (Tributary Area) ؛[3] وإن تحديد معالم هذا الإقليم؛ يتصل اتصالاً وثيقاً بأغراض التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والعمرانية ، والطبيعية ، والبيئية ؛ التي تقدمها هذه المدينة، والذي يختلف، باختلاف ظهيرها من جهة؛ وحجم المدينة ، وعدد سكانها ، وتنوع الخدمات التي تقدمها. وقد يمتد ظهيرها ليشمل الدولة بأكملها: كالقاهرة ،وباريس (سابقاً)؛ حيث يعتبر هذا الظهير، هو البعد المكاني ، لعدد من المشكلات؛ التي يتطلب إيجاد حل لها في نطاقه؛ كما انه يمثل البعد المكاني، لعدد من المصالح المشتركة؛ وتختلف مساحة الظهير، باختلاف كثافة المدن، والتجمعات العمرانية التابعة، وتوزيعها، من حيث: الاكتظاظ، والتخلخل ؛ وكذلك بحسب العوامل الطبيعية ، وتضاريس هذا الظهير. وتعتبر **نظرية قانون الجاذبية بين تجمعين عمرانيين، المعدلة بنظرية التعادل عند انقطاع الحركة**؛ والتي سبق ذكرها في الفقرة 2-2-1 هي من أفضل الطرق، لتحديد ظهير المدن.

إن الشكل العام، لإقليم المدينة الوظيفي، هو الشكل الدائري، أو ما يقاربه؛ لتوسط المدينة مركزه، في تقديم الخدمات، وقد أو ضح ذلك "فون تينن" (Von Thunen)؛ في عام 1826؛ حيث عبر عن نشأتها، بصورة مثالية: بأنها مساحة مستوية، متجانسة ، من الأرض، وتأخذ مركزاً، لها وتنمو على شكل حلقات متداخلة ؛ تمثل أنواعاً من استعمال الأراضي فيها. في حين أن" فالتر كريستالر" W.Christaller؛ أوضح أن أقاليم المدينة، تأخذ شكلاً سداسياً، كما أوضحنا سابقاً في نظرية المكان المركزي؛ إلا أن الناحية النظرية تختلف عن الواقع، فالتضاريس، وتطور وسائل المواصلات: كالحافلات، والسيارات، وغيرها من العوامل الأخرى؛ التي تلعب دوراً أساسيا، في تحديد شكل منطقة نفوذ المدينة.

ووضع "ديكسون" (R.Dickinson)؛ ثلاثة مؤشرات أساسية؛ لتحديد الإقليم الوظيفي للمدينة، وهي: التسويق

---

[1] صفوح خير ،2000، مرجع سبق ذكره، ص147-164

[2] حسن أمين الفتوى،1982، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3] صلاح الدين بحيري،1994، مرجع سبق ذكره، ص 37

(Marketing)؛ والمرور العابر (Trough Traffic)؛ والإدارة، أو مراكز الخدمات. وبتحليل أحد هذه المؤشرات إحصائيا، بشكل منفرد، أو تحليلها مجتمعة، لتحديد خصائص هذا الإقليم، وعلاقاته المكانية، وأماكن توقع الخدمات.

كما أن "أولف" (Olaf Boustedet)؛ من دراسته لحركة الناس؛ بين أرجاء إقليم المدينة، والمركز؛ باستخدام وسائل النقل المتوفرة، للوصول إلى أماكن الخدمات: كانتقال العملاء إلى الأسواق، والمسارح، ودور اللهو، والمراكز الصحية، والعمالة: من وإلى مقرات العمل، بين أن هذه المؤشرات، هي: أبرز خصائص الإقليم؛ والتي على أساسها يمكن تحديده.

كما أن (Park) و (Newcomb)؛ قاما بدراسة تضمنت عشرين مدينة أمريكية؛ تم من خلالها، تحديد الظهير، على أساس توزيع الصحف اليومية الصباحية؛ وتم تحديد الفواصل، عند نقاط التحول؛ حيث يسود توزيع صحيفة على الأخرى؛ وتبين أن هذا التوزيع؛ يتفق مع توزيع كثير من النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية: كتجارة الجملة، وحركة الأشخاص؛ ولكن يعيب هذه الطريقة أمرين: أولهما– أنه لا يمكن تعميمها على كافة المدن وأقاليمها، واعتبارها مقياساً؛ حيث قد لا تتوفر، صحيفة يومية محلية، في مدينة ما، وكذلك، أن انتشار الصحيفة له علاقة بأمور أخرى؛ تتعلق بنشاط الموزعين، وقوة الإعلام، لهذه الصحف، والمادة المنشورة.

وكذلك استخدمت مجموعة من الخدمات، والوظائف لمراكز المدن؛ في تحديد الظهير للمدن: كالنقل، والاتصال، وأماكن نشوء الرحلات بالسكك الحديدية؛ وفي مجال الصناعة، استخدم عناوين مدراء الشركات، والمصانع الكبرى، كتعبير عن توزيعها في الظهير، وجمعت على خريطة موحدة؛ وأتخذ البعد المتوسط فيها، كفاصل لمنطقة النفوذ بين المدن، أو بمعنى آخر الحد الفاصل بين أقاليمها.[1] والتي سبق وأن تم توضيحها بالفقرة (2–2–1)

طريقة تحديد مدى نفوذ المدينة

إن "فوست" أول من أكد على أهمية المدن الكبرى، كعواصم إقليمية؛ تستقطب مساحات من الأراضي المحيطة، التي تدور في فلكها (في كتابه أقاليم إنكلترا)؛ حيث وجه النظر، إلى ضرورة إعادة تقسيم البلاد، على أسس إقليمية، سليمة؛ وقد لخص "فوست" أسس التقسيم الإقليمي، في ستة مبادئ، هي:[2]

- ينبغي أن لا تدخل الحدود ، في حركة السكان ، ونشاطهم اليومي ؛ فلا تفصل بين مكان العمل ، والسكن؛ وأن تتبع خطوط، أو مناطق تخلخل السكان، لا تكاثفهم.
- ينبغي أن يكون لكل إقليم، عاصمة حاسمة؛ تكون مركزاً للحياة الإقليمية، وتتوسطها؛ ليسهل الوصول إليها.
- ينبغي لأصغر منطقة؛ أن تكون من الحجم؛ بحيث تبرر الحكم الذاتي (المحلي).
- لا ينبغي لأي منطقة؛ أن تكون من الضخامة، في عدد سكانها؛ بحيث تسيطر على الدولة، ومقدراتها.

[1] صلاح الدين بحيري، 1994، مرجع سبق ذكره، ص 36–40

[2] صفوح خير،2000، مرجع سبق ذكره ص 25

– ينبغي للحدود؛ أن تتبع خطوط تقسيم المياه، لا مجاري الأنهار، ولا أن تقطع الوديان.

– ينبغي للتقسيم، أن يحترم المشاعر الإقليمية، والتقاليد المحلية.

درجات التقسيم الإقليمي العمراني

إن كل إقليم، يشكل وحدة إدارية، اقتصادية، اجتماعية، عمرانية؛ مهما كان حجمه صغيراً، أو كبيراً؛ حيث توجد عدة مراتب من المدن الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، والمدن الكبرى؛ ولكل منها وظيفة مكملة للأخرى؛ وكذلك توجد عدة مراتب، من الأقاليم الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة؛ وتدخل أقاليم المدن الأصغر ضمن أقاليم المدن الأكبر.[1]

علاقة التقسيم الإقليمي بالتخطيط الإقليمي

ارتبط التقسيم الإقليمي، بشتى أنواعه (طبيعي،اقتصادي، اجتماعي، عمراني، بيئي،...الخ)؛ بالتخطيط الإقليمي، حيث إن نظريات التقسيم الإقليمي، هي جزء من نظريات التخطيط الإقليمي.

تتضمن الخطط الإقليمية، التقسيم الإقليمي؛ كشرط ضروري، لتطوير القوى المنتجة، وتطوير اقتصاد الأقاليم، وتنظيم العلاقات الإنتاجية بين الأقاليم، وامتاز وضع الخطط الإقليمية بما يلي:

– ظهور المنهج الإقليمي في إدارة وتخطيط الاقتصاد.

– تدعيم اللامركزية ودعم الإدارة المحلية.

– تأمين الاقتران العقلاني، للتخطيط القطاعي، والمكاني(توطين الخطة مكانياً).[2]

التخطيط الإقليمي، هو تفصيل للخطة الوطنية العامة؛ حيث إن الخطة الوطنية، تنقسم إلى مفردات، أو عناصر، يطلق عليها قطاعات (كهرباء، مواصلات، خدمات، زراعة وتعدين...)؛ فإن القطر، ينقسم بدوره إلى أقاليم متمايزة أي إن الخطة الوطنية هي عناصر التنمية وأقاليم الدولة هي موضوعها فالتقسيم الإقليمي ليس مجرد وضع خطط مكانية لعناصر الخطة الوطنية أو مجرد استحالة تناول القطر كله بالتخطيط دفعة واحدة، بل أيضاً لأن بقاع الدولة الواحدة تتفاوت من حيث إمكانياتها، ومن حيث مدى حاجتها إلى التنمية، ومن ذلك يقال إن التخلف معيار نسبي، يشمل مناطق في الدولة الواحدة دون غيرها من المناطق في نفس الدولة.[3]

- **نستنتج مما سبق**

– يوجد عدة أنواع من التقسيم الإقليمي (طبيعي، اقتصادي، اجتماعي، عمراني...)؛ قد يكون بسيطاً، يعتمد على عنصر تجانس وحيد، أو قد يكون مركباً؛ وقد يكون وظيفياً، أو تخطيطياً؛ وقد يستند تقسيم الأقاليم، على أسس النشاطات البشرية؛ بهدف التنمية فيصبح إقليماً تنموياً معقداً.

– كلما زادت الأسس، المتبعة في تصنيف، وتقسيم، وتحديد الأقاليم؛ كلما صغر حجمها، وزاد تعداداها، وقلما تكرر نوعها.

---

[1] حسن أمين الفتوى،1982، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] مرجع سبق ذكره،1982، ص 45–49

[3] صلاح الدين بحيري،1994، مرجع سبق ذكره، ص 21

- هناك عدة مناهج ، للتقسيم الإقليمي؛ تختلف حسب نوع ، وأسس التقسيم المتبعة ، في تقسيم وتحديد الأقاليم. وإن منهج نظرية المعلومات العامة؛ يمكن تطبيقها على كافة أنواع التقسيم الإقليمي البسيط ، والمركب، والتنموي المعقد.

٢ ٠ ٦ الخلاصة

تعد عملية التقسيم الإقليمي(الإقليمية)، عملية شاقة؛ وفق معطيات التجانس، والتباين المطلوب، في كل إقليم، أو بمعنى آخر؛ وفقاً لآليات التوحد الإقليمي، والتكامل الوظيفي، والتكافل الإقليمي؛ فعملية الأقلمة، لا تعتمد على المتغيرات البسيطة؛ التي تنتج لنا أقاليم وظيفية، تخصصية، مثل: الأقاليم الطبيعية، أو الاقتصادية، أو أقاليم اجتماعية، أو أقاليم عمرانية ، فمثل تلك الأقاليم ؛ لإعطاء صورة عامة، لأي منطقة قيد الدراسة، وفقا لطبيعة الموضوع. بل تعتمد على مجموعة من البيانات التراكمية، والمركبة، لعناصر الدراسات التخطيطية الإقليمية الشاملة، وتفاعلها مع الأمكنة، والأقاليم، والنشاطات البشرية؛ مشكلة علاقات تنموية.

إن تقسيم الدولة، إلى أقاليم لتحقيق أغراض محددة، ومطلوبة، ذات صلة بالبعد التنموي الشامل: كوظيفة في تحديد العلاقة ما بين الأقاليم؛ لاستكشاف التباين بين أقاليم الدولة ، وتحديد درجة التفاوت ؛ لسد الفجوة بين أقاليم الدولة وتقسيم الدولة، على أساس إيجاد أقاليم متكاملة؛ سيقلل من الفروق، بين الأقاليم.

إن التقسيم الإقليمي، لن يستمر إلى ما لا نهاية؛ لكن عنصر التجانس ، بين الأنشطة الاقتصادية، يعتبر أدق في تقسيم أقاليم الدولة؛ لأن التخطيط الإقليمي، يمثل إمكانية ربط تمركز النشاطات الاقتصادية؛ لتتوافق مع التقسيمات الإقليمية ، وإظهار القدرات التنموية، وربط التباين الإقليمي ، داخل الدولة ، على أساس من التكاملية الاقتصادية، في الاقتصاد الإقليمي؛ لتحقيق النتائج، والأهداف المحددة، وبذلك فإن التفاوت الإقليمي في الدول النامية ، سيتحول كما هو الحال، في اقتصاديات الدول المتقدمة؛ لا أن يبقى عبءاً، على اقتصاديات الدول النامية؛ وبالتالي يشكل نتائج سلبية على مجتمعاتها ، وعدم الاستفادة من القدرات الكامنة فيها.

٢ ٢ صياغة الأقاليم التنموية المعتمدة في البحث

الباب الثاني: يتناول هذا الباب مؤشرات التنمية الإقليمية، عناصر تقنية المعلومات، المستخدمة في صياغة الأقاليم التنموية.

٢ ٢ ١ مؤشرات التنمية الإقليمية

ما الخلفيات المعلوماتية والإحصائية التي يرتكز عليها تحديد الإقليم؟! ما هي المؤشرات؟ هل هي أنواع متباينة؟ ما هي مؤشرات التنمية الإقليمية؟

- **الخلفية النظرية**

أدت الثورة الرقمية؛ إلى زيادة حجم البيانات، والمعلومات المتاحة للاستخدام، في مستويات قياسية، لم تشهدها البشرية من قبل؛ مما تطلب وضع آليات، وتحديد نقاط، ومستويات مرجعية؛ وبناء المؤشرات، من البيانات الخام؛ حتى يسهل استخدامها، وتبويبها، وتصنيفها، وتحليلها، ومقارنتها؛ وبالتالي تحديثها، وتطويرها، وتحسينها؛ بالإضافة إلى تقديم المؤشر، إلى وصف واضح، ومناسب وبسيط؛ فإن عليه أن يقيس الظاهرة، والتغيرات التي تطرأ عليها؛ والتي تهم عدداً كبيراً من المعنيين، والمهتمين في ذلك المجال.

إن أهم الخصائص ؛ التي يجب أن يتميز بها المؤشر : أن يكون ذا صلة بالسياسات ، وذا طابع محدد، وصحيح، وموثوق، وحساس، ودقيق؛ وقابلاً للقياس وسهل الاستخدام؛ وفعالاً من حيث التكلفة؛ وأنه ملائم، قادر على تلخيص المعلومات، دون أن يؤذيها؛ قابلاً للتنسيق، والبناء؛ وبما يسمح بإجراء مقارنات: دولية ووطنية، وإقليمية. كما يجب أن يخدم المؤشر، تنفيذ أنشطة مختلفة، مثل: قياس المسافة، بالنسبة للأهداف الموضوعة؛ تحديد المشاكل، والحالات غير المقبولة؛ الاستجابة لاهتمامات السياسيين؛ واستجواب النتائج الناجمة عن استخدامه، ومقارنة قيمته، بقيم مرجعية؛ وبقيمته نفسه، خلال فترات زمنية مختلفة.

وتوظف هذه المعلومات في مجالات التخطيط؛ والبحث، والدراسة، والتقييم؛ وإجراء المقارنات، ووضع السياسات. ويعتبر بناء المؤشرات، أحد أهم الاستخدامات؛ لبناء قواعد البيانات، ومعالجتها في البرامج الحاسوبية المختلفة.

٢ ٢ ٢ المؤشرات/ المشعرات

تمنح ثمة، واقعة ما، تأشيراً؛ وتبعا لذلك، تشكل مؤشراً؛ حينما يمكن استخلاص انتماء واقعة أخرى ، إلى نوع آخر مقنن ؛ وبالضبط من خلال ، ملاحظة انتمائها، إلى نوع هو عينه مقنن . (لون السماء والصياد والبحر)

ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع، من المؤشرات:

- **المؤشرات العفوية:** هي المكونة من الوقائع ؛ التي تمنح تأشيراً ؛ دون أن تكون منتجة لهذا الغرض . سواءً تعلق الأمر بالوقائع الطبيعية، أم الوقائع التي ينتجها الإنسان، بكيفية لا إرادية، أم بقصد آخر ؛ غير الذي يشير إلى شيء معين (يشكل لون السماء، الذي يشير للصياد ، على حالة البحر غداة يومه

مؤشراً عفوياً؛ ما دام الأمر، يتعلق بواقعة طبيعية).

- **المؤشرات العفوية المغلوطة:** تعتبر الأقل أهمية، من الأخريات، ومع ذلك يجب أخذها بعين الاعتبار؛ من أجل تحديدها أكثر فأكثر. وتنتمي إلى هذه الفئة: الوقائع المنتجة عمداً؛ لتمنح تأشيراً، كما لو أنها إذا أردنا تحقيق هذا الهدف ؛ لم تنتج بتاتاً ، قصد منح هذه التأشيرات. فهي إذن بهذه الكيفية ؛ تعتبر مكونا للمؤشرات العفوية؛ (اللكنة، وعلاقتها بالمتكلم سواء كان أجنبياً أم لا).
- **المؤشرات القصدية:** وهي المكونة من الوقائع ؛ التي تمنح التأشيرات المنتجة عمداً؛ والتي لا تبلغ هذا الهدف إلا بشرط تعرفنا على أنها منتجة لبلوغه؛ (إشارة ممنوع المرور).[1]

[1] ل ج .لوي بريطو ، **سيميولوجيا التواصل**. ترجمة د.عبد السلام فزازي، أغادير– المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007 ، ص1.

الفصل الرابع

الملامح الرئيسة للأقاليم التنموية

(الناتجة عن البحث التطبيقي)

4-1 الملامح الرئيسة للأقاليم التنموية

4-2 نظرة عامة عن التنمية في الأقاليم

٤ + الملامح الرئيسة للأقاليم التنموية

بناءً على ما تم دراسته في الفصل الثالث من هذا البحث، من بناء مؤشرات التنمية، وتركيبها، واستخلاص مؤشر التنمية الشاملة المستدامة، الذي يمثل خلاصة الوضعية الانتقالية، لمسار التنمية المعقد؛ الذي يشهده المجال الوطني بأشكال التوتر المتعايشة فيه، وبالتناقضات السائدة فيه، وبالحركة التنموية المتولدة عنه؛ تم تصنيف هذا المؤشر، واستخلاص أربعة بدائل؛ لصياغة المجال الوطني، إلى أقاليم تنموية، واختيار بديل مرجح، تم اعتماده في تحديد الأقاليم التنموية، حيث جاء ليؤكد على مفهوم التنمية الشاملة المستدامة؛ وتجسد ذلك في الملامح الرئيسية للأقاليم المقترحة؛ والتي يمكن أن تشخص هذه الأقاليم تنموياً فيما يلي:

٤ + ١ + إقليم الساحل

يقع الإقليم بين تركيا في الشمال، ولبنان في الجنوب، على ساحل شرق المتوسط، ويتألف من محافظتي اللاذقية وطرطوس، تبلغ مساحته الإجمالية (4383) كم2، ويبلغ عدد سكانه (1580296) نسمة؛ تعتبر مدينة اللاذقية عاصمة للإقليم؛ وهي الميناء الرئيسي في سورية، كما تعتبر طرطوس ميناءً جديداً للنقل البحري إلى الأقاليم الأخرى، وإلى الدول المجاورة، ويملك الإقليم طبيعة جغرافية متنوعة، تمتاز بمناخ متوسطي.

- **الموارد الطبيعية والبيئية**

يحوي الإقليم على أراض زراعية تعادل 53 ٪ من مساحته، أي حوالي 233600 هكتار، وتندر مساحة المروج والمراعي حيث تعادل 1,2٪ من إجمالي مساحة الإقليم، ويحوي الإقليم على غابات تعادل حوالي 27٪ من مساحته. إن الإقليم غني بمصادر المياه ويعود ذلك لطبيعة تكوينه الطبوغرافي، والجيولوجي؛ ففيه العديد من الأنهار التي تستمد مياهها من الجبال الشرقية، والتي تستخدم في ري أراضي الإقليم، وتتواجد معظم الينابيع على الحدود الإدارية بين محافظتي طرطوس واللاذقية.
يوجد محمية بيئية طبيعية في المنطقة الجبلية في اللاذقية بمساحة 5000 هكتار على ارتفاع 1800 م فوق سطح البحر، ومحمية بحرية جنوب رأس البسيط.

- **الموارد الاقتصادية والاجتماعية**

يمتاز الإقليم بزراعاته المختلفة؛ من الحمضيات، والزيتون، والمحاصيل، كدوار الشمس، والقمح والخضراوات في البيوت البلاستيكية؛ وإن تربية المواشي قليلة لقلة الأراضي الرعوية فيه، عدد الأغنام يعادل 2٪ من إجمالي الأغنام في سورية، يقوم الصيادون بصيد السمك وبيعه في الأسواق المحلية.
إن الصناعات الغذائية المتواجدة في الإقليم ضئيلة، ولا تفي بالغرض المطلوب؛ حيث يوجد معمل لعصير البندورة في جبلة، وبعض معامل عصير الحمضيات في اللاذقية، كما يتواجد بعض معاصر الزيتون الصغيرة، ومعمل للتبغ، ومعمل لقضبان الحديد ودرفلته ويعتمد على المواد الأولية المستوردة.
يملك الإقليم موارد سياحية جيدة؛ حيث يوجد منتجعات شاطئية مثل: المنارة في طرطوس، والشاطئ الأزرق في اللاذقية، ويوجد العديد من المواقع الأثرية القيمة في الإقليم، مثل: مدينة أوغاريت، وقلعة صلاح الدين، وقلعة صافيتا، وقلعة المرقب، وجزيرة أرواد.

تناقص نمو عدد السكان في الإقليم وأصبحت نسبة النمو في إحصاء 2004 حوالي 1,7٪ ، والهجرة إلى خارج الإقليم محدودة، واستقبل الإقليم بعض المهاجرين من حماة وحمص وريف دمشق ودمشق، وبشكل محدود أيضاً. إن عمر العمل في الإقليم هو الأعلى على المستوى الوطني حيث يبلغ حوالي 65 سنة كما إن نسبة السكان دون عمر 14 عاماً هي أقل من 30٪ ، إن البطالة في الإقليم تشكل حوالي 25٪ من قوة العمل.

- **الموارد العمرانية**

يرتبط الإقليم مع الأقاليم الأخرى بشبكة وصل واتصال متنوعة وذات فعالية جيدة فيوجد فيه مطار دولي وشبكة سكك حديدية؛ وشبكة طرق رئيسية تربطه بالإقليم الشمالي عن طريق اللاذقية أريحا، ومع الإقليم الأوسط عن طريق طرطوس حمص.

تتواجد أكبر منطقة حرة في ميناء اللاذقية بمساحة 75 هكتاراً؛ ويدعم المرفأ 1700 م ط من الأرصفة، ووحدات تخزين وتبريد بمساحة 90000 م2، وصوامع حبوب بسعة 35000 طن من الحبوب، وكذلك يوجد منطقة حرة وصوامع حبوب في ميناء طرطوس أيضاً.

يوجد في الإقليم جامعة حكومية (تشرين) وثلاث جامعات خاصة في اللاذقية و بانياس والقدموس.

- **نقاط الضعف (أوجه القصور)**

- إن محدودية الأراضي الزراعية تقلص الفرص للتوسع في التنمية الزراعية.
- ضعف تسويق المنتجات الزراعية وخاصة الحمضيات.
- تلوث بيئي ناجم عن تصريف المخلفات الصلبة والسائلة لمعاصر الزيتون، وعدم إنجاز: محطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومكبات النفايات الصلبة في الإقليم ووضعها موضع الاستثمار.
- تدهور موارد الأواسط البيئية الساحلية نتيجة عدم توظيف الشريط الساحلي المستملك من قبل وزارة السياحة، وبعرض 300 م من السبعينات وحتى الآن لعدم وجود سياسات وخطط واضحة مما أعاق الاستخدام الفعال وإدارة المناطق الساحلية.
- عدم وجود مناطق صناعية للصناعات القائمة، وعدم توفر المرافق والبنى التحتية اللازمة لها، لتجعل منها قوة اقتصادية منافسة واعتماد بعض هذه الصناعات على المواد الأولية المستوردة؛ مما يجعلها عرضة لانتكاسات صناعية نتيجة نقص المواد الأولية.

- **نقاط القوة (الإمكانات المتاحة)**

- إمكانية توسيع وتنمية زراعة خضراوات البيوت البلاستيكية، في أسفل المنحدرات في الوديان المحمية شتاءً من الصقيع؛ مع تأمين خدمات النقل جواً، لمثل هذه الزراعات لقيمتها الاقتصادية في فصل الشتاء.
- تنمية الصناعات الغذائية للتغلب على مشاكل تسويق الحمضيات عن طريق تحويله إلى عصير مع قيمة مضافة، وكذلك التنويع في زراعة محاصيل البيوت البلاستيكية الشتوية التي تساهم في تنمية تلك الصناعات.

- ضرورة تطوير الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة، شريطة أن تكون ضمن المناطق الصناعية المجهزة بمحطات معالجة الصرف الصناعي ومرافق إدارة النفايات الصلبة.
- إن تطوير السياحة مرهون بتخطيط استراتيجي، وتنشيط تسويقي، والاعتماد على الدورات السياحية المتعددة من خلال ربط السياحة بالسوق المحلي والعالمي بالاعتماد على التخطيط الاستراتيجي.
- إن تطوير وتجميل كل من مدينتي اللاذقية وطرطوس والمدن الساحلية له الأثر الأكبر على تنشيط السياحة، وخاصة العناية بالشوارع وممرات المشاة والحدائق والساحات وزراعتها وتطويرها ضمن مفهوم جمالية المدن السياحية.
- تتراوح قيمة مؤشر التنمية الإقليمية الشاملة المستدامة في الإقليم بين(9–10) وهي أعلى درجات التنمية الإقليمية في المجال الوطني، ولا يوجد تفاوت يذكر في مناطق الإقليم رغم وجود تفاوت بين الشمال والجنوب، كما هو موضح في الشكل (4–1) والجدول (4–1).

٤ + ٢ الإقليم الشمالي:

يتألف الإقليم الشمالي من محافظتي حلب وإدلب، تبلغ مساحته الإجمالية (25508) كم2،عدد سكان الإقليم (5304000) نسمة تعتبر مدينة حلب هي عاصمة الإقليم الوظيفية، يحد الإقليم من الشمال تركيا ويتصل مع الإقليم الساحلي بطريق أريحا–اللاذقية، ويمر في الإقليم شبكة خطوط حديدية تصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب إضافة إلى الطرق السريعة والدولية؛ ويملك الإقليم طبيعة جغرافية متنوعة فالمناطق المرتفعة في إدلب هي مناطق اصطياف باردة شتاء معتدلة صيفاً، والمناخ في حلب مداري يمتاز بصيف حار وشتاء بارد.

- **الموارد الطبيعية والبيئية:**

يحوي الإقليم على أراض زراعية تعادل 63 ٪ من مساحته ويوجد حوالي 20000 هكتار قابلة للتنمية الزراعية، وتبلغ مساحة المروج والمراعي حوالي 10٪ من إجمالي مساحة الإقليم ويحوي على غابات في الجزء الغربي منه في محافظة إدلب تعادل حوالي 6٪ من مساحة الإقليم؛ يستفيد الإقليم من مشروع مياه الفرات في محافظة حلب، وتستفيد محافظة إدلب من مشاريع سدود المياه المقامة على نهر العاصي.

- **الموارد الاقتصادية والاجتماعية:**

يمتاز الإقليم بزراعة الفستق الحلبي وتشكل نسبة 57,5٪ من إنتاج القطر، والزيتون 57,7٪ والكرز والمشمش، والخوخ والرمان وغيرها.

ويشكل إنتاج محصول القمح 23٪ من إنتاج القطر والشعير 42٪، والعدس42٪، والبطاطا 51,3٪ والقطن 20٪ ، والشوندر السكري 29,8٪ ؛ كما أن محدودية الأراضي الزراعية تعكس العدد القليل للأغنام حيث تشكل نسبة 19,2٪ من إجمالي أغنام سورية.

يوجد 168532 منشأة صناعية في الإقليم تتركز معظمها في مدينة حلب ، تشكل 28,1٪ من إجمالي الصناعات في سورية؛ وتركز على صناعة النسيج، وملحقاته إضافة لصناعات أخرى، مثل: صناعة

السيراميك، ومواد البناء، والاسمنت، والحديد، والألمنيوم، وصناعة دباغة الجلود؛ وتحوي مدينة إدلب على معمل للسكر، والعديد من معاصر الزيتون.

إن الإقليم غني بالمواقع الأثرية فهو من أقدم المواقع المأهولة في سورية؛ ويعود بعضها إلى ما قبل الميلاد، فمدينة إيبلا في إدلب، وقلعة حلب والجامع الأموي، والمدينة القديمة– التي تعتبر ثالث أهم مدينة في العالم الإسلامي– ووادير سمعان، وعين دارا في وادي عفرين؛ كما توجد آثار رومانية في البارا، وسرجيلا في إدلب، كما ينظم سنوياً مهرجانات في مدينة حلب، وإدلب حيث ينظم مهرجان طريق الحرير.

تعتبر محمية سبخة الجبول (أراضي نصف رطبة مالحة) من أهم المحميات؛ لما تحويه من طيور، ونباتات مقاومة للملوحة، وهي مسجلة في اتفاقية رامسار؛ كما يوجد ينابيع كبريتية في منطقة حمام الشيخ عيسى، ومنتجعات سياحية في جبل الأربعين، ومنتجعات صيفية في مدينة أريحا.

لقد تناقصت وتيرة النمو السكاني في الإقليم حيث بلغت نسبة النمو السكاني 3,2٪ لم يلاحظ أي هجرة داخلية في حلب على وجه الخصوص بينما تلقت إدلب بعض الهجرات الداخلية من مدينة دمشق، ومحافظة ريف دمشق، وهاجر بعض سكان ادلب إلى المحافظات الجنوبية، مثل: السويداء، ودرعا، بالإضافة إلى مدينة دمشق خلال نفس الفترة.

إن نسبة عمر العمل في الإقليم هي 54,5 سنة وهو أقل من المعدل الوطني والذي يبلغ 55.3 سنة وهو ما يعكس هجرة الريف إلى المناطق العمرانية ضمن الإقليم للبحث عن فرص عمل أفضل بسبب الانتشار الواسع للفقر في المناطق الريفية؛ حيث إن مؤشر الفقر في الإقليم هو 17,7٪ وهو أعلى من المعدل الوطني البالغ 11,4٪ حيث يبلغ في حلب 19.9٪ وفي ادلب 9.81٪ للأعوام 2003–2004 وهو أقل من المعدل الوطني والذي يبلغ 11.4٪.

- **الموارد العمرانية**

يمر في الإقليم شبكة خطوط حديدية تصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب إضافة إلى الطرق السريعة والدولية؛ ويتصل مع الإقليم الساحلي بطريق أربحا اللاذقية، يخدم الإقليم مطار حلب الدولي.

تم تطوير مدينة شيخ نجار الصناعية؛ وشملت مناطق للصناعات الغذائية، والهندسية، والنسيجية، ومنطقة خضراء تعادل حوالي ربع مساحة المدينة الصناعية البالغة 4200 هكتار، وسوف يتم استجرار المياه الصناعية اللازمة لهذه المدينة من بحيرة الأسد؛ ويتم حالياً إنشاء منطقة حرة على الحدود الشمالية مع تركيا لتساهم في التنمية الصناعية الداعمة للمدينة الصناعية في شيخ نجار.

- **نقاط الضعف (أوجه القصور)**

– تربية المواشي في الإقليم تواجه صعوبات نتيجة الأراضي المحدودة للمراعي والمروج.
– تآكل المناطق الزراعية في الإقليم نتيجة النمو السكاني والصناعي (حول مدينة حلب).
– وجود عوائق للتنمية العمرانية في الإقليم وخاصة في مدينة حلب حيث يوجد ضمن مخططها التنظيمي مناطق عمرانية ريفية متخلفة ومناطق للسكن العشوائي ومشاكل لتلوث الهواء من وسائط النقل والاختناقات المرورية والازدياد في عدد السكان والعمران والصناعة.

- يعاني الإقليم في محافظة إدلب من تلوث بيئي ناجم عن تصريف المخلفات الصلبة والسائلة لمعاصر الزيتون.
- ويواجه التطور السياحي فيه في محافظة إدلب من صعوبات ومحددات؛ بسبب قلة المنشآت السياحية، حيث يوجد فيها فندق واحد بأربع نجوم.

- **نقاط القوة (الإمكانات المتاحة):**

- يملك الإقليم في محافظة حلب مقومات صناعية قوية، نظراً للصناعات الهامة المتوضعة فيها، ولموقعها الاستراتيجي مع شبكة الطرق المحورية، وسيطرة صناعة النسيج الموجودة فيها بناءً على المواد الأولية المستوردة بما فيها الخيوط، والألياف بالإضافة لإنتاج القطن المحلي وقد تأسست مؤخراً صناعة الحديد والألمنيوم لإنتاج مواد منتج نهائي يستخدم في الأسواق المحلية؛ كما أن توسع هذه الصناعات سيتم بناءً على زيادة حجم المواد الأولية المستوردة والمنقولة من مرفأ اللاذقية والمناطق الأخرى.
- تقدم المدينة الصناعية الجديدة في الشيخ نجار أراض أكثر ملائمة للصناعات مع البنى التحتية الأساسية خارج مركز المدينة لتجنب المشاكل العمرانية والبيئية.
- ضرورة تطوير البنية التحتية في الإقليم وخاصة في مدينة حلب، من أجل تطوير الخدمات ذات الصلة، لتلائم متطلبات التطوير في مدينة شيخ نجار الصناعية.
- إن خلق فرص العمل في قطاع الخدمات المتممة للمدينة الصناعية سوف يساهم في مكافحة الفقر المنتشر في الأرياف المحيطة بحلب.
- إن تطوير وتنمية السياحة يجب أن ينطلق من خطط وإستراتيجيات متكاملة للإقليم ككل؛ وذلك بالاستفادة من المواقع الأثرية الأساسية المتواجدة فيه، واستثمار البيئة الطبيعية الهادئة والنظيفة، والمناخ المتنوع في غرب الإقليم، ومن المعطيات الطبيعية المتواجدة فيه، كسبخة الجبول، وسد تشرين والمياه المستجرة من بحيرة الأسد؛ والتي تساهم في تنويع السياحة بفعالية، وتعطيها فرصاً أكثر قوة.
- تطوير البنى التحتية في الإقليم يجب أن يكون جزءاً مهماً من إستراتيجية التنمية، التي ستكون لها الأثر الأكبر على التنمية السياحية فيه؛ كتجميل المدن، وتطوير نقاط الوصل والاتصال(تطوير مطار حلب لاستقبال السياح العالميين مباشرةً لتفادي السفر والوصول إليها براً)؛ وكذلك توظيف السياحة البيئية التي ستفتح بوابة جديدة للسياحة، مثل سبخة الجبول.
- يمتلك الإقليم مقومات للسياحة الريفية مع مناظر خلابة غنية بالبساتين، والجبال بالإضافة للمواقع الأثرية والمنتجات المحلية واليدوية وأطباق المأكولات الريفية (مثل اللحم بالكرز الذي تشتهر به أريحا)؛ التي يمكن أن تتطور وتستثمر كمنتج جذب سياحي وذلك من خلال مشاركة المجتمعات المحلية التي هي شرط أساسي من أجل تنمية سياحة ريفية مستدامة.
- تتراوح قيمة مؤشر التنمية الإقليمية الشاملة المستدامة في الإقليم بين 6-8 ويأتي بالمرتبة الرابعة في قوة النمو الإقليمي على المستوى الوطني؛ ويبين الشكل (4-1) والجدول (4-1) أن هناك تفاوتاً في التنمية الإقليمية بين الشمال والجنوب في هذا الإقليم.

٤ ـ ٣ الإقليم الشرقي (الجزيرة)

يتكون الإقليم من ثلاث محافظات هي: دير الزور، الحسكة، والرقة؛ وهو أكبر الأقاليم الوطنية مساحة؛ تبلغ مساحته 76.020 كم2ويشكل 41.1٪ من مساحة سورية؛ عدد سكانه الإجمالي هو 2.943.882 نسمة ويشكل 16.5٪ من إجمالي عدد السكان في سورية؛ يشمل الإقليم مساحة كبيرة من حوض الفرات الأكبر وروافده الرئيسية، كالخابور والبليخ، ومساحة قليلة من حوض نهر دجلة في الشمال الشرقي من سورية؛ يحد الإقليم من الشمال، تركيا؛ ومن الشرق، والجنوب الشرقي، العراق.

- **الموارد الطبيعية والبيئية**

يملك الإقليم مساحة إجمالية من الأراضي قابلة للزراعة، تبلغ 25060 كم2 وتشكل 42.4٪ من إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في سورية. وبوجد في الإقليم ما مساحته 400000 هكتار قابلة للتنمية الزراعية.

تشكل مساحة المروج والمراعي 45٪ من مساحة الإقليم، حيث تبلغ 34.180 كم2 والتي يقع أكثر من نصفها في دير الزور ويوجد في الحسكة منطقة غابات تبلغ مساحتها 1.180 كم2 وهي المساحة الأكبر بين كل المحافظات ويوجد في الرقة بعض مناطق الغابات بما فيها 3000 هكتار من المناطق الحراجية لكن لا توجد أي منطقة حراجية في دير الزور.

إن الإقليم عموماً غني بالمصادر المائية على طول نهر الفرات وروافده: الخابور، والبليخ؛ ومتوفر نسبياً أيضاً في بعض المناطق على شكل مصادر مائية جوفية جيدة. وتوجد بعض البحيرات الصغيرة في بعض المناطق والجداول الموسمية والتي تستخدم لفعاليات الزراعة المحدودة.

يوجد بالإقليم محمية الثورة مع جزيرة بمساحة 600 هكتار، التي فيها تنوع نباتي، وحيواني؛ حيث تحوي الغزلان، والوعول، والثعالب، والطيور المائية، وبعض الزواحف؛ التي تجعل منها ميزة أخرى لتطوير السياحة.

- **الموارد الاقتصادية والاجتماعية**

إن الإقليم منتج لمحاصيل إستراتيجية تساهم في رفع الناتج الوطني: القطن 68.6٪، القمح 58.4٪، الشعير 34٪ والعدس 44٪. وينتج في الرقة الذرة كمادة علفية للمواشي، وقد تمت زراعة الزيتون مؤخراً في المناطق الزراعية ذات الإنتاجية المنخفضة.

ازدادت مساحة الأراضي المروية في الإقليم؛ حيث يوجد في دير الزور حوالي 450.000 هكتار من الأراضي المروية، وهناك 640.000 هكتار مخطط لريها، من خلال جر المياه من بحيرة الأسد، وتم لحظ 170.000 هكتار منها 100.000 هكتار في الرقة و 70.000 هكتار في حلب في خطة الري أيضاً.

كما أن تطبيق تقانات توفير المياه للري تتطور من خلال استخدام أقنية الري البيتونية، وأنابيب الPVC المتزايد لاستخراج المياه الجوفية، والري بطريقة الرش، وعلى وجه الخصوص في الحسكة، والرقة؛ حيث تم تقديم محاصيل جديدة ، مثل: الفستق والسمسم والفواكه.

مع المساحة الكبيرة للمروج والمراعي فإن فعاليات المواشي تنتشر بشكل كبير في الإقليم؛ حيث يوجد في الإقليم حوالي 300000 رأس من المواشي، وتشكل 32.1٪ من إجمالي العدد في سورية ويوجد فيه 3836258 رأس من الغنم والتي تشكل 39.7٪ من إجمالي العدد في سورية.

يوجد في الإقليم 65.621 منشأة صناعية وتشكل 10.9٪ من إجمالي الصناعة في سورية؛ يوجد في دير الزور معمل للسكر وللنسيج، ومعمل للورق ويوجد في الرقة أيضاً معمل للسكر، وآخر لحلج القطن، ومعمل للبيتون مسبق الصنع، ومعمل للنسيج، والخيوط و يوجد أيضاً 60–70 ورشة لإنتاج البلاستيك والنسيج والمنتجات الأخرى.

تناقص إنتاج النفط والغاز في الإقليم ويتراوح من 500.000–600.000 برميل/يوم وتنتج الشركة السورية للنفط حوالي 180.000 برميل/يوم في الحسكة بينما تنتج شركة الفرات للنفط وشركة شل في دير الزور، والبوكمال 300.000 برميل/يوم، بينما تنتج باقي الشركات حوالي 100.000 برميل/يوم، وقد خطط لانشاء مصفاتين للنفط واحدة في الحسكة بطاقة 150.000 برميل للنفط، والأخرى في دير الزور بطاقة 70.000 برميل/يوم.

يعكس الإقليم تاريخ عريق لحضارات قامت على مر الزمن مستفيدة من غنى المصادر المائية لنهري الفرات ودجلة، والتربة الغنية، والخصبة؛ فهناك حوالي 900 موقعاً أثرياً في الإقليم، تعتبر مملكة ماري التي تأسست في عام 1300 ق.م واحدة من أهم الممالك، وبانعكاس التاريخ الطويل، والمتنوع لهذه الأوابد فإنه سيعطي دوراً أساسياً للسياحة الثقافية؛ كما أنه هناك فرص متنوعة لتطوير السياحة مع وجود بحيرة الأسد ومحمية الثورة.

إن الإقليم طارد للسكان؛ فهناك هجرة من الحسكة إلى دمشق وريف دمشق، ومن مدينة الرقة إلى ريف دمشق وحلب؛ أما من دير الزور فهي نسبياً منخفضة؛ وبسبب الهجرة الخارجية وانخفاض نسبة الولادات في كل محافظات الإقليم فإن نمو عدد السكان في الحسكة ينخفض إلى معدل 2.23٪ وعلى النقيض فإن دير الزور تملك أعلى نسبة من النمو السكاني 3.51٪ سنوياً.

إن نسبة عمر العمل منخفضة نسبياً في الإقليم، وهي تعكس فرص العمل القليلة، وعلى وجه الخصوص في دير الزور حيث يبلغ 50.7 سنة وهو النسبة الثانية المنخفضة بعد القنيطرة؛ ويبلغ نسبة السكان الذين هم دون 14 عاماً 46.7٪ وهذه الحقائق تدل بأنه تتواجد عائلات شابة مع الكثير من الأولاد.

إن معدل الفقر في الإقليم منخفض نسبياً بالنسبة للمعدل الوطني حيث يبلغ 10,8٪، وهو في دير الزور 4.7٪ وهو الأقل بين المحافظات بينما يبلغ 17.6٪ في الرقة وهو ثالث أعلى معدل وإن معدل الفقر في الحسكة هو 10.1٪ وهو تحت المعدل الوطني.

إن السكان في الإقليم متنوعون في الأعراق مثل الآشوريين والأرمن والأكراد والبدو بالإضافة إلى الغالبية العربية.

- **الموارد العمرانية**

إن فعاليات التجارة في الإقليم الشرقي تعتمد على 16 مركزاً حضرياً، موزعة، كما يلي: خمسة منها في الحسكة وثلاثة في الرقة وثمانية في دير الزور، ويتواجد في الإقليم العديد من صوامع الحبوب

الكبيرة التي تزودها مراكز الإنتاج مثل الحسكة، ورأس العين، والدرباسية، والقامشلي في الحسكة، والرقة وتل أبيض، والتي هي قواعد تجارية مع تركيا، كما أن المدن الجنوبية في دير الزور هي مراكز زراعية، أو أساس لإنتاج النفط.

إن نقاط الوصل والاتصال في الإقليم يجب تنميتها، كالمطارات وعلى وجه الخصوص مطار دير الزور والقامشلي، وكذلك مطار الرقة الذي يجب تحويله من مطار عسكري إلى مطار مدني وتحديثه؛ وكذلك يجب تنمية نقاط الوصل والعبور الرئيسية إلى تركيا في تل أبيض في الرقة، ورأس العين والدبوسية والقامشلي في الحسكة؛ كما أن الوصول لإقليم العاصمة يتم عبر الجزء الجنوبي من الإقليم بشكل محدود عبر البادية، والمناطق شبه الصحراوية.

تقسيم الوظائف العمرانية بين مختلف المراكز الحضرية بحيث تكون مدينة دير الزور العاصمة الوظيفية؛ من خلال تطوير خدمات التعليم المتقدم وإحداث مراكز البحوث المتخصصة (الجامعات الخاصة وربطها بمدن طبية، ومراكز بحثية تقنية تطبيقية)؛ وكذلك جعلها بوابة للسياحة وأساس لانطلاق الرحلات السياحية ضمن الإقليم وإلى الأقاليم المجاورة؛ كما يتم تطوير مدينة الحسكة كمركز توزيع إقليمي مرتبط مع دول الجوار من خلال إحداث مناطق حرة فيه؛ كما أن مدينة الرقة يمكن أن تقوى كمركز ثقافي في الإقليم وأساس للسياحة البديلة التي تضم السياحة البيئية على بحيرة الأسد والسياحة ذات الطابع الثقافي بناءً على المواقع الأثرية المجاورة لها؛ كما أن تنوع الأعراق للسكان وما ينتج عنه من اندماج للثقافات المتعددة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار كمصدر للنشاط الثقافي في التنمية بما يساعد بلورة مجتمع الثقافات المتعددة في الإقليم ككل بالتكامل مع إقليم دمشق الكبرى.

- **نقاط الضعف (أوجه القصور)**

- ضعف إدارة مصادر المياه يشكل فعال في مؤسسات حوض الفرات، حيث تشكل العائق الحقيقي للتنمية المائية.
- عدم توفر المياه في الإقليم بشكل متوازن؛ فالماء المتوفر يلبي 60٪ من حاجات الاستعمال حسب الدراسة التقديرية الأساسية لاستهلاك المياه.
- تلوث المياه السطحية والجوفية بمخلفات الصرف الصحي والصرف الزراعي حيث إن مياه الصرف الصحي في مدينة الحسكة والقامشلي يصب مباشرة في نهر الجغجغ، كما أن الصرف الصحي في المناطق المجاورة من تركيا تصب في أعالي النهر مباشرة، مما يضخم المشكلة ويزيدها تعقيداً؛ وكذلك مياه الصرف الصحي في مدينة دير الزور تصب مباشرة دون معالجة في أحد فروع نهر الفرات التي تمر عبر مدينة الزور.
- تدهور التربة السطحية والنظام الجيولوجي وانخفاض مستوى الأرض وتملحها نتيجة الاستجرار الجائر للمياه الجوفية في مدينة رأس العين وفي المناطق المقابلة في تركيا، وقد أثر هذا على البنية التحتية مثل: الطرق والصرف الصحي، وأجبر السكان على تغيير منازلهم، وتتكرر نفس المشاكل في الرقة أيضاً.

- إن الطاقة التخزينة الإجمالية لصوامع الحبوب غير كافية، حيث يوجد العديد من مخازن الحبوب بالعراء مغطاة بالشوادر فقط.
- ضعف التخطيط العمراني مما يشكل عائقاً على تحضر السكان ونقلهم إلى المدن والمناطق الحضرية مما يؤثر سلباً على التنمية الإقليمية حيث أصبح الإقليم طارداً للسكان بدلاً من أن يكون جاذباً لهم.
- ضعف نقاط الوصل والاتصال في الإقليم كالمطارات وعلى وجه الخصوص في مدينتي دير الزور والقامشلي وكذلك مطار الرقة الذي يجب تحويله من مطار عسكري إلى مطار مدني وتحديثه.
- ضعف الإقليم في الاستفادة من وضعه الاستراتيجي بالتواصل والوصول إلى أسواق التصدير في الدول المجاورة كتركيا والعراق، ويعود ذلك لأسباب سياسية وأمنية؛ حيث إن التجارة وتنمية الصناعات الغذائية مرهون بالتواصل بين الدول الثلاثة.

- **نقاط القوة (الإمكانات المتاحة)**

- مع تناقص إنتاج النفط فإن تنمية الإقليم يجب أن تعتمد على فعاليات اقتصادية أخرى وخاصة تنمية وتعظيم إنتاجية الزراعة ضمن ظروف مائية متوافقة مع تطوير محاصيل مقاومة للجفاف، وزيادة في عدد المواشي، وكذلك زيادة في القيمة الإنتاجية المضافة، عبر تصنيع المنتجات الغذائية، والإدارة الأفضل للزراعات البعلية.
- ملائمة النشاطات الزراعية مع متغيرات ومتطلبات السوق.(توسع زراعة الزيتون لإنتاج زيت الزيتون، الشوندر السكري لأهميته الاجتماعية، التوسع في زراعة السمسم والفستق وإذا أمكن دوار الشمس كمحاصيل لإنتاج الزيوت النباتية).
- يجب تحويل الإقليم من إقليم موارد أولية داعمة للصناعات في الأقاليم الأخرى بما فيها صناعة النفط الخام والجلود والوبر، والقطن الخام وحتى أيضاً الحيوانات الحية إلى إقليم مصنع لهذه الموارد بقدر الإمكان لاستخلاص القيمة المضافة منها، كما يجب أن يتم تسويق البضائع ضمن الإقليم؛ من خلال تنمية المراكز الحضرية فيه، لتساهم في تنوع تصنيع المحاصيل وإنتاج القيمة المضافة منها.
- إن التواصل مع الدول المجاورة، من خلال تنشيط التجارة سيقدم فرصاً رئيسية للتنمية وخاصة مع تركيا، التي سيكون لها الأثر الأكبر؛ وذلك من خلال مدينة تل أبيض واتصالها مع مدينة أورفة عاصمة إقليم الأناضول الجنوبي الغربي، حيث تم انجاز مشروع التنمية الإقليمية (GAP منذ عام 1980)؛ وتعتبر أورفة أسرع المراكز الحضرية نمواً في تركيا مدعومةً عن غيرها بتطوير مشاريع الري من سد أتاتورك الذي يمكن أن يحسن توفر المياه في وادي نهر البليخ ويمكن أن يعرض أسواق واعدة لمنتجات وطنية زراعية تخصصية من الأراضي المستصلحة والمروية من مياه بحيرة الأسد.
- بتنسيق مشترك مع الجانب التركي يمكن إنشاء محطة لمعالجة مخلفات الصرف الصحي والتخلص من تلوث مياه النهر، والاستفادة من المياه المعالجة، بري الأراضي الزراعية؛ وكذلك يمكن الاستفادة من الخبرات الزراعية المتراكمة عبر السنين من مزرعة سيلانبنار، التي هي من أكبر المزارع الحكومية في تركيا؛ لتعزيز الإنتاجية الزراعية في ظل نفس الظروف المناخية وظروف التربة.

- إن الإقليم الشرقي يجب أن يتحول إلى مركز تجاري رئيسي على المستوى الوطني؛ ويتطلب ذلك تحقيق شرطين رئيسيين هما: إنشاء مؤسسات ملائمة للعمل والتواصل مع تركيا والعراق، وتنمية المراكز الحضرية وتحسين وظائفها، بحيث يصبح الإقليم جاذباً للسكان.
- يجب وضع برنامج مشترك للتعاون مع الجانب التركي من أجل تنمية المناطق الحدودية المتجاورة لدى الطرفين وذلك من خلال وضع خطط تنمية إقليمية مشتركة لهذه المناطق.
- تتراوح قيمة مؤشر التنمية الإقليمية الشاملة المستدامة في الإقليم بين 3-6 ويأتي بالمرتبة السادسة في قوة النمو الإقليمي على المستوى الوطني، ويوجد فيه تفاوت تنموي بين الشمال والجنوب كما هو موضح في الشكل (4-1) والجدول (4-1).

٤ + ٤ إقليم دمشق الكبرى

يقع الإقليم في الجزء الجنوبي الغربي من سورية على محاور لشبكات الوصل والاتصال شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً؛ يحده من الغرب لبنان، ومن الشرق إقليم البادية، ومن الشمال الإقليم الأوسط، ومن الجنوب الإقليم الجنوبي؛ إن هذا الإقليم محدد بمساحة محافظة ريف دمشق باستثناء ناحية السبع بيار، تبلغ مساحته 13527 كم2 ويعادل 7.24٪ من مساحة القطر، عدد سكان الإقليم (3824740) نسمة؛ ويملك الإقليم طبيعة جغرافية متنوعة، ومناخاً متغيراً فالمناطق المرتفعة في منطقة القلمون، والزبداني، هي مناطق اصطياف باردة شتاء معتدلة صيفاً، والمنطقة الواقعة شرق الإقليم تمتاز بصيف حار وشتاء يميل إلى الاعتدال؛ إن الإقليم فقير بالمصادر المائية فيه حوض نهرا بردى والأعوج، وبعض الجداول الموسمية، وبعض البحيرات الصغيرة، تستخدم لفعاليات الزراعة المحدودة؛ مدينة دمشق عاصمة المجال الوطني وعاصمة الإقليم، هي: أقدم مدينة مأهولة في التاريخ قادت التجارة العالمية والتطور التاريخي لسورية الممتد على مدى 5000 عام.

- **الموارد الطبيعية والبيئية**

يملك الإقليم مساحة إجمالية من الأراضي قابلة للزراعة، تبلغ 2105 كم2 وتشكل 3.56٪ من إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في سورية؛ تشكل مساحة المروج والمراعي 13٪ من مساحة الإقليم، حيث تبلغ 1758 كم2 والتي يقع أكثر من نصفها في منطقة الضمير والنبك، ويوجد في الإقليم منطقة غابات تبلغ مساحتها 419 كم 2 موزعة في منطقة الديماس، والزبداني، والقطيفة، وتبلغ مساحة الأراضي القاحلة 1704 كم2 متمركزة في جبال القلمون وجبال الزبداني.

يعاني الإقليم من حالة من عدم التوازن المائي الذي يختلف حسب معدل الهطولات السنوية وحسب مناطق الإقليم (حوض بردى والأعوج)، ومن خلال الدراسات السابقة التي تمت من عدة جهات، خلصت إلى أن إجمالي كمية مياه الإقليم يمكن أن تخدم كحد أعظمي عدداً من السكان يبلغ 5,79 مليون نسمة؛ بالاعتماد على مصادر المياه المحلية فقط، ما لم يتم استخدام مياه الصرف المعالجة لأغراض غير الري.

- **الموارد الاقتصادية والاجتماعية**

يعتبر الإقليم منتج هام لبعض المحاصيل المتخصصة مثل: الفواكه والمحاصيل العلفية، كالفصة والدخن؛ إن إنتاجية الأراضي مرتفعة نتيجة الري الحديث واستخدام الأسمدة؛ تتم تربية المواشي في المناطق النائية الواسعة في الإقليم، وبإنتاجية مرتفعة حيث يبلغ عدد المواشي 94663 رأس، كما يبلغ عدد الأغنام 664000 رأس.

يوجد حوالي 160,000 منشأة صناعية في إقليم دمشق، أي بنسبة 26,6 ٪ من إجمالي القطر؛ هناك حوالي100 منشأة صناعية كبيرة في الإقليم، أي ما نسبته 50 – 47,8 ٪ من العدد الإجمالي من هذه المؤسسات في سورية وهو 207 ، منهم 83 ٪ منشأة تقع في ريف دمشق وتعكس التنمية الصناعية الحديثة.

إن إجمالي عدد السكان في الإقليم هو 3824740 نسمة، وبنسبة 21,3 ٪ من عدد سكان القطر، منهم 79٪ من الحضر بنسبة 31٪ من إجمالي عدد السكان في سورية. إن نسبة نمو عدد السكان في الإقليم تناقصت من 3.2٪ عام 1981–1994 إلى 2.18٪؛ 1994–2004 ومازال الإقليم هو الأكثر استقبالاً للهجرة الداخلية في سورية.

إن الإقليم مركزاً للمؤتمرات وبوابة للسياحة الدولية فهو غني بمصادر جذب سياحية على المستوى المحلي والعربي والدولي وفيه أقدم المواقع المأهولة في العالم: فالمدينة التاريخية، والجامع الأموي، والقلعة، ومواقع تاريخية ثقافية، ودينية؛ متمركزة في صيدنايا، ومعرة صيدنايا، ومنين، ومعلولا، والضمير، وطريق الحرير، ومنطقة الزبداني، وغوطة دمشق.

عدد العاملين في سن العمل هو 2448847 نسمة ومعامل القوة العاملة 64٪ وهو أعلى من المعدل الوطني وهذا ما يعكسه الاقتصاد الأنشط والهجرة الباحثة عن التوظيف؛ أما القوة العاملة فعددها 1119123 وهي تشير إلى أن نسبة مشاركة القوة العاملة تبلغ 45.7٪ هي أخفض من المعدل الوطني بشكل كبير؛ عدد العاطلين عن العمل حوالي 66852، تشكل 6٪ من إجمالي التوظيف.

- **الموارد العمرانية**

تم تأسيس مدينة صناعية جنوب شرق مدينة عدرا العمالية والتي تقدم فيها حوافز جيدة للقطاع الخاص لتشجيع الاستثمار، ربطت بشبكة طرق محورية ومحطة قطارات خاصة للتخديم.

- **نقاط الضعف (أوجه القصور):**

– تآكل متسارع لما تبقى من القدرة الاستيعابية والتجددية للنظام البيئي التقليدي في الإقليم متمثل بصورة رئيسية بانخفاض توفر المياه في نهري بردى والأعوج والغوطتين الشرقية والغربية؛ مما يشكل عائقاً خطراً على التنمية.

– تدهور بيئي نتيجة الزيادة المطردة لعدد السكان متمثلة في ازدياد تلوث الهواء، وزيادة كمية النفايات الصلبة، وتدهور نوعية المياه، والسحب الجائر للمياه مع اختلال بالموازنة المائية، وكثافة الضجيج والانبعاثات الغازية، والعوالقية واستفحالات مشكلة مياه الصرف الصحي بشكل خاص، وتدهور الموارد الكنفية، وشح المياه والأرض والزراعة والهواء النقي، وتفاقم الاختلال المجالي من حيث الكثافة السكانية، والخدمات، والتلوث، وغير ذلك.

- تدهور عمراني بوجود مناطق السكن العشوائي حول عاصمة الإقليم في الغوطة الممتدة في الضواحي الجنوبية لمدينة دمشق وانخفاض نسبة الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء وازدحام مروري مترافقاً بالتلوث ومشاكل السلامة المرورية.
- إدارة غير ملائمة للتنمية العمرانية والتراث العمراني؛ تتمثل في صيانة سيئة للقيمة الثقافية، والسياحية، وإدارة إشغال الأراضي العمرانية بمواقع خاصة، ونظام ملكية يعيق التنمية العمرانية.

- **نقاط القوة (الإمكانات المتاحة):**

- تنوع الأنشطة الاقتصادية والحيوية في قطاعه الخدمي وانتشار بعض السمات العولمية فيه، تتمثل في السيطرة على معظم فرص التنمية وامتصاص القدرات البشرية المحيطه وذلك باستمراره كقوة قائدة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في المجال الوطني ومساهمته بـــ 30 ٪ من الناتج المحلي سورية؛ فهو يقدم أكبر سوق حضري للعديد من المنتجات والبضائع الآتية من الأقاليم الأخرى؛ ويشكل قوة ربط مع الإقليم الجنوبي تمتد إلى خارج الحدود، إلى الأقطار المجاورة، كما يقدم الإقليم خدمات مثل: الصحة والتعليم وخدمات إدارية رفيعة المستوى على سلم الخدمات في سورية، وهو مركزاً للثقافة الإسلامية، كما كان في العصور الماضية.
- يقدم الإقليم خدمات اجتماعية متطورة، يجب تنميتها ليس فقط من أجل الإقليم، بل للدول المجاورة أيضاً، مثل: التعليم والبحث المتقدم، والرعاية الصحية المتخصصة،...الخ؛ وذلك في ظل شح مائي شديد، باستخدام أقل للمياه؛ وإنتاجية أعلى.
- يلعب الإقليم دوراً هاماً كبوابة وقاعدة للسياحة الدولية والتي سينتج عنها خدمات واسعة ذات صلة بمجتمع الثقافات المتعددة لتتناغم مع الثقافة الإسلامية وتتبادل مع الثقافات الأخرى، وهو ما سيشكل مورداً لتنشيط الاقتصاد الاجتماعي في الإقليم إذ سيجذب أناساً من مختلف الديانات، من جميع أنحاء العالم.
- يتركز في الإقليم صناعات مبنية على المعرفة، يجب تنميتها وتنويعها، بما فيها مجال تقنية المعلومات، والاتصالات والصناعات الالكترونية، بدلاً من الصناعات المعتمدة على الموارد المتمثلة بمواد البناء وتصنيع الأغذية.
- يوجد في الإقليم زراعات متخصصة بإنتاج الفواكه؛ يجب الحفاظ عليها وتنميتها، بمفهوم الإنتاجية العالية ذات القيمة المضافة؛ وكذلك يجب تنمية إنتاج الخضروات الطازجة من أجل حاجة السوق الحضرية في الإقليم نفسه، باستخدام طرق الري الحديثة؛ كما يجب أن تتم تربية المواشي بطريقة أكثر تنظيماً، من خلال إنتاج أعلاف كافية ومراعي منظمة.
- إن التنمية العمرانية في الإقليم يجب أن تتم من خلال مفهوم التنمية المستدامة للموارد المائية المتجددة والمردود الثابت لمصادر المياه في حوض بردى والأعوج.
- إن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة والاستخدامات المنزلية، سيوفر كميات جيدة من المياه لري الأراضي الزراعية وبتكاليف اقتصادية؛ وخاصة إذا لم تكن تحوي على عناصر خطرة تؤثر على المياه الجوفية؛ حيث تتطلب معالجة ثالثة لها.

- تتراوح قيمة مؤشر التنمية الإقليمية الشاملة المستدامة في الإقليم بين 4–9 ويأتي بالمرتبة الثالثة في قوة النمو الإقليمي على المستوى الوطني؛ ويبين الشكل (4–1) والجدول (4–1) أن هناك تفاوتاً إقليمياً في بين شرق وغرب الإقليم.

٤ + ٥ الإقليم الأوسط

إن الإقليم المركزي هنا محدد بالمساحة المشتركة لمحافظة حماة ومحافظة حمص باستثناء منطقة تدمر، وتبلغ المساحة الإجمالية للإقليم 23513 كم2 أي 11٪ من مساحة سورية ويبلغ عدد سكانه 283700 نسمة، أي 15,8٪ من عدد السكان الوطني، و يحتل الحوض العلوي المتوسط من نهر العاصي والذي ينبع من لبنان ويمر إلى سورية عبر الحدود.

تتوضع مدينة حمص مقابل الفتحة بين الجبال الشمالية والجنوبية بشكل مركزي، وتقع بين حلب ودمشق على مفارق طرق شمال، وجنوب؛ وشرق، وغرب؛ فيها محطة قطارات رئيسية ومركز انطلاق باصات؛ وتعتبر مدينة حماة من أقدم المناطق المأهولة في الشرق الأوسط؛ إن غالبية السكان في الإقليم مسلمون وتتوضع الأقلية المسيحية في غرب الإقليم.

- **الموارد الطبيعية والبيئية:**

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الإقليم حوالي 10851 كم2 أي ما يعادل 46,1٪ من مساحة الإقليم نصفها موجود في محافظة حماة ومستثمرة بنسبة 80٪ ويوجد أيضاً 90000 هكتار قابلة للاستخدام الزراعي، وتغطي المروج والمراعي 6533 كم2، بما يعادل 27,8٪ من مساحة الإقليم، وتبلغ مساحة الغابات حوالي 1278 كم2 بما يعادل 5،5٪ من مساحة الإقليم.

إن الإقليم غني بمصادره المائية الواقعة في الجزء الغربي منه، كما أن وادي نهر العاصي قد تطور الإنتاج الزراعي الكثيف فيه باستخدام الري الحديث؛ وتستخدم مياه بحيرة قطينة البالغة مساحتها 60 كم2 لري المزارع بمساحات تبلغ حوالي 20000 هكتار، بالإضافة لاستخدامها كمصدر لمياه الشرب لمدينة حمص؛ كما يتواجد العديد من السدود في محافظة حماة على منحدرات الجبال الشمالية.

- **الموارد الاقتصادية والاجتماعية:**

يمتاز الإقليم بتصنيع مشتقات الحليب والجبن والذي يدعمه قربه من تسويق منتجات إقليم البادية ووجود الأغنام والمواشي فيه، حيث يبلغ عدد المواشي فيه 75198 رأس وعدد الأغنام 1374351 رأس غنم؛ وهو منتج لمحاصيل متنوعة أهمها الشعير التي تشكل 17.9٪ من الناتج الإجمالي الوطني، والقمح 3.2% من إجمالي الإنتاج الوطني، وتتواجد صوامع الحبوب الكبيرة في حمص، كما يزرع الشوندر السكري، الذي تتحكم به الدولة 16.6٪ من الناتج الوطني، ويعالج في شركة سكر حمص، وبالإضافة للزيتون الذي يزرع على المنحدرات، والفستق الحلبي الذي تتسع زراعته على وجه الخصوص في الجزء الشمالي من الإقليم حول مورك، ويبلغ انتاجه حوالي 41.4٪ من الناتج الوطني وتعتبر البطاطا محصولاً هاماً حيث تبلغ 24.7٪ من إجمالي الإنتاج الوطني.

تشكل الصناعة في الإقليم ما نسبته 17.3٪ من إجمالي عدد المنشآت في سورية، فإن حمص تحوي 20 منشأة صناعية كبيرة يبلغ عدد العاملين في كل منها أكثر من 50 عاملاً للمنشأة الواحدة، وهو

بالمرتبة الثالثة بعد الإقليم الشمالي ودمشق الكبرى، حسب الترتيب الوطني، وتشكل صناعة النسيج وملحقاتها الصناعة الرئيسية بما فيها صناعة الحرير والغزل والألبسة؛ وإضافة لصناعة السكر في حمص، تتواجد العديد من معاصر الزيتون ودوار الشمس، وكذلك صناعة النفط ومشتقاته في مصفاة النفط الكبرى في غرب مدينة حمص وصناعة السماد الآزوتي في المعمل الواقع على بحيرة قطينة والذي يعمل به حوالي 3.000 عامل ويستخدم لمعالجة الفوسفات القادم من تدمر.

تتنوع السياحة في الإقليم بتنوع الطبوغرافيا والمناظر الطبيعية و السهول والجبال والصحاري والمواقع الأثرية المتميزة، والمنتشرة في الإقليم وفي مقدمتها، قلعة الحصن ومسجد خالد بن الوليد ونواعير حماة على نهر العاصي والتي هي مصدر جذب سياحي، إضافة للمناطق السياحية والأثرية في السلمية ومحردة، والرستن، وسقيلبية، ومصياف.

إن نمو عدد السكان في الإقليم قد تناقص حيث بلغت نسبة النمو 2,3٪ سنوياً خلال الفترة 1994-2004 وهو أقل من المعدل الوطني 2.66٪ وقد عانت حماة من الهجرة الداخلية بينما عانت حمص من الهجرة الخارجية خلال الفترة 1995-2005 لكن نسب الهجرة لكلا المحافظتين قليلة حتى بالمقارنة مع المعايير السورية.

إن نسبة عمر العمل السكاني هو 56.9 سنة وهو أعلى بقليل من المعدل الوطني 55.3 سنة وهذه الحقيقة مع تناقص عدد السكان، وتناقص نسب الهجرة فإنها تشير إلى أن هذه المحافظات لديها مجتمعات ناضجة مع فعاليات اقتصادية فعالة، وكذلك فإن مؤشر الفقر يتراوح بين 7,9٪ في المناطق الحضرية و 11,6٪ في المناطق الريفية ويعادل 10,8٪ بشكل وسطي، وهو أقل من المعدل العام 11.4٪.

- **الموارد العمرانية**

تم تأسيس مدينة صناعية جديدة في منطقة حسياء جنوبي حمص والتي تقدم فيها حوافز جيدة للقطاع الخاص لتشجيع الاستثمار.كما تم تدعيم الطاقة الكهربائية في الإقليم ببناء محطتين حراريتين بقرض من البنك الياباني للتعاون الدولي إضافة للمحطة المائية في الرستن، كما بُدئ بإنشاء مشروع المزارع الكهروريحية في جنوب حمص للاستفادة من الرياح القادمة من الغرب.

- **نقاط الضعف (أوجه القصور):**

- محدودية التنمية الزراعية، لقلة الأراضي القابلة للزراعة، رغم توفر المياه المطلوبة للري و سيطرة إنتاج الحبوب والزيتون والفستق الحلبي، رغم تنوع إنتاج المحاصيل.
- إن تدهور البيئة حول مدينة حمص هي عائق للتنمية في المحافظة ككل. إن تلوث الهواء الذي تسببه مصفاة النفط ومعمل الأسمدة في الجزء الغربي من المدينة، يؤثر على بيئة المدينة بسبب الاتجاه السائد للرياح الغربية، كما أن تدهور المياه في بحيرة قطينة نتيجة صرف مخلفات المصفاة ومعمل الأسمدة عليها. ويتوقع أن تحل مشكلة النفايات الصلبة بواسطة المنحة اليابانية.

- ولتجنب التعديات على الأراضي الزراعية الغنية الممتدة في شمال مدينة حمص وحماة فإن تطوير الإقليم يجب أن يتجه باتجاه جنوب مدينة حمص ويتمركز في المدينة الصناعية في حسياء. ويجب أن تحل مشكلات تطوير البنى التحتية هناك وخصوصاً إمداد المياه كما أن تواجد المناطق العسكرية مع وجود مطارين عسكريين في الجنوب، والجنوب الغربي من المدينة يمكن أن يكون عائقاُ لتنمية الجزء الجنوبي من الإقليم.
- وبالرغم من الموقع المركزي فإن اللامركزية قد بدأت بالتواجد مؤخراً في مدينتي حمص وحماة، كما أن النقص في المرافق السياحية يمكن أن يعيق التنمية السياحية. إن مدينة حمص محاطة بالمناطق الخضراء لكن هذه المناطق هي أقل حول مدينة حماة.

- **نقاط القوة (الإمكانات المتاحة):**

- الموقع المركزي على تقاطع طرق المرور بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.
- الاقتصاد المتنوع مع الوفرة الزراعية المتنوعة، وتوضع الصناعات في حمص وحماة. بناءً على هذه العوامل فإن الاتجاه الواعد لتنمية أكثر للإقليم هي الخدمات السياحية والتجارية ذات الصلة.
- إن مدينة حمص هي المركز الرئيسي لتوزيع البضائع لكل أنحاء سورية، وللإقليم الرئيسي وإلى كل مكان، وبامتلاك هذه الوظيفة وبتواجد الصناعات فإنه يمكن تطوير صناعات أخرى لتطوير المواد من الأقاليم الأخرى بما فيها المواد المستوردة عبر ميناء طرطوس، وذلك إلى منتجات نهائية لتقديمها إلى الإقليم الرئيسي والمناطق الداخلية كما يمكن أن يجري تسويقها خارج سورية.
- تعتبر مدينة حماة أساساً جيداً للسياحة المحلية، لأنها تتوضع في منطقة زراعة غنية بعيدة عن المدن الرئيسية ولكنها على مسافات قصيرة بالنسبة للرحلات اليومية، وتمتاز بتنوع الطبوغرافيا والمناظر في المناطق المحيطة والمناطق الأثرية والمنتجعات الجبلية وهي سهلة الوصول من المدينة. إن مدينة حماة نفسها لديها آثار متعددة بما يكفل الاستقرار والمناخ الآمن للسياحة، وترفع شعاراً لها نواعير المياه الأثرية، لكن الحدائق في داخل المدينة فيها تحتاج أن يزورها السكان والزوار بشكل أكبر، ويجب أن تزداد مساحة المنطقة الخضراء حولها أيضاً.
- إن العوامل المذكورة أعلاه يجب أن لا تغفل التنمية الزراعية أيضاَ في الإقليم، والتي تستمر في أسباب الوجود الاقتصادي في الإقليم. يجب أن يستخدم الفستق الحلبي المعد للتصدير مع المحاصيل الزراعية الأخرى بفعالية كمنتجات جذب سياحية، مع الأنواع الأخرى المحلية بالإضافة للصناعات اليدوية الخشبية التقليدية وغيرها.
- وبالرغم من أن هناك فرصةً ضئيلةً لتعزيز الإنتاج الزراعي، وتنويع محاصيل أخرى فإن المحاصيل الزيتية يجب أن تتوسع وخصوصاً زيت دوار الشمس، من أجل إنتاج الزيت في المناطق المرتفعة ويمكن أن تنشأ معاصر زيتون إضافية من أجل استيعاب الزيت من إدلب كما يجب أن تستخدم مخلفات صناعة الألبان كمادة علفية جيدة.
- إمكانية إنشاء مزارع كهروريحية في مناطق الفرجة البحرية بين الجبال الشمالية والجنوبية.

– تتراوح قيمة مؤشر التنمية الإقليمية الشاملة المستدامة في الإقليم بين 5–9 ويأتي بالمرتبة الثانية في قوة النمو الإقليمي على المستوى الوطني؛ ويبين الشكل (4–1) والجدول (4–1) أن هناك تفاوتاً إقليمياً بين شرق وغرب الإقليم.

٤ ٠ ٦ الإقليم الجنوبي

يتكون الإقليم من محافظة: السويداء، درعا، والقنيطرة وتبلغ مساحته الإجمالية 11957كم2 ويشكل حوالي 6٪ من إجمالي المساحة الوطنية؛ يبلغ عدد السكان فيه 1.223.326 نسمة، ويشكلون 6.8٪ من عدد سكان سورية. يوجد في الإقليم أراض متنوعة، وتضاريس مختلفة فيها ترب بركانية في جبل العرب، وفي مرتفعات الجولان، وفيه أراض شبه صحراوية في الجزء الشرقي منه؛ ويمتاز المناخ في الإقليم بتغيراته المختلفة حسب مناطقه وارتفاعاتها عن سطح البحر؛ فالجزء الغربي من جبل العرب لديه مناخ معتدل مع معدل هطول مطري سنوي حوالي 600 مم، كما أن المناخ أكثر جفافاً في سهل حوران، فهو بارد شتاءً وحار صيفاً.

- **الموارد الطبيعية والبيئية:**

إن معظم أراضي الإقليم بركانية، تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيه حوالي 5770 كم2 وتشكل 51.8٪ من مساحة الإقليم، ومساحة المراعي والمروج 2529 كم2 بنسبة 22.7٪ ، و الغابات 200 كم2، والأراضي القاحلة 2640 كم2 بنسبة 23.7٪ من مساحة الإقليم.

لا تتوفر المصادر المائية في الإقليم بشكل كافي فهناك طلب على المياه وخاصة في محافظتي درعا والسويداء، والهطول المطري في جبل العرب يغذي المياه الجوفية التي تتدفق عموماً بالاتجاه الغربي، على شكل ينابيع في المناطق الريفية وشمال درعا، وترفد بحيرة مزيريب، وتوفر مصدراً لمياه الشرب لمدينة درعا التي يوجد بالقرب منها أيضاً نبع اليادودة للمياه المعدنية.

تستخدم المياه الجوفية وبعض البحيرات السطحية في حوران وجبل العرب لأغراض محلية، ومياه الري، وقد وجد أن الاستعمال المفرط للأسمدة الكيميائية في السويداء قد سبب تلوثاً للمياه الجوفية وبعض البحيرات الصغيرة.

تعرف الجولان بكثرة الينابيع وغزارة المياه فيها، ويعود ذلك إلى تراكم الثلوج على جبل الحرمون في الشمال، إضافة لذلك يوجد نبع الحمة للمياه المعدنية في الجنوب وتصب مياهها في بحيرة طبرية وفي أنهار الأردن واليرموك.

- **الموارد الاقتصادية والاجتماعية:**

يمتاز الإقليم بزراعة التفاح والعنب ذات الأصناف المميزة، والتي تعتبر سمة مميزة لجبل العرب كما أن سهل حوران يمتاز بزراعة محاصيل العدس، والشعير وزراعة البطيخ، وينتج في الإقليم أنواعاً أخرى من الفواكه مثل: الدراق، والتين، والرمان؛ ويتم تصدير إنتاج الخضراوات: البندورة، والباذنجان، والفليفلة والملفوف، واليقطين، وغيرها واستخدمت طرق الري الحديثة لتوفير المياه الجوفية اللازمة للزراعة كما تم استخدام أنابيب من الـــ PVC على نطاق واسع.

إن تربية الماشية في هذا الإقليم شبه محدودة وتتمركز في الجهة الشرقية من السويداء حيث يبلغ عدد المواشي في الإقليم 75198 رأس وعدد الأغنام 721984 رأس غنم.

تشتهر محافظة السويداء بصناعة العرق والنبيذ من الإنتاج الوفير للعنب فيها وكما تشتهر بالصناعات اليدوية مثل السجاد والبسط وسلال القش والأطباق المختلفة. يوجد في الإقليم حوالي 6٪ من إجمالي الصناعات في سورية وتتواجد بشكل رئيسي في درعا والسويداء لكن هناك أربع منشآت في درعا يتجاوز عدد العاملين في كل منها 50 عاملاً.

إن الإقليم هو منطقة سياحية رئيسية في سورية، لوجود توضعات تاريخية فيه، ومن بين تلك الآثار الواضحة مدينة شهبا التي هي مسقط رأس الإمبراطور الروماني فيليب العربي، والتي تضم لوحات نادرة من الفسيفساء المشهورة، كما يوجد في بصرى التي تعتبر من أقدم المدن في سورية أشهر مدرج روماني أثري يستوعب 15.000 شخص، حيث تقام مهرجانات ومعارض سنوية، مثل: المعرض السنوي للتفاح، والنبيذ؛ ويوجد في السويداء مدرج روماني تم الحفاظ عليه، بالإضافة للحمام الروماني والقلعة، والمواقع الأثرية الأخرى والمتحف الرئيسي في السويداء والذي يعتبر من أفضل المتاحف في سورية إضافة لفندق بصرى الشام العالمي حيث ينتهي الخط الحديد متوقفاً هناك.

إضافة لخدمات سياحية كمراكز للمعلومات السياحية في درعا والسويداء.

تناقصت نسبة زيادة عدد السكان في الـ 20 عاماً الماضية في الإقليم؛ حيث بلغ متوسط الزيادة السكانية حوالي 2.7٪ سنوياً خلال الفترة 1994–2004. واجهت محافظة درعا هجرة داخلية في الفترة 1995–2005 بينما واجهت القنيطرة هجرة خارجية واضحة؛ وفي السويداء تجاوزت الهجرة الخارجية بشكل بسيط الهجرة الداخلية القادمة من اللاذقية وإدلب، خلال نفس الفترة؛ وقد كانت الوجهة الرئيسية للهجرة الخارجية من السويداء والقنيطرة محافظتي دمشق وريف دمشق.

يبلغ متوسط سن العمل في الإقليم 55.5٪ وتختلف هذه النسبة بين محافظات الإقليم؛ إن النسبة في القنيطرة هي 48.1٪ وهي الأخفض بين كل المحافظات السورية وتعكس نسبة عالية من الولادات ونسب الهجرة الخارجية؛ وتبلغ النسبة في السويداء 64.8٪ وهي من بين النسب الأعلى في سورية وتمثل المجتمعات المستقرة إن نسبة عمر العمل في درعا هو 53.6٪ وهو أقل بقليل من المعدل الوطني وأن هذه النسب هي نفسها في الأرياف والمناطق الحضرية في هذه المحافظة مما يدل على أن المناطق الريفية في درعا هي مناطق جذب مثل المناطق الحضرية بالنسبة لفرص العمل، وهي ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

إن معدل الفقر في الإقليم يعادل 12.5٪ ويختلف من محافظة لأخرى في الإقليم، ففي السويداء هو 17.7٪ و 15.4٪ في درعا و 14.9٪ في القنيطرة، حسب إحصاء العام 2003–2004 وكلها أعلى من المعدل العام 11.4٪ ويوجد تنوع في الثقافات الدينية في الإقليم بنسب تختلف حسب المحافظات.

- **الموارد العمرانية**

يعتبر الإقليم البوابة الجنوبية لسورية للقادمين من الأردن والسعودية و لحركة الترانزيت بين لبنان والأردن والسعوية؛ وتملك القنيطرة موقعاً استراتيجياً على طول الطريق من فلسطين والأردن ولبنان وسورية عبر التاريخ.

يوجد في غباغب مناطق تنمية عمرانية جديدة قرب الحدود مع ريف دمشق وقد أنشئت فيها المصانع على طول الطريق السريع وتضم صناعات كيميائية وصناعة السيراميك، وقد تأسست حديثاً ثلاث جامعات فيها على حدود محافظة ريف دمشق، يمكن تطوير هذه المدينة لتكون عاصمة الإقليم.

- **نقاط الضعف (أوجه القصور)**

- إن الأرض الزراعية في السويداء ودرعا مغطاة بالتربة البركانية في الأجزاء المتوسطة والجنوبية. خصوبة الأرض في تلك المنطقة غير مرتفعة في أغلب المناطق. إن تطوير الزراعة بشكل أفضل في الاقليم الجنوبي يعتمد على تحسين الأرض وإدارة المياه.
- ضعف مصادر المياه يشكل العائق الرئيسي للتنمية الإجمالية في الإقليم وخاصة في محافظتي درعا والسويداء.

بينما أن توفر المياه الجوفية مرغوب نسبياً والتي تتغذى من الأمطار الهاطلة على جبل العرب، وإن تخصيص هذه المياه يحتاج إلى تخطيط بعناية كبيرة. إن الاستخراج المفرط للمياه الجوفية في القرى العالية يمكن أن يقلل المياه في درعا. إن نجاح تجربة توفير المياه التي تتم الآن سوف تقدم حلاً للتنمية الريفية والحضرية في درعا. أيضاً فإن تزويد الماء للمناطق النامية الجديدة في الشمال يجب أن يخطط لها بعناية ضمن الموازنة المائية الإجمالية للمحافظة.

- بناءً على دراسة الصرف الصحي، فإن الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية ترى أن تركيب أنابيب الصرف ومحطات الضخ؛ والتي تبدأ من مدينة درعا ومحطة الصرف الصحي التي يخطط أن تخدم 300.000 شخص. لإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة التي يفترض أن تكون جزءاً من تخطيط توزيع المياه في المحافظة.
- إن التنمية السياحة في الإقليم بحاجة ماسة إلى بنية تحتية داعمة كالفنادق وأماكن الإقامة، والمطاعم، وصيانة الطرق السياحية وصيانة الخط الحديدي، والمتحف وإلى إدارة سياحية فعالة تتعامل مع السوق المحلي والعالمي بإشراك القطاع الخاص...الخ.

- **نقاط القوة (الإمكانات المتاحة):**

- تفعيل الإمكانات المحلية والعالمية السياحية التي يتمتع بها الإقليم الجنوبي كونه وجهة سياحية واضحة ومعروفة عالمياً بالرغم من أنه أقل شهرة من تدمر وحلب والوجهات السياحية الأخرى. وهي مدعومة بوجود الآثار التي تم الحفاظ عليها بشكل جيد مثل المدرج الروماني الشهير في بصرى، والآثار الغنية، وتنوع الصناعات اليدوية، والقرب من إقليم دمشق والحدود المجاورة مع لبنان والأردن وفلسطين.
- تنمية الزراعة والصناعة السياحة الداعمة والجاذبة في الإقليم، بحيث تتضمن المنتجات الزراعية الغنية والصناعات اليدوية النمطية والتقليدية، والخضار الطازجة والفواكه، والنبيذ المحلي، والعرق

وتبني الصناعات اليدوية بمفهوم تنافسي لتحسين جودة المنتجات لتناسب أذواق السياح العالميين وتطور منتجات جديدة باستخدام المهارات التقليدية.

- تنشيط السوق السياحي بدعوة وكلاء السياحة العالميين للتواصل مع الوكلاء المحليين بالتعاون مع الجهات المعنية، والجمعيات السياحية المحلية لدعم هذه المبادرات، وبمشاركة كافة الأطراف من منتجي الخضار والفواكه والنبيذ والعرق وأرباب الصناعات اليدوية إضافة لأصحاب المطاعم والفنادق والمعنيين بالسوق السياحي.
- يجب التركيز على الزراعة ذات القيمة المضافة خلال فصل الصيف (التوسع العمودي) للتخفيف من استجرار المياه الجوفية ولتوفيرها للاستخدام المحلي والصناعي ولأغراض أخرى، و زيادة المساحات المزروعة (التوسع الأفقي) خلال موسم المطر حيث الري الإضافي؛ كما يجب إدارة المياه بشكل مناسب عن طريق استخدام طرق الري الحديثة؛ لتوفير المياه لمساحة أكبر من الأراضي الزراعية، ومناطق إنتاج الخضراوات، والفواكه الطازجة للاستخدام المحلي، والسياحة، وللأسواق العالمية.
- إن التنمية في الإقليم يجب أن تعتمد على إعادة استخدام المياه المعالجة من محطات الصرف الصحي في الزراعة وفي الاستخدام.
- تتراوح قيمة مؤشر التنمية الإقليمية الشاملة المستدامة في الإقليم بين 5–7 ويأتي بالمرتبة الخامسة في قوة النمو الإقليمي على المستوى الوطني؛ كما هو مبين الشكل (4–1) والجدول (4–1) م.

٤ + ٧ إقليم البادية

يقع الإقليم في الجزء الجنوبي الشرقي من المجال الوطني يجاوره الإقليم الشرقي والأوسط، ودمشق الكبرى، والجنوبي ويحده شرقاً محافظة الأنبار في العراق وإقليم الشمال في الأردن؛ تبلغ مساحة الإقليم 42899 كم2 يتألف من ثلاث نواحي هي السخنة وتدمر من محافظة حمص، والسبع بيار من محافظة ريف دمشق، يبلغ عدد سكان الإقليم 77237 نسمة من الحضر وحوالي / 500/ ألف نسمة هم بدو رحل يتنقلون بقطعانهم، و خيامهم في جميع المناطق بحثاً عن الكلأ والمياه لمواشيهم، ويقضون معظم أوقاتهم داخل البادية معتمدين على مراعيهم وعلى الأعلاف ،ويمتاز المناخ في الإقليم بتغيراته المختلفة فهو جاف شبه صحراوي معتدل شتاء حار صيفاً؛ و البادية ليست مجرد سهول رتيبة، ولا تلال جرداء، إنما تضم جبالاً شاهقة ، وتلالاً عالية ، وأودية متنوعة ؛ منها الصخرية، ومنها الترابية ، ومنها الرملية ؛ بعضها عميق كأنما جدرانه جبال شاهقة ، وبعضها عريض كأنما هي مجاري أنهار قديمة ، وبعضها مسيلات ضيقة، أو واسعة؛ تظل خضراء تحفل بالحياة معظم أيام السنة.

- **الموارد الطبيعية والبيئية**

يوجد في منطقة البادية أراضي زراعية تبلغ مساحة 4974 كم2 لا تصلح للزراعات البعلية الاقتصادية بسبب قلة أمطارها التي يصل معدلها إلى أقل من /150/ ملم سنوياً؛ ونظراً لعدم انتظام الهطول المطري فيها وضعف خصوبة تربتها ، وهشاشة الوسط البيئي لها؛ فهي منطقة مراعي طبيعية ، تؤمن

معظم الاحتياجات العلفية للثروة الحيوانية، لذلك فإن استثمارها عن طريق الرعي المنظم ؛ هو الأكثر اقتصادية، وعقلانية؛ بما يحقق الاستمرارية في تنمية مراعيها ، وتطوير الثروة الحيوانية ، والوصول إلى الإنتاجية الكاملة التي تسمح بها البيئة المحلية ، والمحافظة عليها ، حيث تتواجد في البادية حوالي 70% من أغنام القطر ولمدة تتراوح 4-7 أشهر في كل عام ، حيث تعتمد على المراعي الطبيعية المتوفرة فيها، والتي تؤمن حوالي 60% من حاجة الأغنام من العلف المجاني.

إن استخدام المياه في حوض البادية؛ قريب من الموازنة المائية، حيث سجل وفراً للمياه في موازنة 2003- 2004 قدره 50 مليون م3، وفي موازنة عام 2005-2006؛ سجل عجزاً قدره (4) مليون م3.

تعرضت البادية لموجة من التصحر بسب استعمال الأرض غير المناسب، وزراعتها، ورعيها بشكل جائر، ونتيجة لذلك ظهرت تعرية ريحية شديدة في أجزاء منها.

- **الموارد الاقتصادية والاجتماعية**

مع المساحة الكبيرة للمروج والمراعي فإن فعاليات الاقتصادية في البادية الرئيسية هي الرعي وتربية الماشية؛ حيث يوجد في الإقليم حوالي 170000رأس من المواشي، وتشكل 32.1٪ من إجمالي العدد في سورية ويوجد فيه 3413000 رأس من الغنم والتي تشكل 39.7٪ من إجمالي عدد أغنام سورية؛ إن الزراعة في الإقليم محدودة ففيه بعض واحات النخيل القائمة حول مدينة تدمر ومساحات صغيرة من شجر الزيتون.

إن البادية غنية بالثروات الباطنية التي تتمثل : بالنفط والغاز والفوسفات والإسفلت والرمال الملونة بأشكال متعددة ويمكن أن يتم إنشاء مزارع كهروشمسية حيث تتمتع بمناخ فيه أكبر كمية لسطوع الشمس حيث سجلت منطقة السبع بيار في شهر آب (7/ واط /م2).

تعكس البادية بتاريخها العريق غنى بالمواقع والتلال الأثرية ؛ من حصون ، وقلاع، ومعابد ، وقصور ، ومدن؛ من أهم تلك الآثار : تدمر ، الرصافة ، قصر الحير الشرقي ، قصر ابن وردان ، معبد الشمس في أثريا حليبة وزلبية، الأندرين ، مملكة ماري، والعديد من الحصون مثل : نجم، جعبر، نخيلة، صفين، الجزلة، والمدافن الأثرية؛ إضافة إلى عشرات التلال الأثرية الأخرى...الخ.

- **الموارد العمرانية**

المراكز العمرانية في الإقليم محدودة جداً؛ حيث يشكل البدو الرحل غالبية سكان الإقليم ويشكلون 85% من عدد سكانه وتعتبر مدينة تدمر هي حاضرة البادية الرئيسية، وهي عاصمة الإقليم الذي يقدم خدمات؛ صحية، وإدارية، وهو سوق تصريف المنتجات الحيوانية؛ ثم تأتي بعدها السخنة حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 22000 نسمة، والسبع بيار عدد سكانها حوالي 400 شخص.

- **نقاط الضعف (أوجه القصور)**

- تعتبر ظاهرة التصحر معوقاً أساسياً للتنمية في منطقة البادية الرعوية، والتي تعاني منها منذ أواخر الخمسينات نتيجة سوء إدارة واستخدام الموارد الطبيعية والاختلال الشديد في النظم البيئية الهشة.
- تدهور بيئي وحيوي؛ نتيجة للعديد من العوامل المباشرة وغير المباشرة؛ كدخول الآليات، والمكننة،

والرعي الجائر، والاحتطاب، والفلاحات العشوائية، والفيضانات ...الخ، كان لها الأثر السلبي على الغطاء النباتي، والتنوع الحيوي النباتي، والحيواني، و تناقص وغياب العديد منه، وتدهور التنوع البيولوجي.

- **نقاط القوة (الإمكانات المتاحة)**

- التطور الملحوظ في الكثافة النباتية، والتركيب النوعي للشجيرات الرعوية، وتطور إيجابي كبير في الغطاء النباتي من خلال زيادة الأنواع النباتية من 35 نوعاً إلى 102 نوعاً، وارتفاع الكثافة النباتية من خلال عمليات الاستزراع؛ ساعدت على الحد من ظاهرة الانجراف الريحي ، وتثبيت التربة، والتخفيف من آثارها، و الحد من العواصف الغبارية ، والرملية التي كانت تؤثر على السكان ، والثروة الحيوانية، والمحاصيل الزراعية.
- تحسين إنتاجية المراعي وعودة التنوع الحيوي ، من خلال إعادة تأهيل المراعي المتدهورة، بإتباع أساليب تنموية تتناسب مع طبيعة تلك المراعي ، مثل: الغرس، و البذر، وإراحة المناطق الواعدة، وتنظيم الرعي فيها، و بمشاركة السكان المحليين في التحكم بالموارد الطبيعية ، وإدارتها، وضمان ديمومتها .
- استطاعت منشآت حصاد المياه توفير أكثر من 250000 متر مكعب من المياه لسقي الحيوانات والاستعمال البشري.
- تم صدور قانون حماية البادية، وإلغاء نظام الشيوع، وتخصيص المراعي للجماعات الرعوية تحت مظلة جمعيات تعاونية متخصصة بتحسين المراعي، وتربية الأغنام .
- تتراوح قيمة مؤشر التنمية الإقليمية الشاملة المستدامة في الإقليم بين 1-4 ويأتي بالمرتبة الأخيرة في قوة النمو الإقليمي على المستوى الوطني؛ كما هو مبين في الجدول (4-1) والشكل (4-1).

جدول (4-1): الملامح الرئيسة للتنمية فى الأقاليم

توصيف التنمية / الإقليم	الحدود الإدارية	الإمكانيات المتاحة للتنمية الاقتصادية	متطلبات التنمية	قوة التنمية 10	التفاوت الإقليمي
الساحلي	- اللاذقية - طرطوس	- -توسيع زراعة البيوت البلاستيكية الشتوية. - تصنيع المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة (عصير البرتقال والخضار المبردة). - تنمية سياحية من خلال تخطيط استراتيجي وتسويق فعال. - صناعة تعتمد على المواد المستوردة.	- تحسين مرفأ ومطار اللاذقية. - تأمين خدمات معالجة الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة بشكل كامل. - تنمية مدن الإقليم؛ كمدن سياحية. - مدينة صناعية وخدمات. - دعم الجامعات الخاصة بمدينة طبية في القدموس.	10-9	2
الشمالي	- حلب - إدلب	- توسيع الصناعة المعتمدة على الاستيراد للسوق المحلية بشكل رئيسي كالأنسجة، الأدوات، منتجات المعادن والخشب. - إنتاج الفستق الحلبي والفواكه. - صناعة الزيتون والزيوت. - سياحة ثقافية بيئية وزراعية.	- انجاز خدمات المدينة الصناعية الجديدة في الشيخ نجار. - تنوع في توظيف الخدمات. - تجميل مدينة حلب. - توفير مرافق سياحية عالية الجودة.	8-6	3
الشرقي	- دير الزور - الحسكة - الرقة	- تحويل المحاصيل المروية الزيتون والزيوت العضوية، الفواكه،... الخ. - تعزيز إنتاجية المواشي من خلال تحسين العلف وإدارة المراعي والمحاصيل العلفية. - تصنيع المنتجات الزراعية والخدمات ذات الصلة. - التعاون مع تركيا لتكامل التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية.	- ترشيد استهلاك المياه في مجال الزراعة. - إدارة الصرف الصحي والزراعي والنفايات الصلبة. - إدارة مركزة للمياه الجوفية. - تعزيز قدرات التخطيط العمراني. - توسيع طاقة صوامع الحبوب. - توسيع مطار دير الزور، والرقة، القامشلي. - مفاوضات للشراكة الاقتصادية مع تركيا.	6-3	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج بيانات تصنيف الأقاليم ومؤشر التنمية الشاملة المستدامة

- دمشق الكبرى	- دمشق - وريف دمشق	- اعتماد اقتصاد الخدمات والتقنيات الحديثة وتنمية الاستثمارات الخارجية وأسواق المال. - النهوض إلى مجتمع المعرفة واستثمار الأدمغة البشرية في صناعات تكنولوجية متطورة. - تمازج الثقافات وعولمة المفاهيم والأديان.	- الحفاظ على الاتزان البيئي والايكولوجي وحماية الموارد المائية من التلوث وترشيد الاستهلاك. - تحقيق البيئة المستدامة والحفاظ على المحميات الطبيعية. - توسيع البنية التحتية والخدمية على مستوى عال كميزة مكانية. - تنمية عمرانية متطورة تشمل مناطق المخالفات.	**9-4**	**6**
- الأوسط	- حماه - حمص	- تنمية الخدمات ذات الصلة بالتجارة والسياحة – حمص كقاعدة للتجارة وحماه كقاعدة للسياحة المحلية. - تصنيع المواد الغذائية للسوق المحلية.	- تركيز الإدارة البيئية. - المنطقة الصناعية في حسياء. - تحسين المرافق السياحية.	**9-5**	**5**
- الجنوبي	- السويداء - درعا - القنيطرة	- تنمية سياحية محلية ودولية. - صناعات يدوية سياحية. - التوسع الأفقي في زراعة المحاصيل.	- تحسين شبكة الطرق. - تعزيز تنظيمي للجمعيات السياحية. - دعم الجامعات الخاصة بمدينة تكنولوجية في غباغب عاصمة الإقليم.	**8-5**	**4**
- البادية	- تدمر - السخنة - السبع - بيار	- مزارع كهرو شمسية في منطقة السبع بيار. - سياحة بيئية. - تنمية حيوانية وصناعة مشتقات الحليب. - صناعات يدوية سياحية. - التعاون مع الأردن والعراق لتكامل التنمية والإدارة البيئية.	- تعزيز الحماية البيئية. - تعزيز مدينة تدمر عاصمة للإقليم. - إنشاء مطار بديل. - ربط بشبكة السكك الحديدية. - مفاوضات للشراكة البيئية مع الأردن.	**4-1**	**4**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج بيانات تصنيف الأقاليم ومؤشر التنمية الشاملة المستدامة

شكل (4-1): قوة التنمية في الأقاليم

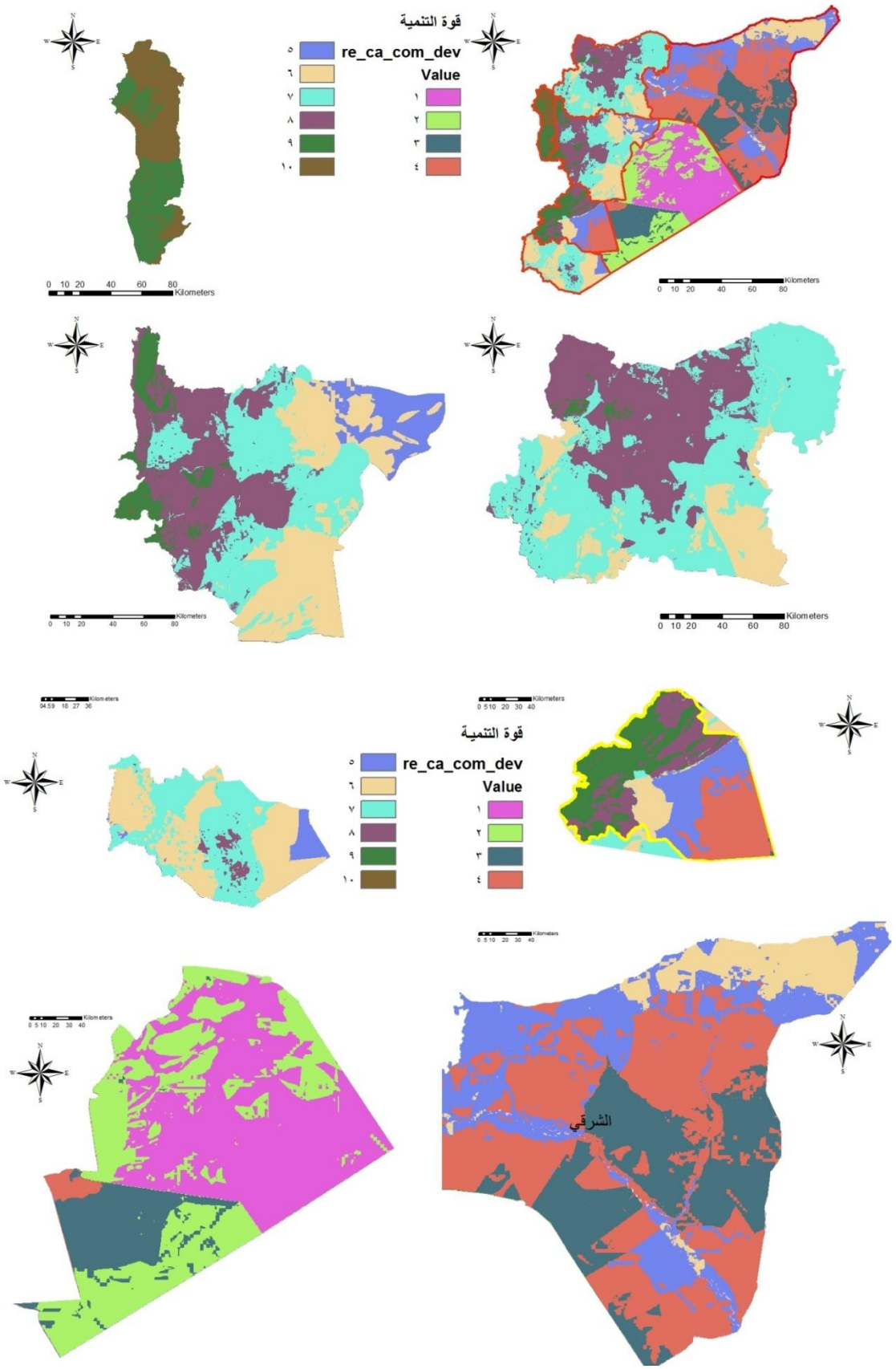

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج بيانات تصنيف الأقاليم ومؤشر التنمية الشاملة المستدامة

٤ ٢ نظرة عامة عن التنمية في الأقاليم

مما سبق نستنتج:

- هناك تفاوت تنموي للمجال الوطني حيث سجل إقليم الساحل أكبر قوة للتنمية تراوحت بين (9–10) درجة، كما سجل إقليم البادية أقل قوة للتنمية، تراوحت من (1–4) درجة، مما يدل على وجود اختلافات في البنية المكانية ووجود تناقضات إقليمية،(هجرة، حركة سوق عمل غير مستقر، بنية تحتية غير متوازنة، أزمة سكن ومخالفات، ضعف قدرة الجامعات في تنمية الأقاليم...الخ) حيث لم يتم بعد إعداد وتنفيذ خطط تنموية إقليمية متوازنة في هذه الأقاليم.
- هناك تفاوت تنموي في الأقاليم التنموية الوطنية باستثناء إقليم الساحل، حيث تراوح هذا التفاوت بين (3–6) درجات؛ وبلغ أشده في إقليم دمشق الكبرى، حيث بلغ التفاوت الإقليمي(6) درجات، حيث سجل شرق الإقليم (4) درجات وتدرج إلى غرب الإقليم مسجلاً (9) درجات؛ وفي الإقليم الأوسط بلغ التفاوت الإقليمي (5) درجات(شرق– غرب)، وفي الإقليم الجنوبي، والشمالي، والشرقي، والبادية (4) درجات، وهذا يدل على أن البنية المكانية للأقاليم ليست بحالة توازن أيضا، وتخضع لنفس التناقضات الموجودة في المجال الوطني وتزداد شدة كلما زادت الفروقات في قوة التنمية.
- يمكن أن نصنف الأقاليم في المجال الوطني حسب قوة التنمية وفق التالي: إقليم الساحل؛ درجة أولى، إقليم المنطقة الوسطى؛ درجة ثانية، ويليه إقليم دمشق الكبرى؛ درجة ثالثة، ثم إقليم الشمال، ويليه إقليم الجنوب، ثم الإقليم الشرقي وأخيراً إقليم البادية.
- التعاون مع الأردن والعراق وتركيا لتكامل التنمية والإدارة البيئية في الإقليم الشرقي ولإقليم البادية.

٥. الخاتمة والنتائج والاقتراحات

٥ –١ نتائج واقتراحات متعلقة بمنطقة الدراسة

٥ –٢ نتائج واقتراحات عامة

الخاتمة

استكمل البحث؛ متطلباته في الدراسة، والتحليل، والتركيب، واكتمل في شكله، ومضمونه؛ حيث حدد المشكلة، واستعرض التجارب، والأساليب، والنظريات المتعلقة بحلها، وخلص إلى: وضع توجهات تناولت العلاقة بين مؤشرات التنمية بشكلها الشمولي التكاملي، والحدود المجالية للأقاليم التنموية؛ وإلى وضع آلية متكاملة لتحديد الوحدات الإقليمية في المجالات الوطنية ضمن قالب (Model)؛ يتم من خلاله الحصول على نتائج سليمة، قائمة على أسس علمية دقيقة؛ وإن أي اختصار أو إضافة، ستعيق البحث من إتمام هدفه؛ حيث حققت الدراسة أهدافها، وفرضياتها، واستجابت لحل إشكالية البحث، وخلصت إلى نتائج واقتراحات هامة.

٥ + النتائج والاقتراحات المتعلقة بمنطقة الدراسة

٥ + ١ نتائج خاصة بمنطقة الدراسة

تمت عملية صياغة الأقاليم الوطنية ؛ وفقاً لآليات التوحد الإقليمي، والتكامل الوظيفي، والتكافل الإقليمي؛ حيث اعتمدت على مجموعة من البيانات التراكمية، والمركبة لعناصر الدراسات التخطيطية الإقليمية الشاملة، وتفاعلها مع الأمكنة، والنشاطات البشرية؛ مشكلة علاقات تنموية انطلاقاً من الوضعية الانتقالية، لمسار التنمية المعقد؛ الذي يشهده المجال الوطني بأشكال التوتر المتعايشة فيه، وبالتناقضات السائدة فيه، وبالحركة التنموية المتولدة عنه؛ والتي تتمثل بمؤشر التنمية الشاملة المستدامة؛ وتم التوصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:

١ صياغة الأقاليم التنموية الوطنية، وبلورتها، وتحديدها بسبعة أقاليم؛ كنتيجة تنموية لتصنيف مؤشر التنمية الشاملة المستدامة للمجال الوطني، وامتازت هذه الأقاليم بالسمات التالية:

- **إقليم الساحل**

يتسم هذا الإقليم؛ بتخصصه التنموي في مجال: الزراعة المكثفة للحمضيات، والزراعات المحمية المروية بشكل مكثف (الخضار الحقلية ومحاصيل البيوت البلاستيكية)، والمبنية على ملكيات أراضي صغيرة، متكيفاً مع العرض، والطلب، وآليات السوق، والإنتاج الموجه للتصدير، مع تطور في الصناعة الغذائية المتناسبة مع تطوره السياحي، كما يتسم بالسياحة بجميع أنواعها: الترفيهية، الثقافية، البيئية...الخ ،وكذلك النقل بأنواعه البري، والبحري؛ والترانزيت الداخلي والخارجي؛ لتلبية متطلبات إنتاج الإقليم في مجال الزراعة سريعة التلف من جهة، واحتياجات الأقاليم الوطنية، وبعض البلدان العربية المجاورة من جهة أخرى؛ ويعوذ ذلك للدور الذي يلعبه موقعه الجغرافي؛ يمتاز الإقليم بوجود فائض في مياه حوضه المائي، مقابل ضيق في مساحة الأراضي الزراعية.

- **الشمالي**

يتسم الإقليم؛ بمكانة اقتصادية متنوعة، مبنية على الصناعات النسيجية، وصناعات متطلبات السوق

المحلية، وزراعة المحاصيل الإستراتيجية، والسياحة: الطبيعية، والثقافية، والبيئية؛ يمتاز بتوازن مائي يعتمد على حوض الفرات بالدرجة الأولى.

- **الشرقي (الجزيرة)**

يتسم هذا الإقليم؛ بأنه كامن بالموارد، والطاقات، والقدرات، وإنتاج الخامات؛ والموارد الزراعية، وإنتاج المحاصيل الإستراتيجية، والثروة الحيوانية؛ والسياحة الطبيعية والثقافية، ويعتبر الإقليم مكتفياً في الموازنة المائية ضمن مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، واستخدام طرق الري الحديثة.

- **دمشق الكبرى**

يمتاز الإقليم؛ بتنوع أنشطته الاقتصادية، وتنوع مراكز التنمية المختلفة، وحيوية قطاعه الخدمي، وارتفاع مستواه إلى مستوى الخدمات والتجارة المتطورة الإقليمية والدولية، بما يتفق مع متطلبات العولمة، ويمتاز بارتفاع مفرط في الضغوط السكانية، والاقتصادية في ظل تآكل، وشح الموارد، وتلوث في المياه، والهواء، وتدهور في التربة، وتآكل في المساحات الخضراء، واختلال في التوازن الإقليمي.

- **الأوسط**

مكانة اقتصادية مبنية على تنوع الأنشطة (زراعية، حيوانية، صناعية، سياحية...)، وعلى التطوير الاقتصادي الصناعي من خلال الدور الذي ستلعبه المدينة الصناعية في حسياء، ويلعبه الموقع الجغرافي على شبكة محاور شمال جنوب وشرق غرب؛ بحاجة ماسة لإدارة الموارد المائية بسبب العجز المائي في حوض العاصي واستنزاف للمياه الجوفية وتراجع في مخزون السدود.

- **الجنوبي**

مكانة اقتصادية مبنية على تنوع الأنشطة الزراعية، وعلى السياحة التاريخية، والصناعات اليدوية الداعمة للسياحة المحلية والعالمية؛ يعاني الإقليم من سوء توزيع المياه، وفيه عجز مائي؛ يتطلب إعادة استخدام المياه المعالجة من محطات الصرف الصحي في الزراعة، وفي الاستخدامات الأخرى.

- **البادية**

منطقة مراعي طبيعية، ومحميات بيئية، تؤمن معظم الاحتياجات العلفية للثروة الحيوانية المتواجدة فيها، حوضها المائي متوازن؛ بحاجة ماسة إلى إدارة فعالة لاستثمارها؛ بما يحقق الاستمرارية في تنمية مراعيها، وتطوير الثروة الحيوانية فيها، والوصول إلى الإنتاجية الكاملة التي تسمح بها البيئة المحلية ، وتمتاز بمناخ قاري جاف مشمس يمكن استثمار مناطق منها في توليد الطاقة البديلة المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

٢ يمكن أن نصنف الأقاليم في المجال الوطني حسب قوة التنمية وفق التالي: إقليم الساحل؛ درجة أولى، إقليم المنطقة الوسطى؛ درجة ثانية، ويليه إقليم دمشق الكبرى؛ درجة ثالثة، ثم إقليم الشمال، ويليه إقليم الجنوب، ثم الإقليم الشرقي وأخيراً إقليم البادية.

٣ يلاحظ وجود تفاوت تنموي للمجال الوطني بين الأقاليم حيث سجل إقليم الساحل أكبر قوة للتنمية تراوحت بين (9–10) درجة، كما سجل إقليم البادية أقل قوة للتنمية، تراوحت من (1–4) درجة، مما يدل على ضعف التنمية في إقليم الجزيرة وإقليم البادية وتفاوتها بشكل غير متوازن مع الأقاليم الأخرى؛

ويدل أيضاً على وجود اختلافات في البنية المكانية ووجود تناقضات إقليمية، (هجرة، حركة سوق عمل غير مستقر، بنية تحتية غير متوازنة، أزمة سكن ومخالفات، ضعف قدرة الجامعات في تنمية الأقاليم...الخ) في ظروف غياب الخطط التنموية التنموية الإقليمية المتوازنة في هذه الأقاليم.

٤ يلاحظ أيضاً تفاوت تنموي ضمن كل إقليم من الأقاليم التنموية الوطنية باستثناء إقليم الساحل، حيث تراوح هذا التفاوت بين (3–6) درجات؛ وبلغ أشده في إقليم دمشق الكبرى، حيث بلغ التفاوت الإقليمي(6) درجات، حيث سجلت قوة التنمية شرق الإقليم (4) درجات وتزايدت غرب الإقليم مسجلةً (9) درجات؛ وفي الإقليم الأوسط بلغ التفاوت الإقليمي (5) درجات (شرق– غرب)، وفي الإقليم الجنوبي، والشمالي، والشرقي، والبادية (4) درجات، وهذا يدل على أن البنية المكانية للأقاليم ليست بحالة توازن أيضا، وتخضع لنفس التناقضات الموجودة في المجال الوطني وتزداد شدة كلما زادت الفروقات في قوة التنمية ضمن الإقليم.

٥ يعتبر إقليم البادية جزء من الإقليم الأم الأكبر، الممتد وراء الحدود في دول الجوار، الأردن والعراق ويسمى بادية بلاد الشام، ولا يمكن أن تستكمل دراسته دون تعاون مشترك مع هذه الدول.

٦ يلاحظ ضعف قوة الربط بين المنظومة العمرانية في الإقليم الشرقي (دير الزور) وأقاليم دول الجوار؛ وبينها، ومنظومتي التنمية العمرانية في الشمال والجنوب (حلب ودمشق)، وكذلك ضعف قوة الربط مع دول الجوار وبوابة البحر الأبيض المتوسط (العراق– طرطوس).

٧ يلاحظ وجود عجز مائي في كافة الأحواض المائية ماعدا حوض الساحل والذي بدوره يمكن أن يعطي فرصة للاستفادة من الفائض لتخفيض العجز الوطني للمياه مستقبلاً؛ حيث سيزداد الطلب على المياه، نتيجة ازدياد عدد السكان الذي سيصبح 28.63 مليون نسمة بعد 15 سنة، مما سينعكس سلباً بالدرجة الأولى على الموارد المائية؛ حيث ستتناقص حصة الفرد من إجمالي الموارد المائية المتاحة للاستخدام، وستزداد الحاجة إلى مصادر مياه مستدامة، كما ستعاني بعض الأقاليم من شح المياه وخاصة إقليم دمشق الكبرى.

٨ ضعف التشريعات الإقليمية على المستوى الوطني وعدم قدرة التشريعات القطاعية وتشريعات الأوساط البيئية على ردم الهوة الناجمة عن عدم وجود تشريعات إقليمية في المستويات المختلفة.

٩ إن المجال الوطني لا يعاني من نقص موارد، وإنما يفتقر إلى مناهج وسياسات واستراتيجيات تنموية، فليست القضية تحديات ورهانات بقدر ما هي التعامل مع المجال في كافة مستوياته حسب إمكاناته وفرصه التنموية، ومراعاة أوجه التكامل بين موارده وتوزيعها في مختلف المستويات وتحديد سياسة عامة تهدف إلى استغلالها ضمن منظور شامل للتنمية المستدامة.

١٠ –وبالنتيجة فإنه بدون خطة وطنية شاملة تسمح بتضافر الجهود وتركيزها لتحقيق صياغة الأقاليم التنموية ضمن برنامج واضح المعالم؛ فإن منظومة التنمية الشاملة المستدامة في سورية ستظل محكومة بعوامل الصدفة والنجاحات المتفرقة والمحدودة الأثر ولن يسمح لها بأن تصبح عاملاً رئيسا من عوامل منظومة التجديد والابتكار والتنمية الإقليمية الشاملة.

٥ ـ ٢ اقتراحات خاصة بمنطقة الدراسة

- معالجة التفاوت التنموي للمجال الوطني والإقليمي؛ وخاصة في منطقة الجزيرة والبادية، من خلال خطط تنموية بالمستويين الوطني والإقليمي؛ باعتماد الدراسات الإقليمية الشاملة المستدامة، في التوزيع المكاني وتحديد استعمالات الأراضي، وبناء العواصم الإقليمية لتحقيق التوازن على المستوى الوطني؛ كأقطاب نمو تكنولوجية، صناعية، سياحية، استشفائية، تعليمية، ... ، على أساس التنوع والجدوى والتكامل الإنمائي، بالاستفادة من القدرة التنافسية للأقاليم.
- ربط الجامعات أو الكليات التطبيقية في المراكز الإقليمية؛ لمتابعة ومعالجة القضايا الناجمة عن تنفيذ الخطط التنموية، ولإيجاد الحلول المناسبة، وتطوير المجتمع من خلال إعداد، وتنفيذ بحوث تطبيقية، إضافة لتدريب اليد العاملة، وتطوير الصناعة، والزراعة، ووسائل وأدوات الإنتاج، وتقديم العناية الصحية من خلال مستشفيات بحثية تخصصية مرتبطة بهذه الجامعات وتابعة لها.
- تعزيز منظومة التنمية العمرانية في كل من دمشق الكبرى، وحلب؛ ومنع تضخمهما، وذلك بتطوير المدن الصغيرة، والمتوسطة، والتركيز على المدن الجاذبة منها للسكان، وبناء مدن جديدة على أسس التنمية العمرانية المستدامة.
- تقوية نقاط الوصل و محاور الاتصال (طرق، شبكات حديد، مطارات...) بين منظومتي التنمية العمرانية في كل من دمشق وحلب؛ مع دير الزور؛ ودير الزور مع تركيا والعراق؛ وتعزيز محور التنمية العمرانية حلب– دمشق– درعا.
- تبني منظومة للإدارة البيئية المستدامة في كل إقليم؛ لتحسين الوضع البيئي، والحد من التلوث، وتعزيز دور القطاع الخاص في حماية البيئة، والموارد، والتنوع الحيوي، وحماية، وتوصيف المحميات البيئية، وتطويرها، وتوظيفها بمفهوم السياحة البيئية في الأقاليم.
- وضع تشريع للتخطيط الإقليمي يتضمن تشكيل مجالس إقليمية للأقاليم المقترحة، وتفويض الصلاحيات لها؛ لتكون حلقة الوصل بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية؛ وبناء القدرات المؤسساتية للأجهزة المركزية، والأجهزة الإقليمية، والمحلية، وإعادة هيكلة النظم الإدارية، وتوزيع السلطات فيما بينها.

٥ ـ ٢ النتائج والاقتراحات العامة

٥ ـ ٢ ـ نتائج عامة

- إن العوامل المؤثرة في عملية صياغة الأقاليم التنموية معقدة ومتشابكة ويصعب مراعاتها كلها بدقة بإتباع الطرق التقليدية، وهنا يبرز دور التجهيزات الحاسوبية، والبرامج التخصصية، كنظام المعلومات الجغرافية (GIS)؛ وأهميته، كأحد أركان عمليات دراسات التخطيط الإقليمي، وتحديد وصياغة الأقاليم، وبناء المؤشرات المركبة المكانية، بكافة جوانبها؛ والتي يمكن من خلاله إعداد قاعدة البيانات المكانية، والإحصائية اللازمة، كما يمكن من خلاله ؛ إجراء جميع التحليلات ، للاستفادة من هذه المعلومات، وإظهار النتائج، والتحليلات، وعرضها وإمكانية إعادة هيكلة بر نامج (GIS)، وتحليلاته؛ لتتلاءم مع متطلبات الإدارة الذكية، للتنمية الإقليمية.

- تعتبر تقنية الاستشعار عن بعد ؛ باستخدام صور الأقمار الصناعية ، إحدى الأدوات الفاعلة في عملية تصنيف استخدامات الأرضي، رقمياً ومكانياً؛ وكأداة للتحليل، واستنتاج خرائط غرضية.
- تطورت مفاهيم التخطيط الإقليمي الشامل، حيث تضمنت أبعاداً اجتماعيةً، واقتصاديةً، وعمرانيةً؛ وأبعاداً طبيعيةً وبيئيةً؛ وأبعاداً تشريعية وإستراتيجية، واستدامة مستمرة لتتلاءم مع متطلبات العولمة.

- طرحت نظرية العولمة مفاهيم جديدة للتنمية الإقليمية، حيث انتقلت من التخطيط للإقليم إلى التخطيط بواسطة الإقليم، ومن التخطيط المركزي البيروقراطي من أعلى إلى التخطيط التشاركي واللامركزي من أسفل، ومن التقسيم الإداري للمجال الوطني إلى التقسيم الإقليمي، ومن التخطيط القطاعي إلى التخطيط الإقليمي، ومن الإدارة العامة التقليدية Pu blic Administration التي تشكل بيروقراطية الدولة مركزها إلى الإدارة العامة الجديدة New Public Management التي تتبني على النظرة إلى البلديات أو مجالس المدن كوحدات أساسية للتنمية، وعلى اتجاهات التعاون والتشارك مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي.
- يوجد عدة أنواع من التقسيم الإقليمي (طبيعي، اقتصادي، اجتماعي، عمراني...)؛ قد يكون بسيطاً، يعتمد على عنصر تجانس وحيد، أو قد يكون مركباً؛ وقد يكون وظيفياً، أو تخطيطياً؛ وقد يستند تقسيم الأقاليم، على أسس النشاطات البشرية المشكلة لعلاقات تنموية من وضعية انتقالية، لمسار التنمية المعقد؛ بأشكال التوتر المتعايشة فيه، وبالتناقضات السائدة فيه، وبالحركة التنموية المتولدة عنه؛ فيصبح إقليماً تنموياً معقداً.
- هناك عدة مناهج، للتقسيم الإقليمي؛ تختلف حسب نوع، وأسس التقسيم المتبعة، في تقسيم وتحديد الأقاليم. وإن منهج نظرية المعلومات العامة؛ يمكن تطبيقها على كافة أنواع التقسيم الإقليمي البسيط، والمركب، والتنموي المعقد.
- لا توجد منهجية موحدة لبناء المؤشرات المكانية المركبة، حيث تختلف المعايير المطلوبة لاستخدام منهجية معينة، وبالتالي تختلف المنهجيات المستخدمة، وفقاً للغرض من المؤشر المكاني المركب، وطبيعة البيانات المتوفرة للمؤشرات الفرعية، بالإضافة إلى وجوب التحقق من توفر معايير الجودة، وصلاحية المؤشرات المكانية المركبة، وشفافيتها.
- تعتبر المؤشرات المكانية المركبة، إحدى الأدوات؛ التي تعتمد عليها دراسة، ووضع الخطط، والاستراتيجيات المستقبلية ؛ فمن خلالها، يمكن قياس حجم المشكلة ، والاحتياجات المطلوبة ، ومدى الحاجة لخطة مستقبلية ؛ لمواجهة ظاهرة معينة ، كما تستخدم كأداة هامة، ومفيدة؛ لاتخاذ القرارات، وتقييم أداء الدول، من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية؛ إضافةً إلى تقييم، أداء الدولة الواحدة.
- إن تقسيم الدولة، إلى أقاليم لتحقيق أغراض محددة، ومطلوبة، ذات صلة بالبعد التنموي الشامل: كوظيفة في تحديد العلاقة ما بين الأقاليم؛ ولاستكشاف التباين بين أقاليم الدولة، وتحديد درجة التفاوت؛ ولسد الفجوة بين أقاليم الدولة؛ وإن تقسيم الدولة، على أساس إيجاد أقاليم متكاملة؛ سيقلل من الفروق، بين الأقاليم.

- من مقارنة مؤشر التنمية الشاملة المستدامة مع مؤشر التقسيمات الإدارية للمناطق والنواحي، يتبين وجود ارتباط عكسي بين مساحة المناطق والنواحي، وقوة النمو فيها؛ حيث تزداد قوة النمو كلما صغرت المنطقة أو الناحية، وتقودنا هذه النتيجة إلى مفهوم الإقليم الافتراضي.

٥ ٢ ٢ اقتراحات عامة

- ضرورة اعتماد التخطيط الإقليمي بمفهومه الشامل للأبعاد الطبيعية، والبيئية، والجغرافية والمناخية، والأبعاد البشرية الاجتماعية والاقتصادية، والتشريعية، والإدارية والعمرانية والتقنية لمواجهة تحديات التنمية الناجمة عن العولمة من خلال ترشيد استخدام الإمكانات المتاحة، وضمان استدامتها، واستثمارها بالشكل الأمثل.
- نشر الوعي لأهمية التخطيط الإقليمي، والمحلي، وتعميق مفاهيم المشاركة الشعبية، وتعبئة كامل طاقات المجتمع، وإمكاناته، نحو تحقيق أهداف التنمية الإقليمية، وتكوين الكفاءات، والتمكن من اكتساب المهارات المطلوبة؛ باستخدام أساليب، وتقانات حديثة: كنظام المعلومات الجغرافية، ومعالجة الصور الفضائية، واستخدام البرامج الإحصائية، وإدخال مفهوم الفراغ الافتراضي، لنقل وتبادل المعلومات.
- تعزيز نهج اللامركزية والإدارة الإقليمية بهدف الوصول إلى لامركزية اتخاذ القرار من خلال تمكين الجهات الفاعلة، والقطاع الخاص، والمجتمع الأهلي، والنقابات، والجامعات، ومراكز البحوث، في رسم سياسات التخطيط الإقليمي وصنع القرار.
- ضرورة التعامل مع المشكلات التنموية والتخطيطية، ضمن المجال، من منظور متعدد المستويات (دولي، عربي، إقليمي، محلي) لا من منظور محلي محدد.
- بناء قاعدة بيانات إحصائية ، مكانية ، رقمية، صحيحة، لكافة المستويات التخطيطية، لتكون حجر الزاوية، والبنية الأساسية المعلوماتية ؛ اللازمة لبناء المؤشرات التنموية المكانية المركبة، وإتباع نظام موحد في جمعها وترتيبها وضرورة تحديثها دوريًا.
- العمل على إنشاء نظم ومراصد حضرية لإعداد مؤشرات التنمية الإقليمية على المستوى الوطني والإقليمي والإداري (محافظات، مناطق، نواحي). وفق أسس ومعايير توضع لهذه الغاية.
- تطوير نظم الري، وترشيد استخدام المياه الجوفية، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي، بعد المعالجة؛ ضمن مفهوم الإدارة المتكاملة.
- اعتماد الأسس والمبادئ التي تم اقتراحها في هذا البحث في صياغة الأقاليم من خلال قالب (مودل)، اعتمد على بناء مؤشرات التنمية باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS)؛ وبرنامج معالجة الصور الفضائية (ERDAS)؛ والبرنامج الإحصائي (SPSS)؛ وتركيبها في مؤشر واحد؛ هو مؤشر التنمية الشاملة المستدامة، ثم إعادة تصنيفه وصياغة الأقاليم التنموية للمجال الوطني (المناطق الإقليمية ضمن الإقليم)، يتم من خلاله تحديد قوة التنمية في المجال الوطني وفي الأقاليم وتحديد التفاوت التنموي على المستوى الوطني والإقليمي، وفقاً للخطوات الموضحة في الجدول (5-1)؛ والشكل(5-1).

جدول (5-1): أسس ومبادئ تقويم تجربة صياغة الأقاليم

أبعاد التخطيط الإقليمي			مؤشرات				
أهداف رئيسية	أهداف ثانوية	أهداف فرعية	فرعية		ثانوية	رئيسية	
حماية المصادر الطبيعية والبيئية	-تخفيض الاستهلاك الجائر للموارد إلا بحدود المصادر المتجددة -حماية التنوع الحيوي -المحافظة على كفاءة وقدرة التربة -الاعتماد على استخدام الطاقة المتجددة -حماية مياه الشرب والمياه الجوفية	-حماية المصادر المائية وتقليص وترشيد الاستهلاك -تخفيض الطلب على الأراضي -استخدام الطاقة المتجددة -تخفيض الترسبات الحمضية وتخفيض الانبعاثات الغازية مثل nox ,nh3, voc,so2 -تقليص الانبعاث الحراري الناجم عن الاحتراق -تقليص وتجنب تعرية التربة -تقليص استخدام المبيدات والسماد الكيماوي -تقليص تسرب المياه العادمة	البيئة المناخية القارية ..... تصنيف التربة ..... تدهور التربة الموازنة المائية للأحواض	البيئة المناخية خطر انجراف التربة تدهور الموارد البيئية	قدرة التربة على الإنتاج الزراعي	مؤشر التنمية الشاملة المستدامة
تنمية الموارد الاجتماعية والسكانية	-المساواة في فرص العمل والنواحي الاجتماعية -خلق فرص عمل للأجيال الشابة -دعم الاستقرار الاجتماعي -إشباع الحاجات الفردية	-تأمين السكن المناسب والفراغ السكني المعاشي -مستوى الرعاية الصحية الأولية، والصحة الإنجابية -المشاركة في المجالس المحلية -تحسين مستوى التعليم -فرص كبيرة للتدريب والتعليم وتأهيل المهارات -القناعة في الحياة الإقليمية وشروط العمل -تقليص البطالة لدى جيل الشباب	عدد السكان ..... معدل الوفيات الرضع بالألف ..... متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في التعليم الأساسي ..... الهجرة الداخلية	مؤشر البنية السكانية مؤشر الحالة الصحية المستوى التعليمي مؤشر الهجرة	مؤشر التنمية الاجتماعية	مؤشر التنمية الاجتماعي الاقتصادي	

جدول (5-1): أسس ومبادئ تقويم تجربة صياغة الأقاليم

أبعاد التخطيط الإقليمي			مؤشرات				
أهداف رئيسية	أهداف ثانوية	أهداف فرعية	فرعية	ثانوية		رئيسية	
تنمية الموارد الاقتصادية	-تحسين فعالية المصادر الطبيعية في الاقتصاد -تطوير القوة الاقتصادية وحمايتها من المنافسة -حماية وتعظيم المنشآت الاقتصادية المختلفة -حماية وتحسين المعرفة البشرية	-زيادة فعالية استعمال الأراضي	فوسفات	مؤشر الموارد الجيولوجية	مؤشر التنمية الاقتصادية		
			حديد				
		زيادة فعالية استهلاك الطاقة	مراكز وظائف إنتاج	الغاز والنفط			
			.....				
		-تأمين فرص العمل المناسبة والدخل المناسب -رفع كفاءات الحرف الاختصاصية	حجم القوى العاملة	مؤشر قوة العمل			
			.....				
		-دعم وحماية المنشآت الاقتصادية المختلفة	الصناعات التقيلة	مؤشرات زراعية، صناعية، سياحية			
			إجمالي عدد الصناعات				
			.....				
تنمية الموارد العمرانية	-شبكات البنية التحتية	-شبكات الطرق وتصنيفها. -شبكات الكهرباء -شبكات الخطوط الحديدية. -الموانئ والمطارات والبوابات الدولية	عدد الغرف	مؤشر المساكن	مؤشر التنمية العمرانية	مؤشر التنمية العمرانية المستدامة	
			المساحة الطابقية				
			.....				
		-زيادة فعالية استهلاك الطاقة -الحصول على خدمات البنية التحتية والترفيهية في المراكز الإدارية الأعلى -توليد مياه الشرب	نسبة المساكن المضاءة بالكهرباء	مؤشر الخدمات			
			نسبة السكان الذين المخدومين بالصرف الصحي				
			.....				
حماية وتنمية موارد الاستدامة البيئية	-تخفيض تلوث البيئة وحمايتها وتعزيز قدرتها على التجدد	-استخدام المواد القابلة للتدوير -تخفيض استهلاك الأخشاب	المحميات البيئية	مؤشر الاستدامة البيئية			
			مساحة المحميات البيئية				

جدول (5-1): أسس ومبادئ تقويم تجربة صياغة الأقاليم

أبعاد التخطيط الإقليمي			مؤشرات		
أهداف رئيسية	أهداف ثانوية	أهداف فرعية	فرعية	ثانوية	رئيسية
		-حماية الأنظمة البيئية	.....		
الحدود الإدارية	-تشجيع الشراكات الدولية -تنمية وطنية	-شراكات إقليمية مع أقاليم دول الجوار التقسيمات الإدارية في المستويات المختلفة	الحدود الإدارية محافظات حدود إدارية مناطق حدود إدارية نواحي	مؤشر الحدود الإدارية على مستوى المناطق	

شكل (5–1): أسس ومبادئ صياغة مؤشر التنمية الشاملة المستدامة

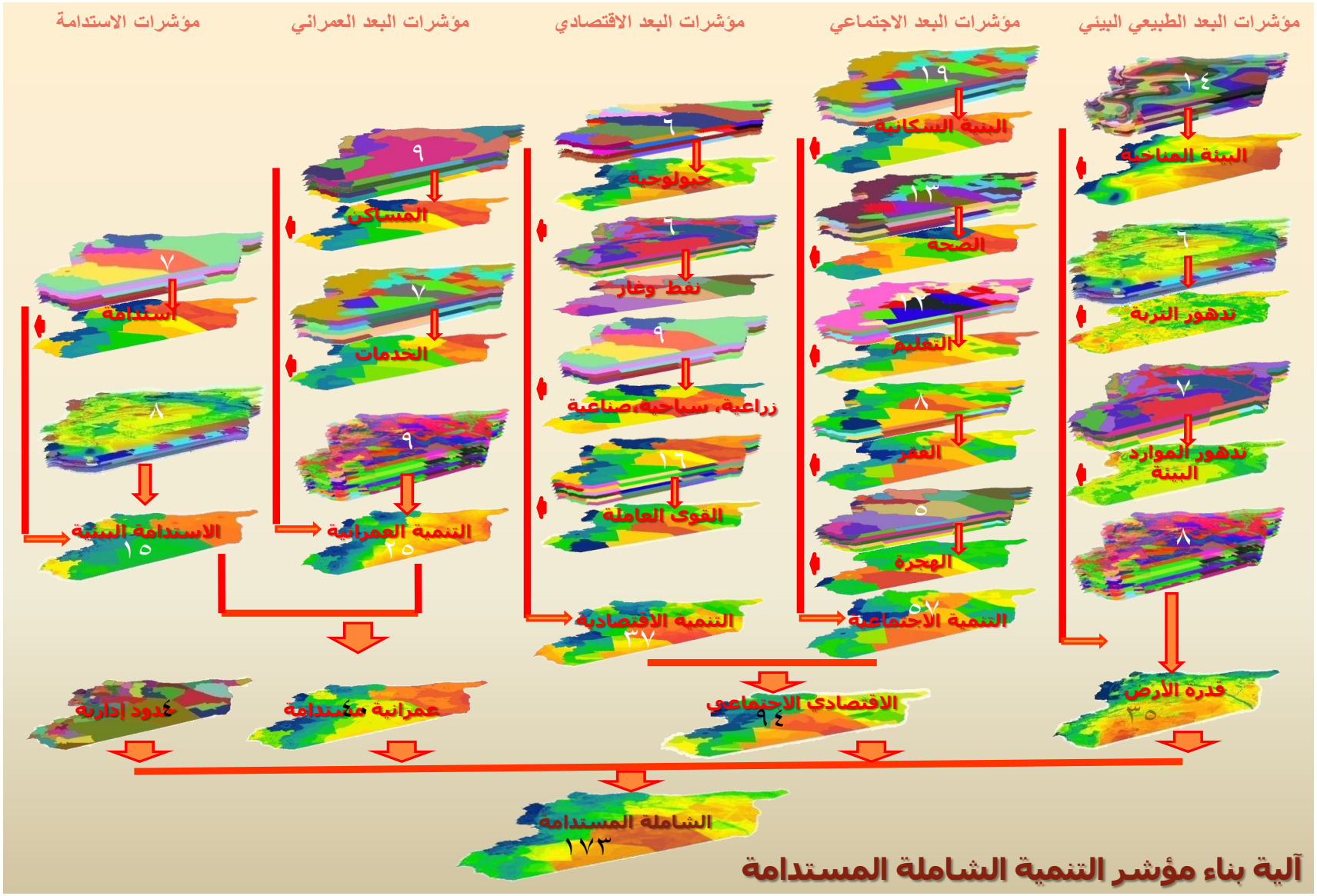

٥. المحددات والصعوبات التي واجهت البحث:

حرص الباحث بشكل دقيق على توفير متطلبات البحث وهي:

- الفكرة (الموضوع) ذات المردود الجيد لمتطلبات التنمية.
- المنهج الحديث المتطور والقائم على أحدث النظريات في مجال الدراسات المقاربة لهذا الموضوع والقابل للتنفيذ.
- توفر البيانات الكافية والصحيحة لتحقيق الموضوع.

بالرغم من ذلك واجه البحث صعوبات ميدانية تم التغلب عليها بدون إلحاق الضرر بقواعد البحث العلمي منها:

١. إن تحديد الأقاليم التنموية هي من العلوم التطبيقية التي تستند على دراسة الواقع بكافة جوانبه وتحليل المعطيات والبيانات والمعلومات وإعادة تركيبها (الطبيعية والبيئية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والسياسية والتشريع اللازم لتوطين الخطة بالمكان المطلوب) في فترة زمنية معينة ولمجتمع معين فلا يمكن أن تكون نتائجه في بلد ما هي نفس النتائج في بلد ما هي نفسها لبلد آخر حيث تعتبر دراسات تحديد الأقاليم وحيدة التكرار قد تتشابه بنسب متفاوتة في المنهجية وطرائق الدراسة واستخدام نظريات التخطيط الإقليمي والنتائج لن تكون بالضرورة متشابهة.

٢. إن دراسة وتحليل بيانات ومعلومات هذا البحث وإعادة تركيبها يتطلب المعرفة العلمية في اختصاصات متعددة ومختلفة، لا يمكن لشخص واحد الإلمام بها، وهي في النتيجة عمل تشاركي جماعي؛ تغلب الباحث على هذه الصعوبة بإشراك العديد من الجهات المختصة في إعداد ورشات عمل، واستشارات علمية تخصصية، كل جهة حسب اختصاصها.

٣. عدم توفر دراسات لتحديد الأقاليم التنموية في الجمهورية العربية السورية سوى بعض بدايات لمشاريع تنمية عمرانية محلية ولبعض المناطق المحدودة، والتي بغياب التخطيط الإقليمي الشامل على المستوى الإقليمي والوطني تبقي غير مستكملة الشمولية والتكامل مع المناطق المجاورة أو في المستويات المختلفة.

٤. مشاكل بيروقراطية تمثلت في امتناع العديد من الجهات العامة من تزويدي بالبيانات المطلوبة خشية تعرضهم للمساءلة وتغلبت على ذلك:

- توضيح أهمية البحث للمسؤولين ومدى فائدته العلمية والتطبيقية.
- إشراك الجهة المعنية بالمراجعة العلمية في ورشات عمل لخدمة البحث بما ينسجم مع اختصاص هذه الجهات.
- تقديم الكتب الرسمية من الجهة التي أعمل لديها بهدف الحصول على المعلومات والبيانات.

٥. قلة البيانات والمعلومات بشكل عام وعدم توفرها وإن وجدت فهي في الغالب بيانات ورقية متعددة الأشكال والصيغ وجمل الإسقاط ولا تصلح لعمليات التحليل قبل معالجتها ورقمنتها و وتقييسها، وتعريف جمل الإسقاط المناسبة لها.

٦. قلة المراجع المتعلقة بهذا المجال وصعوبة الحصول عليها.

٧. علماً إن الطريقة التي اتبعها الباحث تضمنت تحليلاً شمولياً تكاملياً بأسلوب علمي معتمداً على تقنيات متطورة بشكل مناسب وذلك باستخدام تقنيات: البرنامج الإحصائي (SPSS)، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)؛ ونظم معالجة الصور الفضائية (ERDAS)؛ وتعتبر الطريقة الأمثل والأوحد في هذا المجال في الوقت الحاضر.

٦. قائمة المراجع

١. الكتب العربية

١. أمين طربوش وشاهر جمال آغا. **التقسيم الإقليمي والمركبات (الجغرافية الطبيعية)**. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ط2، 2002- 2003.

٢. أحمد منير سليمان. **الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية**. بيروت: دار الراتب الجامعية، ط1، 1996.

٣. آلايف. **التخطيط الإقليمي في البلدان النامية**. موسكو: دار التقدم، 1980

٤. بنمير المهدي، **الجماعات المحلية بالمغرب ومسألة التنمية المحلية**، مطبعة الوراقة، مراكش، 1995.

٥. جاسم محمد شبعان العاني. **أساليب التحليل الكمي في مجال التخطيط الحضري والإقليمي بين النظرية والتطبيق**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

٦. رشيد أحمد عبد اللطيف. **أساليب التخطيط للتنمية**. الجزائر: المكتبة الجامعية، 2002.

٧. شفيق العوضي الوكيل. **التخطيط العمراني: مبادئ- أسس- تطبيقات**. جمهورية مصر العربية، الجزء الأول، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، 2006.

٨. صلاح الدين بحيري. **قرآت في التخطيط الإقليمي، وجهة نظر جغرافية**. دار الفكر 1994.

٩. صفوح خير. **التنمية والتخطيط الإقليمي**. الجمهورية العربية السورية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000.

١٠. صفوح خير. **سورية. دراسة في البناء الحضاري والكيان الاقتصادي**. دمشق: وزارة الثقافة، 1985.

١١.

١٢. عثمان غنيم. **التخطيط: أسس ومبادئ عامة.عمان**، دار صفاء، 2008.

١٣. عثمان محمد غنيم. **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، عمان: دار صفاء، ط3، 2005.

١٤. عثمان محمد غنيم. **تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري ، إطار جغرافي عام** ، عمان: دار صفاء، ط2، 2008.

١٥. عدنان عباس حميدان وآخرون. **الإحصاء التطبيقي**. دمشق: جامعة دمشق. 2005 -2006.

١٦. علي الحوات. **التخطيط الحضري**. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990.

١٧. سوسن عبد اللطيف. **دراسات في التنمية المحلية الحضرية والريفية والمستحدثة والصحراوية** ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 1989.

١٨. شفيق العوضي الوكيل. **التخطيط العمراني: مبادئ- أسس- تطبيقات** . جمهورية مصر العربية، الجزء الأول، جامعة عين شمس، كلية الهندسة، 2006.

١٩. فاروق عباس حيدر. **تخطيط المدن والقرى**. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية الطبعة الأولى.

٢٠. فتحي محمد مصيلحي. **الجغرافيا الإقليمية العامة من منظور جغرافي تنموي**.

٢١. فؤاد محمد الصقار. **التخطيط الإقليمي**. الإسكندرية: منشأة المعارف، طبعة ثالثة، 1994.

٢٢. كمال التابعي. **تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية** . القاهرة ، دار المعارف، 1993.
٢٣. ل. ج. لوي بربيطو ، **سيميولوجيا التواصل.** ترجمة، د.عبد السلام فزازي، أغادير– المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007.
٢٤. مايك كرانغ. **الجغرافيا الثقافية، أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية.** ترجمة سعيد منتاق، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 2005
٢٥. محسن عبد الصاحب المظفر. **التخطيط الإقليمي مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية.** دار شموع الثقافة، 2002.
٢٦. محمد الصقور. **التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف**، عمان: شقير وعكشة، ط1، 1986.
٢٧. ممدوح عبد الله أبو رمان ومحمد جاسم محمد شعبان العاني، **نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي**،عمان: دار صفاء، ط1 ، 2005.
٢٨. محمد كرد علي. **خطط الشام.** دمشق: مكتبة النوري، الطبعة الثالثة، 1983.
٢٩. ناصر صالح ومحمد السرياني. **الجغرافية الكمية والإحصائية.** الرياض: مكتبة العبيكان، 2000.

٢.رسائل ماجستير ودكتورة

٣٠. أجود بطاينة. "**عملية التحضر والأهمية السياسية التنموية لاستراتيجيات التنمية الذاتية في إطار التخطيط الإقليمي التنموي– إقليم الشمال كحالة دراسية** ". رسالة دكتورة، هانوفر، 2000.
٣١. سلامة طايع خليف العساسفة. " **تأثير دمج البلديات على التخطيط العمراني في الأردن– دراسة حالة الكرك الكبرى**"، رسالة دكتورة في تخطيط المدن والبيئة، جامعة دمشق، 2007.
٣٢. عبد الواحد مبعوث. **التنمية الجهوية بين عدم التركيز الإداري و اللامركزية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، أكدال، 2000/1999.

٣.تقارير

٣٣. الفريق المشترك بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني(GTZ)؛ **التقرير النهائي للمرحلة الأولى لمشروع الإدارة المتكاملة للتخطيط لاستعمالات الأراضي.** وزارة الإدارة المحلية والبيئة، دمشق، 2008.
٣٤. – جايكا، شركة ريكس الدوية، شركة ياشيو للهندسة، **تقرير تقدم العمل لمشروع للتخطيط العمراني للتنمية المستدامة لإقليم دمشق الكبرى**، دمشق: 2007.
٣٥. فريق جايكا للدراسة، **مسودة التقرير النهائي لمشروع التخطيط العمراني للتنمية المستدامة في إقليم دمشق الكبرى في الجمهورية العربية السورية**، دمشق: 2007.
٣٦. هيئة تخطيط الدولة. **التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية**، دمشق: 2005

٣٧. محمد جمال باروت وآخرون. **التقرير الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية 2025) المحور السكاني والمجالي**، بالتعاون مع (UNDP) وهيئة تخطيط الدولة،دمشق: 2007.
٣٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير الفقر في سورية (1996-2004)**، دمشق، 2005.
٣٩. دار التقنية الحديثة. **تقرير المرحلة الأولى لمشروع التخطيط الإقليمي لإقليمي التل وسهلي صيدنايا ورنكوس، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية**، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، دمشق: 2008.
٤٠. هيئة تخطيط الدولة. **الإستراتيجية الوطنية للسكان**، دمشق: 2006.

٤. منشورات

٤١. . دائرة الإحصاءات العامة. **مؤشرات المحافظات.** المملكة الأردنية الهاشمية، 2007.
٤٢. مجلس الوزراء المصري . **دليل تكوين المؤشرات المركبة** . القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2006.
٤٣. وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، **المجال المغربي، واقع الحال**، المغرب، 2000.
٤٤. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني. **خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية لعام 2017**، القاهرة: 1998.
٤٥. دائرة الإحصاءات العامة، **مؤشرات المحافظات.** المملكة الأردنية الهاشمية، عام 2007.
٤٦. وزارة الإدارة المحلية والبيئة. **مشروع (Land evaluation in Syria)**. فويق العمل المشترك السوري الألماني، دمشق، 2006-2008.
٤٧. وزارة البيئة. **وضع نظام استصدار التشريعات البيئية وتطبيقتها في لبنان**، بيروت، 2004
٤٨. هيئة تخطيط الدولة.**الإستراتيجية الوطنية للسكان**، دمشق 2006

٥. محاضرات وأبحاث ومؤتمرات

٤٩. اسعد معتوق. **منهجية الدراسات الإقليمية. الرقة**، نقابة المهندسين، فرع الرقة،الرقة: 2003.
٥٠. أسعد معتوق. **نظريات التخطيط الإقليمي. دمشق**، هيئة تخطيط الدولة، 2004
٥١. أسعد معتوق. **تجربة الاتحاد الأوربي في التخطيط الإقليمي. نقابة المهندسين**، دمشق، 2006،
٥٢. أسعد معتوق. **نتائج لجنة القرار رقم 1635 /ق تاريخ 2006/7/5** وزارة الإدارة المحلية والبيئة، دمشق، 2006
٥٣. حربي عريقات. **التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق** . دمشق، المؤتمر العلمي حول التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المستدامة، 2007.
٥٤. هيئة تخطيط الدولة، إدارة التخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة، **واقع وآفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والبيئية في محافظة ريف دمشق**، ، دمشق، 2006

٥٥. عبد السلام أديب. **مداخلة في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل. المغرب، 2002.**

٥٦. مجلس الوزراء المصري . **دليل تكوين المؤشرات المركبة.** مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة: 2006.

٥٧.محمود عبد الله الحبيس. **التصنيف الإقليمي والتفاوت الاقتصادي في البلدان النامية** . جامعة دمشق: مؤتمر التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سوريا، 2007 ص6.

٥٨. وفاء عامر وآخرون. **تحليل التباينات الإقليمية كمدخل لإعادة صياغة الهيكل القومي للأقاليم التنموية، المؤتمر العربي الإقليمي، التوازن البيئي والتنمية المستدامة، القاهرة ، 2000.**

٥٩.المنظمة العربية للعلوم الإدارية. **إدارة التنمية الريفية** . المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية، الدراسات والبحوث النظرية، المجلد الأول، طنجة: 1978.

٦.موسوعات ومجلات وجرائد إلكترونية

٦٠. . جريدة المحجة، **التنمية المحلية، 2007.**

http://www.almahaja.com/takafat_tanmia/takafat_tanmia261.htm

٦١. رياض الزغل. **الحق في التنمية، الواقع والآفاق والمقاربة التونسية في مجال التنمية** ، تجربة التحديث في تونس التغيير، المرجعيات والمكاسب. أفكار،العدد 200411 ملف 2

http://www.afkaronline.org/arabic/archives/sep-oct2004.html

٦٢. محمد حسن سيد. **أسلوب التحليل العاملي في التخطيط والتنمية**. شبكة التخطيط العمراني، التخطيط الإقليمي،2007

http://www.araburban.net/author/alameen.html

٦٣. . الموسوعة الحرة، وكيبيديا، **المكان** (فيزياء)

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86_(%D9%81%D%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%A1)

64. From Wikipedia, the free encyclopedia , Region,

65. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86_(%D9%81%D%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%A1)

٦٦. المجالس التخصصية. **رؤية عصرية للتخطيط الإقليمي والإدارة المحلية في مصر** ، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد 3، 1995.

٧.مواقع انترنت

67. ديما العظم. **الأهداف الإنمائية للألفية** . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الرياض، الصفحة الرئيسية. http://www.undp.org.sa/pages/mdg/PPT/MDGs_Schools_2006.ppt

٦٨.رغداء زيدان. **مفهوم التنمية البشرية**، الصفحة الرئيسية، ص 3.

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1812
٦٩. يحي شديد. وآخرون. مقرر التخطيط الإقليمي- كلية التخطيط والعمارة جامعة الملك سعود
http://faculty.ksu.edu.sa/alzamil/Documents/%D9
٧٠. **نصر عارف. مفهوم التنمية. القاهرة: كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة،**

http://www.antomlife.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp
71. **HTTP://FORUM.3LMASHY.COM/ARCHIVE/INDEX.PHP?T-640.HTML**
٧٢. بن محمد قسطاني. **ماهو المجال؟.** دراسات وأبحاث، العدد 22، ص1.

http://membres.lycos.fr/abedjabri/n22_04kastani.htm

٧٣. عمر عبد الهادي . **نموذج التوطن الخدمي، نظرية الأماكن المركزية كريستالير – لوش** (*Chridyaller – Lösch*)

www.mlae.kokoom.com/Servicesar.htm - 108k
٧٤. فاطمة بوزيان. **المكان من افتراضات الإبداع الورقي إلى افتراضات الإبداع الرقمي.** موقع اتحاد كتاب الإنترنت العرب، صفحة مقالات ودراسات.

http://www.arab-ewriters.com/?action=showitem&&id=412

٨. جهات بحثية

٧٥. المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) ICARDA.
٧٦. المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) ACSAD.
٧٧. ألمانيا، جامعة كيزر لوترن، قسم التخطيط والتنمية المكانية، 2005.
٧٨. دار التقنية الحديثة: **مشروع التخطيط الإقليمي، لإقليمي التل وسهلي صيدنايا، ورنكوس** ، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، دمشق، 2008.

٩. المراجع الأجنبية

79. Alden. J.,and Morgan R. ,**Regional Planning**: A Comrehensive View, Bach: Leonard Hill Book, 1974, p, 5.
80. Boudeville, J-R. **Problems of Regional Economic Planning,** Edinburgh University press, 1966, p.40
81. *Brakman, S.; Garretsen, H.; Van Marrewijk, C.; Van Den Berg, M. (1999). "**The Return of Zipf: Towards a Further Understanding of the Rank-Size Distribution".** Journal of Regional Science **39** (1): 183-213.*
82. C. B. FAWCETT, **NATURAL DIVISIONS OF ENGLAND IN** THE GEOGRAPHICAL JOURNAL, VOL. 49, NO. 2. (FEB., 1917), PP. 124-135, ACCESSED NOVEMBER 28, 2007
83. C. B. FAWCETT**, PROVINCES OF ENGLAND , LONDON,** 1919, PP, 70-82
84. Conyers: **Rural Regional Planning- Touards an Operational Theory**, wales,

1985, P. 8
85. DICKINSON. R.E..**CITY REGION AND REGIONALISM,** 1947 , PP.7.12.
86. E. W. GILBERT**, PRACTICAL REGIONALISM IN ENGLAND AND WALES** IN THE GEOGRAPHICAL JOURNAL, VOL. 94, NO. 1. (JUL., 1939), PP. 29-44. ACCESSED NOVEMBER 28, 2007
87. DR.METIN OZRSLAN, **&** OSMAN YILMAZ. **EVIN SORGUC**. ANKARA,2007
88. E. DE PAUW. **LAND EVALUATION IN SYRIA ,**THE ICARDA EXPERIENCE
89. Gillie, F.B. **, Basic Thinking in Regional planning.** Paris: Mouton & CO., 1967, P.92
90. G. K. PEATLING, **HOME RULE FOR ENGLAND, ENGLISH NATIONALISM, AND EDWARDIAN** DEBATES ABOUT CONSTITUTIONAL REFORM IN ALBION: A QUARTERLY JOURNAL CONCERNED WITH BRITISH STUDIES, VOL. 35, NO. 1. (SPRING, 2003), PP.71-90, ACCESSED DECEMBER 16, 2007
G.D.H. COLE IN **" THE FUTURE OF LOCAL GOVERNMENT IN 1921"** HM TREASURY PRESS RELEASE 79/07 - 17TH JULY, 2007
91. J. RENZ, B. NEBEL, **QUALITATIVE SPATIAL REASONING USING CONSTRAINT CALCULI,** IN: M. AIELLO, I. PRATT-HARTMANN, J. VAN BENTHEM (EDS.): HANDBOOK OF SPATIAL LOGICS, KLUWER 2006.
92. Jhon, Fridman and others, **regional Development and Planning,** massachusetts Institute of Technology, Cambridg, 1964, P. 49
93. Kuznets. simon **(Economic Growth and incomes inequity)** in; Mitchell A. seligson and john T passé-smith; Development and under development: the political economy of Global Inequality; Third Edition, Lynne Rienner publisher, U.S.A, 2004, p.65-67.
94. Lewis, Mumford**, The Urban Prospect Harcourt**, brace & world, Inc. N. Y. 1968
95. GTZ. **LAND USE PLANNING IN SYRIA,** PROJECT PN 96.2269.9
96. LUIS. J. PRIETO**. PERTINENCE ET PRATIQUE ;** ESSAI DE SÉMIOLOGIE ; ED. MIN COPYRIGHTS FOR UGARIT.COM © 2007 ALL RIGHTS RESERVED. POWERED BY SYRIANOBLES.COM
97. LANDNUTZUNGSPLANUNG SYRIEN **- LAND USE PLANNING IN SYRIA.** GTZ – PROJEKT PN 96.2269.9 ARBEITSWOCHE 30. MAI – 03. JUNI IN KAISERSLAUTERN.2005
98. MICHAEL C. MCCOY ED**. IDENTIFYING ENVIRONMENTAL AND AGRICULTURAL VALUES AND OPPORTUNITIES FOR REGIONAL PLANNING:** A GIS APPROACH, INFORMATION CENTER FOR THE ENVIRONMENT, U. C. DAVIS, USA, CALIFORNIA 2000
99. **MORE FREEDOM FOR SCOTS, WELSH IN PROPOSALS TO REGION REGIONS.** THE TIMES. NOVEMBER 1, 1973.
100. M. I. Logan: **Regional Planning and Development in Developing Contries,** in: Hottes and others, 1984, P. 4
101. Perloff. H. S., **Regional studies at U.S. Unversitise,** Wash. D. C., 1957.
102. RICHARD H. WILLIAMS**, EUROPEAN UNION SPATIAL POLICY AND PLANNING,** LONDON CHAPMAN 1996. ISBN 978-1853963056
103. RALPH VON GERSDORFF**, REGIONAL DEVELOPMENT AND PROSPECTS, V**. 1 (UNRISD), GENEVA 1968, P. 1.
104. Richardson, H.W**, Elements of Regional Economics,** Penguin sworth, 1973,

p.76.
105. Topolski, J., **Towards as System of Human Resources Indicators for Less–Developed Countries,** P.A.C.Warsaw, 1972, p31-50.
106. Williamson, G.; (**Regional Inequality and the Process of National Development**) in; J. Friedman and W. Alonso Regional Policy, MIT, Cambridge 1975, p.169 – 180
107. U. C. Davis.2000 .p4

١٠. المصادر

١٠٨. الهيئة العامة العلمية للبحوث الزراعية، **خارطة توزع رتب الأتربة الرئيسية في سورية**، 1995.
١٠٩. المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) *ICARDA*؛ **خارطة تصنيف رتب التربة الرئيسية والثانوية**،2000.
١١٠. المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) *ICARDA*؛ **استخدام الأرض الزراعي**، 1995.
١١١. المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) *ICARDA*؛ **الغطاء النباتي**،1995.
١١٢. الهيئة العامة العلمية للبحوث الزراعية، **خارطة تدهور التربة في سورية**، دمشق، 2000.
١١٣. الهيئة العامة العلمية للبحوث الزراعية، **خارطة مناطق الاستقرار الزراعي**، دمشق، 2000.
١١٤. الهيئة العامة العلمية للبحوث الزراعية، **خارطة تدهور التربة**، دمشق 2000.
١١٥. وزارة الري، **خارطة قدرة الأحواض المائية التخزينية**، دمشق، 2006.
١١٦. المديرية العامة للأرصاد الجوية، **خارطة المعطيات المناخية**؛ دمشق، 1997.
١١٧. *website NASA* **صور فضائية، imagesyria_ETM2000** ؛ 2000.
١١٨. صور فضائية، **نموذج الارتفاع الرقمي *Sy_mosaic_rp_20_u37n_cut***؛ 2000.
١١٩. المؤسسة العامة للجيولوجيا، **الخريطة الجيولوجية**، دمشق، 2006.
١٢٠. المؤسسة العامة للمساحة، **خرائط أساس طبوغرافية**، دمشق، 2004.
١٢١. المكتب المركزي للإحصاء، **خريطة حدود دولية وإدارية**،دمشق، 2006.
١٢٢. جمهورية مصر العربية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،**خارطة الأقاليم التخطيطية في مصر**، القاهرة، 2004.
١٢٣. المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة، مديرية التخطيط الإقليمي، **خارطة أقاليم المملكة الأردنية الهاشمية**، عمان، 2006.
١٢٤. الجمهورية التونسية، وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، الإدارة العامة للتهيئة الترابية، **الأقاليم التونسية**، تونس، 2007.
١٢٥. جامعة كيزر لوترن، **خارطة الولايات والأقاليم في ألمانيا**، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، 2005.
١٢٦. هيئة تخطيط الدولة، **خارطة الأقاليم والولايات التركية**، أنفرة، الجمهورية التركية، 2007.
١٢٧. وزارة الإسكان والتعمير، مديرية التخطيط الإقليمي، **الخرائط المناخية**، دمشق، 2007.

١٢٨. وزارة الإدارة المحلية والبيئة، الهيئة العامة لشؤون البيئة، **خارطة المحميات البيئية**، دمشق، 2008.
١٢٩. رئاسة مجلس الوزراء. **مشروع قانون إحداث هيئة التخطيط الإقليمي**. دمشق: 2008.
١٣٠. قناة الجزيرة. الشريط الإخباري. **إحداث مجلس تعاون دول أمريكا الجنوبية** ، 2008.
١٣١. رندة تقي الدين وأرليت خوري . **اتحاد المتوسط: شراكة طموحة بين 43 دولة** ، دار الحياة، باريس،2008.
١٣٢. المهندس الزراعي عبد الرزاق النقطة، **تصنيف التربة**، مقابلة شخصية، بتاريخ2008/6/30 ، دائرة تصنيف التربة. الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، دمشق، 2008.
١٣٣. يونس إدريس، وآخرون. **عدة لقاءات علمية في معالجة الصور الفضائية** ، الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، دمشق، 2008.
١٣٤. عماد حسون، وآخرون. **عدة لقاءات علمية في شؤون البيئة**، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، الهيئة العامة لشؤون البيئة، دمشق، 2008.

7- ملاحق الإجراءات العلمية والتقنية التي أنجزها الباحث في الوصول إلى الهدف من البحث وفي استخلاص نتائجه

الملحق رقم (1)

أهم مؤشرات التنمية البشرية لعام 2006 (هيئة تخطيط الدولة)

معدل الخصوبة الكلية	3.6 مولود لكل امرأة (15–49 سنة)
عدد السكان (إحصاء)	18717 ألف نسمة
عدد السكان (سجل الأحوال المدنية)	21660 ألف نسمة
معدل النمو السكاني (2006–2010)	2،37 % خلال الفترة
الفترة التي يتضاعف فيها عدد السكان	29،5 سنة
الخصوبة الزواجية لكل امرأة متزوجة من العمر 15–49 سنة	5،82 مولود (2004)
معدل الوفيات الخام	2،5 بالألف
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	19 بالألف
معدل وفيات الأطفال الرضع	17 بالألف
معدل وفيات الأمهات	56 لكل مائة الف ولادة حية
نسبة الأطفال	39.4 %
السكان في سن العمل (15–64 سنة)	57.3 %
كبار السن	3.3 %
نسبة الجنس	104.5
معدل الإعالة الاقتصادية	3.5 فرد
معدل الإعالة العمرية	0.72 فرد

الأمية بين الإناث 15سنة فأكثر	% 2 .24
الأمية عند الذكور 15سنة فأكثر	% 9
نسبة الأمية بين السكان 15 سنة فأكثر	% 15
حجم الأسرة	5.3 فرد
نسبة العزوبية بين السكان 15سنة فأكثر	% 39.7
نسبة العزوبية بين الذكور 15سنة فأكثر	% 45.8
نسبة العزوبية بين الاناث15سنة فأكثر	% 33.5
نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان	% 53.5
العمر المتوقع عند الولادة	72 سنة
نصيب الفرد من ا لناتج المحلي الإجمالي بأسعار2000 الثاتبة	62943 ليرة سورية
دليل الفقر البشري	11.9
الحرمان من مستوى معيشة لائق	8.3
عدد المشافي والمصحات	463 مشفى
عدد الأسرة	23800 سرير
عدد المراكز الصحية	1302مركز
نصيب المركز الصحي الواحد من السكان	14000 نسمة
نصيب طبيب الصحة العام من السكان	682 شخص
نصيب الطبيب (أسنان) من السكان	1359 شخص
نسبة الأمهات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء الحمل	% 84
نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة	% 58.3
حجم القوى العاملة	5280 ألف

متعطلون	429 ألف
متوسط الرواتب والأجور / قطاع عام	9668 ليرة سورية
متوسط الرواتب والأجور/ قطاع خاص	7532 ليرة سورية
عدد المساكن	3574000 مسكن
معدل التزاحم في الغرفة	1.4 فرد / الغرفة
دليل التنمية البشرية العام	0.726
متوسط دخل الفرد	4411 ليرة شهرياً
متوسط الكثافة السكانية	102نسمة / كم2
نسبة السكان المستفيدون من الصرف الصحي	% 97.3
نسبة السكان المستفيدون من مياه الشرب	% 88.3
نسبة السكان المستفيدون من الكهرباء	% 98.5
متوسط عدد السكان لكل سرير في المشفى	682 فرد
عدد مدارس التعليم الأساسي	15693 مدرسة
عدد التلاميذ لكل معلم في التعليم الأساسي	19 تلميذ
عدد الجامعات الحكومية	6
عدد الكليات في الجامعات الحكومية	102 كلية
عدد الجامعات الخاصة	8
نسبة الأثاث من إجمالي قوى العمل (2005)	14.5

الملحق رقم (2):

- **إعداد شرائح المؤشرات المناخية مع ربطها بقاعدة البيانات المكانية:**

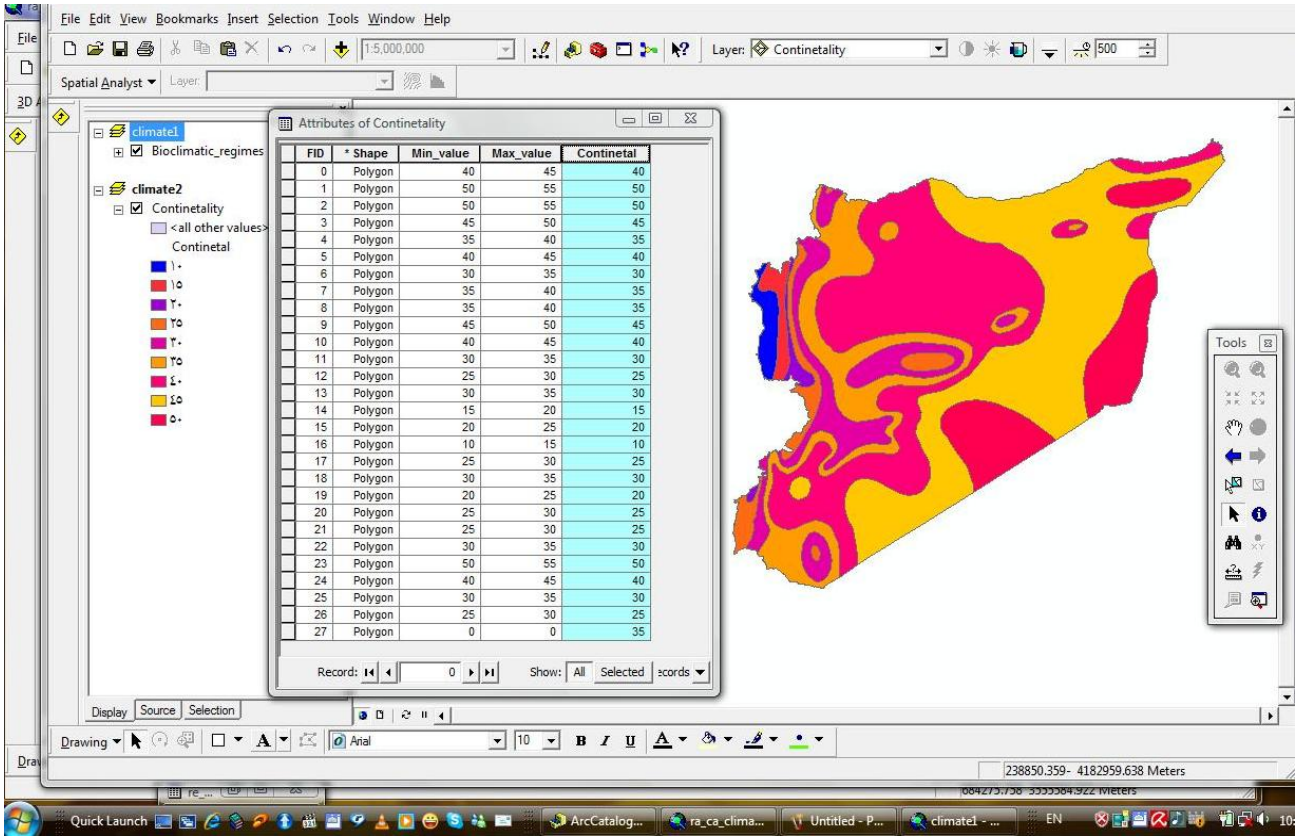

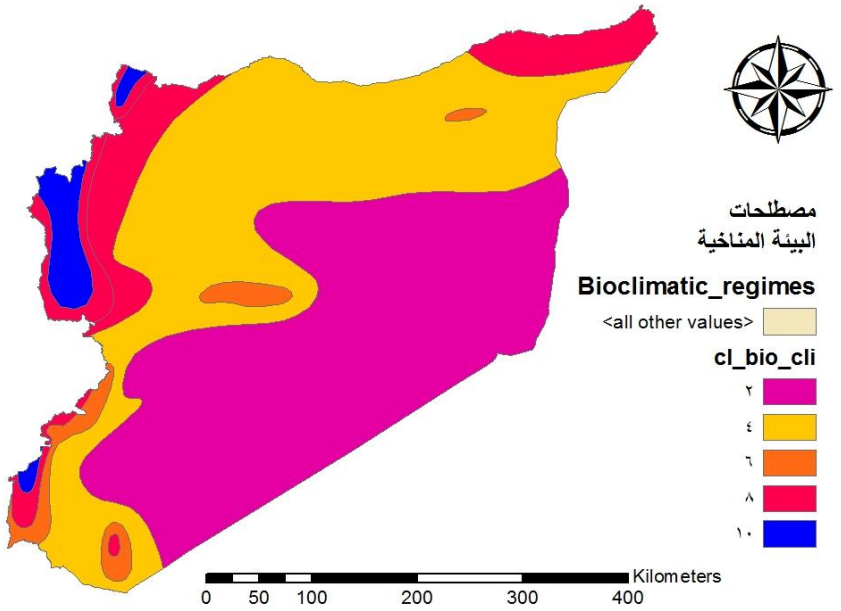
مصطلحات
البيئة المناخية
Bioclimatic_regimes
<all other values>
cl_bio_cli
٢
٤
٦
٨
١٠
Kilometers
0 50 100 200 300 400

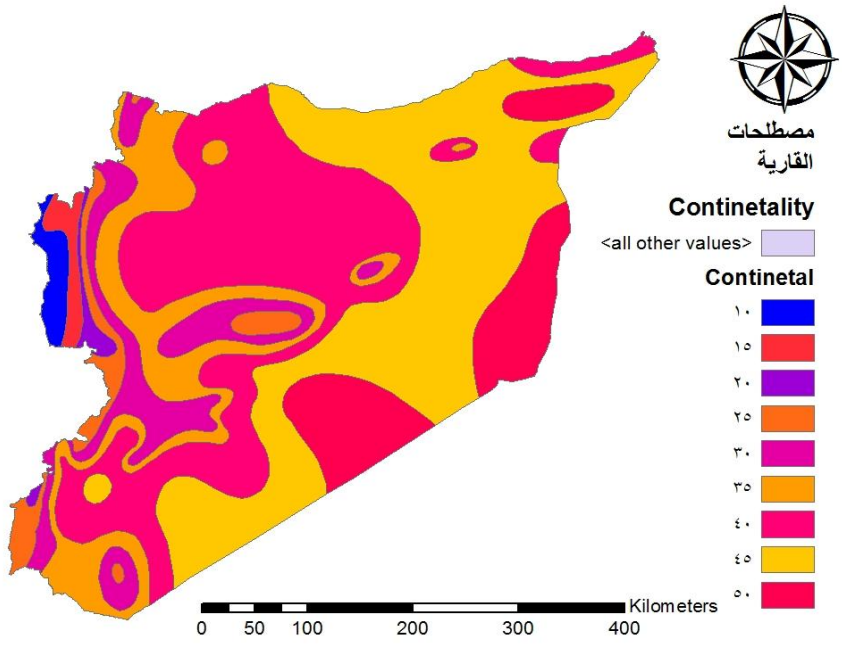
مصطلحات
القارية
Continetality
<all other values>
Continetal
١٠
١٥
٢٠
٢٥
٣٠
٣٥
٤٠
٤٥
٥٠
Kilometers
0 50 100 200 300 400

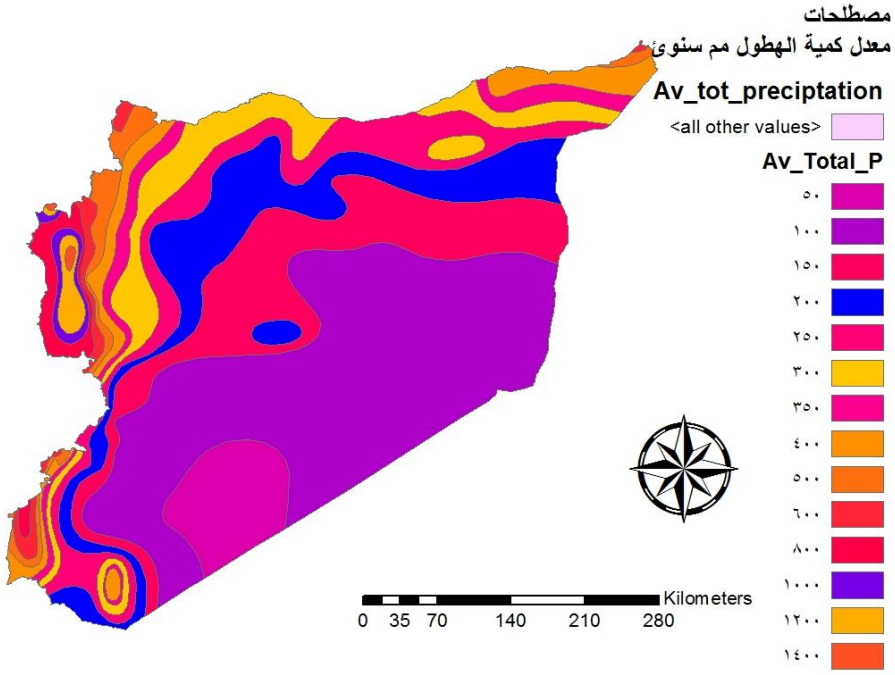
مصطلحات
معدل كمية الهطول مم سنوي
Av_tot_preciptation
<all other values>
Av_Total_P
٥٠
١٠٠
١٥٠
٢٠٠
٢٥٠
٣٠٠
٣٥٠
٤٠٠
٥٠٠
٦٠٠
٨٠٠
١٠٠٠
١٢٠٠
١٤٠٠
Kilometers
0 35 70 140 210 280

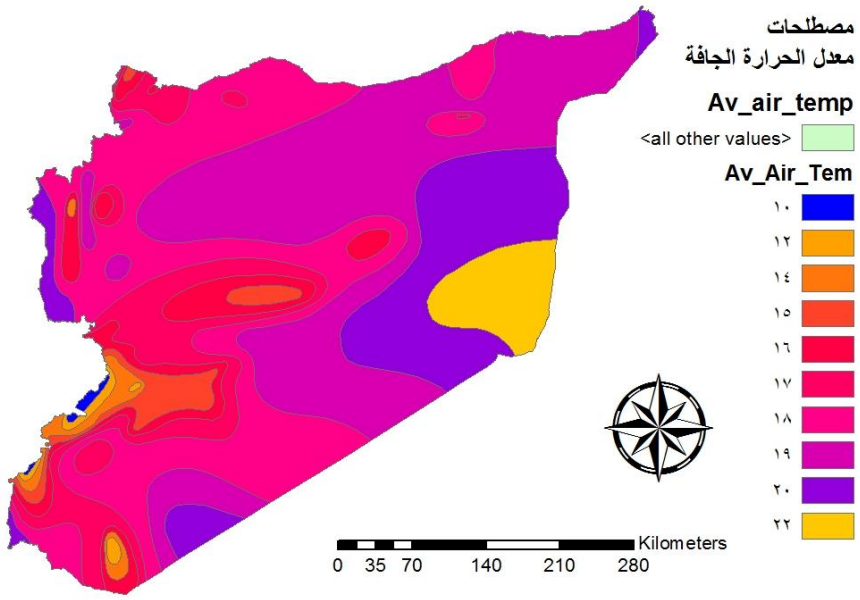
مصطلحات
معدل الحرارة الجافة
Av_air_temp
<all other values>
Av_Air_Tem
١٠
١٢
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢٢
Kilometers
0 35 70 140 210 280

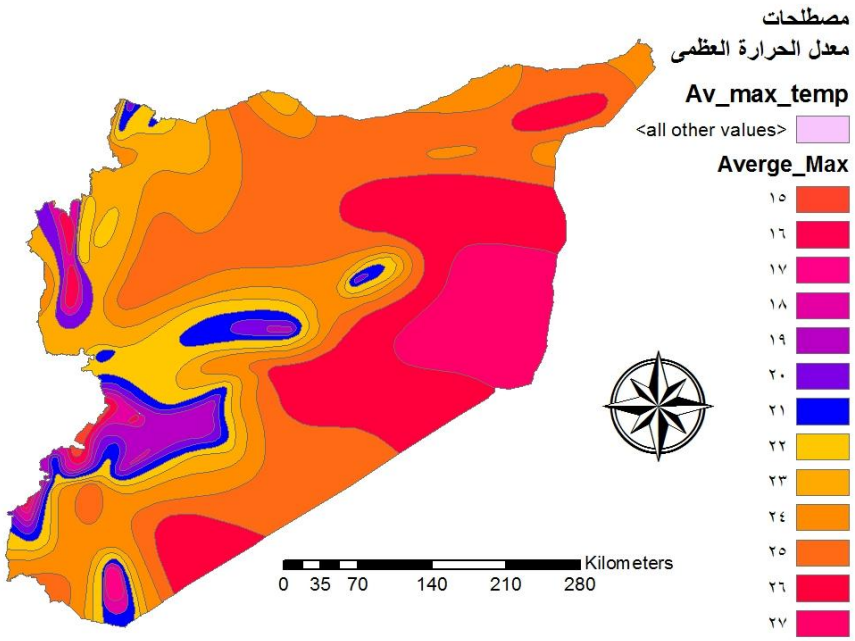
مصطلحات
معدل الحرارة العظمى
Av_max_temp
<all other values>
Averge_Max
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
Kilometers
0 35 70 140 210 280

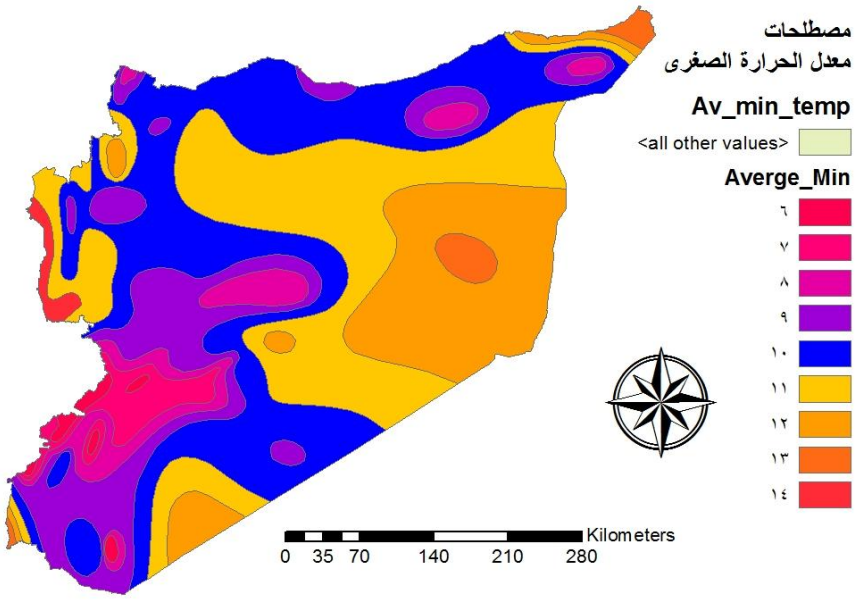
مصطلحات
معدل الحرارة الصغرى
Av_min_temp
<all other values>
Averge_Min
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
Kilometers
0 35 70 140 210 280

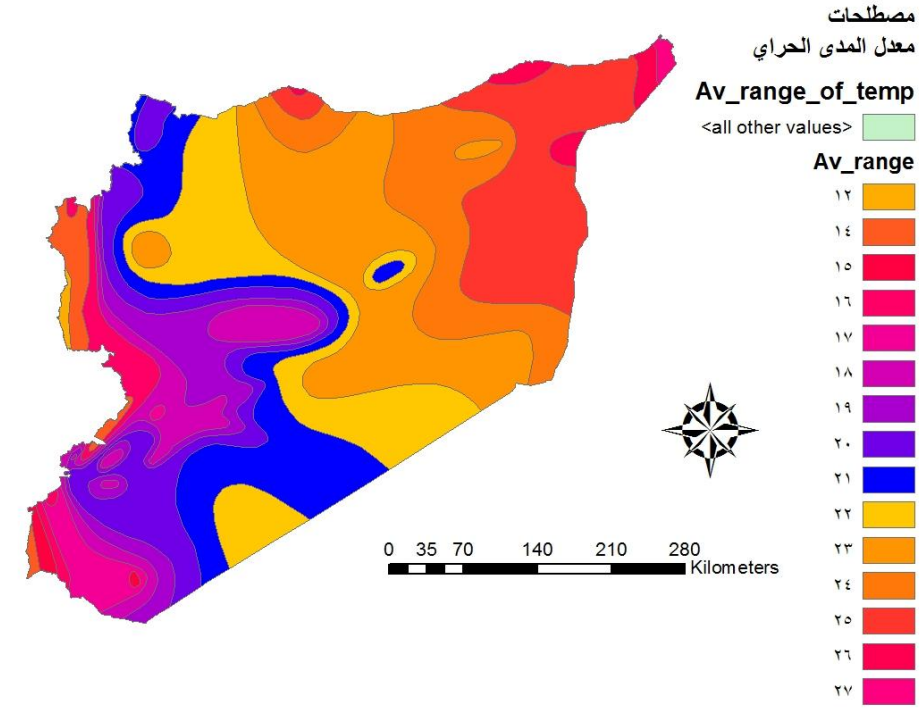
مصطلحات
معدل المدى الحراي
Av_range_of_temp
<all other values>
Av_range
١٢
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
0 35 70 140 210 280
Kilometers

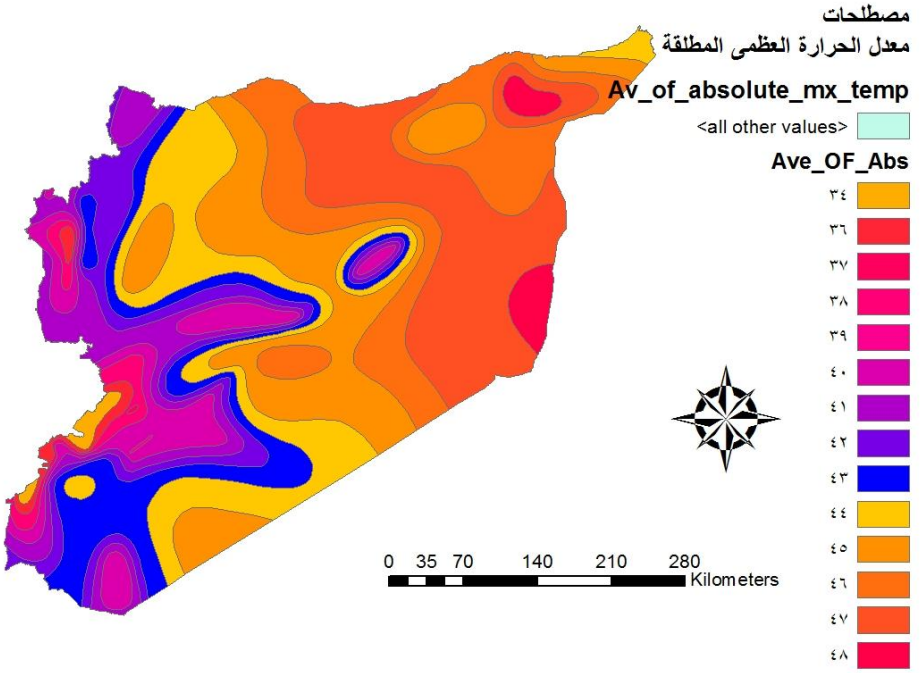
مصطلحات
معدل الحرارة العظمى المطلقة
Av_of_absolute_mx_temp
<all other values>
Ave_OF_Abs
٣٤
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
0 35 70 140 210 280
Kilometers

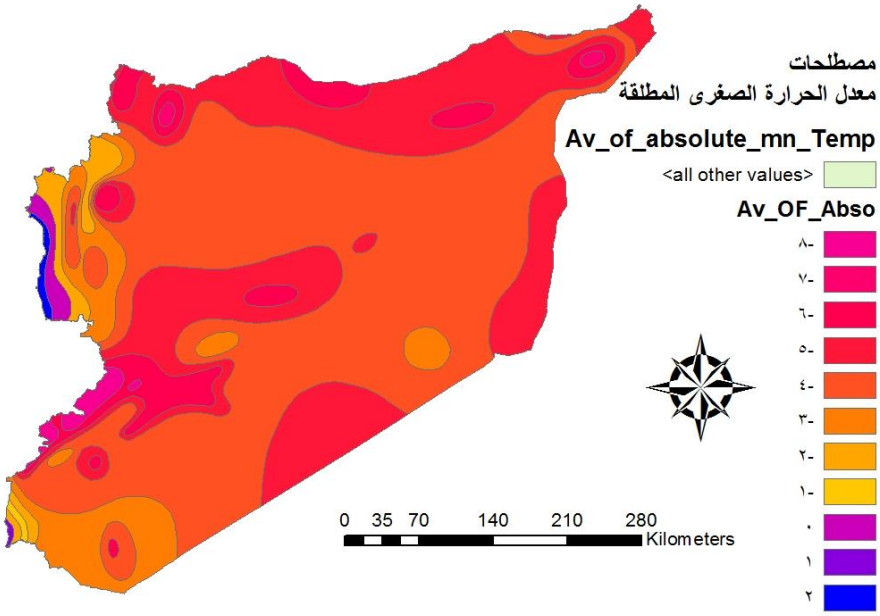
مصطلحات
معدل الحرارة الصغرى المطلقة
Av_of_absolute_mn_Temp
<all other values>
Av_OF_Abso
٨-
٧-
٦-
٥-
٤-
٣-
٢-
١-
٠
١
٢
0 35 70 140 210 280
Kilometers

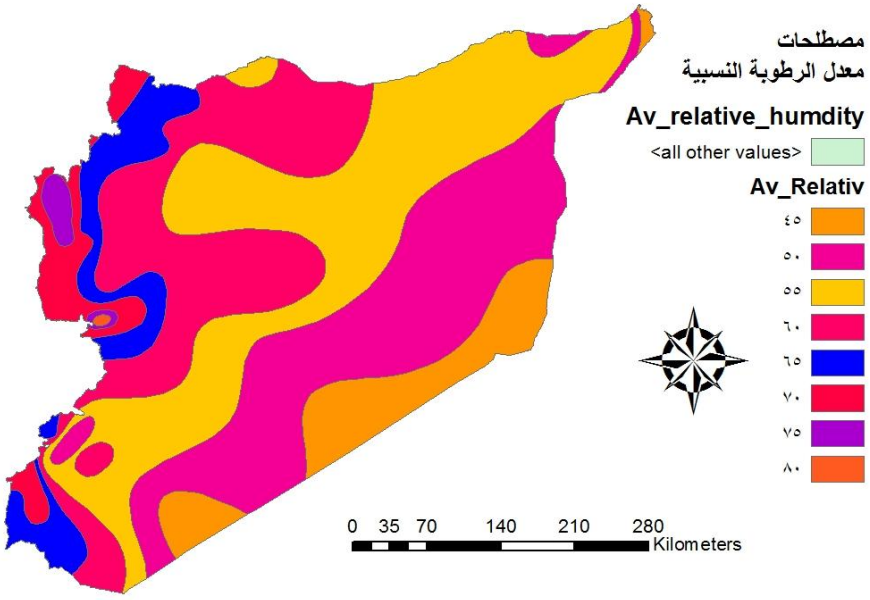
مصطلحات
معدل الرطوبة النسبية
Av_relative_humdity
<all other values>
Av_Relativ
٤٥
٥٠
٥٥
٦٠
٦٥
٧٠
٧٥
٨٠
0 35 70 140 210 280
Kilometers

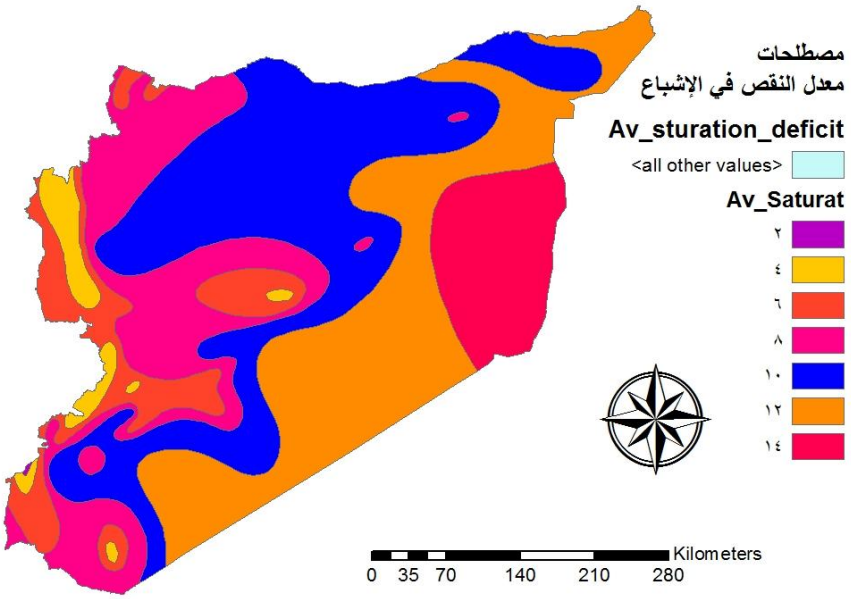
مصطلحات
معدل النقص في الإشباع
Av_sturation_deficit
<all other values>
Av_Saturat
٢
٤
٦
٨
١٠
١٢
١٤
Kilometers
0 35 70 140 210 280

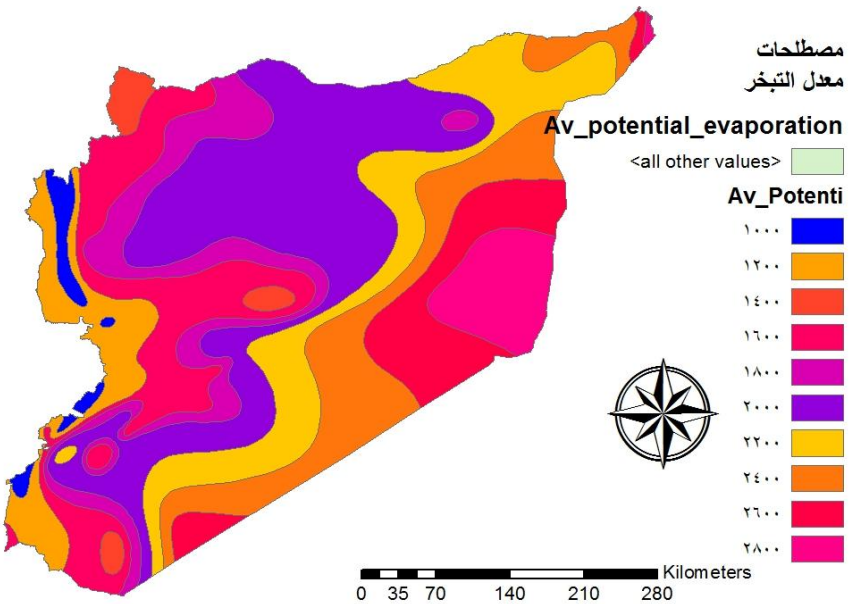
مصطلحات
معدل التبخر
Av_potential_evaporation
<all other values>
Av_Potenti
١٠٠٠
١٢٠٠
١٤٠٠
١٦٠٠
١٨٠٠
٢٠٠٠
٢٢٠٠
٢٤٠٠
٢٦٠٠
٢٨٠٠
Kilometers
0 35 70 140 210 280

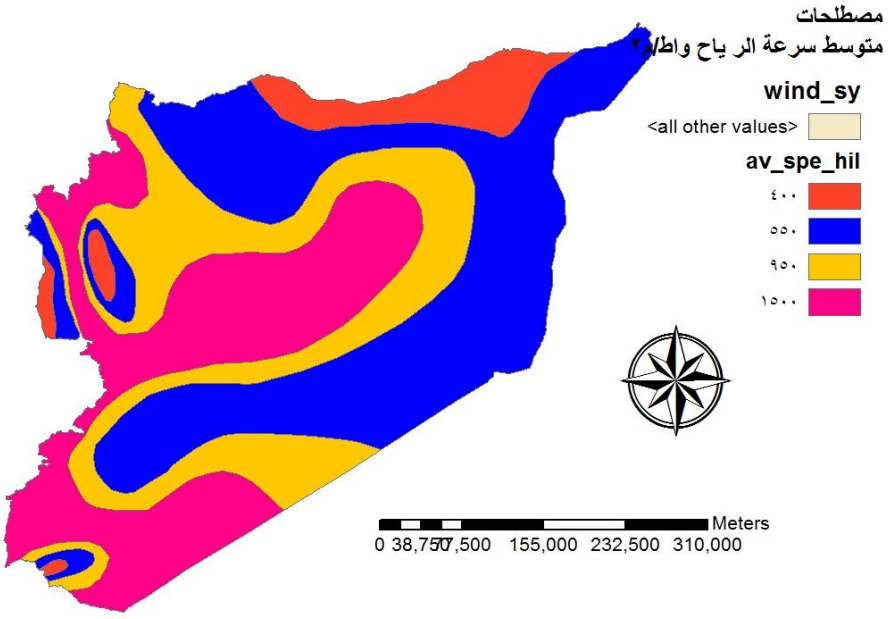
مصطلحات
متوسط سرعة الر ياح واط/م٢
wind_sy
<all other values>
av_spe_hil
٤٠٠
٥٥٠
٩٥٠
١٥٠٠
Meters
0 38,750 77,500 155,000 232,500 310,000

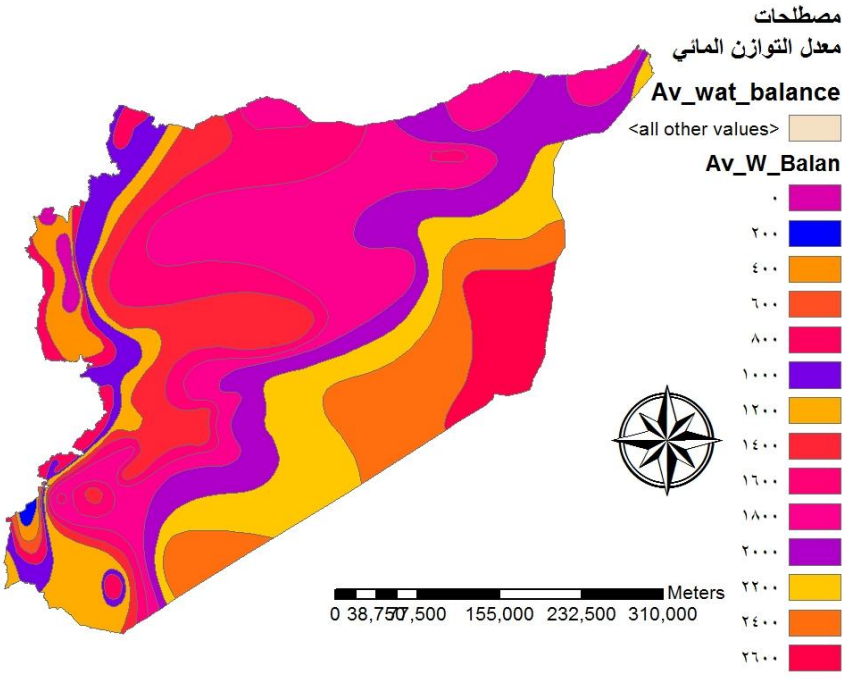
مصطلحات
معدل التوازن المائي
Av_wat_balance
<all other values>
Av_W_Balan
٠
٢٠٠
٤٠٠
٦٠٠
٨٠٠
١٠٠٠
١٢٠٠
١٤٠٠
١٦٠٠
١٨٠٠
٢٠٠٠
٢٢٠٠
٢٤٠٠
٢٦٠٠
Meters
0 38,750 77,500 155,000 232,500 310,000

- تحويل شرائح المؤشرات المناخية إلى صيغة خلايا شعاعية- الراستر- وتصنيف قيم الخلايا لكل شريحة من (1-10):

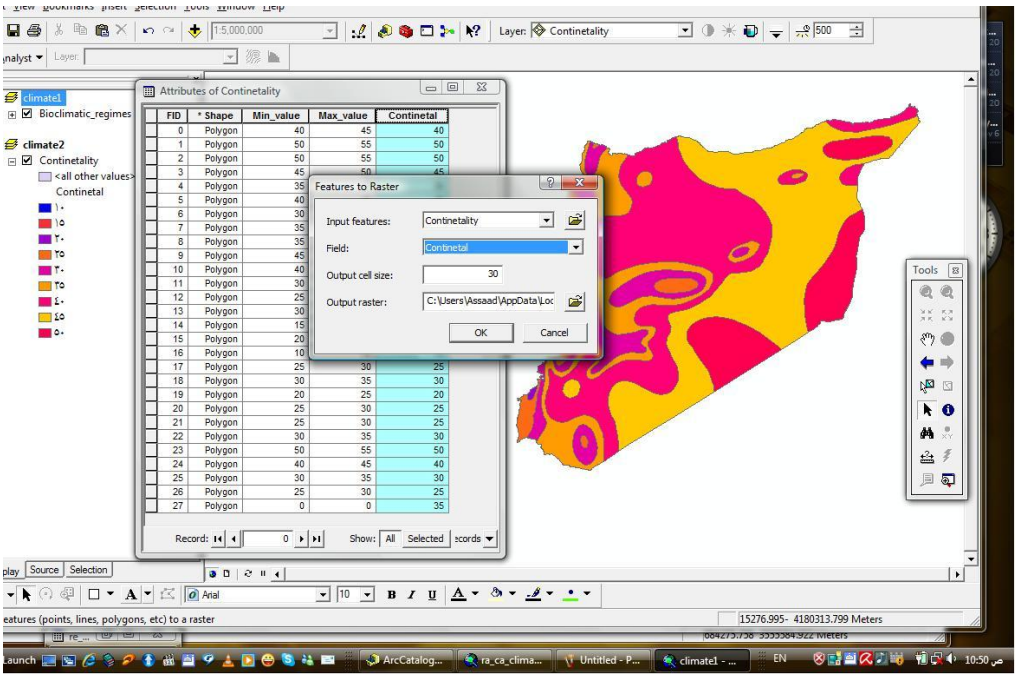

Rowid	VALUE	COUNT
0	1	3279269
1	2	2527016
2	3	2710194
3	4	7106162
4	5	2078217
5	6	1034754
6	7	1401723
7	8	505414
8	9	4256258
9	10	1532379

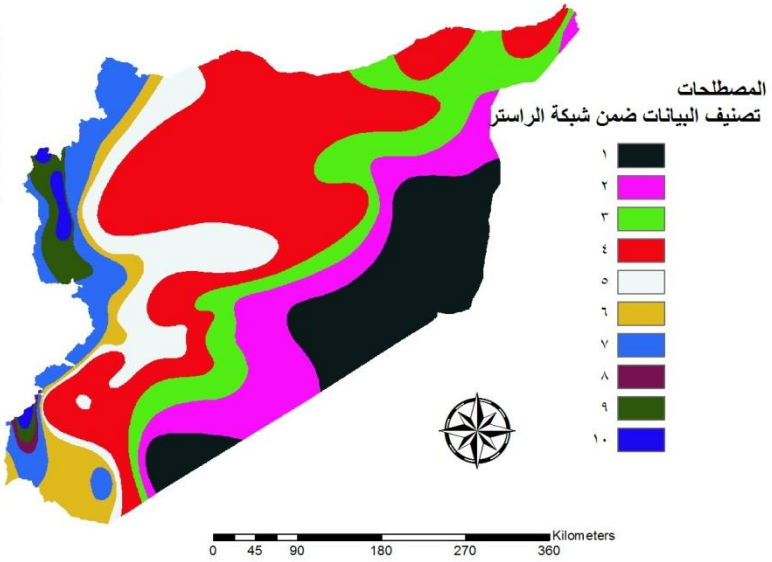

مؤشر البيئة المناخية في سورية:

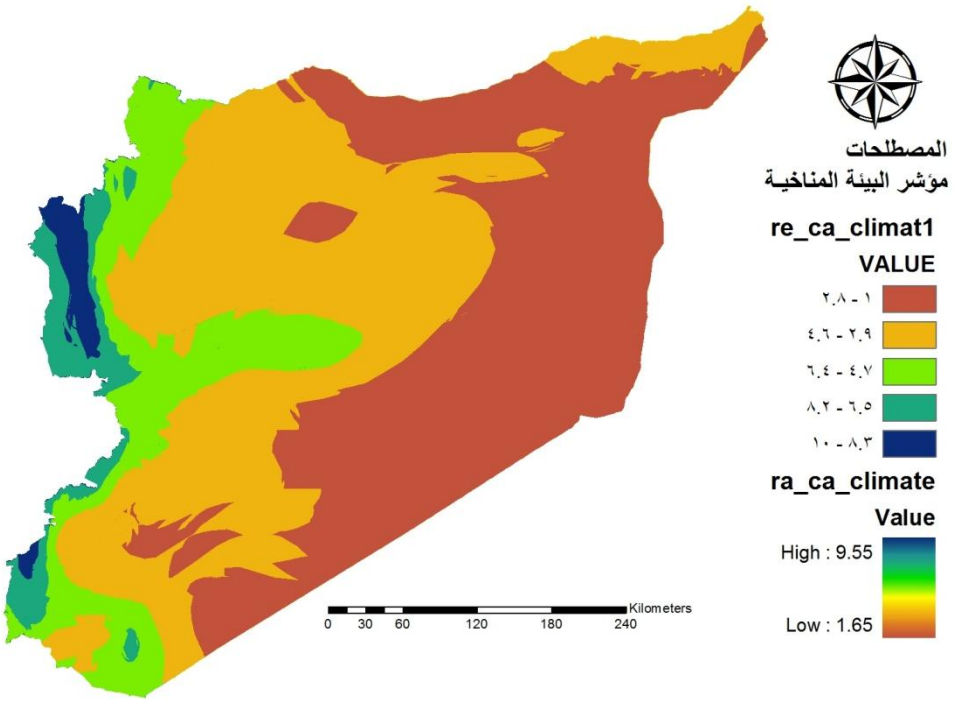

normalizing data, also, classifying, making heavier and assembling them as one of the modern technology which may help in solving that problem.

Research also included a general conception for the practical application of the suggested procedure to define the developmental regions in the country.

Through discussion, it has highlighted on data, statement, indicators of natural, environmental, social, economical, constructional and the required legislative developments, also, studying and analyzing these data and indictors and to resetting up in the purpose of forming the developmental regions, it has also put general direction about the methodological regional studies, in order to define the developmental regions, since the summery is considered on of the target studies on the National level, which deal the relation between the development indictors in their integral comprehensive and the field limits for the developmental regions; whereas any developmental projects cannot perform its function successfully without a spatial distance for setting this project, and to take place in presence and to interact with its special, economical and environmental purposes.. etc.

In addition to put an integrated mechanism to achieve the operation of defining the regional units (regions), within a modern vision in accordance with the required, economical, social data, local and universal developmental and fulfilling principles and purposes of the sustainable development, in using the modern means and auxiliary items in the operation of selecting the regional units, with the attempt of arriving to a benefited methodology in the in the process of preparing and defining the regions and defining the regional units at the lowest levels (Dividing the country to regions and dividing regions to regional area).

Research has concluded to put a form (MODEL) by which can getting perfect results based on acute scientific bases and means to select the best suggested spatial sites for the regional unites, in different levels, as well as measuring the development power for regions and the national level also, defining difference in the regional development among regions and within region, that what may put among the hands of researchers and forming decision a mean can be adopted developed and benefiting of in the field of comprehensive regional planning.

Summery

Specification of the national structure for the developmental regions, in different levels is considered one of the first most important of which the regional planning should deal; whereas the success of the developmental planning in performing its function within the frame of the general policy of state depends upon it. Also it depends upon it fulfilling the main targets for the operation of planning and developing regions, and their regional areas. Importance of this summery appears in being an superceded to define the national developmental regions, in a position of trying of defining them have multiplied, but they were mere introduces didn't raise to level of summery which was based on a good scientific procedure, which takes in consideration all changes and decided in a choice operation, and deciding the sites of these regional units in accordance of their spatial levels.

This research has interested in studying the modern methods and the auxiliary means in classifying and selecting the substitutes, through a benefited methodology to form the national structure to spatial levels (Developmental regions and developmental regional areas).

Research has starting dealt of defining the problem and to acknowledge it and to have look on the local, Arabic and universal experiments in this field; Whereas it has focused on the necessity of defining the developmental regions in the national field, starting from a transitional attitude in a complicated development pass, which rely on the form of tension those the national field observes and coexist in, also in the prevailed contradicts as well as the developmental movement; which is generated by and represents by the development indicators.

Research has included studding factors and the effective changes in defining the most suitable spatial sites for the regional unites, during different years; whereas it had been offered the adopted means and theories in diving the national structures for the universal developmental regions then submitted to the suggested mean to chose the Syrian national developmental regions, in forming the natural development, environmental, economical, social, constructional, and sustainable indictors, also fixing them by one indicator, which is the indicator of the lasting comprehensive development for the Syrian national field, then reclassifying this indicator to types and to deduce substitute for framing the Syrian developmental regions; by using technologies: the statistical programme (SPSS) in analyzing the validity of data, evaluating the lost values, normalizing and their weights, assembling and processing system of space picture (ERDAS) for analyzing the space pictures and to deduce the data from system of geographical information (GIS), also in spatial analyzing and

SYRIAN ARAB REPUBLIC

DAMASCUS UNIVERSITY

FACULTY OF ARCHITECTURE

Department of Planning and Environment

Data and Indicators of Regionalism Development purpose of forming the developmental regions

Case Study: Syrian Regions

Study Prepared aiming to obtain the Master Degree in Architecture Planning and Environment Section

Prepared by Arc. Assad Matouk

Supervised by:

Assis. Prof. Mhd Yassar Abdin

Dep. Of Planning and Environment

Damascus- July - 2009